
مهند مصطفى
المؤسسة
الأكاديمية
الإسرائيلية
المعرفة، السياسة والاقتصاد

"يناقش هذا الكتاب تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيليّة، منذ بداية النقاش حول إقامة مؤسسة يهوديّة للتعليم العالي في فلسطين مع بداية القرن العشرين، وحتى الاعتراف بجامعة ثامنة في مستوطنة أرييل في العام 2013. وهذه المفارقة تحمل الكثير من المعاني والدلالات حول الأكاديميا الإسرائيليّة.

يستحضر الكتاب ثلاثة أطر مفاهيميّة ونظرية لتحليل تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيليّة، وسياسات التعليم العالي في إسرائيل: (السياسة، ويطلق عليها أيضاً السلطة، والمعرفة، والاقتصاد، أو السياسات الاقتصاديّة).

يحمل كل مُصطلح معاني أكثر مما يبدو عليه الاصطلاح. ويمكن البدء بالقول إن التمييز أو الحدود بين المنظومات الثلاث المذكورة، قد تكون في كثير من الأحيان موهومة وغير موجودة. وإن بدا عليها في بعض الأحيان التناقض، إلا أنها قائمة فعلاً لا يمكن إنكارها. ولكن ما نقصده أن عمل المنظومة كلها لا يتم بالضرورة مع خلال إلغاء المنظومة الأخرى أو تحييدها جانباً. بل قد تعمل كل واحدة منها جنباً إلى جنب، إما بصورة منفردة وإما بصورة متكاملة أو حتى بصورة تدعم إحداها الأخرى. وهذا ما توصلنا إليه من خلال فصول الكتاب ومباحثه الكثيرة.

تلعب المنظومات الثلاث ولا تزال دوراً مركزياً في تطور التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل وسياساتهما. فالسياسة - وهي السلطة - قد تكون أيضاً قوى سياسية خارج السلطة، وقد يُلحقها البعض بمفهوم السلطة الفوكياني، ولكن السلطة في الحالة الإسرائيليّة ليست مؤسسات فقط، أو خطاباً أيديولوجياً، بل هناك سلطة ذاتيّة وسلطة معنويّة - إن صح التعبير - فرضت نفسها على الأكاديميا الإسرائيليّة، وأصبحت جزءاً من مكونات البُنيّة الأكاديميّة الإسرائيليّة. أما الاقتصاد، فقد اقتحم الأكاديميا الإسرائيليّة كعامل مركزي في نهاية السبعينيات وهو جزء من التحولات السياسية والاجتماعيّة التي مر بها المجتمع الإسرائيليّ، ولا يمكن فصله عن السلطة بأي حال.»

مهند مصطفى:

محاضر جامعي وباحث في مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، حاصل على إجازة الدكتوراه من كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا عام ٢٠١٢، وعمل كباحث زائر في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة كامبردج، صدرت له عدة كتب، وأبحاث متنوعة في مجلات دورية ومحكمة في اللغات العربية والإنجليزية والعبرية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس: Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية: http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

ISBN 978-9950-330-96-2

9 789950 330962

المُؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيليّة

المعرفة، السياسة والاقتصاد

مهند مصطفى

Israeli Universities and Academia
Knowledge, Politics, and Economics
Mohanad Mustafa

حزيران ٢٠١٤

صدر عن:



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) - ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٢٩٨٧٣٤١ /٤ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٢٩٨٧٣٤٢ /٦ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

ISBN: 978-9950-330-96-2

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويـــــات

القسم الثاني:

المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة - السياسة، المعرفة والاقتصاد: مظاهر الصراع والانسجام

القسم الثالث:

المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية - السياسة، المعرفة والاقتصاد- ثلاث حالات دراسية

القسم الأول: المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة - السياسة، المعرفة والاقتصاد: الفكرة، البناء والتوجهات

مدخل

تحولات الجامعة وتوتراتها بين الاقتصاد، السياسة والمعرفة

أولاً - حول مفهوم الجامعة

يشكل التعليم العالي والأكاديمي عاملاً مهماً في عملية بناء الأمم، وخصوصاً في المجتمعات الموجودة في حالة انتقال من حالة سياسيّة إلى أخرى.[١] وتلعب الجامعات دوراً مهماً في تنمية المجتمعات وتطورها.[٢] وكما يشير سميث فإن أهداف الجامعات وأدوارها تتغير من فترة إلى أخرى، ولا يمكن الحديث عن دور واحد، أو هدف ثابت للجامعة منذ تأسيس المُؤسسة الجامعيّة الحديثة. ويذهب سميث إلى أبعد من ذلك بقوله إن مفهوم «الجامعة» يتغير في واقع المجتمعات المعاصرة، فمعنى الجامعة ودورها وهدفها في لحظة تاريخيّة معينة قد يتغيّر في لحظة أخرى، وهو ما يعني ضرورة البحث المستمر في نقاش دور فكرة الجامعة ومعناها.[٣]

لا نهدف في هذا الإطار إلى رصد تطور مفهوم الجامعة منذ القرون الوسطى وحتى الآن، فحول هذا الموضوع كتبت الكثير من الأدبيّات، ومن داخل حقول معرفيّة متنوعة.[٤] لذلك لا يهتم الكتاب بمحور التطور التاريخي لمفهوم الجامعة وفكرتها، بل بالدور الذي لعبته في المجتمعات والتحولات التي مرت بها في سياقات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة مُتغيرة في

1 . Robert Cowen. "Comparing and Transferring: Visions. Politics and Universities». In: David Bridges. et. al. (Eds.). *Higher Education and National Development: Universities and Societies in Transition* (London and New York: Routledge. 2007). Pp: 13-29.

2 . Richard Smith. «Conceptions of the University and the Demands of Contemporary». In: David Bridges. et. al. (Eds.). *Higher Education and National Development: Universities and Societies in Transition.* (London and New York: Routledge. 2007). Pp: 30-40.

3 . Jerzy Brzezinski and Leszek Nowak (eds.). the Idea of the University. (Atlanta: Rodopi. 1997).

4 . Alfons Cabal. *the University as an Institution Today.* (Paris: UNESCO Publishing. 1993).

العقود الماضيّة. وقد أجمع الباحثون على أن إنتاج المعرفة كان الوظيفة الأساسيّة للجامعة، وكان هذا الدور هو المُهيمن عليها منذ القرن التاسع عشر.

يُعرّف الباحث الاسرائيليّ أفنر بن عاموس الجامعة بأنها «مؤسسة للتعليم العالي تختص - بالإضافة إلى التدريس - بنشاط بحثي، ومؤهلة لمنح ألقاب أكاديميّة».[٥] لكن هذا التعريف يعتبر إجرائياً جداً ولا يساعدنا في سبر أغوار هذه المؤسسة. في المقابل يقترح جيرارد ديلانتي، تعريفاً أوسع للجامعة، باعتبارها مؤسسةً تقوم على أربع وظائف، وهي: البحث، التعليم، التدريب المهني، البحث الفكري والنقدي.[٦]

وقد حددّ هنريخ سيديل (١٩٩١)، المُتخصص بسياسات التعليم العالي الأوروبيّ، الأدوار التي تلعبها الجامعات، ولخصها في فقرة جامعة، جمع فيها خمس وظائف:

«الوظيفة الأولى، وتكمن في توفير التعليم والتدريب في إطار هيكل يجمع بين البحث والتدريس. ثانياً: توفير التدريب المهنيّ. ثالثاً: هي مؤسسات بحثيّة، مسؤولة عن إجراء البحوث ضمن مجموعة كبيرة من الأنساق المعرفيّة.... رابعاً: هي جزء من عملية التنميّة الإقليميّة والعلاقات الدوليّة، خامساً: لديها دور اجتماعيّ في تعزيز التطور الفكريّ والاجتماعيّ للمجتمع».[٧]

تعود كلمة جامعة في الإنجليزيّة «University»، إلى مصطلح لاتيني «Universitas»، والذي كان يعني «تجمعاً للأساتذة والطلاب»، وقد تطور المصطلح في العصور الوسطى ليكون تلك المؤسسة التي تقدم تراخيص للعمل في التدريس، ثم بدأت الجامعات تأخذ طابعاً بحثياً في العصر الحديث، لتتحول إلى مؤسسات بحث بالأساس. وقد تبنت كل دولة نظاماً خاصاً بها للتعليم العالي، ولهذا السبب كان لا بد من التمييز بين مؤسسات التعليم العالي وبين الجامعات. وكما هو الحال في إسرائيل، فإن مفهوم التعليم العالي لا يشمل الجامعات

٥ . أفنر بن عاموس، «الجامعة»، في: قاشتي وآخرون (محررون). معجم التربية والتدريس، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ١٩٩٧).

6. Gerard Delanty. *Challenging Knowledge: The University in Knowledge Society.* (Buckingham: Open University Press. 2001).

7 . Hinrich Seidel. «The Social Significant of Higher Education». the Role of Higher Education in Society. Quality and Pertinance. 2nd UNESCO- Non-Governmnantal Organizations Collective Consultation on Higher Education (Paris. 8-11 April. 1998). p:32. (31-39).

فحسب، وإنما الكليات على جميع أنماطها وتخصصاتها أيضاً. ولكن تبقى الجامعات مؤسسات البحث الوحيدة (هكذا تعرف رسمياً) في الجهاز الأكاديمي الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الكليات تشتغل بالبحث أيضاً، ولكن بات لهذا التعريف انعكاسات اقتصاديّة بُنيويّة على المؤسسة الأكاديميّة، سنأتي على ذكرها في فصول الكتاب.

ظهر الشكل الحديث والمعروف الآن للجامعات في القرن التاسع عشر، وقد تميّز بتراتبيّة وظيفيّة وأكاديميّة واضحة، فضمّت الجامعات بين جنباتها كليات معرفة وبحث مُتخصّصة ومتعدّدة المجالات. وتحولت الجامعات الحديثة إلى جامعات تأهيل وبحث، وتم الدمج فيها بين التدريس والبحث العلميّ بشكل منهجيّ، وعززت فكرة الدولة القوميّة وصعودها العلاقة بين الجامعة والدولة، بينما أدى صعود الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الصناعي إلى تعزيز العلاقة بين المجتمع والجامعة، كمؤسسة تأهيل مهني وبحث علمي تساهم في التنميّة والتأثير على السياسات الجماهيريّة.[8] حيث اعتمد اقتصاد المجتمعات ما بعد الصناعيّة، كما يزعم عالم الاجتماع دانييل بيل، على المعرفة.[9] وتشير الكاتبة الإسرائيلية، ريفكا فيلدحاي، في مقالها حول «الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي» إلى أن هناك ثلاث قوى شكّلت المجال الثقافيّ السياسيّ الديناميكيّ ووجّهت معظم الدول الغربيّة الحديثة في صياغة علاقتها بالمؤسسة الأكاديميّة، وهي: الدولة التي هي المصدر الرئيس الذي يوفر احتياجات الجامعات وتُشرف عليها إلى درجة معينة، والأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافيّة ومنتجو المعرفة الجديدة، والمجتمع ككل. ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين هذه القوى الثلاث.[10]

تُعّرف غالبية الجامعات نفسها بأنها جامعات بحث، ولكن المفارقة هي أن الجامعة فقدت احتكارها لإنتاج المعرفة، ودخلت إلى هذا الحقل مؤسسات أخرى تنافسها: كليات أكاديميّة، ومراكز بحث وتفكير وسياسات، ومؤسسات المجتمع المدنيّ. وشكّل ذلك تحدياً جديداً

8. Sophie Forgan. «The Architecture of Science and the Idea of a University». *Studies in History and Philosophy of Science*. 20 (4). 1989. pp: 405-434.

9. Daniel Bell. The Coming of Post-Industrial Society: a Venture in Social Forecasting. (New York: Basic Books. 1973).

١٠ . ريفكا فيلدحاي، الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١٧.

للجامعات التي ظنت أنها وصلت إلى حالة من الاستقرار في القرن العشرين.[11]

لا يكتفي هبرماس بوظيفة الجامعة البحثيّة، فهو يعتقد أن للجامعة دوراً أخلاقياً وليس دوراً معرفياً فقط، ويزعم أن على الجامعة الحديثة أن تكون مُركباً مهماً من الحيز العام، من خلال إنتاج المعرفة، وتعميم الثقافة والتعليم وبلورة الرأي العام، كما عليها أن تكون إطاراً للنقد الاجتماعيّ والعمل الاحتجاجيّ، ويؤكد دور الطلاب في هذا المجال.[12] أما باومان، فيعتقد أنه ليست هناك أهمية لنقاش فكرة الجامعة، أو الإعلان عن انتهاء مهمتها، فقد ظهرت أنماط مختلفة من الجامعات ذات الأهداف المختلفة والمميّزات المُتباينة، ويعتقد أن هذه التعدّدية تحمل آثاراً إيجابيةً ومُحرّرةً قد تؤدي إلى خلق حوارات ومناظرات جديدة.[13]

يقول كووين إن هناك ثلاثة نماذج للجامعات تطورت في القرنين الماضيين. النوع الأول يسمى «Apex University» (يمكن أن نطلق عليه اسم جامعات نُخبويّة) وهو نمط يهدف إلى تحضير نخب تم تصنيفها مسبقاً من أجل إعدادها للإمساك بمناصب سياسيّة واقتصاديّة ومدنيّة رفيعة في المجتمع. أما النوع الثاني، وهو ما يطلق عليه اسم «Citational University» (ويمكن أن نطلق عليها اسم الجامعات البحثيّة) وهي التي تطورت مع بداية القرن الماضي، وكانت تهدف إلى إنتاج المعرفة والبحث العلميّ بالأساس. أما النوع الثالث، والذي تطور في العقود الثلاثة الأخيرة، فهو ما يطلق عليه اسم «World-Class University»، (ويمكن أن نطلق عليها اسم الجامعات المُعولمة)، ويقصد بها تلك الجامعات التي بدأت تتأثر بالعولمة وأصبحت بحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل خاصة بها، وأصبحت تتبع الأدوات الاقتصاديّة (قوانين السوق) في إدارة شؤونها وتنظر إلى الطلاب كزبائن.[14]

يؤكد الباحث المعروف بسياسات التعليم العالي والحركات الطلابية فيليب التباخ، على تطور النوع الثالث، ويزعم أن الجامعة ومنذ الثمانينيات غيّرت من دورها بحيث تحولت،

11. Jean-Francois Lyotard. *The Post Modern Condition.* (Manchester: Manchester University Press. 1984).

12. Jiirgen Habermas. «The Idea of the University- Learning Processes». in: the New Conservatism: Cultural Criticism and Historians` Debate. (Cambridge: Poity Press. 1992).

13. Zygmunt Bauman. «Universities: Old. New and Different». in: A. Smith and F. Webster (Eds.). *The Post Modern University?.* (Buckingham: Open University. 1998).

14 . Robert Cowen. 2007. p: 20-23.

بالإضافة إلى دورها في إنتاج المعرفة، إلى المُزود الأساسيّ للخدمات، وتحولت إلى مؤسسة خدماتية (Service Institutions). بحيث جاء مفهوم مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات خدماتية في إطار تعزيز الرابطة والعلاقة بين المؤسسة الأكاديمية وبين المجتمع.[١٥]

وفي بحث آخر، يعتبر «التباخ» أن التعليم العالي أصبح اليوم «صناعة» بسبب العولمة، سواء في السياسات التعليمية والبحثية أو في المبنى الإداري والتنظيمي والتدريج الأكاديميّ للمؤسسات التعليمية. ويشير التباخ، أيضاً، إلى أن الجامعات تتغير، كما أن خلفيات الطلاب تتغير أيضاً، فقد بات يلتحق بالجامعات طلاب من شرائح اجتماعية واقتصادية، لم يكونوا ليلتحقوا بالجامعات قبل عقود، ويقف التباخ كثيراً عند مسألة التدريج الأكاديمي-الوظيفي وأبعادها السياسيّة، وتأثرها بمبنى الجامعات الحديثة وعلاقتها بالمجتمع.[١٦]

وفي هذا السياق، فإن الأبحاث الصادرة عن الجامعات، والتي من المفروض أن تكون أساساً للتغيير البنيوي - وفق ادعاء غرينوود وليفين - غير ممكنة من حيث التعريف، وذلك لأن غالبية الباحثين يعملون داخل الجامعات وهم ضحايا / نتاج لهذه البنية التنظيمية التي يُتوقع منهم بحثها. أي أن عليهم بحث ذلك النظام الذي يدير حياتهم وعليهم الوقوف على إخفاقاته، وهذه مهمة غير سهلة؛ لأنهم عند إجراء بحث من هذا النوع، فإنهم يتحركون ضمن تعقيدات بنيوية قد تؤدي إلى تهميشهم أو حتى إقالتهم.[١٧]

أدت التغيرات الجوهرية التي مرت بها الجامعات - إن صح التعبير - إلى تغييرات بنيوية، استمرت خلال القرن العشرين وحتى الآن. ولم تنج الجامعات الإسرائيلية من هذه التغييرات على مدار سبعة عقود. يشير الباحث الإسرائيلي، يعقوب حاينة، في دراسة حول التحولات التي ظهرت على بنية الجامعات في العالم إلى عدة تغييرات، منها تغييرات في المبنى التنظيمي، من بنية تراتبية عمودية تقليدية إلى بنية أفقية متكاملة. تغيرات في المبنى الاقتصادي، حيث تراجع الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي كجزء من السياسات الاقتصادية

15 . Philip Altbach, G. et. al., *American Higher Education in the Twenty-First Century: Social, Political and Economic Challenges*, (Baltimore and London: The johns Hopkins University Press, 1999).

16 . Philip Altbach, 1998, pp: xx-xxi.

17 . Davydd Greenwood and Morten Levin, «Reform of the Social Sciences and of Universities through Action Research», in the Sage Handbook of Qualitative Research: Third Edition edited by Norman K. Denzin, Yvonna S..Lincoln, 2005, p: 43-64.

اليمينية المحافظة. تغييرات في أنماط العمل، حيث تحول جزء من الحرم الجامعي، إلى حرم افتراضي، بسبب إدخال طرق التدريس الحديثة. تغييرات ديمغرافية، تتعلق بازدياد كبير في عدد الطلاب في الجامعات، الناتج عن الطلب الكبير على اكتساب التعليم العالي، وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية وتسهيل مناليته. تغييرات في الحدود التنظيمية، حيث باتت الجامعات تعقد شراكات مع القطاع الصناعي وتنفتح أكثر على المجتمع.[١٨]

ويرتبط هذا المفهوم مع الاعتقاد بأن جهاز التعليم العالي ارتبط بشكل كبير بالمنظومة الرأسمالية، ويرى غرينوود وليفين أن تأثير السوق الرأسمالي المهتم بإعادة إنتاج موازين القوى غير المتكافئة في كل مجالات الحياة بما في ذلك المؤسّسة الأكاديميّة - التي هي في أساسها مؤسسة إقطاعية ونخبوية - آخذ في الاتساع بسبب سيطرة منطق السوق ولغته على الخطاب القائم بين الإداريين والباحثين، وبين المحاضرين والطلاب، كما يشيران إلى اتساع رقعة نفوذ الطاقم الإداري في مجال تقييم الكليات والفروع العلمية، وإلى التأثير المتزايد لمجالات العلاقات العامة والإعلام والدعاية وتجنيد الأموال والموارد على إمكانية استمرار الأقسام التعليمية وبقائها والأفراد العاملين فيها، وعلى تشجيع التنافس بين طواقم الباحثين والمحاضرين والمؤسسات التعليمية بدلاً من التعاون.[١٩]

ويشير التباخ إلى أن مسألة جماهيرية (منالية) التعليم العالي للشرائح الاجتماعية المختلفة، باتت مسألة مُهمة في الخطاب الجماهيريّ والسياسيّ وفي بلورة سياسات التعليم العالي في العقود الفائتة؛ ما وضع الجامعات أمام تحديات جديدة، ومنها ملاءمة نفسها تنظيمياً وأكاديمياً أمام تفاقم هذه الظاهرة. وقد أصبح هذا الخطاب يضغط على المؤسسات الأكاديميّة الإسرائيليّة منذ بداية السبعينيات. وقد طرح الباحثان الإسرائيليان مئير ودوانيام علاقةً أخرى للمؤسسة الأكاديميّة وهي العلاقة بين الجامعة والحيز المكانيّ، حيث يمكن أن تلعب المؤسسة الأكاديميّة دوراً في ملء الحيز الفارغ وتطويره وتشكيله من جديد.[٢٠] وجاء

---

١٨ . يعقوب حاينة، نحو جامعة القرن الـ٢١: قضايا وخطوط مُوجهة للتخطيط (حيفا: معهد التخنيون، ٢٠٠٤)، ص:٢٩-٣٨.

19 . Greenwood and Levin. 2005. Pp:44-45.

٢٠ . ابيعوم مئير وجاكلين دوانيام، جامعة، مدينة والعلاقات الحيزية، (سدروت: كلية سبير، ٢٠٠٦).

هذا النقاش (الإسرائيلي تحديدا) مع صعود دور الكليات والجامعات في تطوير الأماكن الهامشية-الأطراف في إسرائيل، وهو ما سنأتي عليه في هذا البحث أيضاً.

أظهرت جماهيريّة التعليم العالي، وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية والانقطاع عن النمط الجامعيّ التقليديّ كما ظهر في العصور الوسطى والعصر الحديث حالةً من التوتر بين توجهين: التوجه الاقتصاديّ والتوجه الاجتماعيّ. ينطلق التوجه الأول من اعتبار أن التعليم العالي هو سلعة اقتصاديّة ككل السلع، وعلى منطق السوق أن يبلور هذه السلعة حسب قوانين العرض والطلب، بحيث يكون تدريج الأهميّة الاعتباريّة للتخصصات في الجامعة نابعاً بالأساس من أهميتها الاقتصاديّة كما حدّدتها قوانين السوق. إلا أن التوجه الاقتصاديّ الراديكاليّ لا ينطلق من مجرد تسليع التخصصات فحسب، بل يعتقد بأهمية تسليع المؤسسة الجامعيّة نفسها، وذلك بواسطة تحويل الجامعة إلى مؤسسة اقتصاديّة لا يمكن لها أن تغفل عن منطق السوق في تطورها وتحديد سلم أولوياتها وطريقة إنفاقها ومقاييس تقييمها الداخلية والخارجية. في المقابل يرى التوجه الاجتماعيّ في الجامعة مورداً اجتماعياً وجماهيرياً، وعلى الجامعة أن تحدد سياساتها التعليميّة والأكاديميّة والبحثيّة على ضوء كونها جامعةً جماهيريةً واجتماعيةً.[٢١]

ويشير فوكو إلى دور المؤسسات الجامعيّة في عملية السيطرة، ضمن منظومة السلطة والمعرفة،[٢٢] ويضيف فوكو أن مجتمعات الحداثة توقف الحقيقة على الخطاب العلمي دون سائر أشكال الخطاب الأخرى، ولا تكون الحقيقة في هذه المجتمعات غاية، وإنما تقنية من أجل مُمارسة السلطة السياسيّة والإنتاج الاقتصاديّ، ويتم مراقبتها والهيّمنة عليها من طرف مؤسسات مختلفة ومنها المؤسسات الجامعيّة. ولكنها تبقى (أي الحقيقة) مثار صراع سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ.[٢٣] وفي هذا السياق لا تنحصر السلطة في الدولة وأجهزتها الإكراهيّة، كما يشير إلى ذلك ماكس فيبر، وإنما تعبر السلطة عن ذاتها بمفهومها الفوكياني في كل مجالات الوجود البشريّ.

21 . Simon Marginson. «Higher Education and Public Good». Higher Education Quarterly. 65 (4). 2011. pp: 411-433.

٢٢. ميشال فوكو، حفريات المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧).

٢٣ . عبد السلام حيمر، في سوسيولوجيا الخطاب، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص: ١٧٧.

يشير المفكر كانط في مقاله النقديّ «صراع الكليات»، عن الجامعة، إلى أن «الإنسان الذي يستطيع إصدار الأوامر، سواء أكان خادماً خنوعًا أم لا، يُعتبر محترماً أكثر من الإنسان الحر حقاً، الذي لا يخضع أحد لسلطته».

ميّز كانط بين الأكاديميين الذين بحكم مهنتهم يخدمون المؤسسة، ولهذا بالذات يعتبرون «محترمين» – وبين أولئك «الطاهرين»، البريئين من كل النفوذ والقوة.

بالنسبة للمجموعة الأولى – التي شمل فيها كانط الأكاديميين في كليات الحقوق والطب واللاهوت – فليست هناك حاجة للحديث عن الحرية. وأي استخدام لمصطلحات مثل «الحرية الأكاديمية» و«التفكير المستقل» و«تعدد الآراء» بالنسبة لهؤلاء الخدم فهو بالضرورة من قبيل السخرية، بالنسبة لكانط فإن الحرية الأكاديمية محفوظة في كلية الفلسفة والبحث الطاهر.[٢٤]

تعتقد الباحثة الإسرائيلية عنات مطر: «أنّ تقسيمة كانط هزمت ذاتها من الناحيتين النظريّة والتطبيقيّة. فقد تكشفت الحرية الأكاديمية، أيضاً، عندما طبقت في الكليات «الطاهرة»، كأداة سهلة جداً لتغليف الخدمة بعباءة الحرية. في أفضل الأحوال، تكشفت الحرية كتصريح لعدم طرح أسئلة صعبة. وفي أسوأ الأحوال، استخدمت هذه الحرية لمضايقة من يسألون أكثر من اللزوم. وقد ظهر ذلك مثلاً في الطريقة التي استعمل فيها الأساتذة الجامعيون في العهد المكارثي الحرية الأكاديمية للإطاحة بمحاضرين «دوغمائيين» يتشبثون «بالخط الحزبيّ».[٢٥]

ثانياً – مقولة الكتاب

شهد العقدان الأخيران في إسرائيل نقاشاً حاداً حول مكانة الجامعات والمؤسسة الأكاديميّة ومستقبلها ودورها، وقد احتدم هذا النقاش في السنوات الأخيرة بسبب ما أطلق عليه «العقد الضائع»،[٢٦] وهو العقد الذي تعتبره مؤسسات التعليم العالي عقد انحسار المؤسسة الأكاديميّة

---

٢٤ . عناب مطر، عن الحرية والخدمة – الحرية الأكاديمية في إسرائيل وفي الأراضي التي تحتلها، كتاب دراسات السنوي للابحاث، ٢٠١١، ص: ٨٨.

٢٥ . المصدر السابق.

٢٦ . انظر، عامي فولنسكي، الأكاديميا في بيئة متغيرة سياسات التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢-٢٠٠٤. (تل أبيب: مؤسسة شموئيل نئمان، ٢٠٠٥).

الإسرائيليّة في نواح عديدة، والنابع بالأساس من تقليص الإنفاق الحكوميّ على مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي والتطوير. وقد زاد من حدّة النقاش ظهورُ مُتغيرات/ عوامل جديدة مهّدت لتحولات في بنية المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية وجوهرها، ومنها:

العامل الأول: هيمنة اقتصاد السوق والتفكير النيوليبرالي على بلورة سياسات الاقتصاد الإسرائيلي، وقد انعكس ذلك على مؤسسات التعليم العالي بنيوياً وأكاديمياً، وعلى توجهات البحث العلمي والتطوير ونوعيته، وعلى نمط العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي، وبين الحكم المركزي. ولا تزال الجامعات الإسرائيليّة البحثية تعتمد على الإنفاق الحكومي، بنسبة تتجاوز نصف ميزانياتها، وهذا يحمل في طياته أمرين: الأول أن الإنفاق الحكومي حتى في ظل التوجهات الاقتصاديّة النيوليبرالية الداخلية وعولمة المؤسسة الأكاديميّة خارجياً لا يزال عاملاً في تميّز الجامعات الإسرائيليّة، وهو ما زال المتغير الأساس في نجاحها أو انحسارها. أما الأمر الثاني فيدحض المقولة أن الجامعات الحكومية الرسمية غير قادرة على خوض عولمة المؤسسّة الأكاديميّة، التي تستحضر نمط الجامعات الأميركيّة الخاصة في تبريراتها، فتقدم الجامعات الإسرائيليّة نموذجاً فريداً لأهمية المؤسسات التعليمية الحكوميّة.

أما العامل الثاني فهو انغماس المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية في محيط التنافس الأكاديمي العولمي، حيث بات الحضور العالمي هاجساً لا يبارح المؤسسات الجامعية الإسرائيلية؛ ما أدى بدوره إلى إحداث تغييرات بنيويّة وجوهريّة في هذه المؤسسات وسياساتها، وتوجهاتها الأكاديمية والإدارية، وتحولت مقاييس التقييم العالمية للمؤسسات الجامعية والإنتاج البحثيّ، محل اهتمام وتنافس بين الجامعات الإسرائيلية، وبينها وبين الجامعات العالمية، حيث تطمح الاسرائيليّة إلى أن تكون جامعات عالمية، وليست إسرائيلية فقط، وخاصةً في مجالات العلوم والحقول التكنولوجية والهندسة بأنواعها. ونجحت بعض الجامعات الإسرائيليّة في تحقيق إنجازات كبيرة في هذا المضمار، ومنها على سبيل المثال، تصنيف معهد وايزمان للعلوم كأفضل المعاهد العلمية خارج الولايات المتحدة الأميركية. وحفاظ الجامعة العبرية على مكانتها كواحدة من أفضل مائة جامعة في العالم في مقاييس عالمية متعددة. ونجاح معهد التخنيون للعلوم التطبيقية في أن يصدّر أكبر نسبة خريجين أصبحوا مدراء لشركات تكنولوجية ناجحة على مستوى العالم.

أما العامل الثالث فهو ظهور تيارات معرفية نقدية داخل المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، وضعت الأخيرة في حالة نقاش أكاديميّ داخليّ محتدم، وصراع مع قوى اجتماعية وسياسية داخل الحرم الجامعيّ وخارجه، وأدت إلى بروز نقاش كبير حول مصطلحات، مثل الحرية الأكاديمية، السلطة والمعرفة، السياسة والعلم.[٢٧] وظهرت معالم واضحة لشُرطيّة معرفيّة داخل الجامعات وخارجها، ولكن أهمها في السنوات الأخيرة كانت شرطية المعرفة الخارجية التي قادتها مؤسسات مجتمع مدني يهودية مدعومة سياسياً من النظام السياسيّ المركزيّ.

يعود تاريخ التعليم العالي والمؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية إلى بداية القرن العشرين، فقد طرحت فكرة إقامة مؤسسة تعليم عال يهودية في أواخر القرن التاسع عشر، وتوّج هذا الطرح بإقامة الجامعة العبرية في العام ١٩٢٥، والتي كانت في البدء مؤسسة بحثية للدراسات اليهودية، بالإضافة إلى معهدين للكيمياء والمكروبولوجيا. وأقيم معهد التخنيون عام ١٩٢٤، ومعهد وايزمان عام ١٩٣٣، وعرف آنذاك بمعهد «زيف»، حتى العام ١٩٤٩، وكلية الاقتصاد والحقوق في تل أبيب، والتي أقيمت عام ١٩٣٥. وقد ساهمت المؤسّسة الأكاديميّة كمؤسسة علمية واجتماعية وبحثية في المشروع السياسيّ والثقافيّ الصهيونيّ، وفي صياغة الهوية الإسرائيلية الجديدة، وفي عملية بناء الأمة والدولة بشكل أو بآخر، وكان لها دور أساسي كجزء من مؤسسات «اليشوف» الاستيطانيّ اليهوديّ قبل قيام الدولة، وتشابكت بشكل كبير مع مؤسسات الدولة السياسية والأمنية الجديدة، كجزء من المجهود القومي لبناء الدولة وتحصين مناعتها في كل المجالات وخاصةً العسكرية، ولكن ليس أقل أهميةً في تحصين مناعتها القومية على مستوى الهوية والمعرفة والذاكرة. وفي خضم دراسة المجتمع الإسرائيلي وتطوره وعملية بناء الدولة ومؤسساتها، لم يتم التطرق بشكل مستفيض إلى دور المؤسّسة الأكاديميّة ومكانتها - في عملية بناء الدولة وجهازها ومؤسساتها وأنظمتها وخطابها وشرعنة هيمنتها، وفي مجمل عملية بناء الأمة، وفي مجمل المشهد الإسرائيلي - سوى القليل من الدراسات التي نشرت باللغة العبرية، وتقريباً دون أي اهتمام من الباحثين العرب لهذا

٢٧ . حول السلطة والمعرفة في الجامعات الإسرائيلية انظر: أوري رام، عهد ما بعد: قومية وسياسة العلم في إسرائيل (القدس: منشورات ريسلينغ، ٢٠٠٦). وقد تمت ترجمة الكتاب من خلال مركز «مدار» - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

الجانب من دراسة الدولة والمجتمع الإسرائيليّ، ومع ذلك شهدت السنوات الأخيرة إنتاجاً إسرائيلياً - نعتقد أنه سيزداد - يعالج التاريخ والسياسة في المؤسسّة الأكاديميّة، يتجاوز مجرد دراسة سياسات التعليم العالي.

تقاطعت المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية مع المشروع الصهيوني منذ إنشاء الجامعة العبرية في القدس ومعهدي «التخنيون» و«زيف»، في عشرينيات القرن الماضي. وسُخرت المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية لخدمة المشروع في فلسطين قبل نكبة فلسطين وبعدها، وعمل باحثوها على تزويد المشروع الصهيوني بالمعرفة والآليات العلمية لتثبيت المشروع الصهيوني وهيمنته على فلسطين في كل المجالات، فمثلاً كان هناك دور واضح للأكاديميا والإنتاج المعرفي الإسرائيلي الأكاديمي في قضايا التخطيط والبناء والاستيطان، وتزويدها ما تطلب من معرفة ضرورية وأدوات علمية على المستويين العسكري والمدني، وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية وعشية حرب فلسطين. وتمكنت المؤسسّة الأكاديميّة من أن تموضع نفسها كإحدى المؤسسات المهمة على المستوى الإسرائيلي وعلى المستوى العالمي، سواء في إنتاجها المعرفي والبحثي أو في دورها المميز في بناء الدولة وخصوصاً في حالة المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين وأقليات ومستوطنين، وما يحمله ذلك من تحديات كبيرة على دولة ناشئة.

شهدت المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية بداية صعود تيار ناقد للرواية الصهيونية في حقول التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، والتي انطلقت من دراسة المسألة اليهودية والفلسطينية بأدوات بحثية مختلفة، ومن خلال أطر معرفية ونظرية جديدة، ولكنها لا تزال تيارات هامشيةً ولم تتطور لتشكل بديلاً للتيار المركزي المعرفي في الجامعات. كما أن تطور المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية تزامن مع احتياجات المشروع الصهيوني والدولة، لتصبح الأكاديميا إحدى أدواتها. كان التمازج بين السياسة والمؤسسة الأكاديميّة كبيراً في تطور الأخيرة بدايةً من الإنتاج المعرفي في كل حقوله الطبيعية، والتكنولوجية، والاجتماعية والإنسانية وانتهاءً بالتطورات الصغيرة التي قد تبدو غير مُسيّسة، مثل سياسات إقامة فروع للجامعات وكليات في مناطق مختلفة في إسرائيل.

يقترح الكتاب ثلاثية مفاهيمية لقراءة تطور المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية وتحولاتها،

أطلق عليها اسم «مثلث المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية»، السياسة (يطلق عليها أيضاً السلطة)، والمعرفة، والاقتصاد (أو منطق السوق). ويحاجج الكتاب أن المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية تطورت منذ نشأتها وحتى الآن، من خلال علاقات التوتر والانسجام بين هذه المكونات، وبين مد وجزر في توازن علاقات القوى بينها. علاوةً على ذلك يرى البحث أن العلاقات بين مثلث المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية - التي من المفروض منها أن تبلور سياسات أكاديمية - ليست واضحةً في الأوقات وفي الحالات واللحظات التاريخية كلها. فقد تحمل هذه العلاقة في طياتها تناقضات بين هذه المكونات الثلاثة في لحظة تاريخية ما أو في علاقتها اتجاه حالة معينة، وقد تعمل بانسجام كبير في لحظة تاريخية مختلفة واتجاه وحدث معينين، كما أن حالة الانسجام والتوتر لدرجة التناقض لا تتم دائماً بشكل مقصود من واضعي السياسات، بل تحدث في كثير من الأحيان من غير قصد؛ وذلك بسبب ثقل العولمة التي تضغط على المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية وتجعلها في بعض الأحيان متخبطةً اتجاه سياساتها نحو مثلث المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية. وسنظهر في صفحات الكتاب وفصوله حالات التوتر والانسجام بين مركبات المثلث.

يحمل المركب الأول- السياسة/ السلطة بمفهومها الفوكياني وليس الفيبري، معانيَ ووجوها عديدةً. ، فهو يعني مدى مساهمة المؤسّسة الأكاديميّة في المجهود القومي الثقافي والسياسي، ويعني، أيضاً، مدى تدخل السلطة السياسية في المؤسسات الأكاديمية، ويحمل التدخل عدة أوجه، فقد يعني التدخل من خلال زيادة أو تقليص الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي، وقد يكون التدخل بالضغط السياسي، وفرض القوانين الشرطية المعرفية على المؤسسات التعليمية، وقد يكون التدخل في مثابرة السلطة على إعادة صياغة التعليم العالي، وقد تكون كلها جميعاً. وقد تكون السلطة في كل الفعل البشري في سياق المؤسسات الأكاديمية الاسرائيلية، ما يتم داخلها أو خارجها.

ويحمل المركب الثاني - المعرفة، بدوره معاني مختلفة، فهو يحيل إلى سياسات الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وتوجهاته. ويرتبط أيضا بسياسات التعليم العالي والأكاديمي داخل المؤسسات التعليمية، وكذلك يعنى بعلاقات القوى بين المؤسسات التعليمية، وداخلها-

وبدور الإنتاج المعرفي وتوجهاته، والنقاش حول أدائه وأهدافه وتوجهاته، وهل المعرفة مهمة لذاتها، أم أنها مهمة لأنها تلبي احتياجات المجتمع.

ويحمل المركب الثالث - الاقتصاد، أوجهاً عديدةً، فهو يعنى من جهة بتوجهات المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية نحو الاندماج في العولمة الأكاديمية، وهو يعنى أيضا بسياساتها التعليمية والأكاديمية النابعة من توجهاتها العولمية، وكذلك توجهاتها الإصلاحية الداخلية على المستوى البنيوي وعلى المستوى التعليمي جراء ضغوط قوانين السوق، ومدى انصياعها أو مقاومتها لقوانين السوق.

لا يهدف الكتاب إلى طرح مسألة التعليم العالي بشكلها المجرد، بمعنى أنه لا يهدف إلى فحص موضوع مثالية التعليم العالي دون التقليل من أهمية هذا الموضوع، بل يناقش الكتاب موضوع المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية بين السياسة، المعرفة والاقتصاد، علاوةً على جوانب معينة من سياسات التعليم العالي التي تصب في هذه الثلاثية، ولذلك فهو كتاب يمكن تصنيفه في حقل العلوم السياسية وليس ضمن حقل التربية والتعليم، وإن كان المحوران متداخلين بلا شك، كما أن الكتاب يفتح مساحةً واسعةً للسجال الداخلي الإسرائيلي للتعبير عن نفسه، من خلال اقتباسات كثيرة يعرضها الكتاب للمحاضرين والأكاديميين والسياسيّين، وذلك لعرض ديناميكية هذا السجال، وأن الساحة الأكاديمية زاخرة بالنقاش والسجال ليس في القضايا المعرفية البحثية فحسب، وإنما في سياسات التعليم ودور المؤسّسة الأكاديميّة ومكانتها وعلاقتها مع المجتمع والدولة.

في المقابل، لن يتعرض الكتاب بشكل مفصل للنصوص البحثية والمنظومات المعرفية والمفاهيمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية في إسرائيل، وتطور الأدبيات الإسرائيلية في هذه الحقول كجزء من السلطة والمعرفة، فذلك يحتاج إلى كتاب منفرد بذاته، علاوةً على أن كتاب «أوري رام»، المشار إليه في الهامش رقم (٢)، يفي بالغرض في هذه المرحلة، وقد ترجم الكتاب للغة العربية من خلال مركز مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، الذي يصدر هذا الكتاب أيضاً. ومع ذلك فإن الكتاب يعرض في الفصل التاسع جوانب من هذا الموضوع من خلال حالة دراسية، تتعلق بالصراع على إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في

جامعة بن غوريون في بئر السبع.

ثالثاً - فصول الكتاب

يتكون الكتاب من ثلاثة أقسام، وتشمل مدخلا وعشرة فصول، وخاتمةً، وكلها تدور حول ثلاثية المعرفة، والسياسة والاقتصاد في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية. يناقش المدخل الإطار النظري لفكرة الجامعة ودورها والتحولات التي طرأت على مؤسسات التعليم العالي في العقود الأخيرة، ويستعرض النقاش النظري حول البحث والتطوير، وعلاقة الجامعة مع السلطة والاقتصاد. ويعرض الفصل الأول، الإطار التاريخي لتبلور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل، وذلك من خلال قراءة تاريخية تحليلية للصيرورة التاريخية التي أدت إلى قيام الجامعة العبرية، والنقاش السياسي والأكاديمي الذي دار حول دورها في المشروع السياسي الصهيوني، ونعتقد أن الإطار التاريخي يساعد على فهم التحولات اللاحقة في مؤسسات التعليم العالي وجذور هذه التحولات وعمقها، وفهم تراكمية هذه التحولات أو انقطاعها عن الماضي، أو أنها استمرارية له. لا يطمح هذا الفصل إلى أن يكون سرداً لتاريخ الجامعة العبرية، ولكنه قراءة تاريخية تحليلية لا بد منها لفهم تحولات المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية.

ويتطرق الفصل الثاني، إلى تطور التعليم العالي بعد قيام إسرائيل، وقد أطلقنا على هذا الفصل اسم «مأسسة التعليم العالي»، وقد استمرت هذه المأسسة حتى بداية السبعينيات ومن ملامحها: سن قانون مجلس التعليم العالي، وانتهاء عهد بناء الجامعات في أوائل السبعينيات، حيث استقر التعليم العالي على ثماني جامعات (العبرية، التخنيون، معهد وايزمان، تل أبيب، بار إيلان، بن غوريون، حيفا، والجامعة المفتوحة)، وبات هناك إجماع صلب غير قابل للتصدع على أن مرحلة الاعتراف بجامعات جديدة انتهى من قاموس التعليم العالي الإسرائيلي، ولم يتراجع هذا الإجماع مع مرور الوقت وازدياد الطلب على التعليم العالي، لا بل على العكس أخذ الإجماع بالتكتل أكثر حول ذاته، إلى أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في العام ٢٠١٢، عن الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرييل، وشكل

ذلك تصدعاً خطيراً، من وجهة نظر المؤسسات الجامعية، في الإجماع الذي تبلور واستقر منذ أوائل السبعينيات، لذلك خاضت الجامعات نضالاً قاسياً ضد هذا الاعتراف، ليس من منطلقات سياسية رافضة لإقامة جامعة في أرض محتلة، بل من منطلق الحيلولة دون إحداث تصدع في هذا الإجماع؛ خشية أن يؤدي ذلك إلى انهياره.

ويناقش الفصل الثالث «العقد الضائع» في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية، وهو العقد الذي تراجع فيه الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي عامةً، وعلى الجامعات البحثية خاصةً، يمتد هذه العقد من نهاية التسعينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وانحسرت خلاله المؤسسات الجامعية، فتراجع عدد المحاضرين مقارنةً بازدياد عدد الطلاب، وتقلص الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ما أدى الى بروز مسألة هجرة العقول. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية بدأت تزيد الإنفاق على التعليم العالي مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، فإننا نعتقد أن الجامعات لم تخرج بعد من هذا العقد، أو على الأقل يمكن الادعاء أن الآثار المترتبة عن العقد الضائع لا تزال حاضرةً، وتحتاج الجامعات إلى سنوات لتجاوزها، ولن يكون ذلك سهلاً مع غياب تخطيط إستراتيجي بعيد المدى للإنفاق الحكومي على المؤسسات الأكاديمية، خاصةً أن الحكومة تعلن وتتراجع مراراً عن حجم الميزانية المخصصة، فمثلاً أعلنت الحكومة عن تقليص حوالى ثلاثين مليون دولار (١٠٠ مليون شيكل) من الميزانية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي من ميزانية العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤. تحد هذه التقليصات بالإضافة الى غياب خطة بعيدة المدى للإنفاق الحكومي من قدرة الجامعات على التخطيط للمدى البعيد على المستويين المعرفيّ والبنيويّ.

ويطرح الفصل الرابع، قضية انهيار العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة، والنقاش الداخلي في المجتمع الأكاديمي والجماهيري حول الأسباب التي أدت إلى تراجع العلوم الإنسانيّة، وتمثّل ذلك في تراجع كبير في عدد الطلاب المسجلين للدراسة في كليات العلوم الإنسانيّة، وتراجع النظرة الاعتبارية والجماهيرية للعلوم الإنسانية، وتراجع الإنفاق الحكومي عليها، وعدم اعتبارها في مقاييس جودة الجامعات،

ويعرض المحاولات للنهوض بالعلوم الإنسانية على المستوى السياسي والأكاديمي، خاصةً أن العلوم الإنسانية كانت الأساس الذي قامت عليه الجامعة العبرية، ولها مكانة خاصة في الذاكرة التاريخية اليهودية، ويصل الفصل إلى نتيجة مفادها أن انهيار العلوم الإنسانية كان نتيجة التحولات الاقتصادية واندماج مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية بشكل كبير في العولمة الأكاديمية، بالإضافة الى تراجع الثقافة السياسّية الديمقراطية في المجتمع الإسرائيليّ.

ويعالج الفصل الخامس، مسألة هجرة العقول، التي تسمى في الأدبيات الإسرائيليّة «هروب العقول». ويناقش المفارقة الأكاديمية في هذا المضمار، فمن جهة تنغمس الجامعات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العولمة الأكاديمية، ولكنها من جهة ثانية تتبنى خطةً خماسيةً طرحتها الحكومة لإرجاع العقول الإسرائيلية. تنبع المفارقة من أن هجرة العقول هي الحالة الطبيعية لعولمة التعليم العالي والبحث العلمي، وأن الحالة غير الطبيعية في ظل العولمة هي استقرار الباحث في دولته، بينما تحاول المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية اللاهثة وراء الاندماج في العولمة إرجاع الباحثين والمحاضرين الإسرائيليين في الخارج إلى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، على الرغم أن التفكير العولمي عليه أن يدفعها إلى تشجيع هذه الهجرة، واستقبال محاضرين أجانب في صفوفها، ولكن تبقى هذه المسألة محوراً من محاور الصراع الداخلي والتوتر المستمر بين الاعتبارات القومية والاعتبارات الأكاديمية والاقتصاديّة للتعليم العالي الإسرائيلي.

ويعرض الفصل السادس، موضوع البحث العلمي والتطوير في إسرائيل، ويناقش مكانة إسرائيل البحثية، وتأثيرات عولمة المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية على البحث العلمي والتطوير في الجامعات الإسرائيلية، ينطلق الفصل من ادعاء أن تطور البحث العلمي والتطوير في إسرائيل كان متعلقاً بالإنفاق الحكومي عليها، وقد تراجع الإنفاق الحكومي على البحث بشكل كبير في العقود الأخيرة، وباتت المؤسسات الجامعية البحثية تابعةً في هذا المجال للشركات الاقتصادية وصناديق دعم عالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي. وظهر في هذا المحور التوتر بين القومي والعالمي، أو بين الاعتبارات الوطنية

للبحث وبين الاعتبارات التي تفرضها التوجهات النيوليبرالية، فعلى سبيل المثال بات البحث العلمي الإسرائيلي التابع للشركات الاقتصادية الكبيرة ينتج أبحاثاً تخدم هذه الشركات ولا تساهم بالضرورة في المعرفة العامة، وفي هذه النقطة ظهر التناقض - الذي لم يفهمه الكثيرون - بين تراجع تصنيف الإنتاج البحثي الإسرائيلي في المقاييس الدولية من جهة، وبين الحضور الكبير للعلماء والباحثين الإسرائيليين في عدد من الاكتشافات البحثية وخاصةً في المجالات التقنية من جهة أخرى. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، الأول نابع من انحسار البحث وتمحوره في مواضيع عينية تهم الشركات الكبيرة، والثاني ناتج عن العامل الأول، حيث تحول البحث العلمي إلى بحث «تنفيذي»، إن صح التعبير، بمعنى إنتاج أبحاث ذات طابع تطبيقي بالأساس. وفي المجمل يصل الفصل إلى نتيجة عامة - ليس للحالة الإسرائيلية فقط - وهي أن تراجع الإنفاق الحكوميّ على البحث العلمي والتطوير سوف يؤدي إلى انحسار البحث المعرفي النظري العام وإلى زيادة تبعية البحث العلمي للشركات الأجنبيّة والصناديق الدوليّة، وسيعزز من اندماج مؤسسات التعليم العالي في العولمة الأكاديمية.

يعالج الفصل السابع، دور مراكز الأبحاث والتفكير في إسرائيل، ويستعرض عينةً من مراكز الأبحاث الجامعية والخارج جامعية، ويقترح إطاراً جديداً لتصنيفها يعتمد على مكان المركز أو المعهد (داخل الجامعة أو خارجها) من جهة. وعلى جوهر عمل المركز (أبحاث أكاديمية، أبحاث سياساتية أو أبحاث ممزوجة بين السياساتي والأكاديمي). وتم التركيز على عينة من مراكز البحث الجامعية، ومراكز البحث والتفكير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصة تلك التي تهتم ببحث قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي. وتم اختيار عينة تشمل مركزاً من كل جامعة، وهي: مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا. مركز بيغن - سادات للدراسات الإستراتيجية في جامعة بار إيلان. مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جامعة تل أبيب. ومركز هاري ترومان لدراسة السلام في الجامعة العبرية بالقدس، ومركز حاييم هرتسوغ لدراسة الشرق الأوسط والدبلوماسية في جامعة بن غوريون. علاوةً على ذلك يدعي الفصل أن تأثير مراكز الأبحاث

في إسرائيل بات محدوداً بسبب اعتماد الوزارات الحكومية على مراكز أبحاث داخلية تقدم لها الأوراق البحثية والسياساتية، كما يتطرق الفصل إلى صعود ظاهرة مراكز البحث اليمينية في إسرائيل، ويخلص إلى أن مراكز البحث في إسرائيل باتت مراكز بحث أيديولوجية تعمل على نشر فكرها الأيديولوجي في المجتمع، أكثر من كونها مراكز بحث معرفية.

يطرح الفصل الثامن مسألة شرطية المعرفة في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية ويركز على مؤسسات ومراكز يمينية تقوم برصد نشاط المحاضرين البحثي والدراسي في الجامعات ومراقبته، وقد ازدادت قوة هذه المؤسسات مع ازدياد قوة أحزاب اليمين. لا يدعي الفصل أن شرطية المعرفة في الجامعات هي حركة جديدة ظهرت مع ظهور هذه المؤسسات، بل هي قديمة وتمأسست داخل بنية الجامعات الإسرائيلية، لا يعالج الفصل هذا النوع من الشرطية البنيوية، وهي شرطية لا تزال حاضرةً وبقوة، وخاصةً في العلوم الإنسانية (مثل التاريخ)، وبصورة أقل منها في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والسياسة)، إلا أن الفصل يعالج نمطاً جديداً من شرطية المعرفة التي تعتمد على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني خارج الجامعة والتي تعمل على مراقبة المحاضرين ورصدهم بطريقة بوليسية للضغط عليهم والضغط على الجامعات. الفرق بين شرطية المعرفة البنيوية والشرطية الجديدة، أن الأولى جزء من قوانين اللعبة الأكاديمية الإسرائيلية المعروفة حدودها، ومن المعروف أنها باتت أوسع في العقدين الأخيرين، إلا أن شرطية المعرفة الخارجية تحاول تقليص مساحة الحرية الأكاديمية بطريقة لا تهضمها حتى شرطية المعرفة البنيوية، بل تعتبرها الأخيرة تهديداً لسمعتها، إلا أن أهميتها تنبع من الانسجام الذي حدث بين هذه الشرطية الجديدة وبين صعود اليمين إلى الحكم وهيمنته عليه في العقد الأخير؛[٢٨] ما جعل تأثيرها

---

٢٨ . صعد اليمين إلى الحكم أول مرة في العام ١٩٧٧، إلا أنه لم يؤسس لهيمنة سياسية على النظام السياسي الإسرائيلي كما فعل حزب العمل في العقود الأولى من قيام الدولة، ولكننا نزعم أن اليمين في العقد الأخير لا يحكم فقط، بل يهيمن على النظام السياسي، ويحاول تغيير قواعد اللعبة فيه بجرأة ومثابرة غير معهودتين منذ صعوده، وهذا نابع بتقديرنا من انتقاله من الحكم إلى الهيمنة، انظر مقالنا في هذا الشأن:

Mohanad Mustafa. «The Empowering of the Israeli Extreme Right: The Rise Up of the `Yisrael Beiteinu` Party». In: Priya Singh and Susmita Bhattachary (Eds.). *Perspectives on West Asia: The Evolving Geopolitical Discourses.* (Delhi: Shipra Publications. 2012). Pp: 37-57.

على مؤسسات التعليم العالي ملموساً وصوتها مسموعاً.

يعالج الفصلان التاسع والعاشر حالات دراسية مثيرةً لجدلية السياسة والاقتصاد في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية من جهة، ولجدلية المعرفة والسياسة من جهة أخرى. في المحور الأول يعالج الفصل التاسع قضية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، والصراع الذي خاضته المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية داخل الخط الأخضر ضد هذا الاعتراف؛ لأسباب اقتصادية وأكاديمية حصراً، حيث اعتبرت أن الاعتراف بجامعة إضافية يشكل تهديداً لمؤسسات التعليم العالي الجامعية اقتصادياً وأكاديمياً، خاصةً أن الجامعات لا تزال تعالج جراحها التي أثخنتها في العقد الضائع، وحفاظاً على الإجماع العام الذي تبلور في السبعينيات والمتمثل في ادعاء غياب الحاجة لجامعة جديدة في إسرائيل. بينما ثابرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الاستيطانية على هذا الاعتراف، حيث لعبت السياسة والأيديولوجيا عاملاً أساسياً وحاسماً ووحيداً في هذا الاعتراف. أما الحالة الثانية لجدلية المعرفة والسياسة، فتتمثل في محاولة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الذي يرئسه وزير التعليم إغلاق كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون، وهي كلية تصنف ضمن كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، وقد خاضت الكلية صراعاً ضد إغلاقها بسبب تبنيها أنساقاً معرفيةً غير تقليدية في العلوم السياسية، وبسبب التوجهات النقدية الحادة لمحاضريها ضد السياسات الإسرائيلية.

سيلاحظ قارئ الكتاب، أن المحاور المطروحة في المدخل وفي الفصول اللاحقة تعيد نفسها في جميع فصول الكتاب، ليس كحالة اجترار أو تكرار، بل على العكس من ذلك، سيرى القارئ أن فصول الكتاب التي تتناول جوانب متعددة في التعليم العالي والمؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية تعيدنا كل مرة إلى المفاتيح والمقاربات المفاهيمية التي طرحت في المدخل النظري، وحتى لو لم يكن هذا الكتاب أكاديمياً، فإنه سيزج بكاتبه في حالة تكرار لهذه المفاهيم في محاور مختلفة؛ لأنها بقيت تشكل المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية حتى الآن،

وهذا ما يجعل فصول الكتاب متلاحمةً بدرجة متميزة ومكملةً لبعضها البعض كصورة متناسقة لا تقبل التجزيء.

في ختام هذا المدخل، بودي أن أتوجه بالشكر إلى مركز «مدار»- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية وطاقمه على دعمه المادي، ولكن بالأساس الدعم المعنوي والمعرفي لإصدار هذا الكتاب، وأخص بالذكر مدير المركز، الدكتورة هنيدة غانم، والتي لولاها لما كان لهذا الكتاب أن يرى النور، ومع ذلك فإن الأخطاء الواردة في هذا الكتاب تقع على مسؤولية الكاتب وحده.

الفصل الأول

المؤسسة الأكاديميّة اليهوديّة قبل قيام إسرائيل: النقاش حول إقامة الجامعة العبريّة ووجهتها

تعتبر الجامعة العبرية في القدس، الجامعة الرائدة في إسرائيل، ومن الجامعات الرائدة على مستوى العالم، فهي تصنف كل عام، تقريباً، من بين أهم مائة جامعة في العالم، وتحولت إلى إحدى المؤسسات الوطنيّة والأكاديميّة المركزية في إسرائيل. ومع ذلك فقد كانت أكثر الجامعات اليهوديّة (والإسرائيلية لاحقاً) التي أثارت نقاشاً وسجالاً داخل المجتمع اليهودي الاستيطاني والحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل وبعده؛ لذلك ليس مصادفةً أنها كانت أكثر المؤسسات الأكاديميّة الإسرائيلية التي حظيت بالبحث والدراسة، ما دفع الجامعة إلى إصدار كتاب حول تاريخها في ثلاثة مجلدات، ليشكل الرواية الرسميّة للجامعة.[٢٩]

يهدف هذا الفصل إلى قراءة تاريخيّة تحليليّة للصيّرورة التاريخيّة والفكريّة التي أدت إلى إقامة الجامعة العبرية في القدس، والنقاش حول مكانة هذه المؤسسة ودورها في النصف الأول من القرن العشرين، يُشكل الفصل إطاراً تاريخياً مهماً لفهم تحولات التعليم العالي الإسرائيلي بعد قيام إسرائيل وحتى الآن، حيث يُبيّن الفصل الجذور التاريخيّة والسياسيّة للسجال القائم حالياً حول الجامعات والمؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة.

لم تكن الجامعة العبرية هي المؤسسة الأكاديمية اليهوديّة الوحيدة التي أقيمت في هذه الفترة، فإلى جانبها تمت إقامة معهد العلوم التطبيقيّة – التخنيون (لاحقاً: التخنيون) في حيفا،

٢٩ . شاؤول كاتس وميخائيل هيد (محرران)، تاريخ الجامعة العبرية في القدس: الجذور والبدايات، (القدس: منشورات ماغنس، ٢٠٠٧).

ومعهد وايزمان للعلوم في رحوبوت، إلا أن الفصل لن يستعرض مسيرة هاتين المؤسستين، على الرغم من أهميتهما العلمية والسياسيّة، وذلك لأنهما لم تكونا محل نقاش وسجال حول المحاور المركزية للأكاديميا الإسرائيلية لاحقاً، ما عدا النقاش الذي أثير حول لغة التدريس في التخنيون، والذي حُسم بعد صراع مرير لصالح اللغة العبريّة، وهي معركة سيخوضها التخنيون مرةً أخرى في العقد الأخير، وسنأتي عليها لاحقاً.

أولاً - فكرة مؤسسة يهوديّة عليا

شكلت فكرة تأسيس جامعة يهودية في فلسطين الانتدابية، محل نقاش وسجال كبيرين داخل المجتمع الاستيطانيّ اليهوديّ وبين تيارات مختلفة داخل الحركة الصهيونية.[30] وقد تمحور السجال والنقاش حول قضايا مختلفة، منها العلاقة بين الجامعة والمشروع الصهيونيّ في فلسطين، وتمحور هذا النقاش حول السؤال، هل يجب أن تكون الجامعة جزءاً من المشروع السياسيّ الصهيونيّ أم مؤسسة أكاديميّة مستقلة عنه؟ كما طرحت مسألة الحُريّة الأكاديمية والبحثية داخل الجامعة، علاوةً على النقاش حول دور الجامعة المجتمعيّ، وتمحور السؤال في هذا الإطار حول: هل يجب أن تتمحور وظيفة الجامعة في تأهيل الطلاب للمهن والوظائف الضروريّة لسد الحاجات الاجتماعيّة والسياسيّة للمجتمع اليهوديّ الاستيطانيّ في فلسطين، أم عليها أن تركز على البحث والإنتاج المعرفي لذاتها؟. قد يبدو لأول وهلة أن الإجابة على هذه الأسئلة كانت واضحة في تلك الفترة، إلا أنها كانت محل نقاش سياسيّ وفكريّ عميق داخل المجتمع الاستيطانيّ اليهوديّ والحركة الصهيونية، وكانت لذلك انعكاسات على مكانة الجامعة وتمويلها والإنفاق عليها.

كان هناك توجهان يتصارعان فيما يتعلق بإقامة جامعة عبرية في فلسطين، ويعبّر هذان التوجهان عن توجهين نظريين في دراسة المؤسّسة الأكاديميّة عموماً والجامعات خصوصاً. ينظر التوجه الأول إلى الجامعة على أنها جامعة عالمية، وعليها أن تنخرط في صيرورة المنافسة

٣٠ . أوري كوهن، الجبل والتل: الجامعة العبرية في القدس من فترة ما قبل الاستقلال وحتى بداية الدولة، (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، ٢٠٠٦)، انظر الفصل الأول حول هذا السجال، ص: ١٩-٦١.

العالمية على إنتاج المعرفة، واعتبر أصحاب هذا التوجه أن الجامعة العبرية المزمع إقامتها في فلسطين عليها أن تكون جامعة لكل الشعب اليهوديّ في العالم، وليس فقط لليهود في فلسطين، وعليها أن تمثل إشعاعاً فكرياً للثقافة اليهوديّة والمعرفة اليهوديّة في العالم. أما التوجه الثاني فيريد للجامعة أن تكون جزءاً من مؤسسات الحركة الصهيونية، لذلك على الجامعة أن تخدم الأهداف السياسيّة للمجتمع الاستيطانيّ اليهوديّ في فلسطين، من خلال إثراء رموزه الوطنية، مثل الزراعة والاستيطان، بمعنى أن على الجامعة أن تكون إطاراً لإغناء هذه الرموز، وجزءاً من المشروع السياسي القومي. في المجمل وقبل الدخول في تفصيلات هذا النقاش، مثلت الجامعة والطاقم الأكاديمي والإداري فيها التوجه الأول، حيث أرادوا للجامعة أن تكون مركزاً فكرياً يهودياً، بينما مثل التوجه الثاني المجتمع الاستيطاني اليهودي والحركة الصهيونية التي أرادت أن تكون الجامعة أداةً من أدوات المشروع السياسيّ، وكانت حركة العمل الصهيونية برموزها، مثل الزراعة والاستيطان والطلائعيّة العسكريّة، تمثل التوجه الثاني وتقوده، وهو ما عُرف بصراع «الجبل والغور»، الجبل الذي تمثله الجامعة العبرية، والغور أو السهل الذي تمثله الحركة الصهيونية برموزها في ذلك الوقت.[٣١]

لم تول الحركة الصهيونية - في بداية مشروعها السياسيّ - أهمية للتعليم العالي في جهازها القومي الرمزي، حيث اهتمت الحركة الصهيونيّة بالعمل في الأرض والزراعة، كجزء من أهداف الحركة الصهيونيّة فيما أسمته نفي المنفى، وتخليص الأرض، واعتبرت العامل في الأرض طلائعياً وطنياً يحتاجه المشروع الصهيوني السياسي؛ لهذا السبب اشتغل غالبية المهاجرين-المستوطنين اليهود إلى فلسطين بإقامة تجمعات زراعيّة، ولم يكن التعليم العالي ومؤسساته أمراً مركزياً بالنسبة إليهم.

أرجعت الجامعة في كتاب الجامعة العبرية عام ١٩٣٧، سبب إقامتها إلى قوتين امتزجتا معاً هما، النهضة الإبداعيّة لشعب إسرائيل من جهة، والضغط عليه من الخارج من جهة أخرى (اللاساميّة).[٣٢] ولم تذكر الجامعة الحركة الصهيونيّة كعامل دافع لإقامتها، ولكنها

٣١ . أوري كوهن، «الجامعة العبرية في القدس خلال فترة الانتقال من الييشوف إلى الدولة: نظرات أولية حول نشوء المجتمع المؤهّل في إسرائيل»، مجلة الصهيونية «تسيونوت»، ٢٠٠١، ص: ٣٠٠٠ (٢٩٧-٣٢٩).

٣٢ . الجامعة العبرية، الجامعة العبرية في القدس: تشكلها ووضعها، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٣٧). ص: ١ .

ذكرتها كإطار تم من خلاله تنظيم هذه الفكرة.

يرجع كتاب الجامعة فكرة إقامة جامعة يهودية إلى أستاذ الرياضيات اليهوديّ في جامعة هيدلبرغ، تسفي هرمن شبيرا، الذي نشر سلسلة من المقالات خلال العامين ١٨٨١-١٨٨٣، حول فكرة إقامة جامعة يهوديّة، وطرح شبيرا الفكرة مرةً أخرى في المؤتمر الصهيونيّ الأول الذي انعقد في العام ١٨٩٧، إلا أنها لاقت آذاناً صماء، وذلك لانشغال المؤتمر بقضايا التأسيس والتنظيم. وفي المؤتمر الصهيوني الخامس، طرح الفكرة وثابر عليها العالم اليهوديّ والسياسيّ المعروف وأول رئيس لدولة إسرائيل حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢)، وأعلن هرتسل أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهوديّ تتبنى الفكرة.[٣٣]

بدأ وايزمان العمل على بلورة الفكرة من مكان إقامته في فيينا، وقد انضم إليه العالم اليهوديّ المعروف مارتن بوبر (١٨٧٨-١٩٦٥)، وهو عالم في حقل العلوم الإنسانيّة، وسيكون له شأن كبير في مسيرة الجامعة العبريّة في المستقبل. لم يكن هذا التمازج بين وايزمان وبوبر طارئاً، بل كان يقصد فيه المزج بين العلوم الطبيعيّة التي يمثلها وايزمان، والعلوم الإنسانيّة التي يمثلها بوبر، وكلاهما خير ممثل لهذه الحقول في صفوف اليهود في العالم، علاوةً على أن وايزمان يمثل البعد السياسي والقومي للفكرة، بينما يمثل بوبر البعد المعرفيّ والفلسفيّ لها. وانضم إليهما، بارتولد فايبل (١٨٧٥-١٩٣٧)، وهو شاعر وأديب يهوديّ. يلاحظ أن الثلاثة من الجيل نفسه، جمعتهم فكرة الجامعة اليهوديّة، والاعتقاد أن المشروع السياسيّ اليهوديّ لا يكتمل دون هذه المؤسسة. خرج الثلاثة عام ١٩٠٢ بكتيب باللغة الألمانية يشرحون فيه الفكرة، وخطتهم لإقامة جامعة يهودية، وما يميز الكتاب دمجه بين البعدين النظري والتطبيقي، فإلى جانب مبررات الفكرة وأهميتها، تمت كتابة خطة مفصلة لتنفيذها، وهو يشبه إلى حد كبير كتاب «دولة اليهود» لهرتسل في دمجه بين النظري والتطبيقي المفصل (ولا نستبعد أنهم حاولوا محاكاة كتاب هرتسل خلال تأليفهم للكتاب). وقد حمل الكتيب عنوان: «مدرسة يهودية عليا» (Judischen Hochschule)، وقد قامت الجامعة العبرية بترجمته وإصداره في العام ١٩٦٨.[٣٤]

---

٣٣. المصدر السابق.

٣٤. مارتين بوبر، بارتولد فايبل وحاييم وايزمن، مدرسة عليا يهودية، (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٦٨).

يستعرض الثلاثة في البداية مكانة اليهود في مؤسسات التعليم العالي في أوروبا، والممارسات المقيّدة التي تفرضها على قبول اليهود لمقاعد الدراسة، واعتبروا أن الهدف من هذه الممارسات «تقليص» النخبة اليهوديّة، وقدموا عينةً من قوانين الجامعات التي حددت نسبة قبول اليهود للدراسة الجامعيّة، وتأثير تلك القوانين على حياة اليهود في أوروبا في جميع جوانب الصناعة والتجارة والزراعة والمهن المدينية (حسب تعبيرهم)، والاجتماعية.[٣٥]

ينتقل المؤلفون - بعد الوصف «السلبي» لواقع اليهود الأكاديمي في أوروبا في القرن التاسع عشر - إلى النتائج الإيجابية لفكرة إقامة «مدرسة يهودية عليا». والملاحظ في عرضهم أنهم لا يتحدثون عن تأثير محلي لفكرة الجامعة على المجتمع اليهوديّ الاستيطانيّ في فلسطين، بل عن تأثيرها على اليهود في العالم، وقدرتها على المساهمة في سدّ الاحتياجات والنواقص الناتجة عن القوانين المقيّدة التي فرضتها الجامعات ومؤسسات التعليم على اليهود في أوروبا. إذن، يطرح الكتّاب نظرةً عالميةً للجامعة اليهوديّة تتجاوز الحدود الجغرافيّة لفلسطين، وتعتبر نظرة طموحة في سياق تاريخ كتابتها في العام ١٩٠٢، وهي تشبه النظرة السياسية الطموحة لهرتسل في كتابه «دولة اليهود»، والذي صدر في العام ١٨٩٦. ولا نبالغ في طرح المقولة، أن جوهر ادعاء دولة اليهود، عاد على ذاته في كتاب «مدرسة يهودية عليا» عام ١٩٠٢، مع الفرق أن الأول طرح المسألة اليهودية سياسياً، واقترح حلاً سياسياً لها على شكل دولة لليهود (وليست يهودية)، والثاني طرح مسألة اليهود الثقافية، وطرح حلاً ثقافياً على شكل مؤسسة أكاديمية يهوديّة عالميّة (ليست لليهود فقط).

ينتقل الكتاب من الفائدة التي يجنيها اليهود في العالم من إقامة جامعة يهودية، إلى العلاقة بين الجامعة وبين الحركة القومية اليهودية، وقد كتب المؤلفون حول هذه العلاقة:

«ولذلك فإن المدرسة اليهودية العليا، بحكم جوهرها مرتبطة ارتباطاً شجاعاً مع حركة الحرية القومية الكبيرة. ستكون المدرسة اليهودية العليا بذاتها رمزاً ظاهراً للقومية اليهودية الحية، وللروح اليهودية المبدعة، وفي نظر الملتزمين ببقاء شعب إسرائيل ومستقبله والعيش من أجله، فإنها ستكون مركزهم الروحاني، وللذين يشككون في الشعب اليهودي، فإنها

٣٥ . المصدر السابق، ص: ٣-١٥.

ستكون مركزاً جديداً وقوياً، ولكل الذين يطالبون بقتل الشعب اليهودي... فإنها ستكون حصنهم غير القابل للهدم».[36]

واعتبر الثلاثة أن أهمية إقامة مدرسة يهودية عليا تفوق أهمية إصدار «الموسوعة اليهودية»، في العام ١٩٠١. «إصدار له أهمية تاريخية حقيقية، وقد بورك بحق، بصفته عملاً قومياً وإثباتاً قاطعاً لوجود الفكر اليهوديّ ووحدته، إلا أن مدرسة عليا يهوديّة تفوق هذا العمل».[37] ثم يستعرضون الفائدة العلميّة للمدرسة، الممزوجة بشكل واضح في كتابهم مع «الفائدة» القومية. حيث يعتبرون أن إقامة مؤسسة يهودية عليا ستكون مركزاً لكل علماء اليهود في العالم، الذين لا يستطيعون العمل بسبب القوانين واللوائح المقيّدة المفروضة عليهم، وذلك سوف ينتج مركزاً يهودياً علمياً مُميّزاً، ولن تحل فائدته على الباحثين أو المعرفة عموماً فحسب، بل على حقل الدراسات اليهوديّة أيضا. فحسب رأيهم فإن حقل الدراسات اليهودية مبعثر في جامعات أوروبا، ويشتغل فيه «الأغيار» (بتعبيرهم)، بينما سوف تخصص المؤسسة اليهوديّة مكانةً خاصةً لهذه العلوم، وستُشكل انطلاقةً مهمةً للدراسات اليهوديّة.

ينتقل الثلاثة بعد استعراض الفائدة العلمية للمؤسسة اليهودية، إلى الفائدة القومية منها، فأولاً ستساهم المؤسسة اليهودية في إحياء الشباب اليهوديّ، حيث إنها ستكون مكاناً لنهضة فكريّة لا يقيّدها أحد، كما أنهم سوف يوظفون المعرفة لخدمة «الأمة اليهوديّة» ومستقبلها. كما أن المؤسسة سوف تجذب الشباب اليهوديّ من جديد لفكرة التحرر القومي، وخاصةً في ظل عزوف الكثير من الشباب عن هذه الفكرة، حيث إنها ستُحيي الروح القوميّة اليهوديّة في نفوسهم، وسيقومون بدورهم بنشرها بين اليهود، الذين سوف يستمدون قوتهم وعزتهم من «هذا المشروع القوميّ». [38]

يكتب الثلاثة، بالنسبة لمكان المؤسسة: «حل مشكلة مدرسة عليا يهوديّة سيكون إذا استطعنا إقامتها في أرض إسرائيل... وهكذا نكون قد وضعنا أساس الخطة الكبرى للبيت القومي، وهذا الأساس لن يكون أخلاقياً وعلمياً وثقافياً فحسب، بل اقتصادي أيضاً... لأن

---

٣٦ . المصدر السابق، ص: ١٩.

٣٧ . المصدر السابق.

٣٨ . المصدر السابق، ص: ٢٠.

ذلك سيعزز ثقة يهود العالم بإمكانية إقامة وطن قوميّ».[39] واقترح الثلاثة أنه في حالة تعثر إقامتها في فلسطين، فإنهم لا يتحفظون من إقامتها في أوروبا (إنجلترا أو سويسرا)، ولكن بشكل مؤقت، على أن يتم نقلها فيما بعد إلى فلسطين، ولم يشر الثلاثة إلى القدس كمكان مفضل بالنسبة إليهم، حيث لا يذكرون اسم مدينة أو مكان محدد يرغبون بإنشاء المدرسة فيه.

يقدم ملحق الكتاب بعد عرض الفكرة وأبعادها، وآمالها وتحدّياتها، الخطة العملية-التنفيذيّة لإقامة المؤسسة، والتي سميت «الخطة المؤقتة لإقامة مدرسة عليا يهودية»، وتبدأ الخطة بعرض هدف المؤسسة الذي يتمحور حول تأهيل الشباب اليهوديّ في الحقول المعرفية العليا مع التشديد على الدراسات اليهوديّة والمواضيع التقنية، وقد وضع الثلاثة جدولاً مالياً دقيقاً يُبيّن تكاليف إقامة المؤسسة، حيث تصل تكاليف إقامتها ومجمل مصروفاتها إلى ٧٠٠ , ٤٧٣ , ٥ مارك ألماني. وقد اقترح الثلاثة مبنى للمؤسسة يضم الكليات الآتية:[40]

أولاً – قسم الدراسات العامة، الفلسفة، العلوم السياسيّة، التربية والدراسات اليهوديّة.

ثانياً – قسم الرياضيات والعلوم الطبيعيّة، وتنضم إليه مدرسة لمعلمي الموضوع.

ثالثاً – مدرسة البناء لتأهيل المخططين.

رابعاً – مدرسة المهندسين لتأهيل مهندسي البناء والشوارع والطرق وسكك الحديد وقنوات المياه والجسور.

خامساً – المدرسة التقنية الإلكترونية لتأهيل مهندسي الماكينات والكهرباء.

سادساً – مدرسة الكيمياء.

سابعاً – مدرسة التحريش والزراعة، وتأهيل مهندسي الزراعة.

اقترح هرتسل بعد تقديم خطتهم إلى المؤتمر الصهيوني، في أيار ١٩٠٢، على السلطان العثماني إقامة جامعة يهودية في القدس، حيث يستطيع طلاب غير يهود من أرجاء السلطنة الدراسة فيها أيضاً، ولكن لم تثمر محاولات هرتسل لإقناع السلطان العثماني بهذا الاقتراح، ويمكن القول إنها كانت المرة الأولى التي يطرح فيها اسم القدس كمكان للجامعة العبريّة

---

٣٩ . المصدر السابق، ص: ٢٠-٢١.

٤٠ . المصدر السابق، ص: ٣٢-٣٤.

أو اليهوديّة في فلسطين.

تراجعت الفكرة خلال العقد الأول من القرن العشرين لانشغال الحركة الصهيونيّة والقيادات اليهوديّة بمسألة الوطن القومي السياسي لليهود والعمل بشكل فعلي على تنفيذ هذا المشروع، ولمعارضة أوساط أخرى للفكرة خوفاً من أن تُهيمن القضية الثقافية على المسألة السياسية للمشكلة اليهودية، وتتم العودة غير المرغوب بها في أوساط القيادة الصهيونية السياسية إلى الصهيونية الروحانية التي طرحها آحاد هعام. فقد زعم الأخير، مؤسس الصهيونية الروحانيّة، أن الصهيونية والثقافة اليهوديّة كانتا ممزوجتين، حتى ظهور الصهيونية السياسية التي نظّر لها وقادها هرتسل، والتي فصلت الثقافة اليهودية عن الصهيونية، وهكذا تحولت القومية اليهودية إلى أداة فارغة من الناحية الثقافية.[٤١]

طرحت الفكرة من جديد في المؤتمر الصهيونيّ الحادي عشر الذي عقد في العام ١٩١٣، وفي المداخلة الثقافية للمؤتمر، اقترح مناحيم أوسشكين (١٨٦٣-١٩٤١)، أحد القيادات البارزة في الحركة الصهيونيّة، إقامة جامعة في القدس، وفي المؤتمر نفسه قدم وايزمان محاضرة بعنوان «إقامة جامعة يهوديّة في أرض إسرائيل»، ادعى فيها أن النخبة اليهودية في الفترة القادمة لا تكفي لبقاء الشعب، وهنالك حاجة لمؤسسة تنتج نخباً يهوديةً جديدةً بعد أن تقلصت في العقود السابقة.

تبنى المؤتمر الفكرة، وطلب من اللجنة التنفيذية للمؤتمر تشكيل لجنة للتحضير لإقامة جامعة عبريّة في القدس، وقد عملت اللجنة من مدينة برلين برئاسة أوتو فاربورغ (١٨٥٩-١٩٣٨)، أستاذ البيولوجيا اليهودي من ألمانيا. واستطاعت اللجنة جمع تبرعات تمكنت من خلالها من شراء أراض وأبنية في جبل الزيتون، التي أقيمت عليها البنايات الأولى للجامعة وما زالت قائمةً حتى اليوم، ونجحت اللجنة في جذب شخصيات يهودية مهمة لفكرة الجامعة وفي مقدمتهم الثريّ اليهوديّ إدموند روتشيلد، الذي سيكون عضواً في المجلس الإداريّ للجامعة.[٤٢]

---

٤١ . شمعوني غدعون، الأيديولوجية الصهيونية، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٣). ص: ١٠٠-١٠٤.

٤٢ . الجامعة العبرية، الجامعة العبرية في القدس: تشكلها ووضعها، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٣٧). ص: ٢.

توقف العمل على إقامة الجامعة لفترة بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، إلا أن احتلال بريطانيا لفلسطين، شكل دفعةً قويةً لإقامة الجامعة، فقد بارك الإنجليز خطوات إقامتها. وفي نيسان ١٩١٨ جاء مجلس النواب الصهيونيّ إلى فلسطين، وبعد مفاوضات مع الجيش البريطاني وبدعم من اللورد جيمس بلفور (صاحب وعد بلفور)، سمح الإنجليز بوضع الحجر الأساس للجامعة. وفعلاً، قام وايزمان في العام نفسه بوضع الحجر الأساس للجامعة في جمع احتفاليّ، ليكرس بذلك أمراً واقعاً يلزم به الإنجليز بعد أن باركوه ودعموه، وكان هذا الاجتماع مقدمةً للاحتفال الكبير الذي سيعقد لافتتاح الجامعة في العام ١٩٢٥.

ازداد النشاط اليهوديّ والصهيونيّ لإقامة الجامعة وإتمام باقي الخطوات لافتتاحها مع تعزيز الإنجليز سيطرتهم على فلسطين، وأصبح تحقيق الحلم الذي كتبه وايزمان وبوبر وفايبل عام ١٩٠٢، مسألة وقت ويتعلّق بنشاط اليهود ومُثابرتهم لا بغيرهم.

انهمك وايزمان وغيره في العمل على إنشاء الجامعة، وبدأت كوادر تعمل على ذلك من لندن والقدس، ففي لندن تولى وايزمان العمل في إطار المنظمة الصهيونيّة هناك، وتمت إقامة «اللجنة الاستشارية للجامعة العبرية» برئاسة البارون روتشيلد في العام ١٩٢٠. وفي العام ١٩٢١ سافر وايزمان مع عالم الفيزياء اليهودي الألماني المعروف ألبرت آينشتاين إلى الولايات المتحدة للعمل من أجل الجامعة، وتم تأسيس «لجنة الأطباء اليهود في أميركا»، التي أخذت على عاتقها أيضاً، مهمة تشييد كلية الطب، وتأسيس معهد الميكروبولوجيا.[٤٣]

بدأ وايزمان تأسيس معهد الكيمياء في الجامعة بالإضافة إلى نشاطه لتجنيد الدعم الماليّ والسياسيّ للجامعة، وفي العام ١٩٢٢ بدأ العمل على إقامة كلية العلوم الإنسانيّة والدراسات اليهوديّة، وقد دعم هذه الكلية القائد السياسيّ في الحركة الصهيونية مناحيم أوسشكين، الذي أتينا على ذكره سابقاً، وأنشئت لجنة للعمل على إقامة هذه الكلية، وكان أحد أعضائها يهودا ماغنس، الذي سيُصبح أول رئيس للجامعة، وسيكون له الدور الأساس في بلورة الجامعة كمركز معرفيّ يهوديّ عالميّ منسجم مع فكر آحاد هعام.

أتمت اللجنة بناء معهد الدراسات اليهوديّة، وعقدت أول اجتماع لهيئته العامة في لندن عام

---

43. Hebrew University. *Hebrew University of Jerusalem. its History and Development.* (Jerusalem: Hebrew University. 1942). p: 3.

١٩٢٤، ليسبق المعهد الجامعة من حيث التأسيس، حيث تم افتتاحه في كانون الأول ١٩٢٤، وعمل فيه ثلاثة أساتذة. ربما يحمل ذلك رمزيةً كبيرةً لأهمية الدراسات اليهودية في فكرة الجامعة العبرية، وفي فكر مؤسسي الحركة الصهيونية، هذه الدراسات التي ستنهار في عهد النيوليبراليّة الأكاديميّة الإسرائيليّة (انظر الفصل الرابع المتعلق بالعلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة).

عُقد حفل افتتاح الجامعة العبرية في الأول من نيسان عام ١٩٢٥، الساعة الثالثة إلا ربعاً من ظهر يوم الأربعاء بعد اكتمال بناء المعاهد الثلاثة (اليهودية، الكيمياء، الميكروبولوجيا). وعُقد حفل افتتاح مهيب، على الرغم من أن الجامعة لم تكن تضم سوى ثلاثة معاهد بحث. وشارك في حفل الافتتاح الجنرال ألنبي الذي احتل فلسطين، والمندوب البريطاني هربرت صموئيل، وجيمس بلفور. وفي حفل الافتتاح ألقى وايزمان خطاباً ربط فيه بين جوهر الجامعة في هذه المرحلة والمهمات التي تقف أمام الشعب اليهوديّ على المستوى العملي، في محاولة لربط الجامعة مع فكرة الصهيونيّة السياسيّة العمليّة، ومُنسجمة مع الخطاب الكولونيالي الصهيونيّ حول «تحديث البلاد»:

«في نظرة أولى يظهر الأمر كشيء غريب، في بلاد قليلة السكان، وتحتاج إلى الكثير من العمل فيها، في بلاد تحتاج إلى الكثير من الأشياء الأساسية والبسيطة مثل زراعة الأرض، وشق الشوارع، وبناء الموانئ، فإننا نبدأ ببناء مركز للتطور الثقافي والفكري، ولكن الأمر لا يبدو غريباً لمن يعرفون الروح اليهودية. صحيح أنه تقف أمامنا قضايا اجتماعيّة وسياسيّة كبيرة وتطالبنا بتقديم الحلول لها، لكننا نحن اليهود نعلم أنه مع حرية الفعل للفكر، وعندما يكون لدينا مركز لتطور الوعيّ اليهوديّ، سنصل في الوقت نفسه إلى الإجابة عن حاجاتنا الماديّة».[٤٤]

ثانياً – السجال اليهودي / الصهيوني حول الجامعة العبرية

أثار الإعلان عن تأسيس الجامعة العبرية بشكلها الذي كان في العام ١٩٢٥ نقاشاً داخل الأوساط اليهودية والصهيونيّة، وظهر في الأساس توجهان من هذه المسألة، توجه مثله وايزمان وآحاد هعام ورئيس الجامعة ماغنس، وتوجه مثله جابوتنسكي مؤسس الصهيونيّة التنقيحيّة.

---

٤٤ . مردخاي غيلات، هار هتسوفيم، (غفعتايم: دون دار نشر، ١٩٦٩)، ص: ١٧.

عززت التوجهات السياسية لجزء من الطاقم الأكاديميّ - وعلى رأسه رئيس الجامعة ماغنس والذي لم ينسجم تماماً مع الأهداف القوميّة للمشروع الصهيوني - من الخلافات حول الجامعة، على الرغم من انسجام الطاقم مع أفكار الحركة الصهيونية القومية. بمعنى، أنهم اعتقدوا بالحل السياسيّ القوميّ للمشكلة اليهوديّة، ولكنهم اختلفوا حول هدف هذا الحل. وبرزت أفكار الطاقم الأكاديمي بشكل واضح بعد العلاقة التي نشأت بينهم وبين حركة «بريت شلوم» (تحالف السلام)، وهي حركة تبنت فكر آحاد هعام حول إقامة المركز الروحاني الثقافيّ لليهود في فلسطين. وليس إقامة دولة قوميّة تتبع أساليب كولونياليّة. لا بد من التأكيد - في هذا السياق - أن الطاقم الأكاديميّ في الجامعة لم يكن على قلب رجل واحد من هذا التوجه، فهناك من عارض هذا التوجه واعتقد أن على الجامعة أن تنسجم مع المشروع القوميّ السياسيّ الصهيونيّ.

لخص يوسيف شيخطمان الفرق بين وايزمان وجابوتنسكي، بالقول إن الأول كان ينظر إلى الجامعة كمؤسسة تمثل اليهوديّة، بينما كان الثاني يبحث عن الطالب اليهودي.[٤٥] كما لخص أستاذ الأدب العبري في الجامعة العبريّة، يوسيف كلوزنر، والذي شارك في التحضير لافتتاح الجامعة عام ١٩٢٥، الفرق بين توجهي وايزمان وجابوتنسكي:

«كان هناك توجهان حول هذه المسألة، التوجه الأول طالب بأن تكون الجامعة العبرية جامعةً ككل الجامعات، وتعمل على التدريس والبحث على حد سواء. ولكن كان هناك توجه ثان، والذي نادى به آحاد هعام والدكتور وايزمان. اعتقد آحاد هعام أن إقامة جامعة ككل الجامعات لن تعطي احتراماً للشعب الإسرائيلي، حيث لا يملك اليهود إمكانية أن يجذبوا إلى الجامعة مفكرين كباراً في العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية العامة يكون بمقدورهم تقديم تجديدات كبيرة واكتشافات مهمة، وبذلك يزيدون من شرف إسرائيل في العالم، بل ستكون لنا جامعة صغيرة وفقيرة؛ لذلك الأمر غير مستحسن. وبناءً عليه طالب آحاد هعام بفتح الجامعة للدراسات اليهودية والعلوم الإنسانية التي لها علاقة بفكر إسرائيل، ففي الدراسات اليهودية يمكن لمفكرينا التجديد وإعطاء الاحترام لشعب قديم

45. Joseph Schechtman. *The Vladimir Jabotinsky Story. Rebel and Statesman.* (New York: Thomas Yoseloff. Vol.1. 1956). p: 185-194.

يملك ثقافة راقية، وفقط بعد سنوات، عندما يحين الوقت، ستكون جامعةً حقيقيةً... أما الدكتور وايزمان، فاعتقد أنه يجب تأسيس معاهد للبحث في القدس وليس كليات تدريس، وكونه متخصصاً في الكيمياء فقد اهتم كثيراً بافتتاح معهد للكيمياء».[٤٦]

يشكّل مقال جابوتنسكي المعنون «رأي خاص» (أو الرأي المنفرد)، المقال الذي يؤسس نظرته لإقامة جامعة عبرية في فلسطين،[٤٧] حيث يعارض جابوتنسكي التوجه الذي مثله حاييم وايزمان وآحاد هعام بالنسبة إلى دور الجامعة العبرية وبنيتها، وعرض موقفه في مقاله من خلال الادعاء أن إقامة جامعة على أساس مراكز بحث مرفوضة، حيث إقامة مراكز البحث ليست أمراً مرفوضاً، لكنها ليست جامعة. واستحضر جابوتنسكي أمثلة لمراكز أبحاث في بريطانيا وفرنسا لا تعتبر نفسها جامعات، بل مراكز أبحاث. في حين أن الجامعات هناك هي جامعات وليست مراكز بحث، ونصح القائمين على الجامعة بأن يسموا الأشياء بمسمياتها، فإذا أرادوا أن يشيّدوا مؤسسة لدعوة باحثين للعمل في المختبرات والبحث، فليطلقوا عليها اسم مركز أبحاث وليس جامعة، لأن الجامعة تعني وجود طلاب يدرسون فيها.

جاءت معارضة جابوتنسكي من خوفه من أن تكون الجامعة العبرية مركزاً روحانياً يهودياً على غرار الصهيونية الروحانية التي نظر إليها «آحاد هعام». بدلاً من أن تكون مؤسسة تعليم عال تؤهل النخب وأصحاب المهن الذين يمكن أن يكونوا عوناً للمشروع الصهيوني. اعتبر جابوتنسكي، لهذا السبب، أن الجامعة تعني وجود طاقم محاضرين وطلاب، وعلى المحاضرين أن يكونوا متخصصين في مجالاتهم، وأن يتحدثوا اللغة العبرية. واعترض جابوتنسكي كل اقتراح لإدخال لغة تدريس إلى الجامعة لا تكون اللغة العبريّة، واعتبر أن على الجامعة ومؤسسات التعليم العالي عموماً أن تعمل على إحياء اللغة العبرية في مؤسساتها، وذلك كجزء من المشروع الصهيوني.[٤٨]

---

٤٦ . يوسيف كلوزنر، «قبل أن تكون جامعة عبرية»، الجامعة العبرية في القدس ١٩٢٥-١٩٥٠، (القدس، ١٩٥٠)، ص: ٤١-٤٧.

٤٧ . زئيف جابوتنسكي، «رأي خاص»، في: زئيف جابوتنسكي، «التنقيحية الصهيونية وتبلورها: مجموعة مقالات نشرت في «رازويست» ١٩٢٥-١٩٢٩»، (تل أبيب: إصدار معهد جابوتنسكي، ١٩٨٥)، ص:٦٣-٦٦.

٤٨ . شلومو هرمتي، «زئيف جابوتنسكي: المبادر للمدرسة العبرية الوطنية في الشتات»، مجلة تبصرات في نهضة إسرائيل (عيونيم بتكومات يسرائيل)، ٢٠٠٤، ص: ٣٠٥ (٢٩٩-٣٢٣).

أراد جابوتنسكي أن تكون الجامعة العبريّة جامعةً وطنيةً، لما لها من دور في بناء الشعوب وهُويّتها الوطنيّة، واستحضر في مقاله أمثلة لدور الجامعات في الحركات القوميّة. واعتبر أن إقامة جامعة هي مشروع وطنيّ كبير، يُؤثر في التكوين القوميّ للشعوب ويتأثر بها، وانتقد تسمية إقامة مركزين للأبحاث (كانوا ثلاثة) من دون كليات أو طلاب، بجامعة، لأن ذلك لا يحقق حلماً ولا يصل إلى مستويات المطلوب من جامعة وطنية.[٤٩] وربط جابوتنسكي في مقاله بين النداءات الموجودة في بريطانيا لإلغاء وعد بلفور وبين الجامعة العبرية، حيث اعتبر أن إقامة الجامعة على هذه الشاكلة سوف تعزز من هذه النداءات التي تعتبر أن المؤسسات اليهودية في فلسطين فارغة المضمون والفاعليّة والأهليّة لتشكل بُنية تحتيّة لدولة، واعتبر جابوتنسكي أن هذه الادعاءات غير صحيحة، ولكنها صحيحة، بالنسبة إلى الجامعة العبرية فقط، فهي جامعة بالاسم، ولكنها في المضمون بعيدة جداً عن هذا المسمى.

استمرت الصهيونيّة التنقيحيّة واليمين بمعارضة الجامعة وطالبوا بإقالة كل محاضر لا يلتزم بالمشروع القوميّ الصهيونيّ، وخاصة عميد الجامعة شموئيل هوغو برغمان، ورئيس الجامعة يهودا ماغنس. كما نشط طلاب الصهيونية التنقيحية في الجامعة وهاجموا «انهزامية» الطاقم الأكاديمي، وابتعادهم عن الهدف القومي الذي تم تأسيسها من أجله.[٥٠] أما حركة العمل الصهيونية فإنها لم تهاجم الجامعة، بل انتقدت الجامعة لعدم مقدرتها على جذب الطلاب اليهود من وسط أوروبا وشرقها، وإنما كان تأثيرها أكثر في أوساط يهود في الولايات المتحدة الأميركية، واعتبر قادة الحركة العمالية أن التأثير في الجامعة عليه أن يكون من داخلها وليس من خلال ضربها من الخارج كما يفعل جابوتنسكي. أن يكون بالدخول إلى مؤسساتها والتأثير على توجهاتها تجاه المشروع السياسيّ وتجاه المجتمع الاستيطانيّ اليهودي.

حاول المجتمع الاستيطاني اليهوديّ زيادة ارتباطه بالجامعة، كجزء من جهوده لتعميق التزام الجامعة بمشروعه السياسيّ، وقد أقيمت من أجل ذلك «منظمة محبي الجامعة العبريّة» في تل أبيب، والتي زاد عدد أعضاؤها خلال الثلاثينيات والأربعينيات، ويعتقد كل من

٤٩ . جابوتنسكي، رأي منفرد، مصدر سابق، ص: ٦٤.

٥٠ . كوهن/ الجبل والتلة، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣-٢٤.

كوهن وكاتس، أن هذه المنظمة تُشكل محاولةً من المجتمع اليهوديّ، خارج مركباته الحزبيّة والسياسيّة، للتواصل مع الجامعة العبرية التي كانت في حالة توتر دائم مع المؤسسات السياسيّة والحزبيّة الصهيونيّة في فلسطين. أرادت الجامعة في المقابل أن تُعزز شبكة تواصلها مع المجتمع اليهوديّ وخاصةً في تل أبيب، التي بدأت تظهر كمدينة مركزيّة في المجتمع الاستيطانيّ اليهوديّ، ليس على المستوى السياسيّ والاقتصاديّ فحسب، وإنما على المستوى الثقافيّ والمعرفيّ أيضاً. فقد ارتفع عدد سكان تل أبيب من ٤٢ ألفاً في العام ١٩٣٠ إلى ١٠٠ ألف في العام ١٩٣٤، وهو ارتفاع مذهل بكل المقاييس الديمغرافيّة. وظهرت مركزيتها المعرفيّة في حركة النشر والأدب، فقد تم نشر ٤٧٨ كتاباً باللغة العبرية، منها ٣٧٥ كتاباً تم إصدارها من قبل سبعة دور نشر في تل أبيب في العام ١٩٣٣ وحده، كما كانت المدينة تضم أربع مكتبات عامة، وإحدى عشرة مكتبة خاصة.[٥١] ستلعب هذه المكانة، لاحقاً، دوراً كبيراً في تأسيس جامعة تل أبيب بعد قيام الدولة، والجهود الفاشلة التي بذلتها الجامعة العبرية لمنع ذلك خوفاً على تصدّع هيّمنتها المعرفيّة في الدولة الجديدة.

على الرغم من حالة التوتر السائدة بين الجامعة ومُؤسسات المجتمع الاستيطانيّ، فإن الجامعة تطورت، أيضاً، استجابةً إلى حاجات مجتمع المستوطنين والتحولات الداخلية التي أنتجتها الهجرات المتعاقبة، علاوةً على ازدياد عدد اليهود في فلسطين بين ١٩٣٠-١٩٣٥ بشكل مذهل (حوالى ١٦٤ ألف يهودي عام ١٩٣٠ إلى حوالى ٣٥٥ ألف يهودي عام ١٩٣٥).[٥٢] فعلى سبيل المثال، افتتحت الجامعة كلية التربية في تشرين الثاني ١٩٣٥، كجزء من ازدياد الحاجة التعليميّة في مجتمع المستوطنين، وخاصةً بعد الهجرة اليهودية الخامسة (كما تسمى في التأريخ الإسرائيليّ)، إلى فلسطين، والتي تميز مهاجروها بمستوى تعليمي عال مقارنة مع الهجرات التي سبقتها، فازدادت حاجة مجتمع المستوطنين إلى تأهيل الكوادر

٥١ . أوري كوهن ودانا كاتس، «ثقافة مدينية وهوية أكاديمية: منظمة محبي الجامعة العبرية في تل أبيب: ١٩٣٣-١٩٤٠»، مجلة٨٢

«إسرائيل» (يسرائيل)، العدد ٨، ٢٠٠٥، ص: ٤-٥. (١-٣٨).

٥٢ . كوهن، الجبل والتلة، مصدر سابق، ص: ٢٧.

التعليميّة والتربويّة مع ازدياد الإقبال على التعليم الثانويّ والعالي، فكانت الجامعة العبرية عنواناً لتأهيل معلمين لجهاز التعليم الاستيطانيّ اليهودي في فلسطين، الذي تطور كمّاً ونوعاً في الثلاثينيات بسبب الهجرات المتعاقبة.[٥٣] كما تمت إقامة مستشفى هداسا في «هار هتسوفيم»، في العام ١٩٣٩، والتي تحولت إلى جزء من الحرم الجامعيّ ومستشفى جامعيّ.

عمّق تأسيس المستشفى العلاقة بين الجامعة والمجتمع الاستيطانيّ اليهودي، وبدأت الجامعة تنغمس أكثر فأكثر بدورها في المشروع السياسيّ، وجاء ذلك، أيضاً، بعد أن تم تقييد صلاحيات رئيس الجامعة في أعقاب الإصلاح الإداريّ في العام ١٩٣٥، فقد تمت إقامة لجنة تنفيذيّة للجامعة مع صلاحيات واسعة، ضمت في عضويتها يهوداً من المجتمع الاستيطانيّ في فلسطين، مثل بيرل كتسلنسون، ورئيس الصندوق القومي اليهودي وغيرهم. ويعتبر كوهن أن حفل التخرج الذي عقدته الجامعة في العام ١٩٣٦ وكان الحفل الأول الذي أعطيت فيه شهادات نهائية لسبعة عشر طالباً في العلوم الطبيعيّة، النقطة التي بدأت فيها عملية ملاءمة الجامعة لاحتياجات المجتمع الاستيطانيّ اليهودي المحلي.[٥٤] كما تعرضت الجامعة للنقد الشديد من التيار اليهوديّ الأرثوذكسيّ، وذلك بسبب وجود معهد الدراسات اليهودية الذي افتتحته الجامعة وتبنت فيه توجهات نقدية غير أرثوذكسية في التعامل مع النصوص الدينية، فقد كان مجال الدراسات اليهوديّة مجالاً مركزياً للبحث والدراسة في الجامعة، ولم يتبن التوجه الدينيّ الأرثوذكسيّ في أبحاثه ودراساته.

حاولت الجامعة استمالة الطلاب الفلسطينيين إليها، وأصدرت كراسات باللغة العربية، لا تصدر الجامعات الإسرائيلية، اليوم، كراسات بمستواها على الرغم من نسبة الطلاب العرب الفلسطينيين فيها. اطلع الباحث على كراستين من هذه الكراسات، الأولى أصدرت في حزيران ١٩٣٩ (٤٩ صفحة)، والثانية في تموز ١٩٤١ (٦٢ صفحة)، وفيها توجه واضح للطلاب الفلسطينيين والعرب للدراسة في الجامعة، وهي تشتمل على معلومات تاريخية وأكاديميّة

---

٥٣ . يعقوب عيرام، النظرية والتطبيق في التعليم اليهودي»، (هرتسليا: منشورات تشريكوبر، ١٩٧٧)، انظر الفصل الثالث الذي خصص لكلية التربية في الجامعة العبرية في فترة الانتداب البريطاني.

٥٤ . كوهن، الجبل والتلة، مصدر سابق، ص: ٢٧.

عن الجامعة.[55] ينسجم هذا التوجه للجامعة مع التوجهات الفكرية لرئيسها ماغنس، الذي كان يؤمن بفكرة الدولة الواحدة في فلسطين، كما أنه كان ينظر إلى الجامعة كمركز تعليميّ، تُمثل الثقافة اليهوديّة وإسهاماتها الإنسانية، ولا تُمثل المشروع الصهيونيّ في فلسطين، ولكنها كانت محاولة من الجامعة لأن تشرح للفلسطينيين عن الصرح الذي ينمو بسرعة بين ظهرانيهم في القدس، فقد جاء في التقديم الذي كتبه ماغنس في تموز ١٩٣٩: «إن عدد المتكلمين باللغة العربية، الذين يعطفون على الجامعة العبرية، يزداد يوماً بعد يوم، ومن حق هؤلاء أن يقفوا على ما يجري بين جدران هذه المؤسسة العلمية الكبرى، باللغة التي ينطقون بها، لذلك أتوقع لهذه الكراسة أن تصادف لديهم ما تستحقه من قبول واستحسان».[56]

ثالثاً – الجامعة العبرية رائدة العلوم الإنسانية

ظهرت الجامعة العبريّة خلال فترة الانتداب البريطانيّ كحاملة للواء العلوم الإنسانيّة، فقد ركّزت على هذا الحقل المعرفيّ بشكل كبير، على الرغم من أن أحد مؤسسيها الكبار، وايزمان، كان كيميائياً، وفي الفقرات الآتية سوف نستعرض النشاط الأكاديميّ والتعليميّ الجامعي ونبين مكانة العلوم الإنسانيّة فيها، وهو موضوع سنعود إليه في الفصل الرابع.

التحق بالجامعة ١٤١ طالباً في صيف ١٩٢٥، ووصل عددهم إلى ١٦٢ طالباً في العام ١٩٢٨. وقد سجل أحد الطلاب اليهود، من الولايات المتحدة، انطباعاته عن الجامعة: «حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك الحين فإن التعليم سيكون في ساعات متأخرة بعد الظهر، وذلك ليتمكن الطلاب الذين يعملون من التعلم».[57]

---

٥٥ . الجامعة العبرية، الجامعة العبرية بالقدس الشريف، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٤١). وأيضاً: الجامعة العبرية، الجامعة العبرية بالقدس الشريف، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٣٩).

٥٦ . الجامعة العبرية بالقدس الشريف، تموز ١٩٣٩، ص: ١.

٥٧ . دان بن كنعان، الجامعة العبرية في القدس من بداية القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين، (تل أبيب: المنظمة الإسرائيلية لمحبي الجامعة العبرية في القدس، ٢٠٠٠)، ص: ٣٨.

جدول (١) عدد الطلاب في الجامعة العبرية خلال فترة الانتداب البريطاني*

السنة الدراسية	الطلاب الرسميون	الطلاب غير الرسميين	المجموع	طلاب البحث
١٩٢٤-١٩٢٥	٦٤	١٠٠	١٦٤	
١٩٢٥-١٩٢٦	٨٣	٣٧	١٢٠	
١٩٢٦-١٩٢٧	٨٨	٨٠	١٦٨	
١٩٢٧-١٩٢٨	١١٩	٧٤	١٩٣	
١٩٢٨-١٩٢٩	١٨٧	٦٣	٢٥٠	
١٩٢٩-١٩٣٠	١٣٠	٤٧	١٧٧	
١٩٣٠-١٩٣١	١٣٤	٤١	١٧٥	
١٩٣١-١٩٣٢	١٥٤	٢٧	١٨١	١٠
١٩٣٢-١٩٣٣	١٥١	٢٠	١٧١	١٧
١٩٣٣-١٩٣٤	٢٦٠	٢٤	٢٨٤	٢٣
١٩٣٤-١٩٣٥	٣٩٨	١٩	٤١٧	٣٧
١٩٣٥-١٩٣٦	٦٥٥	١٩	٦٧٤	٤٥
١٩٣٦-١٩٣٧	٧٠٩	٢٢	٧٣١	٤٨
١٩٣٧-١٩٣٨	٦٥٠	٣٥	٦٨٥	٤٩
١٩٣٨-١٩٣٩	٧٧٧	٤٣	٨٢٠	٦٢
١٩٣٩-١٩٤٠	٩٥٥	٨٦	١٠٤١	٦٥
١٩٤٠-١٩٤١	٩٤٥	١٠٨	١٠٥٣	٦٠

المصدر: الجامعة العبرية بالقدس الشريف، حزيران ١٩٣٩، ص: ٣٧. الجامعة العبرية بالقدس الشريف، تموز ١٩٤١، ص: ٥١. Hebrew University of Jerusalem, its History and Development, 1942, p:73.

عندما بدأ تعليم اللقب الأول في السنة الأكاديميّة ١٩٢٨/ ١٩٢٩، ارتفع عدد المتسجلين إلى ٢٥٠ طالباً، ٧٢ منهم نساء، وخاصةً في كليات العلوم الإنسانيّة وفي معهد الرياضيات.[٥٨] لم تستوعب الجامعة الكثير من الطلاب اليهود من المجتمع الاستيطانيّ في فلسطين، بل استوعبت بالأساس طلاباً يهوداً من الخارج. نمت صروح الجامعة بسرعة كبيرة، وبدأ اسمها يعلو في سماء المؤسسّة الأكاديميّة العالميّة، وذلك بفضل الأسماء العالمية التي شغلت عضوية المجلس الإداري للجامعة، ومنهم: ألبرت آينشتاين، زيجموند فرويد، جيمس روتشيلد، حاييم وايزمان، ورئيس الجامعة يهودا ماغنس.

كما أنشأت الجامعة مكتبة وطنيّة تطورت بشكل كبير، ففي أواخر العام ١٩٣٨، ضمت المكتبة زهاء ٣٥٠ ألف مجلد.[٥٩] وشكلت الكتب التي تعالج الأدب العبريّ حوالى ١٥٪ من مجمل كتب المكتبة، ثم كتب الدراسات اليهودية (١٢٪)، ثم الأدب (١١٪)، ثم العلوم الاجتماعية (١٠٪).[٦٠] وفي العام ١٩٤٨، ازدادت نسبة كتب الأدب العبريّ إلى ٢٠٪، ثم الدراسات اليهوديّة (١٤٪)، ثم الصيدلة (١٠٪)، ثم الأدب (٩٪)، ثم العلوم الاجتماعية (٧٪)،[٦١] ما يدل على أن تركيز الجامعة على العلوم الإنسانيّة كان طاغياً على باقي الحقول العلميّة.

تميّزت الجامعة في عقودها الأولى بتشديدها على العلوم الإنسانيّة، مع إعطاء أهمية خاصة للعلوم الأخرى، التي اعتبرتها مفتاح الدخول إلى عقل المجتمع اليهوديّ الاستيطانيّ. ولكن ظلت الجامعة خلال فترة الانتداب البريطانيّ مركزاً معرفيا للعلوم الإنسانيّة، اليهودية منها خاصةً، كما أن رئيسها وعمداءها جاؤوا من العلوم الإنسانيّة. يُبين الجدول الآتي أن أكثر من نصف الطلاب في الجامعة درسوا في كليات العلوم الإنسانيّة، وخاصة الأدب العبري والدراسات اليهوديّة.

---

٥٨ . المصدر السابق، ص: ٤١.

٥٩ . الجامعة العبرية بالقدس الشريف، تموز ١٩٣٩، ص:٤٠.

60. Hebrew University. Hebrew University of Jerusalem. its History and Development.1942. p: 85.

61. Hebrew University. Hebrew University of Jerusalem. its History and Development.1948. p: 101.

جدول (٢) تصنيف الطلاب وفق كليات الجامعة العبرية في القدس

السنوات	العلوم الإنسانية	العلوم	المجمل	٪
١٩٣٥-١٩٣٦	٥٠٠	١٧٤	٦٧٤	٧٤,١
١٩٣٦-١٩٣٧	٥١٧	٢١٤	٧٣١	٧٠,٧
١٩٣٧-١٩٣٨	٤٣٦	٢٤٩	٦٨٥	٦٣,٦
١٩٣٨-١٩٣٩	٥٤٣	٢٧٧	٨٢٠	٦٦,٨
١٩٣٩-١٩٤٠	٧٠٤	٣٣٧	١٠٤١	٦٧,٦
١٩٤٠-١٩٤١	٦٥٩	٣٩٤	١٠٥٣	٦٢,٥
١٩٤٦-١٩٤٧	٥٧٨	٣٣٧	١٠٢٧	٥٦,٢

Hebrew University of Jerusalem. its History and Development. 1942. p: 76. Hebrew University of Jerusalem. its History and Development. 1948. p: 92.

أما بالنسبة للدراسات العليا، فتشير معطيات الجامعة المنشورة عام ١٩٣٧ إلى أن ١١٢ طالباً حصلوا على درجة الماجستير، وطالبان على درجة الدكتوراه، ٧٧ طالباً منهم أنهوا تعليمهم في كلية العلوم الإنسانيّة، و٣٥ طالباً في كليات الرياضيات والعلوم الطبيعيّة. وكانت كلية الأدب العبري أكثر الكليات التي خرّجت طلاباً للقب الماجستير (٥٠ طالباً)، تليها كلية الفلسفة (٤٠ طالباً)، ثم التاريخ الإسرائيليّ وعلم الاجتماع اليهوديّ (هكذا سُمي في البداية) (٢٩ طالباً)، بينما كانت كليات العلوم الطبيعيّة تخرّج أقل عدد من الطلاب لألقاب الماجستير، فمثلاً: الرياضيات (٩ طلاب)، الفيزياء (١٠ طلاب).[٦٢]

يظهر في صفحات كتاب أصدرته الجامعة عام ١٩٤٨، وتُلخص فيه فترة الانتداب البريطاني، أنه حتى العام ١٩٤٨، تخرج من الجامعة ٤١٢ طالباً يحملون لقب الماجستير في العلوم الإنسانيّة، و٣١١ طالباً في العلوم، و٣٥ طالباً في العلوم الزراعيّة، وحصل ٨٤ طالباً على لقب الدكتوراه.[٦٣] ظلت حالة التوتر بين التوجه الذي يريد أن تكون الجامعة جامعة يهوديّة بالمعنى الثقافي، وبين من يريدها جامعة صهيونيّة بالمعنى القوميّ السياسيّ الكولونياليّ، مُحتدمة خلال فترة الانتداب البريطانيّ، وستشكل حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ذروة هذا الصراع الذي سيحسم المعركة لصالح التوجه الثاني، بتحويل الجامعة إلى جامعة إسرائيليّة، حيث كانت الهُويّة الإسرائيليّة، تُعتبر في العقود الأولى من قيام الدولة، مشروع الدولة «الرسميّ» الصهيونيّ، وهذا ما سنتطرق له في الفصل القادم.

٦٢ . الجامعة العبرية، الجامعة العبرية في القدس: تشكلها ووضعها، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٣٧). ص: ٨٧.
63. Hebrew University. Hebrew University of Jerusalem. its History and Development.1948. p: 92.

جدول (٣) المؤسسات الأكاديمية اليهوديّة العليا في فترة الانتداب البريطاني

المؤسسة	عام التأسيس والمكان	نبذة تاريخية
معهد العلوم التطبيقية- التخنيون	١٩٢٤- حيفا	يشير يوفال درور في بحثه عن تاريخ التخنيون،* إلى أن فكرة إنشاء معهد تكنولوجي يهوديّ في فلسطين طرحت في المؤتمر الصهيوني عام ١٩٠٢، وفي العام ١٩٠٨ تم شراء أراض في الكرمل من خلال الصندوق القومي لإسرائيل لإقامة مدرسة تكنولوجيّة يهوديّة في حيفا، باسم «تخنيكوم». في بداية الإنشاء نشبت ما يسمى «حرب اللغات»، حول لغة التدريس في المدرسة، بين الألمانية والعبرية، وبعد احتجاج المجتمع الاستيطانيّ اليهودي واستقالة قيادات صهيونيّة من اللجنة التي كانت قائمة على المعهد، وبعد مرور سنوات حُسمت المعركة لصالح اللغة العبرية. افتتح التخنيون عام ١٩٢٤، ليكون المعهد التكنولوجيّ للمجتمع اليهودي الاستيطانيّ في فلسطين، جاء اسم التخنيون باقتراح من آحاد هعام ومن الشاعر اليهودي مناحيم بياليك، وهو من الكلمة التوراتية «تخن»، أي حساب الشيء وتحديده ولقربها من لفظ الكلمة الإنجليزية «تخنيك». يشير يوفال إلى أن التخنيون كان مشاركاً أكثر في المشروع القوميّ اليهودي في فلسطين، وما كان له أن ينجح لولا هذه المشاركة، ولكنه يعتقد أن التخنيون حافظ على حالة توازن أكثر من الجامعة العبرية بين الاستقلالية الأكاديميّة وبين المشاركة الفاعلة في المشروع القوميّ الصهيوني. بينما مالت الجامعة العبريّة للفعل الأكاديميّ الخالص.
معهد وايزمان للعلوم	١٩٣٤ رحوبوت	هو المؤسسة الأكاديميّة الثالثة التي أقامها مجتمع المستوطنين في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، أطلق عليه في البداية «معهد زيف»، أقيم المعهد بمبادرة من حاييم وايزمان، الذي كان من بين مؤسسي الجامعة العبريّة أيضا، لهذا السبب أطلق على المعهد لاحقاً اسم معهد وايزمان وذلك في عام ١٩٤٦. عمل في المعهد في هذه الفترة عشرة علماء، وترأس وايزمان المعهد من العام ١٩٣٤ وحتى العام ١٩٥٢، عندما أصبح أول رئيس لدولة إسرائيل. خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨ عمّق المعهد من تعاونه مع سلاح العلوم، وعملت وحدة من السلاح داخل المعهد.

* . يوفال درور، «بداية التخنيون العبري في حيفا ١٩٠٢-١٩٥٠: من مشروع مدرسة يهوديّة عليا إلى نهاية فترة إدارة شلومو كابلنسكي»، مجلة تبصرات في نهضة إسرائيل (عيونيم بتكوماة يسرائيل)، العدد: ٦، ١٩٩٦، ص: ٣٣٠-٣٥٧.
انظر أيضا:
C. Alpert. Technion: The Story of Israel`s Institute of Technology. (New York and Haifa: 1982).

الفصل الثاني

مأسسة التعليم العالي والبحث العلميّ في إسرائيل: جدلية العلاقة بين السياسة والمعرفة

دخل التعليم العالي اليهوديّ مرحلةً جديدةً مع قيام دولة إسرائيل، وبدأت الدولة الجديدة ومؤسساتها إبداء اهتمام متزايد بالتعليم العالي والبحث العلميّ، لما له من أهمية في خدمة عملية البناء. واجهت الدولة الجديدة تحديات داخلية وخارجية، في مجالات كثيرة، اقتصاديّة، واجتماعيّة، وعسكريّة، وثقافيّة. وكان عليها مواجهتها لكي تستطيع ضمان استمراريتها. وكان مؤسس الدولة دافيد بن غوريون من السياسيين الإسرائيليين الذين كان لديهم تصور شامل لاحتياجات الدولة الجديدة، وأدرج موضوع المعرفة والبحث العلميّ والتعليم العالي ضمن أولويات سياساتها.[٦٤] في كتابه «بن غوريون والمثقفون»، يشير ميخائيل كيرن إلى أن بن غوريون أراد تجنيد النخبة الأكاديميّة والعلميّة في المشروع السياسيّ الصهيونيّ وبناء الدولة.[٦٥]

ويضيف أوري برئيل:[٦٦] إن بن غوريون انتبه للعلاقة بين القوة والمعرفة بعد الحرب العالميّة الثانية، وذلك كجزء من إعادة تعريف العلاقة بين المعرفة والدولة في عالم ما بعد الحرب. قبل الحرب لم يُبد بن غوريون اهتماماً كبيراً وخاصاً بالمعرفة والتكنولوجيا في بناء المجتمع الاستيطانيّ اليهوديّ، فكما أتينا على ذكره في الفصل السابق، فإن العمل الطلائعيّ المتمثل

٦٤ . مجموعة مؤلفين، بن غوريون وتطور العلوم في إسرائيل، (القدس: الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم، ١٩٨٩).

٦٥ . ميخائيل كيرن، بن غوريون والمثقفون: سيطرة، موقف وكاريزما، (سدي بوكر: كريات سدي بوكر، ١٩٨٨).

٦٦ . أوري برئيل، «القائد، العلماء والحرب: دافيد بن غوريون وإقامة السلاح العلمي»، **مجلة إسرائيل** (يسرائيل)، العدد ١٥، ٢٠٠٩، ص: ٦٧ (٦٧-٩٢).

بزراعة الأرض وإقامة المستوطنات كان يُشكل أولوية للمشروع الصهيونيّ، ولم يتم ربطه بالضرورة بإقامة مؤسسات التعليم العالي. وبعد انقضاء الحرب العالمية الثانية انحصرت جهود بن غوريون في الربط بين المعرفة ومكونات المشروع الصهيونيّ، ففي لقاء جمعه مع طلاب يهود من المجتمع اليهوديّ الاستيطانيّ في فلسطين عام ١٩٤٤ قال لهم:

«أرى دور هذا الجمهور في تجنيد العلم اليهوديّ من أجل إقامة الدولة اليهوديّة وبنائها، صحيح أن الدولة لا يمكن إقامتها من خلال العلم فقط... الدولة تحتاج إلى الزراعة، الصناعة، بحر، جيش، ولكن دون العلم لا نستطيع أن نفعل كل هذه الأمور، وكل واحد منها يحتاج إلى العلم، حتى الحرب لا يمكن أن نخوضها دون العلم، لكن هذا السلاح ليس السلاح الوحيد، ولكنه واحد من الأسلحة المركزيّة، يجب أن يكون سلاح الصمود وسلاح الدفاع».[٦٧]

أعاد بن غوريون في العام ١٩٤٧ تأسيس الشُعبة العلميّة في منظمة الهاغاناه (الذراع العسكريّة المركزيّة للاستيطان اليهوديّ في فلسطين قبل عام ١٩٤٨)، وفي آذار ١٩٤٨ أقيم السلاح العلميّ كجزء من الشُعبة العلميّة. وبعد قيام دولة إسرائيل تحولت وحدة سلاح العلم إلى واحدة من أهم المؤسسات البحثيّة في إسرائيل، إلى جانب الجامعة العبريّة، ومعهد وايزمان، والتخنيون. وقد عمل داخل هذا السلاح عام ١٩٥١، نحو ٥٦٠ عاملاً في خمسة مراكز بحث تابعة له، وعلى أساسه أقيمت شُعبة البحث والتطوير في وزارة الدفاع، وأقيمت بعدها بسنوات شركة «رفائيل» للتصنيع العسكريّ. وشهدت سنوات الحرب تعاوناً بين المؤسسات العلميّة اليهوديّة في فلسطين وبين بريطانيا، حيث قامت الجامعة العبريّة بتقديم الاستشارة العلمية والمهنيّة للمجهود الحربيّ، وتمت إقامة اللجنة العلميّة الاستشارية التي ضمت مؤسسات التعليم العالي اليهوديّ في فلسطين لتقديم المساعدة والمساندة العلمية والتقنية والطبية للمجهود الحربي البريطاني.[٦٨] وكان واضحاً بالنسبة إلى بن غوريون أن هدف السلاح العلمي وشُعبة البحث والتطوير في وزارة الدفاع هو بالأساس تطوير صناعة الأسلحة، وتطوير برنامج تسلح الجيش الإسرائيلي، ولكن يحتاج هذا التطوير إلى النُخبة

٦٧ . أوري برئيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٧١.

٦٨ . للمزيد حول هذا الموضوع انظر: ريبكا أشبال، كل ما استطعنا فعله: دور الجامعة العبرية وأطباء أرض إسرائيل في الحرب العالمية الثانية وبعدها، (القدس: منشورات ماغنس، ١٩٨٦).

الأكاديميّة المدنيّة، التي تعمل في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي لا يمكن للبحث والتطوير العسكري التقدم بدونها.

أولاً - البناء المؤسّساتي للمؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية: بين القوميّ والأكاديميّ

أدت الحرب العالمية الثانية - والتحول الذي أحدثته في العلاقة بين الحرب والعلم والتكنولوجيا، كونها كانت أولى الحروب التي لعبت التكنولوجيا دوراً كبيراً وحاسماً في مُجرياتها وقوة تدميرها وتحديد نهايتها - إلى تحولات داخل أجزاء كبيرة من النُخب الأكاديميّة اليهوديّة في فلسطين عموماً، وفي الجامعة العبرية خصوصاً، وساهمت الحرب التي اندلعت في فلسطين في أعقاب قرار التقسيم في تشرين الثاني ١٩٤٧ بتعزيز هذه التحولات، حيث بدأت الجامعة ونُخبتها ترى أنها جزء من الدولة القادمة، وأن عليها أن تساهم في المجهود الحربي خلال الحرب. انطلق هذا التفكير من عوامل فرضها الواقع، فإلى جانب وجود توجهات وطنيّة يهودية واضحة داخل نُخب الجامعة، فقد كان واضحاً للنخب الأكاديميّة أن الجامعة ستكون جزءاً من الدولة اليهوديّة الجديدة، وعليها أن تساهم في مجهودها الحربيّ في هذه المرحلة، وبنائها في المرحلة التالية، لتضمن مكانتها. وهذا ما حدث في العقد الأول بعد قيام الدولة حيث تحولت الجامعة العبريّة إلى «الجامعة». بمعنى المؤسسة الأكاديميّة المُهيمنة في إسرائيل.

ساهم انضمام النُخب الأكاديميّة العلميّة إلى شُعبة البحث والتطوير العسكريّة - في بداية الحرب - في تعزيز أداء هذه الشُعبة وتحسينه، ففي منتصف شباط ١٩٤٨، التقى وفد من الجامعة العبرية مع بن غوريون، وضم الوفد عميد الجامعة، وأستاذ الرياضيات، ميخائيل فاكتا. وعميد كلية الرياضيات والعلوم الطبيعية، أستاذ الفيزياء، جوليو ريكح. وقد ناقش الوفد مع بن غوريون الدور الذي يُمكن أن تلعبه الجامعة في البحث الأمني ومكانتها في الدولة القادمة. وأخبر الوفد بن غوريون أن الطاقم البحثي في الجامعة سوف يجتمع لفحص الدور الذي يمكن أن يلعبه في المسألة الأمنية للمجتمع اليهودي في فلسطين. وقد وجههم بن غوريون إلى شخص يدعى أهرون كتسير ليكون حلقة الوصل بينهم وبين الجهاز الأمني. يمكن الادعاء أن هذا اللقاء كان بداية العلاقات بين الجامعة العبرية وعملية بناء الدولة

اليهودية الجديدة، وهو يشكل إعادة تعريف للجامعة العبرية، من جامعة يهودية إلى جامعة إسرائيلية. وما يؤكد هذا الادعاء، رسالة كتبها كتسير إلى أخيه يخبره فيها أن ذلك يشكل تحولاً في موقف الجامعة، وأخبره أن الأساتذة والمحاضرين ومساعديهم، في غالبيتهم، أصبحوا جزءاً من التطوير الأمني في مؤسسات المجتمع اليهوديّ في فلسطين.[٦٩]

التقى بن غوريون، في السياق نفسه، المدير العلمي في معهد فايتسمن للعلوم، أرنست برغمان، والذي أخبره عن استعداد المعهد للمساهمة في المجهود الحربي اليهودي في فلسطين، وقد تم دمج برغمان، وهو كيميائي، في الصناعات العسكرية الإسرائيلية لاحقاً، وتحول معهد وايزمان إلى مؤسسة مهمة في إنتاج هذه البحوث. وخلال الحرب أسس بن غوريون طاقماً للبحث العلمي الأمني، وضم الطاقم ممثلين عن المؤسسات العلميّة اليهوديّة الثلاث في فلسطين، الجامعة العبرية، ومعهد وايزمان، والتخنيون، بالإضافة إلى ممثل عن شُعبة البحث في منظمة الهاغاناه.

تولى بن غوريون، بعد قيام الدولة، رئاسة الحكومة في الدولة الجديدة، وعبر خلال اجتماعاتها والمداولات التي كانت تجريها حول القضايا المهمة التي تواجهها، مثل الهجرة اليهودية إلى الدولة الجديدة، عن حاجته إلى المعرفة والبحث العلمي لتحديد سياساته الجماهيرية، وأعطى بن غوريون أهمية خاصة للمعطيات والإحصائيات العلمية في اتخاذه قراراته السياسية والجماهيرية.[٧٠] وأشرف بن غوريون شخصياً على مشروع معرفي في سنوات الدولة الأولى، يهدف إلى ترجمة أمهّات الكتب العالمية للغة العبرية، وكان يحضر شخصياً لقاءات اللجنة التي تشرف على اختيار الكتب العالمية التي ستتم ترجمتها إلى اللغة العبرية.

ركزت جهود النظام المركزي، بعد قيام الدولة، على الجامعة العبرية، وأراد بن غوريون أن يُحوّل الجامعة من جامعة الشعب اليهودي (حسب توجه آحاد هعام، ورئيسها الأول

---

٦٩ . برئيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٨. في السياق نفسه يدعي إسحق دوري في بحثه، أنه كان للجامعة العبرية دور كبير في بلورة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل وتعزيز هذه المكانة للمدينة، انظر: إسحق دوري، دور الجامعة العبرية في بلورة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل في العقد الأول، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠١).

٧٠ . أوري برئيل، «إبستومولوجيا صهيونية: سياسة الأرقام عند بن غوريون»، مجلة تبصرات في نهضة إسرائيل (عيونيم بتكومات يسرائيل)، المجلد ٢٢، ٢٠١٢، ص: ٩٢ (٩١-١٢١).

ماغنس) إلى جامعة إسرائيلية في عاصمة الدولة - القدس. وذلك بما ينسجم مع التوجهات العامة للدولة الجديدة في بناء مؤسساتها وليّ عنق هذه المؤسسات للعمل بموجب مصالح الدولة، وتحييد التوجهات الأيديولوجيّة والفكرية لمحاضري الجامعة وقيادتها والتي كانت سائدة في فترة الانتداب. كانت الجامعة العبرية في مركز اهتمام بن غوريون شخصياً، وجاءت الفرصة لليّ عنقها نحو المصالح القومية بعد استقالة الرئيس الثاني للجامعة زئيف برودتسكي.

أرادت الحكومة استغلال هذه اللحظة لتقلل من شأن مجلس الأمناء الذي يتكون غالبيته من أعضاء من الخارج، في تحديد هوية الرئيس القادم، أراد بن غوريون شخصية تكون غير مستقلة أيديولوجياً في هذا المنصب، بل رجل ملتزم بما يقرره له النظام.[٧١]

لم تكن ترغب إدارة الجامعة وطاقمها الأكاديمي، في الوقت نفسه، بالعودة إلى أيام رئيسها الأول ماغنس، الذي لم تحبه سلطة «الييشوف اليهودي» لاستقلاليته الفكرية وتوجهاته السياسية المختلفة عن التوجهات القومية الصهيونية، بل أرادت شخصية مقبولة على الحكومة، خاصة أن الحجم الكبير من ميزانيتها يأتي من الدعم الحكومي. وتم إرسال قائمة بأسماء المرشحين إلى بن غوريون قبل الانتخابات، وجزء منهم تمت دعوته لمقابلة شخصية مع بن غوريون، والذي دعم بنيامين ميزر (مايزلر)، لرئاسة الجامعة، وهذا ما حدث فعلاً، فقد تم انتخابه ليشغل منصبين في الوقت نفسه، عميد الجامعة ورئيسها، وتم ذلك في عملية إجرائية سريعة تضمنت ترقيته إلى درجة الأستاذية العليا.

دعمت الجامعة، في فترة مايزلر تدخل موظفي الحكومة في إدارتها، وتمت زيادة تمثيل الحكومة في اللجنة التنفيذية للجامعة من اثنين إلى ستة أعضاء (من أصل ٢٤ عضواً)، وتحولت الجامعة العبرية إلى «الجامعة»، في إسرائيل، المؤسسة الاعتبارية والأكاديمية الإسرائيلية العليا، والتي تضم كبار العلماء اليهود، والذراع الأكاديمية للحكومة الإسرائيلية.

عبّر عن المكانة الجديدة للجامعة، سكرتير إدارتها في ذلك الوقت، آشار رشيف، بقوله:[٧٢] «هذه هي الفترة التي كانت فيها الجامعة هي الجزء الأكثر عُضوية في «الييشوف» (استمروا

٧١ . أوري كوهن، الجبل والتلة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٧١-١٧٨.

٧٢ . المصدر السابق، ص: ١٧٢-١٧٣. ما تقرؤونه داخل الأقواس هي ملاحظاتي لتوضيح المصطلحات الموجودة في الاقتباس، التي تحتاج إلى توضيح للقارئ العربي.

باستعمال كلمة «ييشوف» بعد قيام الدولة، وهي دلالة على الدولة)، الأكثر احتراماً والأكثر قُرباً... كانت الجامعة هي الشغل الشاغل لليشوف، بروفسور دبورتسكي (نائب الرئيس) هو عالم رئيسيّ للجيش الإسرائيلي.[٧٣] بروفسور ميخائل بن آري، الذي كان يشغل منصب النائب قبل دبورتسكي. كان شخصية من (منظمة) الهاغاناه، شخصية نموذجية... ميزر (رئيس الجامعة) هو صهر بن-تسفي (رئيس الدولة- إسحق بن تسفي). هو من علم الآثار، حيث إن علم الآثار هو المفضل في هذا المشروع (المقصود: مشروع الدولة)... البُعد بين الجبل (الذي مثلته الجامعة) والسهل (الذي مثل الدولة والمجتمع) استمر تقريباً حتى ١٩٥٢. في العام ١٩٥٢ انتخب ميزر. كان ذلك انقلاباً.. وقبل ميزر من كان «ال بوس» (The Boss) في الجامعة. هذا دكتور فيرنر سنطوور (نائب الرئيس السابق لميزر). سنطوور مات عندما انتخب ميزر وألقي به خارجاً. لقد مات من ذلك.. كان لا يزال نائب الرئيس وعيّنوا ميزر رئيساً وهو لم يفهم أن ذلك كان مخططاً له مع مجموعة سلطوية وهو «أوط» (Out)».

هيّمنت الجامعة العبرية على المشهد الأكاديميّ الإسرائيليّ في العقد الأول الذي أعقب قيام الدولة،[٧٤] وساعدها على ذلك مكانتها الخاصة في النظام السياسي المركزي، وخاصة لدى بن غوريون. علاوةً على ذلك، فقد كان انفرادها من بين المؤسسات الموجودة (التخنيون ومعهد وايزمان) في تدريس وبحث العلوم الإنسانية والاجتماعية عاملاً حاسماً في تفردها. فقد أنتجت الجامعة منظومات خاصة بها في هذه العلوم، فمثلاً أسست الجامعة منظومة علم الاجتماع المقدسية، والتي كانت ملتزمة بالتوجه القومي الصهيوني، وقد انطلقت هذه المنظومة من دراسة إسرائيل كعملية طبيعية لبناء دولة قومية، ودرست المجتمع الإسرائيلي من خلال النظرية الوظيفية في علم الاجتماع، والحركة الصهيونيّة كحركة تحرّر قوميّ.[٧٥]

---

٧٣ . في العام ١٩٦٠، أسست الجامعة العبرية «سلطة البحث والتطوير»، وذلك بهدف تطوير البحث العلمي في الجامعة، ورئس دابورتسكي هذه السلطة أيضاً، وكان من أعضائها مؤسس علم الاجتماع الإسرائيلي شموئيل أيزنشتيد، انظر: أبيالي، «الجامعة تقيم سلطة البحث والتطوير»، (حيروت، ٢٩/ ٤/ ١٩٦٠)، ص: ٨.

٧٤ . أوري كوهن، الجامعة العبرية في القدس في العقد الأول لدولة إسرائيل: الجامعة بين الاستقلالية الأكاديمية والتأقلم السياسي، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠١).

٧٥ . من الشخصيات البارزة في هذه المدرسة في ذلك الوقت، والتي أسست علم الاجتماع الإسرائيلي الملتزم بالأهداف القومية: موشيه ليسك، شموئيل نوح ايزنشطد، دان هوروبيتس، يوسيف بن دافيد.

وكذلك الأمر في التاريخ، والدراسات اليهودية، فقد أنتجت الجامعة منظومات معرفية سميت منظومات الجامعة العبرية.

عارضت الجامعة كل محاولة لإقامة جامعة أخرى في إسرائيل، وظهرت معارضتها ضد المحاولة الحثيثة لإقامة جامعة في تل أبيب. لم تكن المؤسسات الموجودة – التخنيون ووايزمان– تشكل تحدياً للجامعة العبرية، فهما مؤسستان تبحثان في العلوم الطبيعية والتكنولوجية، بينما تميّزت الجامعة العبرية عنهما بتدريسها العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن جامعة بار إيلان التي أقيمت في العام ١٩٥٥، وهي المؤسسة الجامعية الأولى التي أقيمت بعد قيام الدولة، لم تشكل تهديداً وتحدياً جدياً للجامعة العبرية، فهي أقيمت كجامعة دينية، على نمط الجامعات الكاثوليكية في الغرب التي لم تهدد الجامعات العلمانيّة.[٧٦]

كانت معارضة الجامعة العبرية لإقامة جامعة في تل أبيب شرسة، لأن جامعة في تل أبيب ستشكل تصدعاً في مكانة الجامعة العبرية، لأن تل أبيب كانت تشكل المركز الاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمع اليهودي قبل قيام الدولة وبعده، كما أن تل أبيب كانت المركز اليهوديّ في إسرائيل، والقدس كانت تصنف من ضمن الأطراف على الرغم من أنها كانت العاصمة. نشأت طبقة وسطى واسعة وبرجوازية قوية في مدينة تل أبيب أثرت حياتها الثقافية، كما أن البنية التحتية المؤسساتية لجامعة في تل أبيب كانت موجودة بسبب انتشار المعاهد الأكاديمية والتعليمية في المدينة، هذه المواصفات كلها كانت ستخلق مؤسسة مُنافسة بكل ما تحمله الكلمة للجامعة العبرية، لذلك اعترضت الأخيرة أكثر من اعتراضها السابق على إقامة جامعة بار إيلان في مدينة رمات غان. كان ادعاء الجامعة العبرية يتمثل في أنه يجب الإبقاء على مركز أكاديميّ واحد في الدولة للحفاظ على التميّز الأكاديمي، واقترحت الجامعة إقامة فروع أكاديمية لخدمة شرائح سكانية معينة، وتكون هذه الفروع تحت رقابة وإدارة

٧٦ . حول تأسيس جامعة بار إيلان، انظر: كلاين، مناحيم، «نضال جامعة بار إيلان للاعتراف الأكاديمي»، في: دوف شفارتس (محرر). جامعة بار إيلان من الفكرة إلى الواقع، (رمات غان: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٦)، ص: ٢٣–٦٢. وانظر أيضاً: مناحيم كلاين، جامعة بار إيلان: أكاديميا، الدين والسياسة، (القدس: منشورات ماغنس، ١٩٩٨). وانظر أيضاً إلى الكتاب الخاص الذي أصدرته جامعة بار إيلان لمناسبة مرور ٥٠ عاماً على تأسيسها: دوف شفارتس، محرر، جامعة بار إيلان من الفكرة إلى الواقع، (رمات غان: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٦).

المركز الأكاديمي، أي الجامعة العبرية، كما ادعت الجامعة أن الموارد الحكومية المخصصة للتعليم العالي لا تسمح بإقامة جامعة أخرى.[٧٧] لم تكن هذه المبررات سوى محاولة لإقناع النظام السياسي بعدم الموافقة على إقامة جامعة في تل أبيب، بينما السبب المركزي يكمن في أن جامعة في تل أبيب ستكون هي المركز وستتحول الجامعة العبرية إلى الهامش.

دعمت بلدية تل أبيب القوية إقامة جامعة في المدينة، وانضم إلى البلدية سياسيون من النظام المركزي الذين دعموا هذا التوجه، بالإضافة إلى أكاديميين لم يجدوا لهم مكاناً في الجامعة العبرية، التي اعتبروها مغلقة ونخبوية، وكان ذلك صحيحاً، فالكثير من الأكاديميين الذين لم يجدوا لهم مكاناً في الجامعة العبرية ووجدوه في المؤسسات الأخرى أصبحوا أعلاماً أكاديمية في إسرائيل. وأشهر الأمثلة على ذلك، أستاذ التاريخ وأحد مؤسسي جامعة تل أبيب، تسفي يعبتس، الذي لم يجد له مكاناً في الجامعة العبرية، وأصبح بعد ذلك أحد المبادرين والمؤسسين لجامعة تل أبيب وأشهر المؤرخين الإسرائيليين فيما بعد. لعب يعبتس دوراً كبيراً في إقامة جامعة تل أبيب، وقاد عملية الاعتراف بها ومواجهة الجامعة العبرية التي عارضت إقامتها، وقد أشار يعبتس إلى «أن الأساتذة المقدسيين تكبروا واستهتروا بشكل علني بشباب تل أبيب الوقحين». أدرك يعبتس أنه لكي يستطيع إقامة الجامعة عليه أن يقنع بن غوريون بذلك، وساعده شمعون بيريس الشاب في ذلك الوقت الذي كان يشغل منصب مدير عام وزارة الدفاع في الوصول إلى بن غوريون، اقترح عليه بن غوريون بداية أن يقيم جامعة في النقب، مشيراً إلى أنه سيدعمه شخصياً في ذلك، إلا أن يعبتس قال له إن الأولوية هي لإقامة جامعة في مركز البلاد.[٧٨]

نجح هذا التحالف الذي قادته بلدية تل أبيب القوية، التي كان يقودها حزب يمينيّ ليبراليّ (وليس حزب العمل الحاكم، وهذا يفسر أيضاً حماسة البلدية لإقامة جامعة في المدينة)، في تأسيس جامعة تل أبيب في حزيران عام ١٩٥٦. وليس صدفة أن تكون جامعة

٧٧. أوري كوهن، «إستراتيجية الجامعة العبرية للتوسع والتوقف في أعقاب نشوء جامعة تل أبيب ١٩٥٣-١٩٦١»، مجلة «عيونيم بتكومت يسرائيل» (تصورات في نهضة إسرائيل)، المجلد ١٢، ٢٠٠٢، ص: ٣٥٩-٤٠١.

٧٨. انظر التقرير الذي خصصته (هآرتس) للحديث عن تسفي يعبتس في ذكرى وفاته: عوفر اديرت، «الديكتاتور المتنور»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٨/ ٣/ ٢٠١٣)، ص: ٤٤-٤٨.

تل أبيب مركزاً نقدياً للمنظومات الفكرية التي تأسست في الجامعة العبرية، وخاصة في علم الاجتماع، فقد ظهرت بوادر علم الاجتماع النقدي لعلم الاجتماع القومي المقدسي في جامعة تل أبيب. وظهر جيل ثان من باحثي العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة يتحدى أساتذة الجامعة العبرية.[٧٩]

مهّدت إقامة جامعتين خلال العقد الأول من قيام الدولة، إلى إقامة جامعتين جديدتين في العقد الثاني وبداية العقد الثالث، حيث أقيمت جامعة حيفا في العام ١٩٧٢، بعد أن عملت كمعهد جامعيّ تحت رعاية الجامعة العبرية منذ العام ١٩٦٣. وأقيمت جامعة النقب عام ١٩٦٩، وحملت اسمها الحالي، جامعة بن غوريون، عام ١٩٧٤ بعد وفاة الأخير، الذي عاش سنواته الأخيرة في النقب، واعتبر النقب العمق الإستراتيجي لدولة إسرائيل. وما ميّز المؤسستين الأخيرتين هو مكانهما الجغرافي، الأولى في الشمال والثانية في الجنوب، وذلك كجزء من سياسات النظام المركزي الهادفة إلى فتح مؤسسات جامعية خارج المركز الجغرافي. مع إقامة جامعة حيفا وبن غوريون، انتهت عملية البناء المؤسّساتيّ للجامعات الإسرائيلية، ونشأ ما يسمى «جامعات البحث في إسرائيل»، وهي سبع (العبرية، التخنيون، وايزمان، تل أبيب، بار إيلان، حيفا، بن غوريون). كما تم تأسيس الجامعة المفتوحة عام ١٩٧٤، وهي مؤسسة أكاديميّة لم تُعرف كجامعة بحث، وكانت تهدف إلى زيادة متناولية/ جماهيريّة التعليم العالي من خلال إعطاء فرص تعليميّة لشرائح اجتماعية لم تتمكن من الدخول للجامعات، أو لم تستطيع الانتظام في الدراسة في الجامعة، فاعتمدت الجامعة على طريقة تدريس مختلفة وغير تقليدية عن طريقة التدريس التقليدية في الجامعات العادية، مثل الدراسة الفردية والتوجيه عن بعد.

---

٧٩ . وقد مثل هذا التيار عالم الاجتماع من جامعة تل أبيب يونتان شبيرا، والذي تبنى التوجه الصراعيّ في دراسة المجتمع الإسرائيليّ، لا بد من التأكيد أن ظهور التيار النقديّ لا يعني الانفصال عن المنظومة الصهيونيّة، بل لا يزال هذا التيار داخل هذه المنظومة على الرغم من نقديته. أدى هذا التيار إلى نشوء أصوات نقدية داخل علم الاجتماع المقدسيّ، وأبرزهم على الإطلاق عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ، وأشهر كتبه «تشكل الشعب الفلسطيني»، وتُرجم أيضا بواسطة مركز «مدار».

جدول(٤) تطور عدد الطلاب في الجامعات الإسرائيليّة خلال مرحلة التأسيس ١٩٤٨-١٩٧٩

	١٩٤٨-١٩٤٩	١٩٥٩-١٩٦٠	١٩٦٩-١٩٧٠	١٩٧٩-١٩٨٠
مجمل الطلاب	١٦٣٥	٢٩٢٧٥	٣٥٣٧٤	٥٤٤٨٠
اللقب الأول	١٥٤٩	٢٨٣٤٨	٢٨٠٥٣	٤٠٢٥٠
الماجستير			٥١٥٦	١٠٠٥٠
الدكتوراه	٨٦	٩٢٧	١٣٤٦	٢٩٣٠

المصدر: بنك إسرائيل - شُعبة البحث، سلسلة مقالات للنقاش ٠٥ , ٢٠٠٤، حزيران ٢٠٠٤، ص: ٥.

ثانياً - قانون مجلس التعليم العالي: بين السياسيّ والأكاديميّ

قام دافيد بن غوريون، (رئيس الوزراء الإسرائيليّ حينذاك)، في العام ١٩٥٠، بتعيين لجنة لصياغة قانون مجلس التعليم العالي، برئاسة قائد هيئة الأركان السابق للجيش الإسرائيلي «يعقوب دوري»، والذي شغل وقت التعيين، منصب رئيس قسم العلوم في مكتب رئيس الحكومة، الأمر الذي أكد التوجه السياسي المسبق في عملية بناء أهداف التعليم العالي في إسرائيل وصياغتها، لتنسجم مع عملية بناء الدولة، وإلا فما هي العلاقة بين شخصية عسكرية وبين المؤسسة التي ستشرف على التعليم العالي؟[٨٠] وقد كلفت اللجنة وضعَ توصياتها، بناءً على الأهداف والتوجيهات الحكومية الآتية:

١- تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في الدولة.

٢- تبعية التعليم والبحث العلمي لضرورات بناء الدولة وأمنها.

٣- تبعية مؤسسات التعليم العالي للدولة.

٤- إدارة مؤسسات التعليم العالي، مع المحافظة على استقلاليتها وجذب كبار العلماء اليهود من العالم إلى إسرائيل: وكذلك جذب الطلاب اليهود في الشتات للدراسة في المؤسسات التعليميّة في إسرائيل.[٨١]

---

٨٠ . بالإضافة إلى الجنرال دوري كرئيس للجنة، فقد ضمت أعضاء نذكر منهم على سبيل المثال: رئيس الجامعة العبرية، عميد الجامعة العبرية، المدير العلمي في معهد وايزمان وهو نفسه يشغل منصباً كبيراً في سلاح العلوم بوزارة الدفاع، المستشار القضائي للحكومة، ومدير عام معهد التخنيون. انظر: كوهن، الجبل والتلة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٣.

٨١ . أرشيف الدولة، غ/ ٥٥٤٥/ ٤٣، مقتبس عند: فولنسكي، أكاديمية في بيئة متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٢.

ضمت اللجنة ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث التي كانت موجودة آنذاك في إسرائيل: الجامعة العبرية، معهد «وايزمان» للعلوم، ومعهد «التخنيون».

يكشف كتاب تكليف اللجنة عن المناخ السائد في تلك المرحلة، والتي خضع فيها كل تطور لعملية بناء الدولة وأمنها. يلاحظ متتبع تلك المرحلة أن الهاجس الأمنيّ ممزوجاً بالفكر الصهيونيّ كان وراء بناء سياسات الدولة بما فيها السياسات التعليمية والاجتماعية.

يوضح مناحيم كلاين في كتابه: «تاريخ إقامة جامعة بار إيلان بين الدين والسياسة»، الجو العام الذي ساد تلك الفترة، حيث يقول: «كل شيء تابع لعملية بوتقة الصهر الرسمية، مكانة الفرد كانت تابعة للمجموع القوميّ، ولم يحمل أي مشروع أو مؤسسة أي قيمة دون ختم الدولة وموافقتها».[٨٢] تأثرت لجنة الصياغة بالتوجه الصارم لرئيسها الذي تعامل مع الموضوع كقائد جيش لا كأكاديمي، حيث أوضح لأعضائها أن التزام اللجنة بتلبية احتياجات الدولة وتوقعات الحكومة، هو التزام مركزي، بينما التزامها لمؤسسات التعليم العالي ثانوي.[٨٣]

جاءت المعارضة الوحيدة لجوهر التكليف وتوجهات اللجنة، من رئيس الجامعة العبرية بروفسور زليغ برودسكي. في بحثه عن «تاريخ الجامعة العبرية بين الحرية الأكاديمية والتبعية السياسية»، يقول كوهن، إنه نشأ واقع: «.. طالبت مؤسسة (التخنيون) بتأميمها من قبل الدولة، ومؤسسة أخرى (معهد وايزمان) تعمل أساساً لصالح الدولة في المجالات العسكرية والأمنية، بينما بقيت الجامعة العبرية، منفردة تخوض معركة من أجل الحرية الأكاديمية وإعاقة تدخل الدولة في شؤونها».[٨٤]

كشفت النقاشات التي دارت داخل لجنة «دوري» عن الخلافات بين ممثلي الجامعة العبرية من جهة، وبين باقي أعضاء اللجنة من جهة أخرى، في كل المسائل تقريباً: طريقة تعيين المحاضرين وترقيتهم، قبول الطلاب، مضامين التعليم العالي والبحث العلمي. وخلصت اللجنة في توصياتها إلى تهميش مؤسسات التعليم العالي في عملية اتخاذ القرار في هذه المجالات

٨٢ . مناحيم كلاين، جامعة بار إيلان: أكاديميا، الدين والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٣.

٨٣ . فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٤.

٨٤ . أوري كوهن، الجامعة العبرية في القدس في العقد الأول لدولة إسرائيل: الجامعة بين الاستقلالية الأكاديمية والتأقلم السياسي، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠١)، ص: ١٦٠.

لحساب مجلس التعليم العالي المقترح الذي يُمثل سياسات الحكومة وتوجهاتها.[85] كما اقترحت اللجنة إقامة مؤسسة عليا تسمى: «مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم»، واقترحت اللجنة أن يضم هذا المجلس ٢٥ عضواً، ويرئسها رئيس الحكومة.[86] وتضم في عضويتها رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي.[87]

شكلت توصيات لجنة «دوري» النهائية، أساساً لاقتراح القانون الأول للتعليم العالي الذي وضع على طاولة النقاش في الكنيست في العام ١٩٥٢، وأطلق عليه: «قانون مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم»، وقد عرض وزير المعارف بن تسيون دينور، اقتراح القانون في خطاب تضمن تناقضاً واضحاً في جوهر القانون، الذي استند إلى أساسين متناقضين، الأول: الحرية الأكاديمية، وتعتبر الشرط الأساسي لتطور العلوم والبحث العلمي، الثاني: الحاجة لتجنيد البحث العلمي لاحتياجات الأمة وبناء الدولة.

خلص النقاش في الكنيست حول اقتراح القانون، إلى نقله للمداولة في لجنة التعليم التابعة للكنيست، وخصصت اللجنة تسعة عشرة جلسة لنقاش اقتراح القانون، واثنتي عشرة جلسة أخرى لمداولات اللجنة الفرعية لشؤون التعليم العالي.

أدخلت اللجنة تغييرات جوهرية على اقتراح القانون، ومنها: تقليص تمثيل ممثلي الحكومة في مجلس التعليم العالي، حيث اقترحت أن يكون التمثيل الحكومي مساوياً لتمثيل مؤسسات التعليم العالي، وخلصت اللجنة إلى أن تمثيل الحكومة، يشمل عضوية كل من: وزير المعارف، قاض في المحكمة العليا، مدير عام وزارة المعارف، ممثل عن المجلس العلمي في مكتب رئيس الحكومة، وممثل عن سلاح العلوم في الجيش الإسرائيلي، بمعنى أن اللجنة اقترحت تخفيض سقف تمثيل الجيش في مجلس التعليم العالي من قائد الجيش إلى قائد سلاح العلوم. ولكن عضوية قائد سلاح العلوم قد تخدم الجيش الإسرائيلي بصورة أفضل من عضوية قائد الجيش.

٨٥ . فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٣-٣٤. وأيضاً: كلاين، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٥-٣٧.

٨٦ . أما أعضاء المجلس، فاقتُرح أن يكونوا: وزير المعارف، رئيس محكمة العدل العليا، قائد هيئة الأركان، المستشار القضائي للحكومة، المستشار الاقتصادي للحكومة، رئيس قسم العلوم في مكتب رئيس الحكومة، مدير المجلس العلمي الإسرائيلي، ممثلي مؤسسات التعليم العالي، ممثلي نقابة الأدباء، نقابة المعلمين، نقابة الأطباء، نقابة المحامين، رئيس نقابة المهندسين، رئيس مجلس إدارة الوكالة اليهودية، ورئيس الكيرن كييمت.

٨٧. أرشيف الدولة، غ/ ٥٥٤٥/ ٤٣، مقتبس عند فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٣.

كانت مسألة التوازن بين ممثلي الحكومة وممثلي مؤسسات التعليم العالي مسألةً حاسمةً بالنسبة إلى الحكومة. هدد «حاييم كوهن» المستشار القضائي للحكومة بأنه في حال تقديم اقتراح قانون يخل بهذا التوازن، فإنه سوف يحرص على سحب صلاحيات المجلس المقترح، وسحب القانون أساساً، ووصلت المداولات حول الموضوع إلى طريق مسدود، وخصوصاً بعد المطالبة بالاعتراف بمؤسسات أكاديمية أخرى، واحدة في تل أبيب، والأخرى في رمات غان (لاحقاً جامعة: بار إيلان).[٨٨]

يتضح من المحاولة الأولى لسن القانون، أن الحكومة رأت في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الدولة، واعتبرت أن مأسسة هذه العلاقة هي مسألة جوهرية في كل قانون مقترح حول التعليم العالي أو في تركيبة المجلس، وعمل مؤسسات التعليم العالي في القضايا الإدارية والبحثية.

أرادت الحكومة بشكل واضح، تجنيد مجلس التعليم العالي ومركباته لخدمة الدولة ومؤسساتها، وربطت عملية المصادقة على القانون، بتمثيل متساو بين ممثلي الحكومة، وممثلي مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

تعثر سن القانون بعد انتخابات الكنيست الثالثة. وبعد انقضاء الانتخابات، بادرت الحكومة إلى العمل على سنّ قانون جديد لتجاوز التغييرات الجوهرية التي وضعتها لجنة المعارف السابقة. وفي العام ١٩٥٤ شكل وزير المعارف «دينور» لجنة استشارية في شؤون التعليم العالي والعلوم، وحُددت مهمتها في صياغة اقتراح قانون جديد لمؤسسات التعليم العالي، والذي قدمته اللجنة كاقتراح قانون للكنيست، للمرة الثانية في العام ١٩٥٥.

وحسب ما جاء في الاقتراح الجديد، سيترأس وزير التعليم مجلس التعليم العالي، وليس رئيس الحكومة[٨٩] على خلاف ما ورد في اقتراح القانون الأول عام ١٩٥٢. كما تم تقليص

---

٨٨ . فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٦.

٨٩ . أيد ممثلو مؤسسات التعليم العالي بالذات، تنصيب رئيس الحكومة رئيساً لمجلس التعليم العالي في الاقتراح الأول، في العام ١٩٥٢، وذلك، لإعطاء أهمية للمجلس، ولن يكون ذلك حسب رأيهم، إلا بتنصيب رئيس الحكومة (في حينها مؤسس الدولة دافيد بن غوريون) رئيساً للمجلس، خاصة أن بن غوريون كان أكثر الشخصيات السياسية إدراكاً لأهمية التعليم الأكاديمي والبحث العلمي، وكان يتابع شخصياً هذه المسألة.

ممثلي الحكومة إلى ثمانية أعضاء، من أصل ٣٣ عضواً هم أعضاء المجلس الجديد المقترح.

تدل التغييرات التي أدخلت على اقتراح القانون الجديد، على أن الحكومة كانت مستعدةً لتقليص عدد ممثليها والتنازل عن تنصيب رئيس الحكومة رئيساً لمجلس التعليم العالي، وإيجاد حالة من التوازن بين الأكاديميّ والسياسيّ، مع أن هذا التوازن يبقى شكلياً، من حيث تمثيل الأعضاء، ولكن فعلياً فإن هيّمنة الدولة كانت واضحة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العقود الأولى للدولة، واستمرت بعد ذلك، بصورة أكثر اعتدالاً.

يمكن تلخيص التغييرات التي أدخلت على الاقتراح الجديد من العام ١٩٥٥، في أربع مسائل:

الأولى - العلاقة بين البحث الأكاديمي وبناء الدولة: أكد اقتراح القانون الأول، أن أحد أهداف مجلس التعليم العالي، هو العمل على تبعيّة التعليم العالي، والبحث العلمي لاحتياجات الدولة وتطوير بنائها. أما في اقتراح القانون الثاني، فقد شدّد على ملاءمة البحث العلمي (وليس تبعيته) لاحتياجات الدولة، في النهاية قد يكون المعنى واحداً، ولكن التشديد على هذه العلاقة كان أخف في اقتراح القانون الثاني. علاوة على ذلك، ففي الاقتراح الأول كانت احتياجات الدولة في مركز البحث العلمي والتعليم العالي، بينما في الاقتراح الثاني، تقع مؤسسات التعليم العالي، في مركز العمل البحثي.

الثانية - بخلاف الاقتراح الأول، اعتبر مجلس التعليم العالي في الاقتراح الثاني، مؤسسة بحثية أيضاً. جاء هذا التغيير لتعويض الحكومة عن تقليص تمثيلها في المجلس، وتقليل التشديد على العلاقة المتبادلة بين البحث العلمي وبناء الدولة. حيث يعطي الاقتراح الثاني الحكومة مساحةً مُعتبرةً لتحديد الأجندات البحثية التي تخدم عملية بناء الدولة.

الثالثة - تتعلق بتركيبة المجلس المقترح، فحسب الاقتراح الجديد ستكون عضوية المجلس من ثمانية ممثلين عن الحكومة، وثمانية ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي الثلاث، عشرة ممثلين لعلماء من سكان إسرائيل، وأربعة علماء يهود ليسوا من سكان إسرائيل، (اقترح آينشتاين منهم)، ويضاف إليهم ثلاثة ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، التي سيتم الاعتراف بها في المستقبل، وممثل عن الوكالة اليهودية.

الرابعة - تتعلق في صلاحية مجلس التعليم العالي من خلال إقرار دستور مؤسسات

التعليم العالي ومراقبته، ففي حين يعطي الاقتراح الأول صلاحية واسعة للمجلس المقترح كإقرار الدستور ومراقبته، فإن الاقتراح الثاني (عام ١٩٥٥) يقيّد صلاحية المجلس في إقراره، علاوةً على غياب صلاحية مراقبته، وكانت مؤسسات التعليم العالي تهدف من ذلك إلى تقليل تدخل مجلس التعليم في شؤونها الإدارية والتنظيمية، والتي اعتبرتها جزءاً من الحرية الأكاديمية (سنرى لاحقاً في فصل «العقد الضائع»، كيف تم كسر هذه المعادلة).

تعرّض الاقتراح الثاني لقانون مجلس التعليم العالي لانتقادات شديدة في الكنيست، بكل جوانبه، خصوصاً ما يتعلق باعتبار المجلس المقترح مؤسسة بحثية أيضاً، الأمر الذي يهدد عملية تطور المؤسسات الجامعية القائمة. نُحيّ الاقتراح الثاني جانباً مع تنحي وزير المعارف «بن تسيون دينور» عن الحياة السياسية، وتسلم «زلمان أران»، منصب وزير التعليم، الذي قام بدوره بتعيين لجنة جديدة لصياغة مُسودة لاقتراح قانون مجلس التعليم العالي، وقدم الاقتراح الثالث في العام ١٩٥٨ للكنيست، التي أقرته بعد ثماني سنوات من تداول هذا الموضوع.

جاء اقتراح القانون الثالث، بعد مداولات في لجنة عينها وزير التعليم الجديد، برئاسة عميد بنك إسرائيل «دافيد هوروفيتش»، وجاء في كتاب التكليف إن هدف اللجنة هو صياغة اقتراح قانون لمجلس التعليم العالي، يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها: «معالجة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، بما يتلاءم مع احتياجات الدولة».[٩٠] لم يتعرض الاقتراح الجديد الذي تم إعداده إلى نقد شديد كسابقيه، ولكن أُدخلت عليه بعض التعديلات التي تتعلق بتركيبة المجلس والحرية الأكاديمية، وبقيت مسألة غياب جسم وسطي ينسق بين المجلس والحكومة، مسألة تقلص من الحرية الأكاديمية للمجلس، الأمر الذي تم تجاوزه في العام ١٩٧٣، في أعقاب تشكيل «لجنة التخطيط والموازنة». ويعتبر اقتراح القانون الثالث الذي أقر في الكنيست، حالة متقدمةً نسبياً عن الاقتراحات السابقة، حيث يُشكل ممثلو الحكومة ربع أعضاء مجلس التعليم العالي، وأعطيت أهمية أكبر لممثلين عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية.

يوضح هذا الصراع الذي استمر ثماني سنوات، (منذ لجنة «دوري»، وحتى إقرار

٩٠ . تمار هوروفيتش وعامي فولنسكي، «من جهاز متجانس إلى جهاز متعدد: عمليات تغيير في جهاز التعليم العالي في إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٦»، في: أ. بيلد (محرر)، خمسون عاماً على جهاز التعليم، (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٩٩)، ص: ٩١١-٩٣٧.

القانون، مروراً بالفراغ الذي نظم العلاقة بين المؤسسة المركزية، ومجلس التعليم العالي، حتى العام ١٩٧٣، بإقامة لجنة التخطيط والموازنة) التوتر لدرجة الصراع بين رغبة الدولة في استغلال البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لأهدافها القومية والسيطرة عليه، وبين رغبة هذه المؤسسات في الحفاظ على الحد الأدنى من الحرية الأكاديمية والتنظيمية. لم تكن معارضة مؤسسات التعليم العالي قائمة على مسألة مشاركتهم ودورهم في الأهداف القومية للدولة، فذلك كان محل إجماع بين النظام السياسي والمؤسسة الأكاديمية، وإنما كان الصراع على الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم المتعلقة بتبعيتها الإدارية والتنظيمية للنظام السياسي. فمفهوم الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي كان ولا يزال حتى اليوم، (بدرجة أقل بطبيعة الحال) يتمثل في منع تدخل النظام المركزي بشؤونها الإدارية والمالية وبنيتها التنظيمية.

ثالثاً - إقامة الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم

أقيمت الأكاديمية القومية للعلوم عام ١٩٦١، وشكلت حلقة من حلقات بناء المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية، وأقيمت الأكاديمية من خلال تشريع قانوني خاص بها، أطلق عليه «قانون الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم»، ففي تلك الفترة سنت مجموعة كبيرة من القوانين لإقامة مؤسسات قومية إسرائيلية في المجالات المختلفة، فمثلاً تم سن قانون مجمع اللغة العبرية عام ١٩٥٣، والذي بموجبه تمت إقامة مجمع اللغة العبرية. وقد اهتم بن غوريون شخصياً بإقامة الأكاديمية القومية للعلوم، وبادر إلى عقد عدة اجتماعات بين ممثلين عن الحكومة ومؤسسات التعليم العالي من أجل التداول في بناء الأكاديمية القومية، وقد تدخل عدة مرات في السنوات التي سبقت تشكيلها من أجل تذليل العقبات وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، وحضر أول اجتماع تأسيسي لها في شباط ١٩٦٠، تم خلاله انتخاب أول رئيس للأكاديمية وهو العالم اليهودي الإسرائيلي المعروف مارتن بوبر، وكان بن غوريون يعتبر أن الأكاديمية القومية هي إحدى أهم المؤسسات القومية التي ستخدم بناء الدولة الجديدة، وستشكل حلقة الوصل بين مؤسسات التعليم العالي وبين الحكومة،

وستعمل على ترتيب العلاقة بين البحث والتطوير وبين احتياجات الدولة القومية.[٩١]

حدّد القانون مهام المؤسسّة الأكاديميّة القومية للعلوم ووظائفها، وهي على النحو الآتي: تجميع خيرة العلماء من سكان إسرائيل داخل الأكاديمية، تنمية النشاط العلمي وتطويره، تقديم الاستشارة للحكومة في القضايا التي لها علاقة بالبحث العلمي ذات الأهمية القومية، إقامة علاقات علمية مع نظرائها في الخارج، تمثيل العلم الإسرائيلي في المؤتمرات والمؤسسات العالمية وذلك بالتنسيق مع مؤسسات الدولة، العمل في مساحات أخرى تساهم في تطوير المجالات المذكورة.[٩٢]

أسست، في العام ١٩٧٢، الأكاديمية القومية، والصندوق القومي للعلوم، وهو صندوق يتم تمويله من ميزانيات حكومية هدفه الإنفاق على البحث العلمي، ودعم مشاريع بحثية في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية، وقد ألحق هذا الصندوق بالأكاديمية لأن الأخيرة هي المسؤولة عن التخطيط القومي للبحث والتطوير، وبذلك يكون الإنفاق من الصندوق للأبحاث متعلقا بالمواضيع ذات الأهمية القومية. وفقط في العام ١٩٩٥، تحول الصندوق إلى جمعية مستقلة تعمل بناء على أولويات يحددها «المجتمع الأكاديمي دون علاقة للحكومة بها».[٩٣]

تضم الأكاديمية شعبتين أكاديميتين: شعبة العلوم الإنسانية، وشعبة العلوم الطبيعية، وتضم شعبة العلوم الإنسانية، اليوم، سبعة وأربعين باحثاً من مختلف التخصصات، بينما تضم شعبة العلوم الطبيعية نحو خمسة وخمسين باحثاً، ويتم اختيار الباحثين للعمل في الأكاديمية طيلة الحياة، ويتم اختيارهم من الجمعية العامة للأكاديمية القومية.[٩٤]

---

٩١ . انظر إلى الفصل التاريخي عن تأسيس الأكاديمية في موقعها الرسمي: http://www.academy.ac.il/

٩٢ . قانون الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم، عام ١٩٦١. انظر نص القانون على الرابط الآتي: http://www.nevo.co.il/law_html/law01/025_001.htm

٩٣ . رون تكفا، الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم، (ورقة بحثية قدمت للجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست، القدس: مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ٢٠٠٦)، ص: ٢.

٩٤ . طرحت، مؤخراً، قضية التمييز في اختيار الباحثين، فمثلاً لا تضم الأكاديمية أي باحث فلسطيني من مواطني دولة إسرائيل، وتضم سبع نساء فقط. انظر: يردين سكوب، «٠ من بين ١٠٨: في الأكاديمية الوطنية للعلوم لا يوجد أي باحث عربي (هآرتس، ١٢/ ٩/ ٢٠١٣)، ص١+6.

رابعاً - إقامة لجنة التخطيط والموازنة

أقيمت لجنة التخطيط والموازنة رسمياً في العام ١٩٧٤، وهي أهم لجنة فرعية في مجلس التعليم العالي، وهي المسؤولة عن التخطيط وتمويل المؤسسات الأكاديمية. أقيمت اللجنة كجزء من صيرورة تنظيم العلاقة بين الحكم المركزي وبين المؤسسات الأكاديمية، بعد أن انتهت عملية البناء المؤسساتي للمشهد الأكاديمي الإسرائيلي في أوائل السبعينيات، والذي شمل بالأساس جامعات البحث السبع، بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة. شكلت مسألة التمويل والإنفاق على المؤسسات الأكاديمية، القضية المركزية التي كانت محل نقاش وصراع بين المؤسسة الأكاديمية والنظام المركزي، وجاءت اللجنة لتنظم هذه العلاقة من خلال بناء معايير محددة للإنفاق على الجامعات، كما أنها أخذت على عاتقها مهمة تعزيز منالية التعليم العالي وجماهيريته من خلال آلية التخطيط للتعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية.[٩٥]

وقفت اللجنة مع المؤسسات الأكاديمية في مسألة الإنفاق المالي، من خلال تأييد المطالب المالية للجامعات، لكنها في الوقت نفسه، وقفت مع النظام المركزي في مسألة منالية التعليم العالي وجماهيريته، حتى لو كان ذلك متناقضاً مع تطلعات الجامعات.

عندما وضع المجلس أهداف اللجنة، كان واضحاً التمازج بين الأكاديمي، السياسي - القومي والاقتصادي فيها، ومن جملة الأهداف:[٩٦]

أولاً - أن يكون جسماً وسيطاً بين الحكومة والمؤسسات الوطنية من جهة، ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، في كل ما يتعلق بالإنفاق على التعليم العالي.

ثانياً - اقتراح الميزانية العادية وميزانية التطوير الشاملة للتعليم العالي مع أخذها

---

٩٥ . لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢).

٩٦ . فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦٠-٢٦١.

بعين الاعتبار احتياجات الدولة والمجتمع، ومع المحافظة على الحرية الأكاديمية والعمل على تطوير البحث والتعليم العالي، بشرط أن تكون منسجمةً مع المبادئ التي أقرت في المجلس.

ثالثاً – توزيع الميزانية العادية وميزانية التطوير الشاملة بين المؤسسات الأكاديمية.

رابعاً – العمل بشكل منهجي على تركيز المعلومات حول التعليم العالي وعن «القوى العاملة الأكاديمية» التي تنسجم مع احتياجات الدولة والمجتمع.

خامساً – تقديم خطط مقترحة لمجلس التعليم العالي لتطوير التعليم العالي الجامعي وتخطيط تمويلها.

سادساً – العمل على تنجيع عمل المؤسسات الأكاديمية والتنسيق بينها، لمنع الاجترار الزائد من أجل التوفير.

سابعاً – متابعة استخدام الميزانيات، لمنع أي عجز مالي أو انحراف عن الميزانيات المخصصة.

طوّرت اللجنة منذ تأسيسها منظومات اقتصادية عديدة للإنفاق على الجامعات، ارتكزت على محورين: التدريس والبحث العلمي. واعتمدت هذه المنظومات على دعم الجامعات بالأساس حسب عدد الطلاب الذين يدرسون فيها في جميع الألقاب، وحسب الإنتاج المعرفي لباحثيها. وقد اعتمدت كل هذه المنظومات على توجهات أكاديمية قومية، بينما اعتمدت المنظومة الأخيرة، (التي سيتم التطرق لها في الفصل القادم) على توجهات نيوليبرالية منسجمة مع عولمة المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية. لن نتطرق في هذا المبحث إلى هذه المنظومات، لأننا سنعود إليها بالتفصيل في الفصل القادم حول العقد الضائع.

جدول (٥): البنية التنظيمية والإدارية والأكاديمية الدارجة في الجامعات الإسرائيلية

الوحدة	الوصف
الرئيس	المسؤول عن الجوانب الإدارية في الجامعة
العميد Rector	المسؤول عن الجوانب الأكاديمية في الجامعات وهو هيئة مستقلة عن الرئيس
مجلس الأمناء	يتكون من مئات الأعضاء، ويجتمع مرةً في السنة، وهو المسؤول عن: متابعة الجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية للجامعة ومراقبتها، مسؤول عن إقرار الميزانية، إقامة كليات وأقسام جديدة، أو إغلاقها. وهو المسؤول عن إقرار الوظائف المركزية، مثل الرئيس ونواب الرئيس، وانتخاب اللجنة التنفيذية / الإدارية، يضم مجلس الأمناء في عضويته عدداً كبيراً من الشخصيات من خارج إسرائيل، قد يصل إلى نصف الأعضاء، كما أن أعضاءه يتبرعون أو يُجندون الأموال للجامعة.
اللجنة التنفيذية / الإدارية	وهي لجنة يتم انتخابها من مجلس الأمناء، وتقوم بتنفيذ سياسات المجلس خلال الفترة التي لا ينعقد فيها المجلس. غالبية قراراتها المهمة تكون عادةً توصيات ترفع إلى اجتماع مجلس الأمناء، مثل هوية رئيس الجامعة.
مجلس الشيوخ	وهو السلطة الأكاديمية العليا في الجامعة، ويضم في عضويته كل الأساتذة الكبار في الجامعة، ويصل عدد أعضائه إلى المئات، وهو المسؤول عن السياسات الأكاديمية في الجامعة، وله سلطة مطلقة في هذا المجال، ويقوم بانتخاب عميد الجامعة.
لجنة التعيينات العليا	يتم انتخابها مثل مجلس الأمناء، وهي المسؤولة عن ملف التعيينات والترقيات الأكاديمية في الجامعة، ويرئسها عميد الجامعة.

خامساً - صعود الكليات (Colleges) إلى المشهد الأكاديميّ الإسرائيليّ

هيمنت المؤسسات الجامعية على المشهد الأكاديمي الإسرائيلي في العقود الأربعة الأولى لقيام إسرائيل، وبعد استكمال إجراءات إقامة جامعة بن غوريون في بئر السبع أوائل السبعينيات، كبحت الجامعات - كمجموعة أكاديمية / سياسية - أي توسع جديد في المشهد المؤسساتي الأكاديمي. ومع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصةً في المناطق الهامشية / النائية في إسرائيل، ومع محدودية قدرة الاستيعاب داخل الجامعات، بدأت صيرورة أكاديمية ستُغيّر

وجه المشهد كاملاً، وهي إقامة كليات أكاديمية مُمولة حكومياً، وكليات أكاديمية خاصة غير مُمولة حكومياً، تم الاعتراف بها من قبل مجلس التعليم العالي، وكليات تكنولوجية، هدفها تأهيل عاملين وموظفين وخبراء في الهندسة والتكنولوجيا، وبروز ظاهرة الفروع التعليمية للجامعات الخارجية.

وصل عدد الكليات الأكاديمية في العام ٢٠١٢، إلى ٣٦ كلية أكاديمية، منها ٢١ كلية مُمولة من لجنة التخطيط والموازنة (كليات حكومية)، والباقي ١٥ كلية أكاديمية خاصة غير مُمولة. وهناك ٢٣ كلية أخرى لتأهيل المعلمين.[٩٧] نمت الكليات الأكاديمية بشكل كبير خلال التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، وأصبح الإقبال عليها للحصول على اللقب الأكاديمي الأول يفوق الإقبال على جامعات البحث السبع. ففي العام ٢٠١٢، درس ٤٨٪ من طلاب اللقب الأول في إسرائيل في الكليات الأكاديمية، مقابل ٤١٪ درسوا للقب الأول في الجامعات، و١١٪ في كليات تأهيل المعلمين. وإذا حيّدنا جانباً طلاب كليات تأهيل المعلمين، فسنصل إلى أن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في كليات أكاديمية حكومية وخاصة.[٩٨]

غيَّرت الكليات صورة المشهد الأكاديمي في إسرائيل منذ التسعينيات، ففي بداية هذا العقد، درس للقب الأول حوالى ٥٥ ألف طالب، ٨٥٪ منهم درسوا في الجامعات، وفقط ٤,٦٪ درسوا في الكليات الأكاديمية، أما اليوم فكما أشرنا سابقاً، فإن أكثر من ٥٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات الأكاديمية. بدأت ثورة الكليات الأكاديمية مع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وخاصةً من طرف شرائح اجتماعية تعيش في المناطق الهامشية، وازداد هذا الطلب خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولم تكن الجامعات قادرة

---

٩٧ . تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ١٥.

٩٨ . هناك طبعاً جامعة ثامنة في إسرائيل، وهي الجامعة المفتوحة، ولكنها لا تُعرف كجامعة بحث، ولها طرق تعليمية خاصة بها تختلف عن الكليات والجامعات، درس في الجامعة المفتوحة عام ٢٠١٢، حوالى ٤٣ ألف طالب، بينما درس في جامعات البحث السبع ٧٥ ألف طالب، وفي الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة، حوالى ٩٠ ألف طالب. وفي كليات تأهيل المعلمين، حوالى ٢١ ألف طالب (تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ١٦). لذلك فإننا لم ندخل الجامعة المفتوحة ضمن النقاش بين الكليات والجامعات، لأنها أصلاً لا تُعرف كجامعة بحث.

على استيعاب هذا الكم الهائل من الراغبين في الدراسة، كما لم تكن ترغب في أن تستقبل كل الطلاب إلى مقاعدها، ففي نهاية السبعينيات أدخلت الجامعات امتحان السيكومتري (تصنيف الطلاب) كشرط للانخراط في الجامعة ولم تعد تكتفي بعلامة الثانوية/ التوجيهي.

انعكس حضور الكليات على توزيع الموارد المالية على التعليم العالي، فقد ازداد الإنفاق الحكومي على الكليات خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ١٢٪، بينما ازداد بنسبة ٤٪ في الجامعات. وهذا نابع من سياسة لجنة التخطيط والموازنة في رفع مستوى الكليات الحكومية التي تستوعب عدداً كبيراً من الطلاب. وعلى الرغم من أن الحكومة تحاول إنعاش المؤسسات الأكاديمية في السنوات التي أعقبت «العقد الضائع»، فإن لجنة رؤساء الجامعات لا تزال تعتقد أن الإنفاق الحكومي الحالي على الجامعات، رغم ازدياده، يعيدها إلى مرحلة ما قبل «العقد الضائع»، ولكنه لا يكفي لتجاوزه.[٩٩]

يتبين من تقرير مجلس التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، أن الكليات لا تزال تتصدر المؤسسات الأكاديمية في معدل ازدياد الطلاب الذين يلتحقون بها، فقد سجلت الجامعات هذا العام تراجعاً بنسبة ٧, ١٪ في عدد الطلاب للقب الأول، مقابل ارتفاع بنسبة ٨, ٢٪ في عدد الطلاب للقب الأول في الكليات، وارتفع عدد الطلاب للقب الثاني في الكليات بنسبة ٧, ٨٪، وبقي على حاله في الجامعات (٣٩ ألف طالب).[١٠٠]

وانعكس حضور الكليات على تركيبة مجلس التعليم العالي، حيث تحول ممثلو الجامعات، لأول مرة، إلى أقلية في تركيبة المجلس عام ٢٠١٢. واعتبرت الكليات هذا التغيير في الاتجاه الصحيح لأنه يعبر عن الواقع الجديد للتعليم العالي في إسرائيل، وتراجع هيمنة الجامعات في صياغة المشهد الأكاديمي.

تعود فكرة جماهيرية التعليم العالي وتمكين شرائح اجتماعية ضعيفة من الالتحاق بالجامعات إلى الستينيات، ولكنها كانت تهدف إلى مساعدة الجنود على الانخراط بالتعليم العالي. ففي

---

٩٩ . ليؤور داطل، «ازدياد ميزانية الكليات بنسبة ١٢٪ هذا العام، وميزانية الجامعات ازدادت فقط ٤٪»، (ذا ماركر، ١٤/ ١١/ ٢٠١٢)، ص:٨-٩.

١٠٠ . مجلس التعليم العالي، التقرير السنوي، ٢٠١٢.

سنوات الستينيات المتقدمة، اتخذت الخطوة الأولى لزيادة منالية التعليم العالي من خلال إقامة برامج التحضير قبل التعليم الأكاديمي في الجامعات في العام ١٩٦٣، بمبادرة من وزارة التعليم، ومجلس التعليم العالي ووزارة الدفاع، وكانت هذه البرامج تهدف إلى منح فرصة ثانية لشرائح سكانية لديها الدافع وإمكانية الانخراط في التعليم العالي، وخاصة إعطاء الجنود من أبناء الطوائف الشرقية فرصة لاستكمال شهادة البجروت (الموازية للتوجيهي) والانخراط بعدها في المؤسسات الجامعية.[١٠١]

أرادت الجامعات – في مقابل سياسات جماهيرية التعليم – الحفاظ على جودة التعليم الأكاديمي من خلال المحافظة على شروط القبول لكلياتها المختلفة، وأدخلت في سبيل ذلك امتحان «السيكومتري» (امتحان الدخول للجامعات)، الذي صعّب عملية القبول للجامعات، وظهرت الجامعات كمؤسسات مغلقة ونخبوية غير قادرة أو راغبة في التعاطي مع الطلبات الكبيرة للحصول على اللقب الأكاديمي داخل المجتمع الإسرائيلي، وخاصةً من أبناء الطبقات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً، وذلك حفاظاً على جودة التعليم فيها، خاصة أن عدد الطلاب ازداد في الجامعات في النصف الأول من التسعينيات بمعدل ٤٣٪.[١٠٢] ولم تكن التحولات الاجتماعية / السياسية هي العامل الوحيد للطلب على التعليم العالي، بل تحولات اقتصادية عميقة في بنية الاقتصاد الإسرائيلي، من اقتصاد محافظ إلى اقتصاد حر، من قوانين الدولة إلى قوانين السوق، إن نزعة الاقتصاد الإسرائيلي نحو النظام الرأسمالي وانسحاب الدولة تدريجياً من الاقتصاد أديا إلى رفع شروط القبول للعمل بحصول المتقدم على لقب أكاديمي، وعدم الاكتفاء بالشهادة المهنية التي كانت تقدمها الكليات فوق الثانوية غير الأكاديمية.

---

١٠١ . فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٧. وحول العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية والجيش الإسرائيلي وخاصة في برامج التدريس الخاصة بالجيش، انظر: موشيه نؤور. محرر، الجيش، الذاكرة والهوية القومية، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٧)، القسم الثالث.

١٠٢ . أشار بحث أجري عن الخلفية الاجتماعية الاقتصادية لطلاب الكليات مقارنةً بطلاب الجامعات إلى أن أبناء الطبقات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع اليهودي يفضّلون الدراسة في الكليات. انظر: حنا أيالون، «من يتعلم، ماذا، أين ولماذا؟: انعكاسات اجتماعية لتوسع جهاز التعليم العالي في إسرائيل وتنوعه»، مجلة علم الاجتماع الإسرائيلي (سوسيولوجيا يسرائيليت)، (١)، ٢٠٠٨، ص: ٣٣-٦٠.

قام السياسيون - في مقابل انغلاق الجامعات أمام الضغط الاجتماعي للتعليم العالي - بأخذ هذا المطلب بجدية كبيرة، وقاموا بتوسيع الحقل الأكاديمي في إسرائيل، ما أدى إلى تغيير مشهده كلياً، كما أشرنا في المعطيات السابقة. وتمثل ذلك في السماح بإقامة كليات أكاديمية وتحويل كليات فوق ثانوية غير أكاديمية إلى كليات أكاديمية، والسماح بفتح فروع لجامعات أجنبية. لم تفهم الجامعات، في بداية الأمر، هذه التحولات السياسية الاجتماعية وتأثيرها على مكانتها في المشهد الأكاديمي، بل اعتقدت أن هذا الحل مناسب لها، فهو يُحررها من عبء اجتماعيّ كبير، ويُقلّل أعداد طارقي أبوابها، ويُخفّف صوت صراخهم الذي صمّ آذانها سابقاً. واستوعبت متأخراً أن هذه التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، وما رافقها من تحولات أكاديمية ستكون العوامل المركزية لدخول عقدها الضائع. (انظر الفصل الثالث حول العقد الضائع).[١٠٣]

أدرجت مسألة منالية التعليم العالي وجماهيريته على سلم أولويات السياسيين في بداية التسعينيات. وكانت أمامهم ثلاثة خيارات لمواجهة الضغط الاجتماعي على التعليم العالي، وهي: توسيع الجامعات القائمة، أو إقامة جامعة جديدة، أو توسيع الحقل الأكاديمي من خلال تطوير الكليات فوق الثانوية غير الأكاديمية القائمة وتحويلها إلى كليات أكاديمية. واختار مجلس التعليم العالي الخيار الثالث.[١٠٤] كانت الحكومة تهدف في المرحلة الأولى من توسيع المشهد الأكاديمي إلى حلّ مشكلة الطلاب الذين يدرسون في كليات فوق ثانوية غير أكاديمية من خلال الاعتراف بألقابهم، كألقاب أكاديمية. في بداية التسعينيات كان يتعلم حوالى ١٨ ألف طالب في هذه الكليات.[١٠٥] وكانوا قوة اجتماعية ضاغطة، خاصةً أنهم جاؤوا من المناطق الهامشية والشرائح الاجتماعية الضعيفة، وكانت إسرائيل في ذروة تحولات سياسية في تلك الفترة تحولت فيها هذه الشرائح إلى قوة سياسية صاعدة.

بدأت ثورة الكليات، في العام ١٩٩٣، في أعقاب الخطة التي أعدها وزير المعارف في حكومة

---

١٠٣ . حول تأثير ظهور الكليات على جهاز التعليم العالي انظر: نيتسا دويدوفيتش، التعليم العالي على مفترق طرق: توجهات تطور الكليات المناطقية وانعكاساتها على جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (رمات غان: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٥). وأيضاً انظر: مجموعة مؤلفين، دور الكليات في توسيع جهاز التعليم العالي في إسرائيل: دروس من التجربة الأميركية، (تل أبيب: صندوق تعليم الولايات المتحدة - إسرائيل، ٢٠٠٤).

١٠٤ . فولنسكي، الأكاديميا في بيئة متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص: ١٣٩-١٤٠.

١٠٥ . المصدر السابق، ص: ١٤١.

اسحق رابين الثانية (١٩٩٢-١٩٩٥)، أمنون روبنشطاين للنهوض بالكليات، وشملت الخطة تطوير ثلاثة أنماط من الكليات: الكليات المناطقية، وهي كليات كانت تعمل في مناطق محددة وخاصة في المناطق المُهمّشة تحت وصاية الجامعات، ولكنها كانت تحصل على ميزانياتها من وزارة المعارف وليس من لجنة التخطيط والموازنة، وقرر الوزير، وهو يشغل بطبيعة الحال منصب رئيس مجلس التعليم العالي ضم الكليات المناطقية إلى المشهد الأكاديميّ على مراحل، في إطار ميزانية لجنة التخطيط والموازنة ومنحها الاستقلالية، وبذلك تشترك الكليات الأكاديمية الجديدة والمستقلة بميزانية التعليم العالي الأكاديمي، الذي سينعكس بدوره سلباً على ميزانية الجامعات.[١٠٦] أما بالنسبة إلى كليات تأهيل المعلمين، فقد تقرر توسيع عددها من جهة، ومنح قسم منها إمكانية إعطاء لقب أكاديمي (بكالوريوس) في بعض مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى. أما الكليات التكنولوجية التي تُؤهل طلابها في مواضيع عينية من أجل الانخراط في سوق العمل، فتمت زيادتها والاعتراف بساعات التعليم فيها كنقاط أكاديمية يستطيع الطالب بواسطتها إكمال دراسته الأكاديمية في الجامعة.

جدول (٦) تحولات في عدد طلاب اللقب الأول خلال العقد الأول من ثورة الكليات

	١٩٨٩/١٩٩٠	١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٠٠٣/٢٠٠٤
عدد الطلاب (بالآلاف)	٥٤,٨٠٧	٨٥,٩٢٩	١٢٧,٤٤٨	١٥١,٧٢١
الجامعات	٤٦,٥١٩	٦٦,٥٠٢	٧٤,١٩٤	٧٨,٥٦١
الكليات الأكاديمية	٣,٦٧٠	٩,٣٠٠	٣٣,٢٥٠	٥١,٠٨٦
عدد الكليات الأكاديمية	٧	٩	٢٣	٢٣
كليات تأهيل المعلمين	٤,٦١٨	١٠,١٢٧	٢٠,٠٠٤	٢٢,٠٨٢

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ومجلس التعليم العالي. لا تشمل المعطيات طلاب الجامعة المفتوحة.

١٠٦ . قبل ثورة الكليات، كانت إسرائيل تعتبر من الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم العالي، فقد كانت تنفق أكثر من أحد عشر ألف دولار على كل طالب، وكانت الولايات المتحد الأميركية هي الدولة الوحيدة التي تنفق أكثر منها (أكثر من ١٣ ألف دولار)، وقد أدى افتتاح الكليات إلى تراجع الإنفاق الحكومي لكل طالب، بسبب زيادة الطلاب في الكليات الحكومية؛ ما أضر بالدرجة الأولى بالجامعات، ويمكن القول إن هذا العامل كان أحد العوامل التي دفعت الحكومة إلى افتتاح الكليات. انظر: فولنسكي، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤٣.

أما النوع الثالث من الكليات، أي الكليات التكنولوجية، فهي غير أكاديمية، وتختص بتأهيل طلابها ليكونوا مهندسين ومهندسين تنفيذيين. ويصل عددها إلى ٦٠ كلية، يدرس فيها وفق معطيات العام ٢٠١٢ حوالى ٢٢ ألف طالب، وتصل ميزانية هذه الكليات المُمولة حكومياً إلى ١٣٠ مليون شيكل، وتُطالب الحكومة دائماً بزيادة حجم الإنفاق عليها، وهي منظمة في إطار «منتدى الكليات التكنولوجية».[١٠٧]

نشر رئيس المنتدى، يوخبد بنحاسي أديب، مقالاً أشار فيه إلى أن تراجع الإنفاق الحكومي على الكليات التكنولوجية يشكل ضربةً لمستقبل إسرائيل التكنولوجي، وخاصةً في ظل احتياج السوق الإسرائيلي إلى آلاف المهندسين.[١٠٨] وتعتبر هذه المقولات غير صحيحة ومبالغاً فيها، فهذه الكليات تؤهل المهنيين للعمل في السوق، ولكن مستقبل إسرائيل التكنولوجي تصنعه جامعات البحث، وعلى رأسها التخنيون، وليس هذه الكليات. جاءت هذه الكليات لسد حاجات السوق إلى المهنيين في المجالات التكنولوجية، وليس من أجل تطوير هذا الحقل العلمي. لهذا السبب لا تتردد الحكومة في تقليص الإنفاق على هذه الكليات، وأشارت معطيات عرضها بنحاسي نفسه إلى أن الإنفاق الحكومي على الطالب في الكليات والجامعات الأكاديمية يقدر بخمسة أضعاف الإنفاق على الطالب في الكليات التكنولوجية، كما أن راتب المحاضر في الكليات الأكاديمية ضعف راتب المحاضر في الكليات التكنولوجية.

---

١٠٧ . ليؤور داطل، «الكليات التكنولوجية ترفض عرض المالية لزيادة ميزانياتها»، (ذا ماركر، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٨. وانظر أيضاً تهديداً سابقاً لهذا الكليات، ليؤور ديطل، «الكليات التكنولوجية: لن نفتح السنة التعليمية دون زيادة ٤٠ مليون شيكل للميزانية»، (ذا ماركر، ٥/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٦. ليؤور ديطل، «إضراب الكليات التكنولوجية: تطالب الحكومة بأربعين مليون شيكل فوراً»، (ذا ماركر، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٠.

١٠٨ . يوخباد بنحاسي أديب، «إسرائيل تقضي على مستقبلها التكنولوجي»، (ذا ماركر، ١٨/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ٢٨. وانظر أيضاً مقالاً سابقاً له بالروح نفسها، يوخباد بنحاسي أديب، «الدولة تدمر الصناعة التكنولوجية»، (ذا ماركر، ١٥/ ٥/ ٢٠١٢)، ص: ٣٠.

جدول (٧) تطور التعليم العالي الإسرائيلي بين الكليات والجامعات (١٩٩٠-٢٠١٢)

	١٩٩٠	١٩٩٦	٢٠٠٢	٢٠١٢
جامعات البحث	٧	٧	٧	٧
الكليات الأكاديمية وتأهيل المعلمين	١٣	٣٠	٤٥	٥٩
عدد الطلاب	٧٨,٠٠٠	١٢٥,٢٨٠	١٨٠,٧٠٠	
مجمل الطلاب في اللقب الأول	٥٥,٢٣٠	٩٢,٥٣٠٠	١٣٧,٨٠٠	
طلاب اللقب الأول في الكليات	٩,٩٤٠	٢١,٢٨٠	٦١,٨١٦	٩٠,٠٠٠

المصدر: تقارير لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي، وتقارير مجلس التعليم العالي، ترتيب وتنسيق الباحث.

أدى صعود الكليات إلى إعلاء صوت الخصخصة في التعليم العالي، وإدخال التفكير النيوليبرالي في معايير الإنفاق وتوزيع الموارد الأكاديمية. ويطالب الكثير من داعمي الكليات تحديداً بخصخصة التعليم العالي بشكل أكبر، بادعاء أن الكليات باتت أفضل من الجامعات في الكثير من التخصصات وخاصة الهندسة والتكنولوجيا وغيرها، كما أن مستوى رضا الطلاب عن الكليات والمحاضرين فيها أعلى من الجامعات في جميع المقاييس الموجودة.[١٠٩] وينطلقون من مقولة نيوليبرالية مفادها أن التنافس في أي مجال

١٠٩ . انظر مثلاً: ألون برنيع، «خريجو الكليات ليسو أقل من خريجي الجامعات»، (ذا ماركر، ١٤/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ٢٣. والكاتب هو نائب كلية «افكا» للهندسة. وانظر أيضاً: شلومو كليش، «الكليات أفضل من الجامعات وبحق»، (ذا ماركر، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٢١. والكاتب مدير عام شركة هايتك وكان عضواً في مجالس للجامعات والكليات في إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. وأيضاً انظر: نيرا حطيبا، «التدريس في الكليات أفضل بكثير»، (ذا ماركر، ١٦/ ٥/ ٢٠١٢)، ص: ٢٧. والكاتبة محاضرة في جامعة تل أبيب، والرئيسة السابقة لمنتدى التدريس في الجامعات والكليات. وأيضاً: ميري يميني، «الكليات ليست أقل من الجامعات»، (ذا ماركر، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠)، ص: ٢٠، والكاتبة محاضرة في الكلية الأكاديمية للهندسة. ودعم هذا الموقف ممثل الطلاب في مجلس التعليم العالي، انظر مقالة يوفال إدمون، «الجامعات تهمل التدريس»، (ذا ماركر، ١٨/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٢٥. هناك من يشكك بمقاييس رضا طلاب الكليات، فهم يعتقدون أن الطلاب يدرجون الكليات أعلى من الجامعات لأن الأخيرة تثقل عليهم وتتعامل بجدية أكبر من المعرفة، انظر: بيني بيرمن، «هل جودة التدريس في الكليات أفضل؟»، (ذا ماركر، ١٠/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٢٠، والكاتب هو مدير شعبة البحث والاقتصاد في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. ونحن نميل بدورنا إلى هذا الموقف الذي يطرحه الكاتب في مقاله.

ينتج النجاعة. بصرف النظر عن صدق هذه الادعاءات حول مستوى خريجي الكليات مقارنةً بالجامعات، فإن ما يهمنا في هذا السياق هو أن الكليات ساهمت في الإعلاء من شأن الخطاب النيوليبرالي في المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية، ولم تكتف بجعل نقاشها مع الجامعات من موقع النجاعة والتنافس والعرض والطلب، بل زجت بالجامعات إلى هذا النقاش، وجعلتها تتصرف في الكثير من الأحيان - وخاصة عند منافستها للكليات - على هذا الأساس. ووصف موطي سكولوف، رئيس كلية «افكا» للهندسة، الجامعات بأنها محافظة ولا تتغير، واقترح بنية جديدة للتعليم العالي في إسرائيل تنسجم مع التطور الذي حدث في الولايات المتحدة الأميركية.[١١٠]

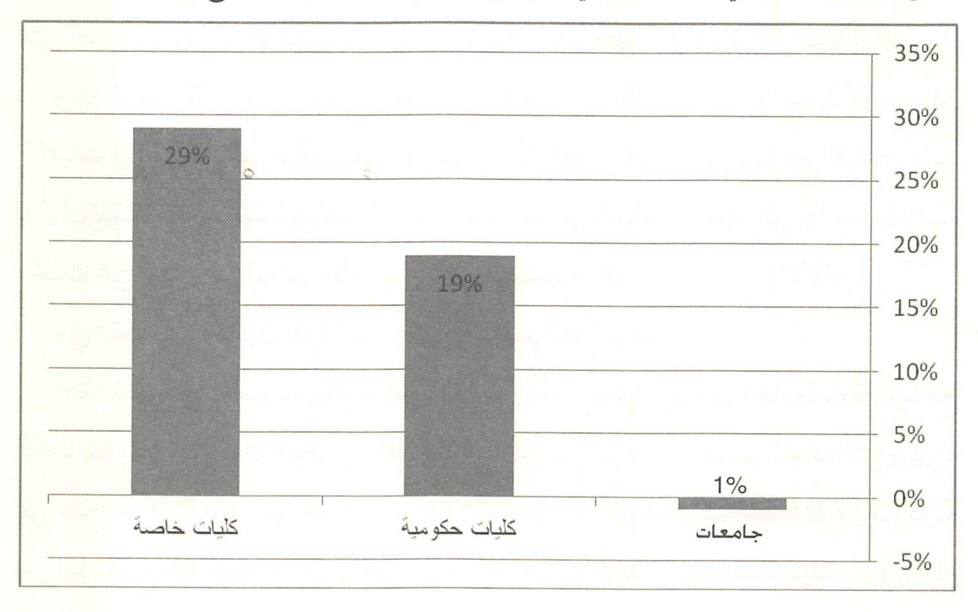
وظهرت خصخصة التعليم العالي في إسرائيل خلال العقد الأخير بظهور الكليات الخاصة غير المُمولة حكومياً، والتي يصل عددها إلى ٢٢ كلية. وكما يبين الشكل (١)، فإن عدد طلاب اللقب الأول في الكليات الخاصة ارتفع بشكل كبير مقارنة بالجامعات والكليات الحكومية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، على الرغم من أن مجمل عدد طلاب اللقب الأول ارتفع خلال هذه الفترة في كل مؤسسات التعليم العالي بنسبة ١٠٪ فقط، وهذا يدل على أن الكليات الخاصة باتت تجذب الكثير من الطلاب، وتشكل تحدياً جديداً للجامعات بالإضافة إلى تحديها للكليات الحكومية. وفي العام ٢٠٠٤ توجه طلاب من الكليات الخاصة بالتماس إلى المحكمة العليا لتفرض على الحكومة دعم الطلاب في هذه الكليات من خلال دعم القسط التعليمي، ما يعني أن تقوم الحكومة بالإنفاق أيضاً على الكليات الخاصة، إلا أن المحكمة العليا ردت الالتماس ودحضت ادعاء التمييز ضد الكليات الخاصة، بادعاء أن الحكومة لا تستطيع أن تمول كل مؤسسة تعليم عال، وأن الاختلاف بين مؤسسات مُمولة وغير مُمولة يجب أن يبقى على حاله».[١١١]

---

١١٠ . موطي سوكولوف، «الأكاديميا متجمدة منذ ٢٥٠ عاماً»، (ذا ماركر، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ٢١.

١١١ . ليؤور ديطل، «رؤساء الكليات الخاصة: الجامعات هي كارتل»، (ذا ماركر، ٥/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.

شكل (١) نسبة التغيير في عدد الطلاب في إسرائيل (٢٠٠٨-٢٠١١) حسب نوع المؤسسة الأكاديمية



شكّل صعود الكليات الخاصة تهديداً للكليات الحكومية الممولة أيضا، وليس للجامعات فقط، حيث باتت تجذب إليها طلاباً أكثر، وذلك على الرغم من أن القسط التعليميّ السنويّ فيها يصل إلى أربعة أضعاف القسط التعليمي في الجامعات وضعفي القسط في الكليات الحكومية. وينطلق ادعاء الكليات الحكومية من أن مجلس التعليم العالي لا يراقب أو يتدخل كثيراً في البرامج الأكاديمية للكليات الخاصة، خوفاً من أن يتهم بأنه يعيق «حرية السوق». فكما جاء في أحد التقارير: «هناك غياب للتخطيط ولا يوجد اعتبار للاحتياجات القومية... هناك تنافس وحشي سيمسّ المستوى الأكاديمي للمؤسسات وقدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل، هناك تخوف من أن الكليات الخاصة ولأسباب ربحية تقبل كل متسجل لديها، وبعد أن يتخرجوا لا يستطيعون إيجاد عمل لأنهم لم يحصلوا على تأهيل بمستوى عال».[١١٢]

أدى صعود الكليات الأكاديمية، إلى اندلاع صراع بين الكليات والجامعات، ساهم إلى «أكدمة» للكليات، وإلى تغلغل قوانين السوق إلى الجامعات. في الصفحات الآتية سوف

١١٢ . ليؤور داطل، «نقاش أكاديمي: مجلس التعليم العالي قد يوافق على تصديق اللقب الأول في ست كليات خاصة»، (ذا ماركر، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.

نستعرض السجال الصراعي بين ممثلي الجامعات وبين ممثلي الكليات، كمؤشر للتحولات التي أصابت المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية نحو اندماجها أكثر في قوانين السوق.

وجه أستاذ الإعلام في جامعة حيفا، غابي فايمان، في مقال نشره نقداً شديد اللهجة إلى الكليات في إسرائيل التي سفهت، برأيه، التعليم الأكاديمي في إسرائيل، واعتبر أن الجامعات بدل أن تقف أمام هذا التسفيه الذي قامت به الكليات، فإنها بدأت تنافسها على جذب الطلاب، وتخلت عن الكثير من المعايير الأكاديمية التي ضمنت مستواها التعليمي والأكاديمي.[١١٣]

وفي مقاله كتب فايمان نقداً قاسياً لجهاز التعليم العالي برمته:

«هذا تعليم عال أسود، يباع مقابل أموال، وذلك عندما تساوي الجامعات نفسها مع الكليات، بدل أن يكون العكس. المال يعوض عن كل شيء، عن غياب شهادة التوجيهي، عن عدم معرفة اللغة وحتى عن التغيب عن المحاضرات، كل ذلك تتم المصادقة عليه، ودولة إسرائيل تُخرّج طلاباً بشكل زائد، لكنهم ليسوا خريجين وطبعاً ليست هذه أكاديميا... في العام ١٩٩٣ غيّر روبنشطاين (وزير التعليم حينذاك)، القانون وسمح بإقامة كليات تستطيع إعطاء ألقاب أكاديمية، منذ ذلك الحين وحتى الآن أقيمت عشرات الكليات، تكاثرت وتوسعت، ويدرس اليوم غالبية الطلاب في هذه الكليات... جزء من هذه الكليات لا يصل إلى المستوى الأكاديمي، ويُصدر خريجي درجة ثانية لا يستطيعون إكمال دراساتهم العليا في الجامعات».

وقد كتبت رئيسة قسم التسويق والإعلام في الجامعة العبرية، مقالاً انتقدت فيه دور الكليات:

«يختبئ وراء العدد الكبير لمؤسسات التعليم العالي ونسبة الطلاب الجامعيين الكبيرة بين السكان، واقع صعب جداً، حيث تمت التضحية بجودة التعليم العالي على مذبح الكم، العرض الذي تقدمه الكليات ارتفع لدرجة أنه تجاوز الطلب الحقيقي للتعليم العالي، وكل طالب اقتصاد يعلم أنه كلما ارتفع العرض على الطلب تهبط الأسعار، ولكن جهاز التعليم العالي ليس «بسطة» في السوق، فبدل أن تقوم الكليات بتخفيض الأسعار اضطرت كليات كثيرة إلى تخفيض شروط القبول وإدخال طلاب إلى صفوفها لا يملكون المهارات الأساسية

١١٣ . غابي فايمان، «ليس تعليماً وليس عالياً»، (هآرتس، ٢/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.

للتعليم الأكاديمي... وفي النهاية تضطر الكليات إلى تخريجهم مع لقب أكاديمي. بالإضافة إلى أن إقامة كل كلية جديدة ومُمولة من الحكومة، يؤدي إلى تراجع الإنفاق الحكومي على الجامعات، والتي على عكس الكليات فإنها مؤسسات بحث وتطوير أيضاً، كما أن التنافس بين الكليات والجامعات أدى بالأخيرة إلى تخصيص موارد مالية كبيرة للتسويق والإعلان، موارد كان يمكن لها أن تخصص للبحث والتطوير في المؤسسات الجامعية».[١١٤]

في المقابل، وجه الرئيس السابق لكلية الإدارة، اليعزر فوكس، نقداً شديدا للجامعات الإسرائيلية، ووصفها بأنها «كارتل» (وهو اسم يطلق عادة على العصابات المنظمة)، واعتبر أن الجامعات ومجلس التعليم العالي، يعارضان دوماً أي تغيير في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، وذلك للحفاظ على نفوذ الجامعات وهيمنتها وليس لأسباب موضوعية أخرى. وطالب بأن يتم البت في سياسات التعليم العالي داخل الحكومة، وهي جسم منتخب، وسحب صلاحية رسم السياسات من مجلس التعليم العالي لأنه جسم يدعم الجامعات السبع ويحاول الحفاظ على مكانتها.[١١٥] وفي مقال آخر لفوكس، استمر بمهاجمة الجامعات ومجلس التعليم العالي وذلك على خلفية معارضة الأخير إقامة جامعة في الجليل، وبرأيه عندما حانت الفرصة لإقامة هذه الجامعة في الجليل في أعقاب بناء كلية الطب في صفد، جاء المجلس وألحقها بجامعة بار إيلان، ولم يعتبرها جزءاً من الصيرورة لإقامة جامعة في الجليل تضم جميع الكليات هناك.[١١٦]

وطالب رئيس المسار الأكاديمي في كلية الإدارة بكسر «كارتل الجامعات»، وهو الوصف نفسه الذي يعود على نفسه عندما تصف الكليات حال التعليم العالي في إسرائيل، الذي يزعم أن «كارتل الجامعات» يعارض كل تغيير في المشهد الأكاديمي.[١١٧]

ومما عزز الصراع بين الجامعات والكليات، دخول الأخيرة إلى الأماكن التي كانت محرمة سابقاً في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وهي التخصصات الاعتبارية والمطلوبة والتي قامت الجامعات بالتشديد على شروط قبول المتقدمين إليها. ويعتبر موضوع الحقوق

---

١١٤ . عوفرا ايش، «عندما يصل التضخم إلى الأكاديميا»، (ذا ماركر، ٨/ ٥/ ٢٠١٣)، ص: ٢٠.

١١٥ . اليعزر فوكس، «كارتيل الجامعات السبع»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.

١١٦ . اليعزر فوكس، «أين اختفت الجامعة الجليلية؟»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.

١١٧ . زئيف نويهان، «نحو كسر كارتل الجامعات»، (ذا ماركر، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٢٧.

أحد أهم هذه المواضيع، ففي الماضي القريب وحتى دخول هذا الموضوع إلى الكليات، كان الوصول إلى كليات الحقوق الجامعية والدراسة فيها حلم غالبية الطلاب، وكان يصل إلى هذه المقاعد الطلاب الذي حصلوا على علامات قبول عالية للجامعات، إلا أن افتتاح الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة لتخصصات الحقوق وتخفيض سقف القبول لها، مكّن الكثير من الطلاب من دخول هذه الكليات والدراسة فيها، وذلك على الرغم من أن القسط التعليمي فيها كان أعلى من الجامعة بأكثر من الضعف، غيّرت الكليات المميزات الديمغرافية والتعليمية لموضوع الحقوق. فقد عرضت نقابة المحامين في مؤتمرها السنوي الـ١١ معطيات تشير إلى أن ٣٢٪ من المحامين المسجلين في النقابة تخرجوا من الجامعات، بينما وصلت نسبة المحامين الذين تخرجوا من الكليات إلى ٦٠٪، والباقي من مؤسسات أخرى خارج البلاد، وبيّن تقرير النقابة أن عدد المحامين الذين انضموا إليها في العقد الأخير (٢٠٠١-٢٠١١)، أكبر بقليل من عدد المحامين الذين انضموا إليها في الخمسين سنة منذ قيام الدولة»، وذلك لأن الكليات منحت الفرصة للكثيرين لدراسة الحقوق.[١١٨]

ساهم هذا الأمر في تعميق حدة الصراع، فمن جهة رأت الجامعة أن الكليات باتت تستقطب الكثير من الطلاب متوسطي المستوى؛ ما هدّد من اعتبارية الموضوع، ومن جهة ثانية فإن إغراق السوق بطلاب الحقوق سوف يساهم بدوره في تراجع المكانة الاجتماعية والاقتصادية لموضوع الحقوق، وهذا ما حدث فعلاً.[١١٩] علاوةً على ذلك، توجهت الكليات

١١٨ . نوريت روط، «يوبيل النقابة: في العقد الأخير تضاعف عدد المحامين في النقابة»، (ذا ماركر، ٢٢/ ٥/ ٢٠١١)، ص: ٢٢-٢٣.

١١٩ . في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وصل عدد طلاب الحقوق في الكليات والجامعات للقب الأول إلى حوالى عشرين ألف طالب، شكلوا حوالى ٩٪ من مجمل طلاب اللقب الأول في ذلك العام. وتشير المعطيات التي أوردتها دائرة الإحصاء المركزية، إلى زيادة عدد المحامين بشكل هائل، فمثلاً في العام ٢٠١١، كان هناك محام لكل ١٦١ نسمة، مقارنة مع محام لكل ٣٠٥ في العام ٢٠٠٠، ومحام لكل ٤٥٠ نسمة في العام ١٩٩٠، ومحام لكل ٥٤٠ نسمة في العام ١٩٨٠، ومحام لكل ٦٢٢ نسمة في العام ١٩٧٠، ولكل ٩٣٣ نسمة في العام ١٩٦٠، ولكل ١٦٨٧ نسمة في العام ١٩٥٠. ويعتبر عدد المحامين في إسرائيل مقارنة مع عدد السكان من أعلى النسب في العالم، وللمقارنة، ففي الولايات المتحدة هناك ٢٧٠ نسمة لكل محام، في بريطانيا- ٤٠٠. وألمانيا- ٦٠٠. وفرنسا- ١٢٠٠. واليابان- ٤٨٠٠. والصين- ٨٠٠٠ نسمة لكل محام.

إلى خيرة المحاضرين والباحثين الحقوقيين في إسرائيل، وجذبتهم للتدريس فيها مقابل أجور عالية، وخاصة في الكليات الخاصة غير الممولة حكومياً. وأوجد هذا الأمر مزيجاً لم تحبذه الجامعات، ولم تستطع منافسته، ما بين مستوى قبول منخفض للكليات من جهة، وبين طاقم تدريسي وأكاديمي اعتباري من جهة أخرى، هذا المزيج من شأنه إضعاف ادعاء الجامعات حول المستوى المتدنّ لتعليم الحقوق في الكليات.[١٢٠]

حاولت الجامعات التكاتف من أجل التصدي لهذه الظاهرة، ففي واحدة من الجلسات التي جمعت عُمداء كليات الحقوق في الجامعات (بار إيلان، حيفا، العبرية، تل أبيب)، في العام ٢٠١١، تسرب بروتوكول الجلسة لصحيفة «هآرتس»، وهو يقدم صورة أصيلة عن التوتر في موضوع الحقوق، ينظر العمداء إلى كليات الحقوق في الجامعات كحارسة للجودة في تعليم الحقوق، ويعتبرون أنهم يحاولون الحفاظ على الموضوع ليس بهدف الربح وإنما لمنع التدهور الناتج عن الكليات الأكاديمية، واعتبروا أن التعليم في الكليات هابط، وأن أبحاث الطلاب فيها يتم نقلها من الإنترنت، وأن طلاب الكليات يرغبون بالحصول على اللقب الثاني في الجامعة من أجل «تبييض اللقب» الذي حصلوا عليه في الكلية. ويظهر الفرق بين مستوى خريجي الجامعات للقب الأول في الحقوق وأولئك الذين تخرجوا من الكليات، عندما يسجل الطرفان للقبول للقب الماجستير في الجامعات.[١٢١]

في ظل هذا الصراع، اضطرت أقدم كلية حقوق في إسرائيل، وهي كلية الجامعة العبرية، (تأسست عام ١٩٤٩)، إلى استعمال أساليب التنافس التي تتبعها الكليات لجذب الطلاب، فعشية السنة الدراسية ٢٠٠٩-٢٠١٠، دعت الكلية الطلاب المقبولين لديها للمشاركة في لقاء يجمع الطلاب مع مكتب محامين خاص في تل أبيب، وذلك للإشارة إلى أن الكلية لا تهدف فقط إلى تأهيل أكاديميين في الحقوق، بل إلى تأهيل محامين ناجحين أيضاً. أحد أساتذة الاقتصاد وعضو مجلس تعليم عال سابق، بعث برسالة إلى رئيس الجامعة العبرية، ناقداً هذه

---

١٢٠ . انظر إلى التقرير الخاص حول انتقال أساتذة كبار من الجامعات إلى الكليات، وخاصة في الحقوق وإدارة الأعمال، ليؤور ديطل، «حروب الأكاديميا: الجامعات مقابل الكليات»، (ذا ماركر، ٢١/ ١/ ٢٠١١)، ص: ٦-٧.

١٢١ . تومر زرحين، «بروتوكول جلسة العمداء: المستوى في الكليات هابط»، (هآرتس، ٢٢/ ٧/ ٢٠١١)، ص: ٨.

الخطوة التي اعتبرها مؤشراً جديداً على تدهور المؤسّسة الأكاديميّة الناتج عن التنافس مع الكليات الحكومية عموماً، ومع الكليات الخاصة على وجه الخصوص، واعتبر أن الجامعات بدأت تنظر إلى موضوع الحقوق كما تنظر إليه الكليات الخاصة، بأنه تخصص من أجل كسب المال، بينما على الجامعات أن تبقى على وجهتها بالنظر إليه كحقل أكاديمي بحثي. وردت عليه الجامعة بأن هذه الخطوة هي جزء من محاولة تجنيد الطلاب إلى كلية الجامعة.[١٢٢]

ادعت الجامعات أن الكليات ساهمت في تكريس الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي، ولم تؤد الغرض الذي قامت من أجله. ففي موضوع الحقوق، فتحت الكليات المجال لطلاب لم يكونوا ليقبلوا في الجامعات، مع أن القسط التعليمي الذي عليهم أن يدفعوه من أجل دراسة الحقوق في غالبية الكليات الأكاديمية الخاصة أو الحكومية أضعاف القسط التعليمي الجامعي، ما أدى إلى حصر دراسة الحقوق لأبناء الطبقات الميسورة في المجتمع الإسرائيلي.[١٢٣] بينما ادعت الكليات عكس ذلك، حيث اعتبرت نفسها أنها استطاعت وقف التمييز في المجتمع الإسرائيلي، وفتحت المشهد الأكاديمي لشرائح اجتماعية أغلقت الجامعات أبوابها بوجهها. ففي مقابلة مع أستاذ الحقوق ووزير القضاء السابق، دانيال فريدمان، والذي أسس أول كلية للحقوق في الكليات الأكاديمية عام ١٩٩٠، اعتبر أن طلاب الحقوق في الجامعات ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الميسورة، بينما استطاعت الكليات فتح المجال أمام الشرائح الاجتماعية الهامشية وبلدات الأطراف النائية لدراسة الحقوق، ويعتقد أن قسط التعليم في الكليات مرتفع لأنها غير مُمولة حكومياً، إلا أن الطالب يستثمر في مهنة يستعيد فيها أمواله بعد تخرجه، ولم يكن يتسنى ذلك للجميع في الجامعات.[١٢٤]

ردّت الكليات على ادعاءات عمداء الجامعات، على لسان، عميد كلية «شعري مشباط»

١٢٢ . عوفري ايليني، «في القدس، كلية الحقوق تريد أن تكون أقل مقدسية»، (هآرتس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ١+١٠.

١٢٣ . أوردت هذا الادعاء عميدة كلية الحقوق في جامعة حيفا، نيفا الكين-كوين، انظر: هيلا راز، «الكليات تكرس الفجوات والشروخ في المجتمع الإسرائيلي»، (ذا ماركر، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ٢٤-٢٥.

١٢٤ . هيلا راز، «كان التمييز في المجتمع الإسرائيلي يتصاعد، إلا أن الكليات كبحته»، (ذا ماركر، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ٣٤-٣٥.

(أبواب القضاء) في مدينة «هود هشارون»، ابيعاد هكوهن، الذي هاجم الجامعات بقسوة، وادعى أن الكثير من المحاضرين في الجامعات يطرقون أبواب الكليات من أجل التدريس فيها، ونفى أن تكون الجامعات خالية من أي اعتبارات اقتصادية في التعليم الأكاديمي، واستحضر مثال برامج الماجستير السريعة المنتشرة في الجامعات والتي تهدف إلى الربح فقط، فهي برامج لسنة واحدة ويصل القسط التعليمي فيها في بعض الأحيان إلى خمسة أو ثلاثة أضعاف القسط العادي، ولا يتم التشديد في هذه البرامج على شروط قبول الطلاب، كما أن الجامعة لا تبذل جهوداً أكاديمية خاصة في هذه البرامج من حيث مستوى التعليم والواجبات الأكاديمية. واعترف ابيعاد بأن الكليات لا تشترط امتحان التصنيف للجامعات (السيكومتري) من أجل قبول الطلاب، وهذا بالضبط ما تدعيه الجامعات ضد الكليات، وهو أن كل متسجل يستطيع دراسة الحقوق مما أساء للموضوع من جهة، وأساء إلى سوق العمل من جهة أخرى.[١٢٥]

كما هاجم رئيس المسار الأكاديمي في كلية الإدارة، زئيف نويمان، الجامعات التي قامت بفتح مسارات ربحية للماجستير، بهدف منافسة الكليات، وطالب الحكومة بتحقيق ما أسماه «العدل الاجتماعي» بين الطرفين، خاصة أن ٦٠٪ من طلاب اللقب الأول يدرسون في الكليات، وانطلق نويمان من الادعاء أن الجامعات هي مؤسسات حكومية مُمولة، ولها أفضلية في التمويل الحكومي على الكليات الحكومية، ومع ذلك تقوم بفتح مسارات تعليمية للقب الماجستير بمبالغ كبيرة، ولا تخضع هذه المسارات لمراقبة مجلس التعليم العالي، وهدفها الأساسي هو الربح المادي، خاصة أن مدة هذه المسارات عام واحد فقط (وليس عامين كما هو متبع في المسارات العادية).[١٢٦]

كما بدأت الكليات تنافس الجامعات في الماجستير، وخصوصاً في المواضيع التي عليها طلب في سوق العمل، ويشكل موضوع إدارة الأعمال أحد المواضيع الاقتصادية المطلوبة

---

١٢٥ . تومر زرحين، «ابيعد هكوهن: هل يتعلم الطلاب في الكليات لغياب الخيارات؟» (ملحق هآرتس، ٢٤/ ٧/ ٢٠١١)، ص: ب٢.

١٢٦ . زئيف نويمان، «المساواة في التعليم العالي- الأساس للعدل الاجتماعي»، (ذا ماركر، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ٢٣.

في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن الكليات استطاعت أن تتجاوز الجامعات في هذه المواضيع أيضاً. تُدرّس جامعتان فقط موضوع إدارة الأعمال، هما الجامعة العبرية وجامعة بار إيلان، وتواجهان مشكلةً في تراجع عدد الطلاب الذي يدرسون فيهما إدارة الأعمال، مقابل ارتفاع عدد الطلاب في الكليات الأكاديمية. فقد تراجع عدد الطلاب في الجامعتين بنسبة ٣٠٪ خلال العقد الأخير، بينما ارتفع عدد الطلاب في الكليات بنسبة ٥٠٪، وذلك على الرغم من أن الجامعات قامت بتسهيل شروط القبول لإدارة الأعمال كمحاولة لجذب الطلاب إليها.[١٢٧]

فرضت الكليات وجودها في مقياس رضا الطلاب من التعليم أيضا، فقد تفوقت في كل درجات الرضا الذي أبداها الطلاب من الدراسة: علاقة المحاضرين مع الطلاب، مستوى المساقات، طريقة التعليم وغيرها من المعايير، حيث حصلت الكليات الخاصة على درجة رضا وصلت إلى ٩ , ٣. وحصلت الكليات الأكاديمية الحكومية على درجة ٦ , ٣، بينما حصلت الجامعات على درجة رضا وصلت إلى ٦ , ٣.[١٢٨]

كما أوضح استطلاع أجرته دائرة الإحصاء المركزية حول مدى رضا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ أن خريجي الكليات عبروا عن رضا أكبر من خريجي الجامعات، فكانت المراتب العشر الأولى من نصيب الكليات، بينما توزعت الجامعات في العشريتين الثانية والثالثة، وجاء المركز متعدد المجالات في هرتسليا (وهو كلية خاصة) في المكان الأول من حيث مستوى رضا خريجيه.[١٢٩] ويتضح من الاستطلاع أن المناخ التدريسي في الكليات أفضل من المناخ التدريسي في الجامعات، حيث عبر ٩٠٪ من خريجي الكليات عن رضاهم من هذا المناخ مقابل ٧٨٪ من خريجي الجامعات. ويشير تقرير دائرة الإحصاء المركزية إلى أنه لم يحدث تغيير على النتائج مقارنة بالسنة الدراسية ٢٠٠١/ ٢٠٠٢.

وفي ظل الحملة الإعلامية والسياسية على الجامعات الإسرائيلية، كتبت صحيفة

---

١٢٧ . طالي حروتي-سوبير، «على عكس العالم، الكل في إسرائيل يريد ماجستير إدارة أعمال»، (ذا ماركر، ١٥/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٠.

١٢٨ . ليؤور ديطال ودفنا لوتسكي، «أزمة التدريس الأكاديمي»، (ذا ماركر، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٢-١٣.

١٢٩ . ذا ماركر، ١٠/ ٦/ ٢٠٠٩. ص:٤.

«هآرتس»، في افتتاحيتها بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٩، أن على الجامعات أن تتوقف عن منافسة الكليات، وعليها أن تقوم بعملية قيادة للأدب والعلم والإنتاج البحثي في إسرائيل، في رده على افتتاحية «هآرتس» كتب أستاذ علم النفس في جامعة تل أبيب، كارلو شطرنبرغ، مقالاً بعنوان «خطة إنقاذ للجامعات»، ادعى خلاله أن الجامعات تواجه أزمة التعليم العالي الموجودة حالياً في إسرائيل، وجزء منها نابع من ظهور الكليات، حيث تقف الجامعات أمام تحقيق هدفين متناقضين، التميز في البحث العلمي من جهة وتوسيع متناولية التعليم العالي من جهة أخرى. وعلى ضوء ذلك يقترح شطرنبرغ توزيع العمل بين الكليات وبين الجامعات، فهو يعتقد أن الجامعات لا تستطيع أن تستوعب الأعداد الكبيرة من الطلاب؛ لأن ذلك سيؤثر سلباً على نوعية البحث العلمي، لأنها سوف توجه جزءاً من مواردها المادية والبشرية إلى المجهود التدريسي الذي سيأتي حتماً على حساب التفوق البحثي، واقترح أن تقوم الكليات بعملية التدريس، بينما تقوم الجامعات بممارسة البحث وتخريج الباحثين.[١٣٠]

١٣٠ . كارلو شطرنبرغ، "خطة إنقاذ للجامعات"، (هآرتس. ١٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.

القسم الثاني: المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة - السياسة، المعرفة والاقتصاد: مظاهر الصراع والانسجام

الفصل الثالث

العقد الضائع في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة:
التقاء قوانين السوق مع تراجع الإنفاق الحكوميّ

يهدف هذا الفصل إلى نقاش ما سُمي في الأدبيات الإسرائيلية، الأكاديمية، والإعلامية والجماهيرية، «العقد الضائع» (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وهي السنوات التي يعتبرها الأكاديميون سنوات انحسار المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، وتدهورها إلى ما قبل نقطة الانهيار الشامل بقليل. يحمل هذا الوصف الكثير من المبالغة، ولكنه يعبر عن المآزق التي واجهتها الجامعات الإسرائيلية خلال هذا العقد، دون أن ترى النخبة الأكاديمية نوراً في آخر النفق، ومما صعّد من خطاب العقد الضائع، إن صح التعبير، تزامنه مع انخراط الجامعات الإسرائيلية في العولمة الأكاديمية، والتي عمقت أكثر من مآزق التعليم العالي، والبحث العلمي الإسرائيلي.

ركزت غالبية الأدبيات الإسرائيلية التي فحصت العقد الضائع على تقليص الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي، إلا أن هذا الفصل ينطلق من وجود محورين للعقد الضائع، الأول تراجع الإنفاق الحكومي، وهذا يدل، على المستوى النظري، على أنه لا بديل عن الإنفاق الحكومي والجامعات الحكومية لتحقيق النهضة والتطور المعرفي في جهاز التعليم العالي. أما الجانب الآخر، فهو تغلغل فكر السوق في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، في جوانب مختلفة: البنيوية، والتراتبية التنظيمية والإدارية في الجامعات، وفي تحديد مقاييس الجودة الأكاديمية، وانهيار العلوم الإنسانية، وتعزيز ظاهرة الكليات الحكومية والخاصة.

أولاً - مؤشرات العقد الضائع

أدت هذه التحولات - أي تقليص الإنفاق الحكومي وتغلغل قوانين السوق، وتأثيرها على السياسات الجامعية والحكومية اتجاه التعليم العالي - إلى طرح الكثير من أعضاء المؤسسة الأكاديميّة ومراكز الأبحاث رؤاهم لمستقبل التعليم العالي والأكاديمي الإسرائيلي، وقد دفعتهم تباعاً إلى إصدار أوراق سياسات وتصورات للخروج من المآزق، جزء من هذه الأوراق خرج ضد «تصنيع» الجامعات الإسرائيلية، وطالب بتحرير الجامعات من أغلال قوانين السوق.[١٣١] وقسم آخر اعتقد أن على الجامعات التأقلم مع الواقع الجديد، وانصب نقدهم على منهجية التأقلم وفوضويتها.[١٣٢] وهناك أوراق سياسات ركزت على إنقاذ العلوم الإنسانية بعد انحسارها.[١٣٣] كما أصدر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ورقة سياسات طويلة في العام ٢٠٠٤، اعتمدت على عمل طاقم بحثي كبير، قدم الطاقم عبر صفحاتها رؤيته وتوصياته للعقد القادم في جهاز التعليم العالي، طرحت نوعاً من التوازن بين التوجه النيوليبرالي للجامعات وبين الوضع القائم قبل العقد الضائع.[١٣٤] كما أصدرت نقابة الطلاب الجامعيين تقريراً بحثياً وتوصيات خاصة بها تضع فيه رؤيتها لمستقبل التعليم العالي في جوانبه المختلفة، وركزت على مكانة الطالب الجامعي، وانتقدت التوجهات التي

---

١٣١ . انظر مثلاً: إيلان غور-زئيف، ضد تصنيع الجامعات في إسرائيل، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٧). والكاتب أستاذ التربية في جامعة حيفا. وله مجموعة من المنشورات العلمية حول التعليم الأكاديمي، كان آخرها تحريره لكتاب بعنوان «نهاية الأكاديميا في إسرائيل»، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٥).

١٣٢ . انظر على سبيل المثال: نيسان ليمور وعامي فولنسكي، تحولات في التعليم العالي، (أور يهودا: معهد المسؤولية المدنية، ٢٠١٣). الأول شغل في الماضي مدير عام مجلس التعليم العالي، أما الثاني، فهو أستاذ التربية في جامعة تل أبيب، وكانت له إسهامات بحثية في التعليم العالي، آخرها كتاب بعنوان: الأكاديميا في بيئة متغيرة. مصدر سبق ذكره. وانظر تقريراً بحثياً ثانياً له: عامي فولنسكي، بعد العقد الضائع: التعليم العالي في إسرائيل إلى أين؟، (القدس: مركز «طاوب» لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠١٢).

١٣٣ . معهد فان لير- طاقم العمل، خطة قومية لتطوير تعليم العلوم الإنسانية في المجتمع الإسرائيلي، (القدس: معهد فان لير، ٢٠١١). عدد صفحات ورقة التوصيات - ١٧ صفحة.

١٣٤ . دافيد برودت (رئيس الطاقم)، جهاز التعليم العالي للعقد القادم، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٤).

تنادي برفع القسط التعليمي.[135]

كما شهد العقد والنصف الأخيران، تشكيل ثلاث لجان رسمية لدراسة أوضاع التعليم العالي الإسرائيلي. «لجنة فحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي»، والتي تعرف إعلامياً وجماهيرياً بـ«لجنة ميلتس»، على اسم رئيسها، قاضي المحكمة العليا المتقاعد، يعقوب مليتس، التي قدمت توصياتها في العام ٢٠٠٠، وأوصت بتغيير المبنى الإداري للجامعات بما يتماشى مع مطالب وزارة المالية. ولجنة «التخفيض التدريجي للقسط التعليمي في مؤسسات التعليم العالي وفحص إمكانيات لتسهيلات أخرى للطلاب»، والتي تسمى إعلامياً وجماهيرياً «لجنة فينوغراد»، على اسم رئيسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إلياهو فينوغراد»،[136] والتي قدمت توصياتها للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١، ونصت على تخفيض تدريجي للقسط التعليمي يصل إلى ٥٠٪ خلال خمس سنوات. ولجنة «فحص جهاز التعليم العالي في إسرائيل»، والتي تعرف إعلامياً وجماهيرياً بـ«لجنة شوحط»، على اسم رئيسها، أبراهام بايغا شوحط، وزير المالية السابق، والتي قدمت توصياتها عام ٢٠٠٧، وكانت أكثر اللجان شمولية في فحصها لجهاز التعليم العالي في إسرائيل.

تشكلت لجنة ميلتس، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازاً كبيراً في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة قررتا في أعقاب ذلك تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتاً تقريباً منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته كما جئنا على ذكره في الفصل الثاني. اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي غير مبررة، وأن المشكلة ليست في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكّنها من استغلال جيد للموارد المالية.

---

١٣٥ . ايتسيك شمولي وآخرون، ورقة موقف: مستقبل التعليم العالي: أبعاد أكاديمية، اجتماعية واقتصادية، (دون مكان نشر: نقابة الطلاب العامة، ٢٠٠٧). والكاتب شغل منصب رئيس نقابة الطلاب، ثم انتخب عضو كنيست عن حزب العمل في انتخابات ٢٠١٣.

١٣٦ . وهو نفس القاضي الذي ترأس اللجنة الحكومية الرسمية لفحص الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان في تموز ٢٠٠٦.

أقيمت اللجنة بقرار حكومي رقم ١٣١١، في كانون الثاني عام ١٩٩٧، وقدمت توصياتها عام ٢٠٠٠، وأقرها مجلس التعليم العالي في العام نفسه. وتعتبر توصيات اللجنة حول تغيير المبنى الإداري منسجمةً مع التفكير النيوليبرالي الذي ساد سياسات حكومة بنيامين نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩).

أوصت اللجنة بإجراء تغييرات على المبنى الإداري للجامعات وعلى علاقات وتركيبة الهيئات الإدارية المختلفة في الجامعة بما ينسجم مع مبنى الشركات الاقتصادية. حيث اعتبرت اللجنة أن المبنى الإداري والتنظيمي للجامعات لا يُمكنها من استغلال جيد لمواردها المالية والبشرية.[١٣٧]

توصيات اللجنة: أوصت اللجنة بإلغاء وظيفة «العميد» (Rector)، حيث اعتبرت أن الفصل بين وظيفة العميد ووظيفة الرئيس غير مبررة، لأنها لا تُحدث تكاملاً بين الجانب الإداري الذي يمثله الرئيس، والجانب الأكاديمي الذي يمثله العميد. واقترحت اللجنة إلغاء وظيفة العميد، وتعيين نائب للرئيس للشؤون الأكاديمية مكانه يتم انتخابه عن طريق مجلس الشيوخ (السنات). واعتبرت اللجنة أن الوضع القائم في الجامعات، وفيه الرئيس غير مسؤول عن العميد، الذي يتم انتخابه من قبل مجلس الشيوخ دون علاقة للرئيس واللجنة التنفيذية بهذا الانتخاب، يعد حالةً إسرائيليةً خاصةً، ويخلق رأسين داخل المؤسسة الأكاديمية، ما يعيق من تنجيع عمل المؤسسة وتقدمها. ولذلك أوصت اللجنة بأن يكون الرئيس هو الجهة العليا في الجامعة، وهو المسؤول عن المؤسسة التعليمية في جوانبها الإدارية والأكاديمية. كما أوصت اللجنة بتقليص المهام الإدارية لمجلس أمناء الجامعة، فغالبيتهم ليست لديهم دراية بالشؤون الأكاديمية، واقترحت أن يقتصر دورهم على تجنيد الأموال وتعزيز علاقات الجامعة الخارجية عموماً ومع يهود العالم خصوصاً، واقترحت تحديد عدد مجلس الأمناء بموجب المهام والأعباء الملقاة عليهم. واعتبرت اللجنة أن العدد الكبير لمجلس الأمناء، الذي قد يصل إلى المئات لا يُمكّنه من مراقبة الشؤون الإدارية للجامعة وإدارتها، كما أن نصف أعضائه هم من الداعمين للجامعة، وتقترح اللجنة الفصل بين الداعمين وبين

١٣٧ . تقرير لجنة ميلتس، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

تدخلهم في الشؤون الإدارية للجامعة، واعتبرت اللجنة أن الحكومة هي أكثر الجهات دعماً للجامعات إلا أنها لا تتدخل في شؤونها الإدارية الداخلية.[١٣٨]

كما أوصت اللجنة بتغيير تركيبة اللجنة التنفيذية / الإدارية للجامعات، تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذية لمجلس الأمناء في الجامعة، يتم انتخابها من بين أعضاء مجلس الأمناء، وليست هناك معايير محددة لتمثيل الجامعة في اللجنة. واقترحت اللجنة أن تتحول اللجنة إلى الجسم الأعلى المسؤول عن إدارة الجامعة، ويكون الرئيس مسؤولاً أمامها، واقترحت اللجنة أن يكون ٨٥٪ من أعضائه إسرائيليين من ممثلي الجمهور، في حين تحصل الجامعة على تمثيل محدد في اللجنة الإدارية، فبالإضافة إلى الرئيس ونائبه، فإن خمس أعضاء اللجنة يجب أن يكونوا من أساتذة الجامعات ومحاضريها. كما أوصت اللجنة بتقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ (الذي يتكون من كل أساتذة الجامعة)، وصلاحياته، وتحديده بما ينسجم مع المبنى الإداري الجديد. كما اقترحت اللجنة تقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ٧٦ عضواً، وتحديد مهامه في متابعة الشؤون الأكاديمية في إطار المبنى الجديد، في حين تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراقبة عمل مجلس الشيوخ، وبهذا فإن اللجنة تقترح إنهاء حالة الاستقلالية الأكاديمية التي كان يتمتع بها هذا الجسم، حيث ادعت اللجنة أن عمل المجلس فيه الكثير من تناقض المصالح، والصراعات الداخلية بين الأساتذة، فلا يمكن إدارة الشؤون الأكاديمية للجامعة وجميع أساتذتها أعضاء في مجلس شيوخها.

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، من حيث إن على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذين قد

١٣٨ . انظر التقرير الذي قدمه مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست إلى لجنة التعليم بخصوص توصيات لجنة ميلتس، نافا ليفنهايم، توصيات اللجنة لفحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، (القدس: مركز المعلومات والبحث، ٢٠٠٢)، ص: ٦

يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيوليبرالي للمؤسسات التعليمية.[139] فحسب توصيات اللجنة، ستكون الأطر الإدارية- الاقتصادية غير الأكاديمية مهيّمنةً على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق.[140] وربط الباحث الإسرائيلي عدي أوفير بين صعود التوجه النيوليبرالي وسياسات وتسييس البحث العلمي، «في الأكاديميا الإسرائيلية، كما في الأكاديميا الأميركية أو البريطانية، أضحت العقلانية النيوليبرالية، في كل مكان، تقريباً، مسألةً بدهيةً. ويحدد التجند هنا، أيضاً، شرط الدخول السياسي إلى الأكاديميا: فعملية تسييس المعرفة، والمؤسسات والأبحاث الملتحقة بالنظام النيوليبرالي، تتم تحت حد الرادار السياسي، ثم تصبح واضحةً وجليّةً إلى أن تزول وتختفي، وتظهر المعرفة والمؤسسات والأبحاث في شكلها السياسي فقط في اللحظة التي تُشخص فيها معارضة أو عقبة أمام المشروع النيوليبرالي».[141]

بينما اعتبر أكاديميون كثر وخاصةً من العلوم الاقتصادية أن توصيات اللجنة هي وصفة لتحقيق التميز الأكاديمي لإسرائيل.[142] وقد أيدتها بطبيعة الحال وزارة المالية الإسرائيلية، كما أقرها مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة التي قدمت خطة خماسية في العام ٢٠٠٢، لتنفيذ توصيات اللجنة، أما لجنة رؤساء الجامعات فقد طالبت بألاّ يكون تنفيذ توصيات اللجنة موحداً ومشتركاً لكل المؤسسات، بل تقوم كل جامعة بفحص توصيات اللجنة بناءً على خصوصيتها، فمثلاً، قامت جامعة حيفا بتقييد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأكاديمي حتى قبل توصيات اللجنة.[143]

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي

---

١٣٩ . إيلان غور – زئيف، ضد تصنيع الجامعات، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤-١٥.

١٤٠ . إيلان غور – زئيف، نهاية الأكاديميا الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٤.

١٤١ . عدي أوفير، الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١١-١٢.

١٤٢ . على سبيل المثال، أيد قرارات اللجنة رئيس جامعة تل أبيب السابق (١٩٧٥-١٩٨٣)، حاييم بن شاحر، وهو أستاذ في الاقتصاد، انظر: نافا ليفنهايم، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

١٤٣ . المصدر السابق، ص: ١٣.

-الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة لتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارةً ناجعةً للموارد المالية الحالية مقارنةً بالإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلباً على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع. ولكن ما حدث منذ إعلان توصيات اللجنة – وتبني مجلس التعليم العالي لها، وقيام لجنة التخطيط والموازنة ببناء خطة خماسية أولى (ستأتي الثانية لاحقاً) لتنفيذ توصيات اللجنة، وبلورة أهداف التعليم العالي بناءً على التوصيات الجديدة، وكان في مركزها البحث عن التميز – أن الجامعات لم تنفذ توصياتها كافة، وفي الوقت نفسه قلصت الحكومة من إنفاقها على التعليم العالي. فمثلاً، قامت الجامعة العبرية بتغيير مبناها الإداري في العام ٢٠١١، ولكن دون أن تتبنى كافة التوصيات التي طالبتها لجنة التخطيط والموازنة بإجرائها، بل قامت بتسوية بين الوضع القائم في الجامعة وبين مطالب لجنة التخطيط والموازنة.[١٤٤]

وهكذا عاد المشهد الأكاديمي إلى نقطة البداية، ودار صراع حول الجهة المسؤولة عن انحسار المؤسسة الأكاديميّة وبداية العقد الضائع، هل هي الحكومة التي قلصت من ميزانيات الجامعات أم الجامعات التي لم تنفذ توصيات لجنة «ميلتس»، والتي لو نفذتها، بادعاء الحكومة، لحسنت كثيراً من إدارة مواردها المالية والبشرية. لم يتوقف الأمر عند تقليص الإنفاق الحكومي (التقليص النسبي مقارنةً مع زيادة عدد الطلاب)، بل إن لجنة ثانية، وهي لجنة فينوغراد طالبت بتقليص القسط التعليمي بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات (من حوالى عشرة آلاف شيكل، إلى نحو خمسة آلاف شيكل)، وكان ذلك ضربةً أخرى للجامعات، فالجامعات تعتمد على ثلاثة أنواع من المدخولات: الميزانية الحكومية، والقسط التعليمي، والتبرعات. وتقليص القسط التعليمي دون تعويض الجامعات عن الإنفاق الحكومي الذي تقلص بنسبة ٢٥٪ بين الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٧ سيؤدي إلى انهيار التعليم العالي الإسرائيلي، صحيح أن القسط التعليمي لم ينخفض إلى النصف بعد مرور خمس سنوات، ولكنه انخفض بنسبة تصل إلى

١٤٤ . ليؤور ديطال، «بعد مماطلة سبعة أعوام: الجامعة العبرية ستغير دستورها»، (ذا ماركر، ٩/ ٣/ ٢٠١١).

حوالى ٢٤٪، وكان ذلك كافياً - من وجهة نظر الجامعات - لضربها اقتصادياً، خاصةً أنه لم يكن هناك تعويض حكومي مرافق لتخفيض القسط التعليمي.[١٤٥]

حاولت لجنة «شوحط» أن تعيد بعض التوازن بين مطالب الجامعات وبين مطالب الحكومة، فجاء تقريرها متزناً، فمثلاً طالبت اللجنة بزيادة الإنفاق الحكومي على الجامعات والبحث العلمي، وتحديداً البحث الأساسي، أي البحث من أجل المعرفة الخالصة (انظر الفصل السادس)، وطالبت بإنفاق ٧٢٠ مليون شيكل بشكل فوري على مؤسسات التعليم العالي، وزيادة الكادر الأكاديمي في الجامعات، ورفع القسط التعليمي، وفي الوقت نفسه أيدت الإصلاح الإداري في الجامعات.[١٤٦] وقد عوّلت الجامعات كثيراً على تقرير لجنة «شوحط»، ليكون نقطة البداية للخروج من العقد الضائع، وخاصةً أنه عالج جوانب التعليم العالي كافةً (٢١٣ صفحة)، وينسجم مع موقف الجامعات بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي، إلا أن الحكومة لم تنفذ تقرير لجنة شوحط، وبقي التقرير ظلاً تستظل به الجامعات في نقاشها وصراعها مع الحكم المركزي.

يعتقد رئيس كلية الإدارة سابقاً، اليعزر فوكس، بأن لجنة شوحط التي أقيمت لفحص التعليم العالي، أخطأت في تقييم أزمة التعليم العالي الإسرائيلي، فهو يعتقد، على عكس ما ادعته اللجنة، بأن المشكلة ليست في قلة الموارد المخصصة للتعليم العالي، وإنما في عدم إدارة الموارد بالشكل الصحيح، ويقترح فصل مجال التعليم العالي عن وزارة التعليم، وإقامة وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، تكون مسؤولةً عن تطويره، بينما يبقى عمل مجلس التعليم العالي مقتصراً على المراقبة والتصديق على المسارات التعليمية والأكاديمية، كما اقترح خصخصة جزء من صلاحيات مؤسسات التعليم العالي، والإنفاق على المؤسسات حسب عدد الطلاب

---

١٤٥ . بروتوكول جلسة الكنيست الـ٢٧، التي ناقشت موضوع تجميد توصيات لجنة فينوغراد، الإثنين، ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٦، اقتراح رقم ٤٧٤، رفعه للنقاش عضو الكنيست جمال زحالقة. وانظر أيضاً الورقة التي قدمها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست للجنة التعليم البرلمانية حول توصيات اللجنة، شيرا بن ساسون، تقرير لجنة فينوغراد، (القدس: مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٣). ص: ٢-٣.

١٤٦ . تقرير لجنة فينوغراد، ٢٠٠٧، ص: ٢٧-٣٠

وليس حسب نوعية المؤسسة الأكاديمية.[١٤٧] يمثل توجه فوكس، موقف الكليات الأكاديمية في إسرائيل التي ترى أن هناك أفضليةً في الإنفاق الحكومي على جامعات البحث على حساب الكليات الأكاديمية الحكومية، كما ترى أن الجامعات هي مؤسسات احتكارية ومستقلة أكثر من اللازم وبحاجة إلى نجاعة إدارية ومالية ورقابة شديدة، وذلك لن يحدث إلا من خلال خصخصة بعض صلاحياتها وتشديد الرقابة عليها.

ثانياً - تعابير العقد الضائع

يرجع بعض الباحثين الإسرائيليين جذور العقد الضائع إلى بداية التسعينيات، والتي شهدت ثورة في التعليم العالي الإسرائيلي من حيث الإقبال على مؤسسات التعليم العالي التي ساهمت فيها الكليات الأكاديمية، بالإضافة إلى تحولات ديمغرافية شهدها المجتمع الإسرائيلي في تلك الفترة، وأهمها الهجرة الروسية إلى إسرائيل التي اقترنت بفتح الكليات والمؤسسات الأكاديمية وزيادة الطلب على التعليم العالي. حيث ازداد عدد الطلاب في إسرائيل خلال أقل من عقدين بصورة كبيرة جداً، من ١١٨ ألف طالب في العام ١٩٩٣، إلى ٢٩٠ ألف طالب في العام ٢٠٠٩. [١٤٨] وهكذا كانت منالية التعليم العالي لمختلف الشرائح الاجتماعية الهمّ الأساسي للحكومات الإسرائيلية المتتابعة، وخاصةً في التسعينيات.

يؤكد على هذا التوجه، منوال ترختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة، حيث يعتقد أن أحد أهم أسباب العقد الضائع، هو تركيز الحكومة على قضية منالية التعليم العالي وجماهيريته، ما أدى إلى تركيزها على دعم الكليات الأكاديمية القادرة على استيعاب الطلاب ورفع معدلات الحاصلين على اللقب الأكاديمي، ما انعكس سلباً على جامعات البحث، والاهتمام بها:

«في العقد السابق ركزت الحكومة على زيادة منالية التعليم العالي. في عهد ما قبل الكليات، كانت الجامعات نخبوية جداً، وفقط ٢٥٪ من السكان تمكنوا من دخول أبوابها، اعتقدت

---

١٤٧ . اليعزر فوكس، «الجامعات تستغل بشكل وقح الحرية الأكاديمية»، (ذا ماركر، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٨)، ص: ٢١.

١٤٨ . فولنسكي، بعد العقد الضائع، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠

الدولة وبحق أن عليها أن تحقق منالية التعليم العالي للجميع، لذلك ركزت على تطوير الكليات، حيث تم افتتاح أكثر من ٣٠ كلية، زاد عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بمعدل الثلث، وازدادت نسبة الحاصلين على التعليم العالي من ٢٥٪ في كل شريحة جيلية إلى ٤٧٪ من كل شريحة جيلية، وتم تعبيد الطريق لحراك اجتماعي واقتصادي لقطاعات سكانية كاملة، ولكن المنالية العالية كانت على حساب الجودة، فالميزانيات نفسها وزعت على عدد أكبر من مؤسسات التعليم العالي، ما أضر بالجامعات البحثية».[١٤٩]

بينما يعتقد البعض أن العقد الضائع بدأ مع إقامة لجنة فينوغراد، والتي أوصت بتقليص تدريجي للقسط التعليمي، وفي المقابل لم تعوض الحكومة عن هذا التقليص بزيادة الإنفاق على الجامعات، واعتبر بعض الباحثين الإسرائيليين أن خضوع الحكومة لإملاءات نقابة الطلاب في هذا الشأن كان بداية عهد العقد الضائع.[١٥٠]

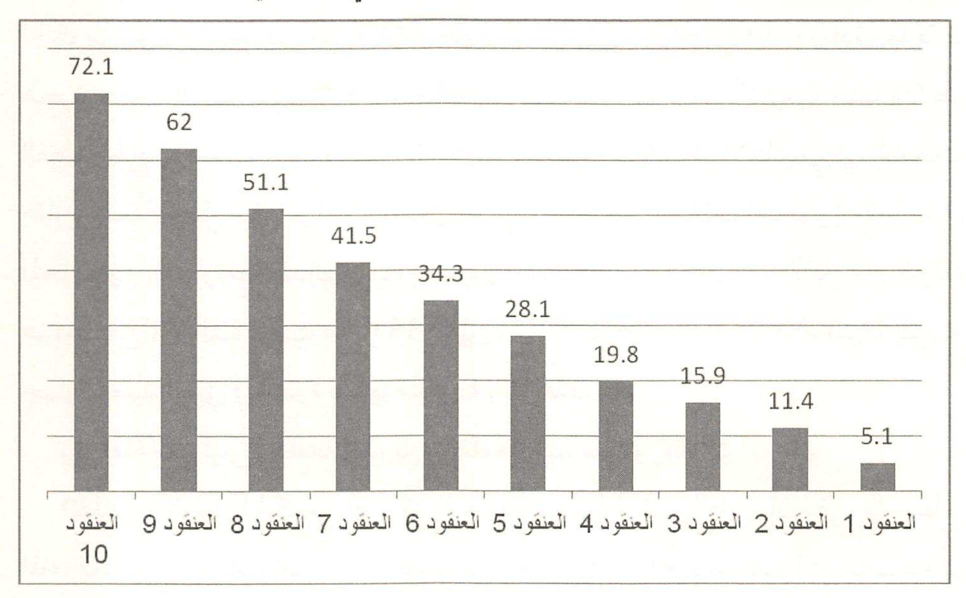
نميل في المجمل إلى التفسير الذي يقدمه باحثون حول أن الاهتمام بمنالية التعليم العالي كان بداية العقد الضائع في جامعات البحث، ولا بد من الإشارة إلى أن مصطلح العقد الضائع لا يطلق على الكليات الأكاديمية التي انتشرت في التسعينيات، بل هو مصطلح لصيق بأوضاع جامعات البحث، فالعقد الضائع هو عقد جامعات البحث الضائع، وسرّعته الكليات الأكاديمية الخاصة والحكومية. ولكن نضيف إلى هذا التفسير أن هناك جذوراً سياسيةً واجتماعيةً لمنالية التعليم العالي، فقد جاء الاهتمام بمنالية التعليم العالي كجزء من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت على المجتمع الإسرائيلي في نهاية السبعينيات، والتي شهدت صعوداً لقوى اجتماعية وسياسية جديدة على المشهد الإسرائيلي، وقد عانت هذه القوى من التهميش والإقصاء في العقود الثلاثة الأولى التي أعقبت قيام الدولة، فقد

١٤٩ . لقاء مع منوال طرختنبرغ رئيس لجنة التخطيط والموازنة، انظر اللقاء: ميراف أرلوزوروف، «خطة خماسية ثورية للتعليم العالي في إسرائيل»، (ذا ماركر، ١١/ ٥/ ٢٠١٠) ص: ٢٤-٢٨.

١٥٠ . يتفق مع هذا الرأي دكتور نيسان ليمور والذي شغل منصب مدير عام مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة، انظر مقاله: نيسان ليمور، «الحكومة تخضع للطلاب وتتجاهل الأكاديميا»، (ذا ماركر، ٧/ ٥/ ٢٠١٣)، ص: ٢٣. وقد كتب مقاله احتجاجاً على خضوع الحكومات الإسرائيلية المستمر للطلاب في مسألة تقليص القسط التعليمي.

صعدت قوة اليهود الشرقيين من خلال إيصالهم حزب الليكود إلى الحكم الذي ظهر ممثلاً للطبقات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الليكود ليبرالي محافظ في سياساته الاقتصادية، فإن اليهود الشرقيين كشريحة اجتماعية / اقتصادية مستقلة دمجت بين التهميش الجغرافي والتهميش الاقتصادي والسياسي، فغالبية الشرقيين سكنوا في مدن التطوير الفقيرة في النقب بعيداً عن مركز البلاد، كما أنهم كانوا يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية، وكشفت الأبحاث عن أن هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدات وبين منالية التعليم العالي. انظر الشكل رقم (٢).


شكل (٢) يبين أصحاب الألقاب الأكاديمية حسب الترتيب الاجتماعي الاقتصادي للبلدة - (جيل ٢٥-٥٤)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، تحليل نتائج ٢٠٠٨، (القدس، ٢٠١٣).

أظهر حزب الليكود التزاماً سياسياً واجتماعياً اتجاه اليهود الشرقيين الذين أوصلوه إلى الحكم، فاهتم بمنالية التعليم العالي في صفوفهم، فكان إدخال أكبر عدد من الطلاب إلى الجامعات أهم من جودة البحث أو اللقب الأكاديمي. ردت الجامعات على هذا التوجه بإدخال امتحان الدخول للجامعات (السيكومتري)، والذي جاء لكبح سيلان الأعداد الهائلة التي طرقت أبوابها، ولم تكن الجامعات مستعدة لاستقبالهم جميعاً. قيّد امتحان الدخول

(ولا يزال حتى اليوم) منالية التعليم العالي، ولكنه لم يمنع الحكومة من استثمار الموارد في هذا الشأن، الذي استفادت منه الجامعات أيضاً. وجاء عقد التسعينيات، وجاءت معه الهجرة الروسية الكبيرة، ورأى حزب العمل الذي صعد إلى الحكم بعد غياب أكثر من خمسة عشر عاماً التزاماً اتجاه الشرائح الضعيفة أولاً، واتجاه الهجرة الروسية التي أوصلته إلى الحكم ثانياً، فدعم منالية التعليم وجماهيريته، إلا أنه ذهب بسياساته أبعد من الليكود، فصنع ثورة الكليات في التسعينيات لزيادة منالية التعليم، كل ذلك كان على حساب جامعات البحث، التي لا تهتم بمنالية التعليم بل بالإنتاج البحثي.

ظهرت ملامح العقد الضائع، كما ذكرنا، في مؤشرات عديدة، ومنها تقليص الإنفاق الحكومي، والذي انخفض بنسبة ٢٥٪ خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٧، وزيادة معدلات هجرة العقول إلى الخارج لعدم قدرة الجامعات على استيعاب كوادر أكاديمية جديدة (انظر الفصل الخامس الخاص بهجرة العقول)، وارتفاع معدل جيل الطاقم الأكاديمي في الجامعات مقارنة بمعدل جيل الكوادر الأكاديمية في العالم، وزيادة عدد الطلاب الجامعيين مقابل عدد المحاضرين. فقد ارتفع عدد الطلاب الجامعيين في التسعينيات بمعدل ١ ,٨٪ كل عام، فازداد عددهم من ٧٦ ألف طالب عام ١٩٩٠، إلى ١٦٦ ألف طالب عام ٢٠٠٠، بينما لم يتوسع جهاز التعليم العالي في الفترة نفسها سوى ٤ ,٣٪ فقط.[١٥١]

وفي لقاء مع رئيس الجامعة العبرية سابقاً، مناحيم مغيدور، قال:

«تقليص الإنفاق الحكومي أضر كثيراً بالجهاز، حاولنا بشتى الطرق أن نبقى على سطح الماء، قمنا ببيع ممتلكات تعود للجامعات، لا يوجد مكان في العالم تستطيع التبرعات فيه أن تغطي العمل اليومي للجامعات، أخذت الدولة من الجامعات بيضاً ذهبياً خلال السنوات التي مضت، في المقابل تعمل الحكومة في السنوات الأخيرة على تدمير المؤسّسة الأكاديميّة، إن قراراتها القاضية بتقليص الإنفاق على التعليم العالي وخاصة على ميزانيات البحث ستكون لها تأثيرات بعيدة المدى على مستقبل الدولة والاقتصاد والمجتمع والبحث».[١٥٢]

١٥١ . التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي، ٢٠١٢، ص: ١٧

١٥٢ . موطي بسوك، «وزارة المالية أخذت منا ٢٠٠ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨)، ص: ١٧.

شهد العقد الضائع، أيضاً، تراجعاً في عدد المحاضرين في الجامعات، ففي العام ٢٠٠٠، وصل عددهم في الجامعات إلى ٤٦٨٤ محاضراً، وخلال عقد تراجع بمعدل ٦,٧٪، حيث وصل في العام ٢٠١٠ إلى ٤٣٢٦ محاضراً. كما تراجع عدد المعيدين في الجامعات من ٢٣١٠ معيدا عام ٢٠٠٠، إلى ١٩٦٣ عام ٢٠١٠، أي تراجع بمعدل ١٥٪، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الطلاب في الفترة نفسها، ففي التسعينيات كان هناك محاضر جامعي لكل ١٦ طالباً، ليرتفع إلى ٢١ طالباً لكل محاضر في العام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٤ طالباً خلال العقد الضائع.[١٥٣]

جدول (٨): يبين العلاقة بين عدد المحاضرين والطلاب في الجامعات الإسرائيلية

	عدد المحاضرين	معيدون	عدد الطلاب	عدد الطلاب لكل محاضر
التسعينيات			٩٧٢٥٠ (عام ١٩٩٥)	١٦
٢٠٠٠	٤٦٨٤	٢٣١٠	١١٣٧٥٠	٢١
٢٠١٠	٤٣٢٦	١٩٦٣	١٢٥٠٦٠	٢٤

المصدر: تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، دائرة الإحصاء المركزية، إعداد وتصميم الباحث

ويشهد مناحيم ساسون، رئيس الجامعة العبرية الحالي، على واقع الطاقم الأكاديمي في الجامعة العبرية قبل العقد الضائع وبعده، بين الفترة التي شغل فيها منصب عميد الجامعة (١٩٩٧-٢٠٠١)، وبين الفترة التي شغل فيها منصب رئيس الجامعة (٢٠٠٩- حتى الآن)، ويقول: «عندما كنت عميداً كان يعمل إلى جانبي ١٣٠٠ محاضر في الجامعة، أما اليوم فإنه يعمل إلى جانبي ٩٥٠ محاضراً، التقليص الدراماتيكي هو ما يفسّر بوضوح ما مرّ على الجامعة في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة». وأكد ساسون على نقطة أشار إليها الكثير من القيادات الأكاديمية في إسرائيل، وتتعلق بغياب إستراتيجية إنفاق حكومية بعيدة المدى على الجامعات، فالميزانيات سنوية، ولا تستطيع الجامعات التخطيط للمدى البعيد؛ لأنها لا تعلم ما هي ميزانيتها الدقيقة للسنة التي تليها. ويعتقد ساسون، أنه منذ أن بدأت تقليصات جوهرية في التعليم العالي، لم

١٥٣ . المصدر السابق، ص:٣١-٣٢.

تعد الجامعات تناضل من أجل «الشحم، بل تحارب على العظام والعضلات».[154]

يؤكد على محور غياب التخطيط، رئيس جامعة حيفا الحالي، عاموس شبيرا، بقوله «إن الموارد التي تحصل عليها المؤسسة الأكاديميّة لا تكفي للحفاظ على التفوق التنافسي لدولة إسرائيل، يجب إحداث تغييرات أكثر جوهرية، يتعلق تطور الجامعات بقدرتها على جمع التبرعات، وجزء كبير من طاقتنا يذهب وراء الهرولة حول العالم بحثاً عن الموارد، من الصعوبة التخطيط لمسار تطوير البحث مع قلة الموارد، وعدم معرفة بوجود التبرعات أو عدمها، يحتاج البحث والمؤسسّة الأكاديميّة إلى أمان (اقتصادي) على المدى البعيد».[155]

كما أشار إلى غياب الأمن الاقتصادي للجامعات، رئيس جامعة تل أبيب، يوسيف كلابطر، النابع من غياب الاستقرار المالي، والتقليصات المفاجئة التي تقوم بها الحكومة في كل سنة؛ ما يصعّب على الجامعات حُسن التخطيط للمدى البعيد. «ما يدفع المؤسسة الأكاديميّة إلى الأمام هو الاستقرار، لأن جهاز التعليم العالي يعمل على المدى البعيد، الجامعات بحاجة إلى أن تعرف على أي أرض تقف، يجب أن يكون هناك بناء منهجي ومصادر دعم واضحة لكي نعرف الآن ماذا سنعمل بعد سنتين وثلاث، ولا نتوقف كل عام أمام تقليص جديد في الميزانيات».[156]

أدت التقليصات في الميزانيات الحكومية للجامعات، وتراجع نسبة المحاضرين فيها، وعدم استيعاب محاضرين جدد، إلا فيما ندر، بالإضافة إلى هجرة العقول الإسرائيلية، إلى شيخوخة الكادر الأكاديمي الجامعي. ففي مؤتمر «رحوبوت» للعلوم والتكنولوجيا في العام ٢٠٠٥، تمت الإشارة إلى أن ٧٤٪ من الباحثين الفيزيائيين فوق جيل ٥١ عاماً. ويتضح بالمجمل أن الطاقم الأكاديمي في إسرائيل هو من أكبر الطواقم من حيث المتغير الجيلي، مقارنةً مع دول غربية كثيرة كما يوضح الجدول رقم (٩).

---

١٥٤ . عوفري ايلاني، «لقاء مع مناحيم بن ساسون: الشعب مع الجامعة»، (ملحق هآرتس، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩)، ص: ب٢.

١٥٥ . يردين سكوب، «التعليم يفقد علوه»، (هآرتس، ١١/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٥.

١٥٦ . المصدر السابق.

جدول (٩) معدل الشريحة العمرية للطاقم الأكاديمي الإسرائيلي مقارنةً بدول أخرى

	العام	معدل الجيل	النسبة حتى جيل ٣٥	النسبة حتى جيل ٤٤	نسبة الجيل ٥٥ فما فوق
الولايات المتحدة الأميركية	١٩٩٣	٤٩,٤	٥,٧	٣٣,٢	٣٢,٢
إنجلترا	٢٠٠٣	٤٦,٣	١٦	٤٨	١٦,٩
أستراليا	٢٠٠٢	٤٨,٢	٧,٧	٣٦,٨	٢٤,٩
إسرائيل	٢٠٠٤	٥٣,٤	٢	٢١,٤	٤٨,٣

المصدر: الأكاديمية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، معطيات حول التعليم العالي الإسرائيلي: ص:١٨٧.
http://www.academy.ac.il/data/egeret/87/egeretarticles/Data.pdf

يتضح من الجدول أن المعدل العام لجيل المحاضرين في إسرائيل هو الأعلى من بين دول مختارة، ويصل إلى ٥٣,٤ عام، وأنه كلما ارتفع الجيل كانت نسبة المحاضرين في المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية أعلى من باقي الفئات العمرية، وكلما صغر الجيل كانت نسبة المحاضرين الإسرائيليين أقل، وهذا يدل على أن الجامعات الإسرائيلية لا تقوم باستيعاب محاضرين جدد، ما يؤدي بالجيل الصاعد إلى السفر خارج إسرائيل لإيجاد فرص مهنية وأكاديمية بديلة.

جدول (١٠): يبين ميزانية التعليم العالي من مجمل الميزانية العادية للتعليم

	الميزانية العادية للتعليم (ملايين الشواقل)	ميزانية التعليم العالي (ملايين الشواقل)	٪
١٩٧٦	١٤,٣٣٣	٣,١٣٨	٪٢١,٨
١٩٨٥	١٧,٠٢٦	٣,٥١٦	٪٢٠,٦
١٩٩٥	٢٧,٣٠٠	٤,٧٤٨	٪١٧,٣
٢٠٠٠	٣٣,٦٢٦	٦,١٨٧	٪١٨,٣
٢٠٠٥	٣٢,٨٤٧	٥,٩٢٨	٪١٨
٢٠١٠	٤٠,٠٣٣	٦,٩٣٧	٪١٧,٣
٢٠١٢	٤١,٣٠٧	٦,٧٤٦	٪١٦,٣

المصدر: مركز «طاوب»، لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل
. http://taubcenter.org.il/index.php/category/data_sets/lang/he

أشار تقرير نشره مركز «طاوب» إلى أن الدولة كانت تنفق على الطالب الجامعي ٨٢ ألف شيكل في السبعينيات، بينما تنفق اليوم ٢٦ ألف شيكل فقط. ويصل المركز إلى نتيجة مفادها أن الحديث عن عقد ضائع غير صحيح، بل يجب الحديث عن عقود أربعة ضائعة. بينما تشير معطيات منظمة دول التعاون والتطوير الاقتصادي إلى أن حجم الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على التعليم العالي للطالب الجامعي يصل إلى حوالى عشرة آلاف دولار، بينما معدل الإنفاق الحكومي على الطالب في دول المنظمة يصل إلى أكثر من ثلاثة عشر ألف دولار، ويصل في الولايات المتحدة الأميركية إلى أكثر من ٢٥ ألف دولار للطالب.[١٥٧]

حاولت رئيسة الجامعة المفتوحة، حاغيت مسر - يرون، في مقال نشرته أن تبين بطريقة لافتة تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، من خلال مقارنة ميزانية أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، مع ميزانية مؤسسات التعليم العالي. وأشارت إلى أن ميزانية أجهزة الاستخبارات كانت تصل إلى ٧٢٪ من الميزانية التي تخصصها الحكومة للتعليم العالي، وارتفعت في العام ٢٠١٢ لتشكل ٨١٪ من حجم ميزانية التعليم العالي.[١٥٨] ولم تكتف مسر-يرون مع هذه المقارنة الإحصائية، بل ادعت أن الزيادة التي خصصتها الحكومة لأجهزة الاستخبارات كانت أعلى من نظيرتها في التعليم العالي، وذلك على الرغم من أن التعليم العالي كان يواجه التراكمات السلبية التي ورثها عن «العقد الضائع»، علاوةً على أن دافعي الضرائب في إسرائيل ليست لديهم المقدرة على معرفة كيفية إنفاق ميزانية الأجهزة السرية، وتقييم الفائدة منها، بينما يمكنهم الاطلاع على ميزانية التعليم العالي، ويمكنهم تقييم مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي في التنمية والتطوير.

لم يتردد رئيس الجامعة العبرية مناحيم ساسون في الادعاء أن الجامعات تواجه بعد عشر سنوات من بداية العقد الضائع، خطراً وجودياً:

---

١٥٧ . ليؤور داطل، «أزمة التدريس الأكاديمي»، (ذا ماركر، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.

١٥٨ . حاغيت مسر-يرون، «يرتفع ويرتفع أكثر»، (هآرتس، ٧/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ٢٧. وصلت ميزانية أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦، إلى ٢٨ , ٤ مليار شيكل، وارتفعت إلى ٦ مليارات في العام ٢٠١٢.

«كان هناك تراجع في السنوات الأخيرة، تم تقليص الميزانيات والملكات الأكاديمية، أخشى أن أصحاب القرار لم يُذوتوا مآزق التعليم العالي، إذا لم يتدخلوا بسرعة فإن دولة إسرائيل، بما في ذلك المؤسسة الأكاديميّة، ستكون في مشكلة، وصلنا إلى نقطة الانكسار، واضح للمواطنين والحكومة أنه إذا لم نرجع التعليم إلى سابق عهده، وإذا لم نرجع البحث في الجامعات إلى مكانته الصحيحة، فإن إسرائيل ستدفع ثمنا إستراتيجياً».[159]

يكشف استطلاع أجراه معهد دراسة الإبداع التعليمي في الجامعة العبرية حول مكانة المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية من وجهة نظر المحاضرين أنفسهم - وشمل ١٩٠٠ محاضر وأستاذ في الجامعات والكليات الأكاديمية - عن أن ٨٤٪ من المحاضرين أشاروا إلى أن العقد الضائع أدى إلى تراجع مكانة الأكاديمية الإسرائيلية،[160] وأن ٩١٪ يعتقدون بأن الوزارات الحكومية والكنيست لا تستمع للأكاديميين، ويعتقدون بأن الدولة لم تعد تهتم بتنمية النخبة العلمية في إسرائيل. وأن ٤٤٪ يعتقدون بأن دور المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية في بلورة المجتمع الإسرائيلي أقل مما كان يجب أن يكون عليه الحال.

تستند وزارة المالية في تفنيد ادعاءات الجامعات في موضوع التقليصات المالية إلى تقرير لجنة شوحط التي أقيمت لفحص وضع التعليم العالي في إسرائيل، فقد ورد في تقرير اللجنة أن ميزانية التعليم العالي حافظت على استقرارها خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٨. كما تزعم الوزارة أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في إسرائيل يصل إلى ٤,٥٪ من الناتج المحلي، وهذا يضع إسرائيل في المكان الأول في العالم في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (سنناقش هذا الموضوع في الفصل السادس). إلا أن الجامعات ترد على هذا الادعاء بالقول إن ٧٧٪ من هذا المبلغ يتم إنفاقه بوساطة القطاع الخاص، أما الباقي فهو إنفاق حكومي ويذهب في غالبيته إلى البحث التطبيقي وليس إلى الأبحاث

---

١٥٩ . موطي بسوك، «نواجه خطراً وجودياً»، (مارك رويك - ملحق خاص عن الجامعات، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ٤٠-٤١.

١٦٠ . يئير غاد، استطلاع الطاقم الأكاديمي ٢٠١٢، (القدس: معهد دراسة الإبداع التعليمي - الجامعة العبرية، ٢٠١٢).

الأساسية، وإذا تم قياس معدل الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، فإن إسرائيل تنفق أقل من الولايات المتحدة ودول (OECD).[١٦١]

ثالثاً - نتائج العقد الضائع: توجه نيوليبرالي في المؤسسة الأكاديميّة

يهدف هذا المبحث إلى عرض النقاش الذي دار داخل أسوار المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية حول العقد الضائع، فكما ذكرنا في بداية الفصل، كانت لهجة وصف العقد الضائع مبالغاً فيها، إلاّ أنها تدل على حالة الإحباط التي أصابت المؤسسة الأكاديميّة، وغياب أفق الخروج من الأزمة.

ظهر خلال العقد الأخير توجهان واضحان داخل المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، التوجه الذي يدعو إلى التأقلم مع قوانين السوق الجديدة في المشهد الأكاديمي وفي المحيط العام الإسرائيلي والدولي، والتوجه الثاني يحذر من هذا الذوبان المفرط في المحيط والخطاب النيوليبرالي. ويدل تطور الأحداث حتى الآن والتحولات التي حدثت على المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية خلال العقد الضائع والسنوات التي تلته والتي تحاول الجامعات فيه الخروج من العقد الضائع، على أن التوجه الأول بات المُهيّمن على المشهد الأكاديمي، ويزج بالجامعات في المحيط النيوليبرالي والعولمي.

بدأت الجامعات تتفهم أن السياق الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل قد تغيّر وأنها في ظل التحولات الجديدة في السياسات الاقتصادية والأكاديمية النيوليبرالية الجديدة لا بد لها من أن تقدم تنازلات أمام طلبات وزارة المالية. يعتقد رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، منويل تريختنبرغ، أن تغييراً حدث في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية عموماً وفي الجامعات خصوصاً، ويؤيد التوجه الذي ينادي بتنازل الجامعات لكي تستطيع

---

١٦١ . ذاماركر ١١/ ٦/ ٢٠٠٩. ص: ٢٠. تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن الإنفاق القومي على البحث العلمي والتطوير المدني بلغ في العام ٢٠٠٨ حوالى ٣٥،٣ مليار شيكل، أي حوالى عشرة مليارات دولار إلا قليلاً، وهي تشكل ٤،٩٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي مقابل ٤،٨٪ في العام ٢٠٠٧. ويشكل إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي المدني في العام ٢٠٠٨ ٨١٪. انظر الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠٠٩.

الحفاظ على وجودها، وأشار إلى أن هناك جيلاً جديداً من رؤساء الجامعات لديه تصورات جديدة لمكانة المؤسسة الأكاديميّة، والمؤسسة الأكاديمية ودورها وعلاقتها مع المحيط.[١٦٢] ويعتقد تريختنبرغ أن على كل الأطراف تقديم تنازلات في سبيل نجاعة الجامعات وإنقاذها، وعلى رأسها الجامعات، ويعتقد أن على الجامعات أن تقوم بتنجيع الأداء الإداري والمالي داخلها، كما على الكادر الأكاديمي فيها أن يقدم تنازلات مالية، مثل تجميد العلاوات المالية، وتقليص مخصصات التقاعد، بالإضافة إلى الشفافية المالية، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن وزارة المالية طالبت الجامعات في العام ٢٠٠٨ - ولأول مرة في تاريخها - بأن تبدأ تسليمها الكشوف المالية المتعلقة برواتب المحاضرين في الجامعات، وقد هددت وزارة المالية الجامعات بعدم تمرير مخصصاتها المالية الشهرية والسنوية إذا لم تسلمها الكشوفات المالية بشكل منتظم.

في لقاء أجري مع رئيس الجامعة العبرية، مناحيم بن ساسون، أكد على توجهات جديدة في الجامعة تنسجم مع قوانين السوق، وقال إن الجامعة الأهم في إسرائيل سوف تخطو خطوات قوية في التنافس على جذب الطلاب وليس فقط التنافس على الإنتاج البحثي، وقال إن على الجامعات الإسرائيلية تحسين علاقتها مع الجمهور وتعزيز مكانتها في المجتمع إذا أرادت البقاء والاستمرار، وادعى ساسون أنه كان في الماضي ينتقد المحاضرين الذي يظهرون في الإعلام لاعتقاده أن ذلك يُحقر البحث العلمي، إلا أنه يعترف بأنه كان مخطئاً وأن على الجامعات أن تسوّق نفسها للجمهور، ويضيف: «نحن نتمتع بضرائب الجمهور وعلينا أن نرجع معرفتنا للجمهور، الكثير منا يمتنعون عن الذهاب إلى الجمهور لاعتقادهم بأن ساحة إعلامنا هي الأبحاث العلمية، وهذا غير صحيح، علينا أن نبلور أفكارنا بحيث تكون واضحة ومتوفرة للجمهور».[١٦٣]

ويضيف ساسون موضحاً توجهه الجديد للجامعة العبرية: «يوجد بيننا علماء يأتون كل يوم على مدار ٤٠ عاماً إلى مختبراتهم، إلا أن طلابهم لا يعرفون ماذا يفعلون في المختبرات،

---

١٦٢ . ذا ماركر ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٩. ص:٤-٥.

١٦٣ . هآرتس ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩. ص: ب٢.

حتى عائلاتهم لا تعرف ما يفعلون، لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع، دافع الضرائب يريد أن يعرف من أجل ماذا يقوم بدفع ضرائبه، على كل عالم أن يكون جاهزاً ليشرح لماذا يقوم ببحث هذا المجال؟ وماذا سيخسر المجتمع الإسرائيلي إذا لم تكن هذه الأبحاث». ويؤيد هذا التوجه رئيس لجنة التخطيط والموازنة، تريختنبرغ، الذي أعد خطةً إصلاحيةً للجامعات يتضمن أحد بنودها قيام الكادر الأكاديمي بالتطوع في المدارس الثانوية من خلال تقديم محاضرات للطلاب، وذلك بهدف «إنزال الجامعة إلى الشعب»، على حد تعبيره، وأيضاً بهدف جذب الطلاب إلى الجامعات.[١٦٤]

وقد أيد باحث آخر من الجامعة العبرية، الموقف الذي ينطلق من أن المشكلة ليست في وزارة المالية بل في الجامعات، ووصف حال الجامعات بأنها باتت أسيرةً للمتوسطية، بمعنى أنها لم تعد متميزةً بل وسطية في مستواها، وأن مشاكلها ليست ماليةً بل تكمن في إدارتها الفاشلة للأموال، ومشكلتها ليست في قلة الإنفاق الحكومي بل في المبنى الإداري والتنظيمي المحافظ للجامعات، الذي لا يسمح لها بإدارة مواردها بشكل صحيح.[١٦٥] كما يتماهى أستاذ علم النفس في جامعة تل أبيب، كارلو شطرنغر، مع التوجهات التنافسية العولمية في الأكاديمية العالمية، المتأثرة بالتوجهات النيوليبرالية حيث يقترح خطةً لإنقاذ الجامعات تتمثل في تحويلها إلى جامعات مختارة من خلال إدخالها إلى ساحة التنافس البحثي العالمي، واستقطاب أفضل المحاضرين والباحثين في العالم، وتحويل التعليم في الكليات من اللغة العبرية إلى اللغة الإنجليزية لاستقطاب الطلاب المميزين من مختلف أنحاء العالم، والهدف حسب شطرنغر يجب أن يكون وصول المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية إلى المراتب العشرين الأولى في مقاييس تدريج الجامعات العالمية.[١٦٦]

ولكن ما تلبث أن تصيب شطرنغر - كحال كل التيار النيوليبرالي في الجامعات الإسرائيلية - حالة من التناقض أو التوتر بين توجهه لدمج المؤسسة الأكاديميّة في العولمة وبين التوجه

---

١٦٤ . ذا ماركر ٢٩/٩/٢٠٠٩. ص:٤-٥.

١٦٥ . يعقوب برغمان، «المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية أسيرة المتوسطية»، (ذا ماركر، ٧/٧/٢٠٠٩)، ص: ١٠.
يعقوب بيرغمان، «هل الجامعات تغلط الجمهور؟»، (ذا ماركر، ٣٠/٧/٢٠٠٩)، ص: ١٦.

١٦٦ . كارلو شطرنغر، «خطة إنقاذ للجامعات»، (هآرتس. ١٠/٧/٢٠٠٩)، ص: ٢٣.

القومي الضيق، حيث يقترح شطرنغر أن تتحول مهمة تحويل الجامعات الإسرائيلية إلى رائدة في البحث العلمي إلى مشروع قومي إسرائيلي، حيث إنها المورد الأساسي للمجتمع، ولتحقيق هذا الهدف يجب على الحكومة أن تغير طريقة الإنفاق على الجامعات، من الطريقة الحالية التي تقدر حسب عدد الطلاب للقب الأول في الجامعة، إلى الإنفاق حسب التفوق في البحث العلمي والتدريس. حيث تركز الأولى على الكم بينما تهتم الثانية بالجودة. ويقترح أن تقوم الحكومة بتجهيز أماكن عمل لـ ٥٠٠ عالم إسرائيلي من الذين يعملون في أفضل جامعات العالم ودمجهم في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية.

كما يعتقد بيرتس ليبيه، رئيس معهد التخنيون، أن مقاييس التدريج العالمية تدفع الجامعات الإسرائيلية إلى التنافس والاندماج في عولمة المؤسسة الأكاديميّة، وطالب دولة إسرائيل بالاندماج في الثورة الأكاديمية العالمية وخاصةً في الصين والهند وسنغافورة، حيث افتتح التخنيون بتمويل حكومة سنغافورة فرعاً له هناك (ولاحقاً فرعين في كورنيل والصين).[١٦٧] ويعتبر التخنيون من المؤسسات الأكاديمية التي تقود عملية عولمة المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية في المحيط النيوليبرالي.

حقق التخنيون ثلاثة إنجازات خلال سنوات قليلة، عززت انخراطه في العولمة الأكاديمية، فبالإضافة إلى حصول أحد باحثيه على جائزة نوبل، واختياره وجامعة كورنيل عام ٢٠١١ لإنشاء حرم مشترك في نيويورك، ليكون المؤسسة الأكاديمية الأجنبية الوحيدة التي تحظى بذلك في الولايات المتحدة الأميركية، حظي التخنيون بتبرع كبير يهدف في النهاية إلى إقامة حرم جامعي في الصين. حيث قام رجل الأعمال الصيني، لي كا-شينغ، بالتبرع بمبلغ ١٣٠ مليون دولار للمعهد، وهو التبرع الأكبر الذي حصل عليه المعهد من متبرع خاص منذ تأسيسه، وسيحصل على المبلغ على مدار عشر سنوات، في المقابل سوف يفتح المعهد فرعاً له في الصين لاستقبال الطلاب الصينيين، الذين يتعلمون الآن في حرم المعهد في حيفا. وسيتم تأهيله ليشكل نواة الطاقم الأكاديمي للمعهد في الصين».[١٦٨] حصل

١٦٧ . بيرتس ليبي، «هكذا نتنافس على العقول البراقة»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ١٦.

١٦٨ . ليؤور ديتل وعنبال اوربز، «الصينيون يريدون نسخة عن التخنيون»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٣)، ص: ١٢-١٣.

التخنيون على التبرع السخي بعد أن فتش الصينيون عن معهد أكاديمي كانت له مساهمة في إحداث ثورة اقتصادية، وقد اختاروا التخنيون من بين ٧٤ مؤسسة أكاديمية في العالم رُشحت للحصول على المنحة.[١٦٩]

في المقابل، لا يزال هناك توجه يعتقد أن المشكلة الأساسية تكمن في قلة الإنفاق الحكومي، وليست في عدم تأقلم الجامعة مع المحيط النيوليبرالي، ففي مقال كتبه الرئيس السابق للجنة التخطيط والموازنة في العام ٢٠٠٨، شلومو غروسمان، أشار إلى أن وزارة المالية تحارب الجامعات، وتريد لجهات لها مصالح أن تسيطر عليها وتديرها، وتحدث عن حالة «انهيار» كانت ستصيب الجامعات، واعتبر غروسمان أن تدخل وزارة المالية في إدارة المؤسسات الأكاديمية سيمسّ الحرية الأكاديمية في هذه المؤسسات، وذكر غروسمان أن اللجنة استطاعت خلال العقد الأخير إنقاذ بعض المؤسسات الجامعية من الانهيار، «نجحت اللجنة في صياغة خطة خماسية، بالتعاون مع وزارة المالية، وقد نجحت في منع انهيار عدد من الجامعات.... استطاعت اللجنة بعد صراع صعب أن تمنع كل محاولات المسّ باستقلالها، وتستمر في إدارة نضال عنيد ويومي ضد الحكومة التي لا تنسجم مع رؤيتنا حول أهمية التعليم العالي ومساهمته في الدولة، ويهدف نضالنا إلى إرجاع الميزانيات التي سلبت منا منذ العام ٢٠٠١».[١٧٠]

وصف محاضر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية حال الجامعات بالاحتضار

---

١٦٩ . جاء قرار كا-شينغ بعد الإنجازات الاقتصادية التي حققها خريجو التخنيون، ففي بحث نشره معهد «شاؤول نآمان» ورد أن ٢٠٪ من خريجي المعهد يعملون في القطاعات الصناعية، ويحققون أرباحاً تقدر بـ ١٠٥ مليارات دولار، كما أن ٢٣٪ من الخريجين أقاموا شركات جديدة، بينما حقق ٢٤٪ اختراعات (פטנט) جديدة. كما يعتبر التخنيون من بين المؤسسات الأكاديمية العشر في العالم التي يترأس خريجوها شركات للصناعات التقنية الكبيرة، التي يصل رأس مالها إلى مليار دولار على الأقل. حيث جاء التخنيون في المكان السابع بعد الجامعات الأميركية المشهورة ومنها برينستون، هارفارد، كاليفورنيا. وفي العام ٢٠١٢ أدرجت كلية الهندسة في التخنيون في المرتبة ٢٥ من بين أفضل ٥٠ كلية في العالم. انظر: رونيت دومقا، «التخنيون من بين الجامعات العشر الرائدة التي يترأس خريجوها شركات كبيرة للصناعات التقنية»، (ذا ماركر، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)، ص: ١١. وأيضاً: ليؤور داطل، «انتصار تقني: رئيس التخنيون بروفيسور بيرتس لافيه»، (ذا ماركر مغازين، أيلول ٢٠١٢)، ص: ١٣٩.

١٧٠ . شلومو غروسمان، «مصلحجيون يريدون السيطرة على الجهاز»، (ذا ماركر، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٨)، ص: ١٥.

بسبب تقليص الإنفاق الحكومي: «عملية احتضار الجامعات هي عملية بطيئة، ما زال في جامعات إسرائيل بحث أكاديمي رائد، ولكن إقالات جديدة لمساعدي بحث متميزين، إلغاء مواضيع اختيارية، توحيد مجموعات دراسية أو إلغاء شراء مجلات علمية بسبب التقليصات؛ تقرب كلها الجامعات البحثية في إسرائيل من مستوى الكليات الجماهيرية».[١٧١]

في مقال كتبه أستاذ هندسة الكهرباء في جامعة تل أبيب، مناحيم ناتن، في العام ٢٠٠٨، يدل على الحالة التي وصلت إليها الجامعات الإسرائيلية، يصف ناتن المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية في ذروة العقد الضائع:

«الحقيقة المرة أن الجامعات في حالة انهيار نتيجة السياسات الحكومية غير المسؤولة على مدار السنين، وخاصةً بسبب سياسات تقليص الإنفاق الحكومي منذ العام ٢٠٠٢، وساهم في تعميق الأزمة كل من لجنة التخطيط والموازنة، ومجلس التعليم العالي، والجامعات ولكن بدرجة أقل. وكل ذلك يحدث ونحن مقبلون على تسونامي تكنولوجي قادم من الصين والهند إلى الغرب، سيقوم بجرف صناعة «الهايتك» الإسرائيلية خلال سنوات قليلة... في ظل هذه الأوضاع هناك مصلحة قومية تفوق الأيديولوجيا والمصالح الخاصة أو الاقتصادية، المصلحة القومية تتمثل في تعزيز التعليم العالي، الذي يشكل الأساس الحقيقي للأمن القومي والاقتصادي على المدى البعيد».[١٧٢]

وفي مقال آخر لنتان، هاجم بشدة محاولات التدخل الإداري في الجامعات، من خلال لجان إدارية تتشكل من شخصيات جماهيرية، كما ادعى أن هناك علاقةً مباشرةً بين زيادة الميزانيات بشكل عام للجامعات والميزانيات البحثية بشكل خاص، وبين أداء الجامعات، فكلما زاد الإنفاق على الجامعات زادت فاعلية الجامعة وأداؤها، ويختم مقاله بالقول: «الجامعات في إسرائيل كنز إستراتيجي، إذا اختفت واحدة منها أو تضررت من «الإصلاحات»، فإن الضرر الذي سيلحق بالدولة سيكون كبيراً جداً».[١٧٣]

١٧١ . الون هرئيل، «احتضار جامعات البحث في إسرائيل»، (ذا ماركر، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٨)، ص: ١٦.

١٧٢ . مناحيم ناتن، «ثرثرات لن توقف التسونامي الصيني»، (ذا ماركر، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٨)، ص: ١٩.

١٧٣ . ناحيم نتان، "لو كنا براكلي"، (ملحق هآرتس. ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص:٢ب.

أما الشهادة المهمة حول وضع المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية في العقد الأول من القرن الحالي، وخطورة ثقافة السوق على الجامعات،[١٧٤] فيقدمها نائب رئيس مجلس التعليم العالي السابق إسحق غالنور، الذي استقال من وظيفته في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، احتجاجاً على أوضاع التعليم العالي. يزعم غالنور أن جهاز التعليم العالي على حافة الانهيار، «لا توجد موارد، ولا مختبرات ولا أجهزة».[١٧٥] وحمّل غالنور مسؤولية أزمة التعليم العالي إلى وزارة المالية التي تتبع مع الجامعات نهج السوق الليبرالي، «تشترط وزارة المالية إرجاع الموارد إلى الجامعات بعملية إشفاء لها، إسرائيل هي الدولة المتطورة الوحيدة في العالم التي قلصت ٢٠٪ من ميزانية التعليم العالي في السنوات الماضية». ويذهب أستاذ علم النفس في الجامعة العبرية رام فروست، بعيداً بادعائه أن هناك سياسة مقصودة ضد المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية: «الأزمة التي تمر بها الجامعات هي نتيجة عملية تجويع مستمرة ومقصودة خلال العقد الأخير نابعة من كراهية الجامعات».[١٧٦] وفي مقال سابق له وصفها بالحرب ضد الجامعات.[١٧٧]

انتقد عالمان حصلا على جائزة نوبل (أهرون تشخنوفر من التخنيون) وعيدا يونا من معهد وايزمان، ثقافة السوق التي تغلغلت إلى التفكير في سياسات التعليم العالي، والهرولة الإسرائيلية والتنافس بين الجامعات على مقاييس الجودة العالمية والمحلية، واعتبرا أن ذلك يأتي على حساب جودة البحث والمؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، حيث إن انشغال الأخيرة بهذه المقاييس ساهم في تدهورها، وتصنيف جامعات إسرائيلية في هذه المقاييس لا يعني شيئاً بالنسبة إلى جودة البحث ومستواه.[١٧٨]

بينما عقبت عيدا يونيت، الحائزة جائزة نوبل، على تدريج الجامعات الإسرائيلية في

---

١٧٤ . لدى الكاتب عشرات الشهادات حول أزمة التعليم العالي في العقد الأخير، ولن يتسع الفصل لعرضها كلها، بل سأكتفي بعرض عينة منها، وهي عينة صغيرة فقط.

١٧٥ . عوفري ايليني، «يتخلى عن مسؤولية فضيحة التعليم العالي»، (هآرتس، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٨)، ص: ١٢.

١٧٦ . رام فروست، «كراهية الجامعات»، (ذا ماركر، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.

١٧٧ . رام بروست، «بوادر حرب وزارة المالية ضد الجامعات»، (ذا ماركر، ٩/ ٧/ ٢٠٠٨)، ص: ١٤.

١٧٨ . أهرون تشخنوبر، «مجلس التعليم العالي يضحي بالجودة العلمية لإسرائيل»، (ذا ماركر، ٤/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ١٩

العام ٢٠١٢، في مقياس «شنغهاي»، والذي حققت فيه ثلاث جامعات إسرائيلية درجة عالية، وصنفت ضمن أول مائة جامعة على مستوى العالم، وهو التدريج الأعلى في تاريخ المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، بقولها:[١٧٩]

«هل مجرد هذا الإنجاز يدل على الجودة؟ ليس بالضرورة. حسب رأيي فإن الجودة العلمية تتطلب التفكير خارج الصندوق، الاعتماد على مقياس كمي يُغيّب العوامل الحقيقية وراء الفعل العلمي... الكثير من الدول تحصل على تدرّج عال؛ لأن الجهاز يطلب من الطلاب الطاعة والتلقين.. إن الاعتماد على مقاييس مادية لتدريج الجامعات.. قد يؤدي بالذات إلى تراجع مستوى البحث نفسه».[١٨٠] ما أراد أن يدعيه كل من يونيت وتشخنوبر هو أن الجامعات الإسرائيلية بدأت تعتمد في تدريج مستواها وتقييم إنجازاتها على مقاييس مادية بحتة، مثل عدد المنشورات العلمية، عدد الاقتباسات من أبحاث إسرائيلية، عدد المنح البحثية التي يحصل عليها باحثون وغيرها، ويعتقدان أن هذه المقاييس الموضوعية قد تؤدي عكس النتيجة المرجوة حيث تجعل من المؤسسات الأكاديمية والباحثين ملتصقين بهذه المعايير بصرف النظر عن جودة المنشورات البحثية ومساهمتها في الإبداع والتفكير المتجدد.

أشار الكثير من المحاضرين إلى سيطرة قوانين السوق على التفكير الأكاديمي في الجامعات بعد العقد الضائع، ففي مقال لأستاذ التاريخ في جامعة حيفا، غور الروني، بعنوان «الثروة والأكاديميا»، انتقد فيه تعيين رئيس لجامعة حيفا، ولأول مرة في تاريخ المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، ليست له خلفية في العمل الأكاديمي، بل هو شخصية قادمة من السوق.[١٨١] وجاء هذا المقال بعد أن اختارت اللجنة التنفيذية في الجامعة «عاموس شبيرا» رئيساً للجامعة، وهو يحمل لقب الماجستير، وشغل منصب مدير عام شركة خلوية في إسرائيل، واعتبر ذلك توغلاً لفكر السوق وقوانينها في الجامعات.[١٨٢]

---

١٧٩ . في مقياس شنغهاي للعام ٢٠١٢، أدرجت الجامعة العبرية في المرتبة الـ٥٣، والتخنيون في المرتبة الـ٧٨، ومعهد وايزمان في المرتبة الـ٩٣.

١٨٠ . عيدا يونت، «لا تلتصقوا بالمقياس»، (يديعوت أحرونوت، ١٦/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.

١٨١ . غور الروني، «الثروة والمؤسّسة الأكاديميّة»، (هآرتس، ٩/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ١.

١٨٢ . رفيطال حوبل، «نقد في جامعة حيفا على تعيين الرئيس الجديد»، (هآرتس، ٢/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٢٠

يدعي أستاذ العلوم الجينية في الجامعة العبرية البروفسور يوسي هيرشبرغ، في مقال نشره أن إسرائيل تحتاج إلى الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي لكي تستطيع الخروج من المآزق الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، وينطلق هيرشبرغ من هذا الادعاء لتفنيد ادعاء وزارة المالية القائل إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تفرض على الدولة تقليص ميزانيات الجامعات البحثية في إسرائيل.[١٨٣] ويضيف رئيس الجامعة العبرية مناحيم ساسون إن الجامعات تمتعت خلال التسعينيات بوفرة مالية كبيرة، إلا أنه منذ العام ٢٠٠١ بدأت تعاني أزمة اقتصادية بسبب التقليصات في ميزانية الجامعات من جهة وازدياد عدد الطلاب من جهة أخرى.[١٨٤]

واعتبر أستاذ التربية في جامعة حيفا، غابي سلمون، أن المجتمع الذي يبحث عن المعرفة ذات الصلة لاحتياجاته فقط، سيجد نفسه خالياً من كل فكر، حيث إن المؤسسة الأكاديميّة التي تبحث عن العلم الذي يفيد الجمهور بمفهوم السوق سيجد نفسه بلا علم، لأنه سيضطر إلى أن ينظم «شرطة الاحتياجات الإسرائيلية»، والتي ستحدد ما تحتاجه من الأبحاث وما لا تحتاجه.[١٨٥]

ويضيف سلمون «من يحدد الفائدة من البحث؟ وكيف تقاس الفائدة؟ ما الفائدة التي يمكن قياسها من تدريس الشعر بلغة الإيديش أو المبنى الاجتماعي لقبائل في شرق إندونيسيا؟ هل سنحدد الفائدة البحثية على أساس اعتبارات الدولار فقط؟ ألا توجد فائدة في حقيقة تثقيف المجتمع، هل وجد العلم ليكون نفعياً، أم جاء أيضاً ليعمق فهمنا

---

١٨٣ . يوسي هيرشبرغ، «التعلم من أميركا: لنستثمر في البحث الأساسي» (ذا ماركر ١١/ ٦/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٠.

١٨٤ . هآرتس ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩. ص: ب٢.

١٨٥ . غابي سلمون، «إما العلم أو الأخ الكبير (برنامج تلفزيوني واقعي)»، (ذا ماركر، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨)، ص: ١٦. هناك من يخالف سلمون، وينطلق من توجهات نيوليبرالية للتعليم العالي، ويعتقد أن المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية باتت تخرج طلاباً في تخصصات ليست لها حاجة، وأن التخصصات ذات الصلة أصبحت ملحةّ لإسرائيل، ويستحضر هؤلاء أن ٤٠٪ من الخريجين يعملون في مجالات لا تحتاج إلى التأهيل الذي حصلوا عليه في المؤسسات التعليمية، انظر: يعقوب برغمان، «أكاديميون أكثر من اللازم في مجالات غير ضرورية»، (ذا ماركر، ١٦/ ٣/ ٢٠١١)، ص: ٢٥. ومقال ليعقوب برغمان (٢٠٠٨). «باحثو الأكاديميا ملزمون بتقديم الفائدة للجمهور»، (ذا ماركر، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٨)، ص:١٦.

لظواهر الطبيعة والإنسان والمجتمع؟».

يفكك البروفسور إيليا ليفوفيتش، الادعاءات المركزية لوزارة المالية، حول أهمية نجاعة الإدارة المالية في الجامعات، حيث يقول إن الإنتاج الذي تقوم به الجامعات لا يمكن قياسه مادياً، كما أن الجامعات لا تنتج مالاً، ويضيف: «إن مساهمة الجامعة للمجتمع تشبه مساهمة الكنيست، المحكمة ومؤسسة مراقب الدولة، حيث لا يمكن قياس مساهمة هذه المؤسسات بالمقاييس المادية، إن الادعاء أن من ينفق على الجامعة عليه التحكم بها هو ادعاء غير صحيح بالعموم، وكم بالحري إذا كان الحديث عن جامعة أكاديمية، إن الاستثمار في الكادر الأكاديمي في الجامعة لا يمكن أن يقاس مردوده مادياً أو مالياً كما تطالب بذلك وزارة المالية».[١٨٦]

جدول(١١) يوضح تدريج الجامعات الإسرائيلية عالمياً - تدريج تايمز وشنغهاي

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجامعة العبرية	١٢٨	٩٣	١٠٢	١٠٩
الجامعة العبرية (شنغهاي)	٦٤	٦٥	٦٤	٧٢
جامعة تل أبيب	١٥١	١١٤	١١٤	١٣٨
جامعة تل أبيب (شنغهاي)	١١٣-١١٤	١١٤-١١٥	١٠١-١٥١	١٠١-١٥٠
معهد «التخنيون»	٢٣١	١٠٩	١٣٢	١٥٩
معهد التخنيون (شنغهاي)	١١٣-١١٤	١١٤-١١٥	١٠١-١٥١	١٠١-١٥٠

المصدر: http://www.topuniversities.com/university-rankings

يربط المحاضر في الجامعة العبرية، ديمتري شومسكي، بين قوانين السوق والخطاب في الجامعات الإسرائيلية، في مقال بعنوان «الأكاديميا في الغابة»:

١٨٦ . ايليا لايفوفيتش (٢٠٠٩). "الأكاديميا للأكاديميين". هآرتس ١٧/ ٧/ ٢٠٠٩. ص: ٢٣.

«يرجع تدهور المكانة الجماهيرية للجامعات في السنوات الأخيرة، وهي السنوات المرتبطة بمحاولات إسقاط منطق السوق على الأكاديميا، إلى تبني منظومة «الفيلا في الغابة»، وحسبها لا تحتاج الجامعة إلى تحقيق هدفها الأصلي: إنتاج المعرفة في المجالات الإنسانية، بل تحتاج إلى تأهيل أناس لصيانتها، رجال أمن يحرسونها، وناس يزودونها بوسائل الاتصال الإلكترونية للتواصل مع العالم المتنور خارج الغابة.... ذلك هو سبب ظهور الادعاءات الكاذبة أن الجامعة هي جسم غير ناجع ومبذر وفاسد، لأن هذه الادعاءات تعطي مصداقية لسياسة التقليصات المستمرة، والتي تهدف إلى بلورة جديدة للأكاديميا حسب التصور الاجتماعي النيوليبرالي الضيق».[١٨٧]

رابعاً - الخروج من العقد الضائع: تعميق التوجهات النيوليبرالية

وصلت الحكومة ومجلس التعليم العالي، ولجنة التخطيط والموازنة، في العام ٢٠١٠، إلى اتفاق لبلورة خطة خماسية لإنقاذ المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، بعد عقد من انحسارها. وكان من بين بنود الخطة استيعاب أكثر من ١٦٠٠ محاضر في الجامعات، وذلك لجسر الفجوة بين عدد الطلاب وعدد المحاضرين والذي ارتفع خلال العقدين الماضيين، وتم الاتفاق على إضافة مبلغ (٧,٥) مليار شيكل لجهاز التعليم العالي خلال ست سنوات، منها ١,٣٥ مليار ستنفق على مؤسسات التعليم العالي خلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢. كما شملت الخطة نموذج إنفاق جديداً على المؤسسات التعليمية، ويعتمد هذا النموذج على مركبين، الأول: التعليم والتدريس في الجامعة، والثاني: البحث العلمي وجودته.[١٨٨] كما تطمح الخطة إلى زيادة منالية التعليم العالي للشرائح الاجتماعية في المناطق الهامشية والضعيفة. أكد وزير المالية على الأبعاد التنافسية في النموذج الجديد للإنفاق على التعليم العالي، «الفكرة هي إدخال الجامعات إلى ساحة التنافس، ستساهم الخطة في تعزيز التميز في البحث والتدريس، لأن

---

١٨٧ . ديمتري شومسكي، «أكاديميا في الغابة»، (هآرتس، ١٣/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ١٤.

١٨٨ . انظر: لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢).

الإنفاق والإضافات المالية ستعطى على أساس التنافس، ففي الجامعات سننتقل إلى نموذج إنفاق يعتمد على الجودة لا الكم- وهذا بنظري المسألة الأهم».[189]

كما نصّت الخطة على زيادة الرقابة الإدارية والمالية على الجامعات، وهو جزء من تصور السلطة المركزية وخاصة وزارة المالية أن جزءاً كبيراً من تدهور الجامعات نابع من سوء إدارة مالية وتنظيمية داخل المؤسسات الأكاديمية، وليس جراء التقليصات المالية بالأساس. لم تلتزم الحكومة بالخطة الخماسية، وعادت إلى السياسات التي حذرت منها الجامعات، وهي التقليصات المفاجئة وغياب التخطيط الاقتصادي بعيد المدى، وهذا ما حدث فعلاً في ميزانية التعليم العالي للعام ٢٠١٣، فقد قلصت الحكومة مبلغ مائة مليون شيكل، من الميزانية التي كانت مقررة للتعليم العالي الإسرائيلي، والتي اعتبرت جزءاً من إجراءات الخروج من العقد الضائع.[190]

وفي هذا السياق لا بد من التوقف عند نموذج الموازنة الجديد لمؤسسات التعليم العالي، والذي يهدف إلى الخروج من الأزمة، تدل قراءة للنموذج الجديد على أنه يساهم في تعزيز التوجهات النيوليبرالية في السياسات الأكاديمية، فمن جهة فإن نموذج الموازنة يعتمد على التميز البحثي كما تحدده المقاييس العالمية، وحصول المؤسسات التعليمية على منح بحثية من صناديق تنافسية، ومن جهة أخرى، فإنه يُقلل من استقلالية الجامعة الإدارية والتنظيمية ويعزز من الرقابة المالية عليها، انسجاما مع توصيات لجنة «ميلتس»، وتعزيز الرقابة المالية على الجامعات سيكون له انعكاس على الرقابة الأكاديمية والبحثية أيضاً، ولكن ليس كشرطية معرفة مباشرة وتقليدية، بل أن النموذج نفسه يزج الجامعات في أنماط معينة من البحوث ويقلل من شأن أنماط أخرى.[191]

---

١٨٩ . ليؤور داطل وموطي بسوك، «مال أكثر، ملكات أكثر، ورقابة أكبر على الجامعات»، (ذا ماركر، ١٩/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ٤-٥.

١٩٠ . ليؤور داطل، «السنة الدراسية ستفتتح بتقليص: ميزانية التعليم العالي قلصت بـ١٠٠ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٧.

١٩١ . لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٨-٦٩.

جدول (١٢) يوضح نموذج الموازنة الجديد لمؤسسات التعليم العالي

مركب التدريس	مركب البحث
يشمل الجامعات والكليات	يشمل الجامعات فقط*
معيار عدد الطلاب لكل محاضر، ويهدف إلى دفع الجامعات إلى تجنيد طاقم أكاديمي شاب، في الماضي اعتمد نموذج الموازنة على عدد الطلاب في المؤسسة، وتم تعديله ليشمل عدد الطلاب لكل المحاضرين، فكلما كان عدد الطلاب للمحاضر أقل ازداد الإنفاق على الجامعة وليس العكس، وحددت الموازنة المعيار لهذا الشرط بحيث يكون في الجامعات ٢١,٥ طالب لكل محاضر، و٣٥,٥ في الكليات، وإذا وصلت المؤسسة إلى هذا المعيار فإنها تحصل على ١٠٠٪ من الميزانية المخصصة لها.**	الحصول على منح بحثية من صناديق تنافسية، وصناديق منح من صناديق أخرى. فكلما حصلت الجامعة على ميزانيات من صناديق بحثية تنافسية ازداد الإنفاق عليها.
مخرجات التعليم في السنة الفائتة لسنة الموازنة. اعتمدت الموازنة السابقة على تمويل المؤسسات بناء على عدد الطلاب في العام نفسه، أما حسب النموذج الجديد فانه سيعتمد على عدد الطلاب للعام الذي يسبق سنة الموازنة لتتمكن المؤسسات من التخطيط للعام المقبل.***	تأهيل طلاب بحث للقب الثالث.
الكليات تحصل على موازنة خاصة إذا كانت قائمة في الأماكن الهامشية (الأطراف) وعدد الطلاب الذين يدرسون فيها من هذه الأماكن.	النشر في مجلات علمية، ذات تأثير عال (Impact Factor)، بحيث يكون الإنفاق على المؤسسة أكبر إذا كان النشر في مجلة ذات تأثير أعلى.

* المصدر السابق، ص: ٦٨.

** المصدر السابق، ص: ٦٤.

*** المصدر السابق، ص: ٦٥-٦٦.

توسيع المواضيع التي تحصل على الميزانية إلى ٢٩ مجموعة تعليمية، كانت الموازنة في الماضي تضم ١٢ مجموعة، إلا أنه تم تفكيك بعض المواضيع إلى مواضيع فرعية، مثل العلوم الاجتماعية، ففي الماضي كان يتم التعامل معها كوحدة واحدة، بينما في النموذج الجديد تم تفكيكها إلى تخصصات، وذلك لإعطاء تخصصات تجريبية مثل علم النفس أفضلية على تخصصات لم تتطور بعد نحو العلم التجريبي مثل الإعلام أو العلوم السياسية، في النموذج الجديد لا تحصل كل المواضيع على موازنة واحدة، بل حسب مقياس الأسعار للموضوع، فمثلاً تحصل العلوم الطبيعية على موازنة أعلى من العلوم الإنسانية.*	تأهيل طلاب للقب الثاني مع رسالة بحثية، فكلما كان طلاب اللقب الثاني مع رسالة بحثية، كان الإنفاق أعلى على المؤسسة. وذلك لأن غالبية الطلاب ينهون اللقب الثاني دون رسالة بحثية.
	أعطى النموذج أفضلية لمتغيري الحصول على منح من صناديق تنافسية والنشر في مجلات علمية، على باقي المتغيرات. انظر الجدول (١٣).

جدول (١٣): وزن كل متغير من متغيرات البحث في نموذج الموازنة

	النموذج السابق	النموذج الجديد
صناديق تنافسية	٣٤,٦٪	٣٤٪
صناديق أخرى	١٩,٧٪	١٥٪
طلاب الدكتوراه	٢٩,٦٪	١٥٪
المقالات العلمية	١٤,٨٪	٣٤٪
ماجستير مع بحث	١,٣٪	٢٪
المجمل	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢، ص: ٦٩.

* المصدر السابق، ص: ٦٣.

يتبين من الجدول (١٣)، أن حوالى ٦٨٪ من ميزانية البحث التي تحصل عليها الجامعة البحثية يتعلق بمتغيري حصولها على صناديق تنافسية ونشرها في مجلات علمية، حصل تغيران في النموذج الجديد مقارنة مع النموذج القديم، فتمت زيادة متغير النشر في مجلات علمية بصورة دراماتيكيّة تصل إلى ١٠٠٪، وتقليل قيمة متغير طلاب الدكتوراه بمعدل ١٠٠٪ أيضاً، كما تم الإبقاء على متغير الصناديق التنافسيّة كما هو تقريباً، تعني هذه المعادلة الجديدة في النهاية ضرب العلوم الإنسانيّة في الدرجة الأولى وضرب العلوم الاجتماعية في الدرجة الثانية، لأن العلوم الإنسانية ليس لديها في المجمل لا من حيث الكم ولا النوع صناديق تنافسية، فهذه الصناديق في غالبها تكون للعلوم الطبيعية والتكنولوجية، كما أن العلوم الإنسانية لا تعتبر النشر في المجلات العلميّة الساحة الوحيدة للنشر مثل باقي العلوم، بل تعتبر أن الكتب وفصول في كتب هي الساحة المركزية للعلوم الإنسانية (سنأتي بالحديث عن العلوم الإنسانية بشكل مستقل في الفصل الرابع).

ينطلق نموذج الإنفاق الجديد من زيادة الإنفاق الحكومي على الجامعة إذا استطاعت الأخيرة تجنيد أموال من مصادر وصناديق دعم خارجية، وكلما استطاعت الجامعة أن تجند أكثر؛ زاد الإنفاق الحكومي عليها، وكما يبين الجدول (١٤)، فإن ذلك سوف يُميّز بين الجامعات، فمثلاً لا تصل قدرة جامعة حيفا على تجنيد الأموال إلى قدرة الجامعة العبرية أو التخنيون أو تل أبيب، ويعود ذلك إلى أن جامعة حيفا تعتمد بالأساس على كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وغالبية صناديق البحث تدعم العلوم الطبيعية أو التكنولوجية، وهي علوم مزدهرة في الجامعة العبرية وتل أبيب والتخنيون ووايزمان، وبالتالي يستطيع باحث في معهد وايزمان أن يجند منحة بحثية أعلى بثمانية أضعاف مما قد يجنده باحث في جامعة حيفا، وهذا يدل على أن الخطة الخماسية تنسجم، أيضاً، مع قوانين السوق وعولمة التعليم العالي والمؤسسة الأكاديميّة في إسرائيل.[١٩٢]

---

١٩٢ . ليؤور ديطل، «باحث في معهد وايزمان قادر على تجنيد منح بحثية ثمانية أضعاف باحث في جامعة حيفا»، (ذا ماركر، ١٠/ ٢/ ٢٠١١)، ص: ١٦-١٨.

جدول (١٤) دخل الجامعات من صناديق دعم تنافسية وغير تنافسية ٢٠١٠ (ملايين الدولارات)

	العبرية	تل أبيب	التخنيون	وايزمان	بن غوريون	بار إيلان	حيفا
صناديق غير تنافسية	١٧,٥	١٥,٨	١٧,٤	٩,٤	١٤,٧	٣,٦	٣
صناديق تنافسية	٤٢,٢	٣٢,٦	٢٦,٩	٣٢,٣	١٥,٥	٨,٩	٥,٧
المجمل	٥٩,٧	٤٨,٤	٤٤,٣	٤١,٧	٣٠,٢	١٢,٦	٨,٧

كما تحدد الخطة الخماسية نموذج إنفاق جديد على الكليات، حيث ستحصل الكليات على إضافات مالية - من لجنة التخطيط والموازنة - وفق المكانة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب الذين يتعلمون فيها، فإذا كان الطلاب من شرائح اجتماعية ضعيفة؛ تحصل الكلية على إضافات مالية لميزانيتها، كما تحصل على زيادة في الميزانيات وفق جودة التدريس فيها (مقابل جودة البحث في الجامعات)، وحسب بُعد الكلية عن المركز، واعتبرت الكليات هذا النموذج إيجابياً وطالبت بأن تكون الخطوة الآتية هي المساواة مع الجامعات.[١٩٣]

١٩٣ . ليؤور داطل، «الكليات في الهامش ستحصل على زيادات مالية أعلى»، (ذا ماركر، ١٨/ ١/ ٢٠١١)، ص: ١٢-١٣.

الفصل الرابع
انحسار العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة: بين قوانين السوق والحاجة القوميّة

«دون علوم إنسانية ويهودية متطورة، لن يكون هناك علم نوعي أياً كان في دولة إسرائيل. لا الفيزياء، ولا الكيمياء، ولا الرياضيات، ولا الطب. لكي ننمو، فإن العلوم الطبيعية تحتاج إلى تغذية من العلوم الإنسانية - الأخلاق، الفلسفة، الأدب، التاريخ واليهودية».

أهرون تشخنوبر- الحاصل على جائزة نوبل للكيمياء/ معهد التخنيون

أولاً - العلوم الإنسانيّة: بين الأكاديميا والسوق

يعود تاريخ العلوم الإنسانية إلى تاريخ الجامعة نفسها، وربما إلى تاريخ مؤسسة «الأكاديميّة» التي أسسها أفلاطون، حيث ارتبطت الجامعة والمؤسسة الأكاديميّة بالعلوم الإنسانيّة بالأساس، من خلال الفلسفة قبل تفكيكها إلى تخصصات. والمفارقة، أن الجامعات التي نشأت كمؤسسات علوم إنسانيّة، تحولت الأخيرة إلى عبء عليها في سياق تداخل عولمة المؤسسة الأكاديميّة وعولمة الاقتصاد.

بات انحسار العلوم الإنسانيّة ميزةً مشتركةً لغالبية مؤسسات التعليم العالي في العالم، حتى الجامعات العالمية التي اشتهرت بعلومها الإنسانية وحصلت على صيتها الأكاديمي بفضلها أغلقت أقساماً إنسانيةً، وأقالت محاضرين وباحثين كانت لهم إسهامات مهمة في حقل العلوم الإنسانيّة والفكر والفلسفة. ولم تسلم كليات العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة من موجة الانحسار هذه، وإن كان هذا الانحسار نتيجة صيرورة مركبة في إسرائيل، لا تتعلق

فقط بما تمر به الجامعات بسبب عولمة المؤسسة الأكاديميّة (كما هو حال باقي جامعات العالم)، بل أيضاً نتيجة أزمة أخلاقية سياسية في المجتمع الإسرائيلي تتعلق بالثقافة الديمقراطيّة، ما يجعل انحسار العلوم الإنسانية في إسرائيل أشد وطأةً.[١٩٤] وهذا ما يتفق عليه المؤرخ والشاعر الإسرائيلي، يورام باك، بقوله إن أزمة العلوم الإنسانية في الكليات والجامعات هي نتاج أزمة الفكر في المجتمع الإسرائيلي.[١٩٥]

في كتابه «الثقافات الثلاث»، (أي العلوم الطبيعيّة والاجتماعيّة والإنسانيات)، يشير عالم النفس الأميركيّ، جيروم كيغان، إلى أربعة أسباب لفقدان الثقة بالعلوم الإنسانيّة: غياب معايير صارمة في تحديد عُضوية العلماء المُتخصصين في الإنسانيات على غرار العلوم الاجتماعيّة والطبيعيّة، فقد علماء الإنسانيات الكثير من سحرهم الاحترافيّ حين ذهب نقاد ما بعد الحداثة يروجون للفكرة القائلة إن كل إنسان في مقدوره كتابة التاريخ، وتأليف الروايات وغيرها، وسائل الإعلام الحديثة التي قبضت على الخيال البشريّ، بعد أن كانت الكتب تُحرك الخيال البشريّ، فبدل قراءة الرواية بات الناس يشاهدونها فيلما، سعيّ علماء وباحثين من تخصصات أخرى إلى غزو حقل العلوم الإنسانية، وفي هذا الصدد يقول كيغان: «قبل صعود نجم العلوم الطبيعيّة والاجتماعيّة ارتكزت معظم المهام البحثيّة في مجال الإنسانيات على سبر أغوار الأخلاقيات الإنسانيّة واستكناه الفكر البشريّ ودراسة ظواهر الإدراك والعواطف والتعلم وكذا الإحاطة بأشكال التنظيم الاجتماعيّ. وبنهاية القرن التاسع عشر شرع الباحثون في مجال العلوم الاجتماعيّة يدعون بتبعية هذه الموضوعات لنطاق بحوثهم محتجين في ذلك بأنه قد آن الأوان للحقائق التجريبيّة أن تحل محل البراهين الحدسيّة أو التحليلات اللغويّة، حتى يتسنى إماطة اللثام عن الحقائق المستترة خلف كل تلك الظواهر والموضوعات. ثم يأتي دور علماء الأعصاب الذين ادعوا أحقيتهم في جانب من تركة العلوم الإنسانيّة، بعد جيلين من سابقيهم علماء الاجتماع، فقد أعلنوا أن الدراسات الدماغية المخيّة وليس البحوث

١٩٤ . انظر إلى الفصل الثامن في الكتاب الذي يتحدث عن شرطية المعرفة، أي ثقافة اجتماعية وسياسية هذه التي تعطي دعماً وشرعية لحركات تحاسب المحاضرين على تبني مواقف أخلاقية، أو تدريس منظومات معرفية ناقدة.

١٩٥ . يورام باك، «لنحرر الفكر»، (هآرتس، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب١.

السلوكيّة أو التقارير الإنشائيّة اللفظيّة هي المحكات والمعايير السليمة لمعرفة حقيقة الظواهر العقليّة مثل: الإدراك والذاكرة والتفكير والانفعالات والعواطف».[١٩٦]

وقد دفع تدهور العلوم الإنسانيّة في العالم الفيلسوفة الأميركيّة مارثا نوسونباوم إلى إصدار كتاب بعنوان: «ليس من أجل الربح: لماذا تحتاج الديمقراطيّة إلى العلوم الإنسانيّة»،[١٩٧] ادعت فيه أن انهيار العلوم الإنسانيّة يهدّد النظام الديمقراطيّ، وسيؤدي إلى كارثة على المجتمعات الحديثة، وزعمت أن تأثير الأزمة الاقتصاديّة في نهاية العقد الأخير سيكون قصير المدى، بينما تأثير انهيار العلوم الإنسانيّة ستكون له انعكاسات بعيدة المدى على المجتمع والدولة.

مع بداية العقد الضائع، وحتى قبله دخلت العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة أزمةً ضربتها في كل الجوانب: مكانتها الأكاديميّة، النظرة الاجتماعيّة لها النابعة من أزمة القيم الديمقراطيّة وثقافة السوق، تراجع الإنفاق الحكوميّ عليها، كما ساهمت عولمة المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة في تراجع هذه العلوم لحساب العلوم التكنولوجية والصناعات التقنية والحاسوب، علاوةً على أن تدهور العلوم الإنسانيّة، ليس حالة إسرائيليّة كما أشرنا، بل جزء من موجة عالميّة ضربت غالبية الجامعات في العالم.[١٩٨]

في المقابل، يرجع الكثير من أساتذة العلوم الإنسانيّة انحسارها إلى بداية العقد الضائع في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة. فمثلاً، أكد العميد السابق لكلية العلوم الإنسانيّة في جامعة تل أبيب دان ليؤور هذا الموقف: «أدت أزمة التعليم العالي في السنوات الأخيرة إلى ضرب العلوم الإنسانيّة، أدت التقليصات الكبيرة إلى استيعاب ضيق لكادر أكاديمي شاب، وتم إيقاف برامج التنمية فيها، كما أن دعم الطلاب في الدراسات العليا بات هامشياً جداً، هناك تراجع في الإنفاق على المكتبات، وتم استنزاف جهاز الخدمات للطلاب وموارد الباحثين،

---

١٩٦ . جيروم كيغان، الثقافات الثلاث: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صديق محمد جوهر، (الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٤)، ص: ٢٨١-٢٨٣.

197. Martha C. Nussbaum. *Not For Profit: Why Democracy Needs the Humanities*. (Princeton: Princeton University Press. 2010).

198. Robert Weisbuch.»Six Proposals to Revive the Humanities». The Chronicle of Higher Education. (45). 29. 1999. p: 4.

وظهرت المطالبة بتحديد العلوم الإنسانيّة نتيجة غياب الظهر الداعم لهذه العلوم».[199]

صحيح كما ذكرنا، أن أزمة العلوم الإنسانيّة ليست حالةً إسرائيليّةً خاصةً، وإنما حالة تجتاح الأكاديميات العالميّة، إلا أنها متفاقمة أكثر في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة، ويشهد على ذلك أستاذ الأدب العبري في جامعة كولومبيا في نيويورك، دان ميرون، والذي شغل منصب أستاذ للأدب العبري في الجامعة العبريّة، وبذلك فهو يملك النظرة المقارنة بسبب تجربته في مكانين مختلفين درّس وبحث فيهما الموضوع نفسه، حيث اعتبر «أن بوادر أزمة العلوم الإنسانيّة في إسرائيل متفاقمة وراديكالية أكثر مما نحتك فيه بالخارج».[200] كما صنّف رئيس لجنة التخطيط والموازنة منوال تراختنبرغ انهيار العلوم الإنسانيّة كأحد أهم ثلاثة تحديات تواجه التعليم العالي الإسرائيلي، إلى جانب هجرة العقول، والفجوات الاجتماعيّة في التعليم العالي.[201]

في المباحث الآتية، سوف يتم التطرق إلى تعابير أزمة العلوم الإنسانية، والنقاش الذي جرى في السنوات الأخيرة بين ممثلي قوى السوق النيوليبرالي وبين أساتذة العلوم الإنسانية أنفسهم، كما سيتم التطرق إلى الخلاف حول طريقة إنقاذ العلوم الإنسانية كما يطرحها أساتذة العلوم الإنسانية، وسيتم التطرق إلى الخطط الحكومية وغير الحكومية لإنقاذ هذه العلوم، كما سيتم التطرق تحديداً إلى أزمة الدراسات اليهودية وتآكل اللغة العبرية في الجامعات الإسرائيليّة.

ثانياً – مركبات أزمة العلوم الإنسانيّة

تظهر أزمة كليات العلوم الإنسانيّة وانحسارها من خلال أربعة مركبات، يتمثل الأول في تراجع عدد الطلاب الذين يلتحقون بالدراسة في أقسامها، مقارنةً بسنوات سابقة، ومقارنة بعدد

---

١٩٩ . دان ليؤور، «العلوم الإنسانية غير متوافرة»، (هآرتس، ٧/ ١١/ ٢٠٠٤)، ص: ٢ب.

٢٠٠ . دان ميرون، «لا تزال هناك إمكانية لإنقاذ قسم الآداب»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ١٠-١١. وكتب ميرون المقال على خلفية وصول عدد الطلاب في قسم الأدب العبري في الجامعة العبرية خلال العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٤ طالباً فقط، وهو أقل عدد طلاب في القسم منذ تأسيسه عام ١٩٢٤.

٢٠١ . ميراف أرلوزوروف، «لقاء مع منوال تراختنبرغ رئيس لجنة التخطيط والموازنة»، (ذا ماركر، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٩)، ص: ٤-٥.

الطلاب في كليات أخرى. فقد أشارت معطيات مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، إلى تراجع عدد طلاب العلوم الإنسانيّة مقارنةً بمجمل الكليات، فقد وصلت نسبة طلاب اللقب الأول في العلوم الإنسانيّة إلى ١١,٧٪ من مجمل طلاب اللقب الأول في العام ٢٠٠١، وتراجعت إلى ٧,٥٪ في العام ٢٠١٢. كما تراجع عدد الطلاب المقبولين في الجامعات في السنة الدراسيّة ٢٠١٤، مقارنة بالسنة الدراسيّة ٢٠١٣، فقد قبلت أربع جامعات معاً (العبريّة، وتل أبيب، وحيفا وبار إيلان) ٣٥٠٢ طالب في العام ٢٠١٤، مقارنة مع ٣٦٠٦ طلاب في العام ٢٠١٣.[٢٠٢]

أما المركب الثاني من أزمة كليات العلوم الإنسانيّة، فظهر في سياسات بعض الجامعات المُتمثلة في إقفال أقسام أو تقليص الإنفاق والموارد على أقسام أخرى، أو دمج أقسام مع بعضها البعض، هناك أقسام اختفت من الجامعات الإسرائيليّة أو في طريقها للاختفاء، مثل قسم الدراسات الإفريقيّة، أو تقليص عدد المساقات أو إلغاء بعضها أو دمجها. ظهر المركب الثاني من الأزمة بشكل مدوٍّ في الجامعة العبرية، وكان مدوياً وصارخاً لرمزية المؤسسة نفسها، ووصلت ذروتها في حزيران ٢٠١٣، أي مع انتهاء السنة الدراسية الأكاديمية ٢٠١٢-٢٠١٣، عندما أعلنت الجامعة عن إنهاء عمل مائة محاضر في العلوم الإنسانية، ما يشكل نحو ٢٠٪ من مجمل المحاضرين في العلوم الإنسانية في الجامعة، واعتبرت أن التقليصات جزء من خطة إشفاء الجامعة نتيجة العجز المالي فيها الذي وصل إلى ٢٠٠ مليون شيكل خلال العام ٢٠١٣.[٢٠٣]

كشفت خطة الجامعة القاضية بتقليص وظيفة مائة محاضر في العلوم الإنسانيّة عن الحالة المتأزمة والمستمرة والمتراكمة للعلوم الإنسانيّة في إسرائيل عموماً، وفي الجامعة العبرية خصوصاً؛ لما تحمله الأخيرة من رمزية كبيرة في هذا المجال، فالجامعة العبريّة كانت معقل العلوم الإنسانيّة وارتفع صيتها الأكاديمي في المجتمع الإسرائيلي وفي صفوف يهود العالم بفضل هذه العلوم (انظر الفصل الأول). فقد كشفت معطيات الجامعة الخاصة بكلية العلوم الإنسانيّة فيها عن التأزم الكبير الذي وصلته هذه العلوم. فهناك ١١٠٠ مساق جامعي في

٢٠٢ . مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، (٢٠١٣)، ترتيب الباحث وتحليله.

٢٠٣ . يردين سكوب، «الجامعة العبرية سوف تقلص ١٠٠ وظيفة محاضر في العلوم الإنسانية»، (هآرتس، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ١.

العلوم الإنسانية، تم تقليص ٧٠-١٠٠ مساق منها خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، علاوةً على أن ٤٠٪ من هذه المساقات يدرس فيها أقل من عشرة طلاب، ما أدى إلى إرهاق الجامعة اقتصادياً، وذلك لعدم استطاعة الكلية تغطية التكاليف المالية لهذه المساقات، بسبب تراجع عدد الطلاب الذين يتعلمون فيها.[٢٠٤]

وكانت جامعة تل أبيب قد أعلنت أنها ستغلق قسم الدراسات الفرنسيّة في الجامعة، وتكمن المفارقة في هذه الخطوة أنها جاءت بعد زيارة قام بها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند للجامعة في تشرين الثاني ٢٠١٣، وخلال الزيارة تفاخرت الجامعة بقسم الدراسات الفرنسيّة.

أغلقت الجامعة القسم بسبب تراجع كبير في عدد الطلاب، فقبل خمسة عشر عاماً درس في القسم ٤٠٠ طالب، بينما تسجل للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ أقل من ٣٠ طالباً، وبقي في القسم ثلاثة محاضرين فقط بسبب عدم استيعاب محاضرين جدد.[٢٠٥]

وكان أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والإسلام في الجامعة العبريّة، إيلي بودي، والذي شغل منصب رئيس القسم، قد عبّر بسخرية عن حال العلوم الإنسانيّة في الجامعة: «قبل أيام عدت من إقامة قصيرة في جامعة برينستون في الولايات المتحدة الأميركية. تعرفت عن قرب لماذا هي واحدة من أفضل جامعات العالم. مع عودتي، أخبرني عميد كلية العلوم الإنسانيّة أن الميزانية السنويّة للقسم الذي أقف على رأسه - الإسلام والشرق الأوسط- تواجه تقليصاً بأكثر من ٥٠٪. التزامن بين الحدثين أوضح الفجوة الكبيرة التي تشكّلت بين المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية وبين مراكز التميّز في العالم الغربي».[٢٠٦] وأشار بودي إلى أن عدد الملكات الأكاديميّة في القسم تراجع بمعدل الثلث بين السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨، على الرغم من أن عدد الطلاب بقي على حاله. وكانت نتيجة ذلك سلبيّة على التعليم الأكاديمي في القسم، أطلق عليها بودي وصف «مُدمّرة».

يُكمل بودي وصفه لحال قسم الشرق الأوسط والإسلام: «كان لهذه الخطوات بعض

---

٢٠٤ . يردين سكوب، «أشباح»، (هآرتس، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ٣.

٢٠٥ . يردين سكوب، «جامعة تل ابيب ستغلق قسم الدراسات الفرنسية»،(هآرتس، ١٠\١٤\٢٠١٤)، ص: ٧.

٢٠٦ . إيلي بودي، «لن نكون برينستون»، (هآرتس، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨)، ص: ١٥.

النتائج المدمرة: فمنهاج التعليم المقترح للطلاب أصبح رثاً بشكل واضح، الغرف التعليمية مليئة أكثر من السابق (٣٠ طالباً في الغرفة)، - الازدحام غير نابع من كثرة الطلاب بل من قلة المحاضرين - الأمر الذي لا يمكّن من تعليم معمق وخاصةً اللغات، ضغط على المحاضرين الذين يطلب منهم التدريس أكثر، والإشراف على طلاب أكثر للماجستير والدكتوراه، والقيام بمهام إدارية أكثر في الجامعة. المكان الذي يوجد فيه برنامج مثر جداً، هو عادة نتاج تبرع من يهودي ثري، قدم تبرعه خوفاً على هذا المجال (ويشمل ذلك حالة قسمي). في هذه الظروف بات مستحيلاً أن ننتج مواد أكاديمية ممتازة... في الأكاديميا الإسرائيليّة لا تزال «جزر» متميزة، ولكنها سوف تدمر إذا استمرت التوجهات الحالية».[٢٠٧]

جدول (١٥) يبين تراجع عدد طلاب العلوم الإنسانية للقب الأول في الجامعة العبرية

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد الطلاب	٣٤٣٨	٣٤٢٦	٣٥٤٣	٣٤٠٨

عانت كليات العلوم الإنسانيّة، أيضاً، من انحسار الطاقم الأكاديمي فيها من محاضرين وأساتذة، أكثر من أي كلية أخرى في الجامعات، حيث إن نسبة المحاضرين في العلوم الإنسانيّة من أبناء الشريحة الجيلية العالية (٥٥ عاماً فما فوق)، هي الأعلى مقارنةً بباقي الكليات، وذلك لعدم قدرتها على استيعاب محاضرين جدد وباحثين شباب. كما تراجع عدد أساتذة (بروفسور) العلوم الإنسانيّة في الجامعات الخمس التي تضم هذه الكليات، من ١٠٤٢ أستاذاً في العام ٢٠٠٠، إلى ٩٢٩ أستاذاً في العام ٢٠٠٥. كما أن ٤٠٪ منهم سوف ينهون عملهم حتى العام ٢٠٢٠، لوصولهم سن التقاعد، كما أن معدل جيل أساتذة العلوم الإنسانيّة في إسرائيل، أعلى بأربع سنوات من معدل نظرائهم في الولايات المتحدة الأميركيّة.

وظهر المركب الثالث لانحسار العلوم الإنسانيّة، في تراجع قيمتها الاعتباريّة والمعرفيّة في المجتمع الإسرائيلي، الذي انغمس في مسارين يبدوان متناقضين لأول وهلة، ولكنهما

٢٠٧ . المصدر السابق، ص: ١٥.

يغذيان بعضهما البعض. وفي سياق العلوم الإنسانيّة، فإن هذا الدمج بين المسارين أدى إلى تراجع مكانة العلوم الإنسانيّة اجتماعياً واعتبارياً، المسار الأول هو تغلغل منطق السوق داخل المجتمع الناتج عن سياسات نيوليبرالية في إسرائيل منذ ثلاثة عقود دمجت إسرائيل بقوة وعمق في العولمة الاقتصاديّة، أما المسار الثاني فهو النزعة القوميّة الإثنيّة المتفاقمة في السنوات الأخيرة التي يتم التعبير عنها بثقافة سياسيّة غير ديمقراطيّة على مستوى الخطاب والمُمارسة، والتي ترى في العلم والمعرفة أداةً تخدم الرواية القومية فقط، وما دون ذلك فلا حاجة له. هذا لا يعني أن النزعة القومية في الماضي لم تكن تعمل على تسخير العلم والمعرفة للمشروع القوميّ، ولكن الفرق أن النزعة في الماضي كانت ترى في العلوم الإنسانية عموداً مهماً من بناء الهوية القومية، بينما ترى التيارات القومية الإسرائيليّة اليوم أن العلوم الإنسانيّة لا تخدم مشروعاً قومياً يركز على التسلح العسكري والتكنولوجي، وحرب «السايبر»، والقبة الحديديّة، بينما كان بن غوريون يرى في العلوم الإنسانيّة أحد أهم أدوات المشروع القوميّ (انظر الفصل الثاني والخامس).

أكد على هذا التوجه، استطلاع أجري بين سكان إسرائيل حول المهنة الأكثر اعتباريةً في إسرائيل، ولم يكن من بينها العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، لم يسأل الاستطلاع عن الكلية الاعتباريّة في الجامعة، بل عن المهنة في سوق العمل، ولكن ذلك يدل، أيضاً، على مستوى الاعتبارية لتخصصات الجامعة التي تؤهل للمهن الاعتبارية بعد ذلك. بيّن الاستطلاع أن الطب ما زال المهنة الأكثر اعتباريةً واحتراماً في إسرائيل بنسبة ٣١٪، ثم الحوسبة بنسبة ٢١٪، ثم المحاماة بنسبة تصل إلى ٧٪، ثم الهندسة ٥٪. وكلها مهن لا تنتمي إلى تخصصات العلوم الإنسانيّة، ولا حتى الاجتماعيّة.[٢٠٨]

وفي استطلاع آخر أجري بين الطلاب في المدارس حول مواقفهم من المواضيع الدراسية التي يدرسونها، أشار الطلاب إلى أن المواضيع المُملّة هي تلك التي يمكن إدراجها في إطار

٢٠٨ . روني ليندر- غانتس، «استطلاع: الطب هو المهنة الاعتبارية في إسرائيل»، (ذا ماركر، ٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٦.

العلوم الإنسانيّة، بينما كانت المواضيع العلميّة هي المواضيع الأكثر إثارةً بالنسبة إليهم، فمثلاً أشار ٣٠٪ من الطلاب إلى أن الأدب هو الأكثر مللاً، يليه التاريخ بنسبة ١٤٪، بينما عبر ١٠٪ فقط عن مللهم من الرياضيات، وعندما سُئل الطلاب عن الموضوع الذين يرغبون بإلغائه ضمن امتحانات التوجيهيّ، ذكر غالبية الطلاب موضوع الأدب والتاريخ (٤٥٪ و١٦٪ على التوالي).[٢٠٩] وعشية افتتاح السنة الدراسيّة ٢٠١٠-٢٠١١ أصدرت مجلة «ماركر ويك»، ملحقاً خاصاً حول التعليم العالي في إسرائيل، وقد استطلعت المجلة آراء الطلاب الجامعيين المقبلين على الدراسة حول قضايا أكاديميّة مختلفة، ومنها الموضوع الذي كان يفضلون تعلمه في الجامعة، فجاءت العلوم الإنسانيّة في أسفل التدريج، بينما جاءت المهن الحرة في أعلاه، وتصدرت إدارة الأعمال أعلى السلم، بينما تقهقرت الفلسفة إلى أدناه بفارق كبير جداً.[٢١٠]

يشير أستاذ التربية في جامعة تل أبيب، عامي فولنسكي، والمتخصص في التعليم العالي الإسرائيلي، (انظر الهامش رقم ١ في المدخل)، إلى أن تراجع مكانة العلوم الإنسانيّة في صفوف الطلاب، ناتج عن التغيّرات في الاقتصاد الإسرائيلي المتجه نحو مبنى اقتصاد السوق والانفتاح على العولمة الاقتصاديّة: «هناك هرولة نحو علوم المال، فهو الإله الجديد، الطلاب الجيّدون في العلوم الإنسانيّة يحدثون أنفسهم، ماذا يعني لقب أول أو ثان في العلوم الإنسانيّة، ربما عليّ الذهاب إلى الجانب الشمالي أو الغربي للحرم الجامعي (المهن الحرة)، لكي أضمن راتباً مثيراً أكثر».[٢١١]

---

٢٠٩ . الملحق التعليمي لصحيفة «هآرتس»، لمناسبة مؤتمر حيفا للتربية، ٢٦/ ٨/ ٢٠١٣، ص: ١.

٢١٠ . ماركر ويك، استطلاع الأكاديميا ٢٠١٠، (ماركر ويك، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ٨-١٠. جاءت النتائج الدقيقة على النحو الآتي: إدارة أعمال- ٢١,٧٪. حاسوب- ٢١٪. الاقتصاد- ١٨,٧٪. علم النفس- ١٢,٧٪. الحقوق- ١١٪. الطب- ١٠,٣٪. إدارة حسابات- ٩,٧٪. تخطيط هندسي- ٧٪. بيولوجيا- ٦,٣٪. رياضيات- ٦٪. التربية- ٥,٧٪. العلوم السياسية- ٤,٧٪. السينما- ٤,٣٪. علم الاجتماع- ٣,٣٪. اللغات- ٢,٧٪. الأدب- ٢٪. الفلسفة- ١,٧٪.

٢١١ . سريت مناحيم، «علوم المال هي الإله الجديد»، (مارك رويك- ملحق خاص عن الجامعات، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ١٢-١٣.

جدول (١٦) نسبة طلاب العلوم الإنسانيّة للقب الأول من مجمل الطلاب بالمقارنة مع كليات أخرى

	العلوم الإنسانيّة	أعمال وعلوم الإدارة	حقوق	الهندسة والتخطيط	العلوم الاجتماعيّة
١٩٩٦-١٩٩٧	٪١٨,٥	٪٦,٧	٪٦	٪١٢,٥	٪٢٣,٥
٢٠٠١-٢٠٠٢	٪١١,٧	٪٦	٪٧,٥	٪١٧,٩	٪١٩,٤
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٪٩,٥	٪٨,٨	٪٩,٤	٪١٧,٥	٪٢١,٩
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٪٨,١	٪٩,٢	٪٩,٤	٪١٨	٪٢٢,٦
٢٠١٠-٢٠١١	٪٧,٥	٪١١,٥	٪٨,٨	٪١٨,٦	٪٢٢,٧

المصدر: تقرير مجلس التعليم العالي، ٢٠١٢، ص: ٢٧.

يعتبر الجانب البحثيّ المركب الرابع في أزمة العلوم الإنسانيّة، وهو أكثر الجوانب تفاقماً من بين مركبات الأزمة. فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، التي فحصت التوجهات التعليميّة للحاصلين على لقب الدكتوراه في العام ٢٠٠٩ والعقد الذي سبقه، يتبين أن طلاب الدكتوراه في العلوم الإنسانيّة هم أقل الطلاب الذين أكملوا تعليمهم للبوست - دكتوراه، (فقط ١٥٪). وهذا يدل على أن طلاب العلوم الإنسانيّة لا يجدون منحاً مثل باقي العلوم وخاصةً الطبيعيّة لدراسة البوست - دكتوراه خارج البلاد أو حتى داخلها، كما أن حافزهم للبوست - دكتوراه ربما يكون ضعيفاً لقلة الفرص الأكاديميّة في الجامعات الإسرائيليّة بعد استكمالهم بحث البوست. فحسب معطيات دائرة الإحصاء نفسها، تبين أن خريجي الدكتوراه في العلوم الإنسانيّة كانوا أقل الخريجين الذين يعملون في البحث بعد تخرجهم (٥١٪). كما أنهم يخصصون وقتاً أكبر للتدريس مقارنةً بالوقت المُخصّص للبحث، وذلك نابع بالأساس من قلة الصناديق والمنح البحثيّة المُخصّصة للعلوم الإنسانيّة (انظر الجدول رقم (١٧).

جدول (١٧): خصائص عمل طلاب الدكتوراه بعد تخرجهم حسب التخصص

	دمجوا البحث والتطوير في عملهم	أكملوا دراستهم للبوست-دكتوراه	الزمن المُخصّص للبحث والتطوير	الزمن المُخصّص للتدريس الأكاديميّ
علوم بيولوجيّة	٧٩٪	٦٤,٤٪	٦٥,٣٪	١٢,٨٪
علوم فيزيائيّة	٧٧,٢٪	٤٠٪	٦٨٪	١٣,٦٪
هندسة وتخطيط	٧٠,٣٪	لم تتوفر معطيات	٥٦,٦٪	١٣,٤٪
رياضيات، إحصاء وعلم الحاسوب	٦٥,٨٪	٤٠٪	٦٣,٢٪	١٨,٤٪
العلوم الاجتماعيّة والحقوق	٥٧,٣٪	٢٠٪	٣٧,٣٪	٣٥,٢٪
العلوم الإنسانيّة	٥١,٤٪	١٥٪	٣٩,٧٪	٣٩,١٪

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، أصحاب اللقب الثالث في العام ٢٠٠٩: العمل في البحث والتطوير واستكمال البوست - دكتوراه (٨/ ٧/ ٢٠١٣)، ترتيب الباحث وتصميمه.

تطرق عميد كلية العلوم الإنسانيّة في جامعة بن غوريون، ديفيد نويهان، إلى المركب البحثيّ في أزمة العلوم الإنسانيّة في إسرائيل، ووجد أنها متفاقمة أكثر بسبب سياسات التعليم العالي الإسرائيلي إلى جانب قلة صناديق البحث. ويقول في هذا الصدد:

«بالنسبة للأزمة العالميّة للعلوم الإنسانيّة، فالأزمة في إسرائيل هي أكبر، فالعلوم الإنسانية تحتاج إلى موارد (حكومية) مختلفة عن تلك المُخصّصة للعلوم الدقيقة، الكثير من التمويل

(للعلوم الدقيقة) يأتي من منح بحثية من الخارج، ولكن لا يستطيع حتى الفيلسوف العظيم الحصول على منحة؛ لأنه لا يعمل في مختبر ولا يحتاج إلى أجهزة، وفي مقياس لجنة التخطيط والموازنة وتدريج الجامعات لا يقدرون وجودنا، لأنهم يقدرون فقط من يستطيع الحصول على منح بحثيّة وينشر في مجلات علميّة، حيث تنفق لجنة التخطيط والموازنة حسب النشر في هذه المجلات، ولكن ٨٠٪ من المنشورات في العلوم الإنسانيّة هي كتب وفصول في كتب، ولجنة التخطيط والموازنة تنظر إلى المقالات في المجلات العلميّة فقط».[٢١٢]

ترى رئيسة قسم اللغة الإنجليزيّة في جامعة حيفا، دافنا اردينست - فولكان أن العلوم الإنسانيّة موجودة في دائرة مغلقة، فمن جهة فالضغط الاقتصاديّ النابع من التقليصات الماليّة، دفعها إلى تجنيد طلاب من أجل زيادة الدخل المالي للكليات لتستطيع مواجهة الضغوط الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى قبول طلاب ليسوا بمستوى أكاديمي رفيع؛ ما يدفع طلاباً جيدين إلى العزوف عن التسجيل للعلوم الإنسانيّة بسبب تراجع مستواها الطلابي-التعليمي، وإذا أرادت الكليات قبول الطلاب الجيدين فقط، فإنها سوف تقبل القليل ولن تستطيع الوقوف أمام الضغوط الماليّة التي تواجهها. وتقترح أن يكون الحل برفع مستوى القبول في كليات العلوم الإنسانيّة، وزيادة الإنفاق الحكومي عليها لسد الفجوة النابعة من رفع مستوى القبول، ولا ترى في ذلك عبئاً مالياً حكومياً، فكليات العلوم الإنسانيّة لا تحتاج إلى المختبرات والأجهزة، بل تحتاج إلى الملكات الأكاديميّة.[٢١٣]

أختتم هذا المبحث عن مركبات أزمة العلوم الإنسانيّة بوصف جميل لطالبات في كلية العلوم الإنسانيّة بجامعة تل أبيب، قسم دراسات شرق آسيا، قررن الذهاب إلى معرض التشغيل والعمل في حرم الجامعة، حيث تعرض شركات مختلفة فرصاً عمل مستقبليّة لطلاب الجامعة، وقد افتتحت كل شركة زاوية لها في حرم الجامعة، وقد قررن الذهاب إلى المعرض للبحث عن عمل:

«في معرض التشغيل رقم ٣٢ الذي أقامته جامعة تل أبيب، يتضح أن لا جديد تحت الشمس، وجه المعرض كوجه سوق العمل. كانت هناك ثلاث مساحات: المساحة التكنولوجيّة، المساحة

٢١٢ . يردين سكوب، «العلوم الإنسانية تبحث عن طريق لقلب الطالب»، (هآرتس، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

٢١٣ . دافنا اردينست - فولكان، «قلب المثلث في العلوم الإنسانيّة: من الكم إلى الكيف»، (هآرتس، ٢/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٢٠.

المخصصة للشؤون الإداريّة - الاقتصاديّة، ومساحة متعددة المجالات التي ركزت على العلوم الإنسانيّة، الاجتماعيّة والفنون. كلما صعدنا إلى أعلى المعرض باتجاه مساحة التكنولوجيا تحولت قلة الناس (في مساحة العلوم الإنسانيّة) إلى تجمهرة كبيرة، اصطف الطلاب مع سيرهم الذاتية أمام طاولات الشركات الكبيرة وانتظروا ممثلي شركات، مثل: إنتل، ساب، الصناعة الجوية وغيرها... بصورة غير مفاجئة فإن التراتبيّة المعروفة لسوق العمل موجودة، أيضاً، في معرض التشغيل في جامعة تل أبيب، طلاب العلوم الإنسانيّة لم يعرفوا حتى عن وجود المعرض ولم يتزودوا بسير ذاتية، لم نعرف عن وجود المعرض، لقد درسنا ما نحب وكما يتحدث الكثيرون عن هذه الكليات، فإنه ليس لنا مستقبل».[٢١٤]

ثالثاً - العلوم الإنسانيّة: بين قوانين السوق والمعرفة

أدى انحسار العلوم الإنسانيّة بمركباتها المختلفة، التي ذكرناه أعلاه، إلى طرح مسألة الإنسانيات للنقاش العام في المجتمع الإسرائيلي، ساهمت في هذا النقاش بالأساس، عينة من أساتذة العلوم الإنسانيّة، إلى جانب صحافيين وناشطين وحتى طلاب العلوم الإنسانيّة أنفسهم، يهدف هذا المبحث إلى طرح هذا النقاش، كما ظهر في الصحافة الإسرائيليّة وغيرها، وذلك للاطلاع على العلاقة التي ظهرت كما ظهرت في النقاش بين العلوم الإنسانيّة، وقوانين السوق وعولمة المؤسسة الأكاديميّة.

وفي هذا السياق، سأستعرض عينة من نقاش أثير في العام ٢٠١٢، ويشكل إطار هذا النقاش نموذجاً لمكانة العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة في ظل التوجهات النيوليبراليّة في إسرائيل، بدأ جزء من هذا النقاش في أعقاب مقال كتبه محرر الشؤون الاقتصاديّة في صحيفة «هآرتس»، «نحاميا شطرسلر».[٢١٥] بعنوان «التعلم من أجل الترف أو من أجل المهنة»، انتقد فيه شكاوى يطلقها طلاب العلوم الإنسانيّة النابعة من الأجر المنخفض الذي يحصلون عليه.[٢١٦] ونزعم

٢١٤ . عيدو افراتي، «درست علوماً سياسيّةً؟ أكتفي بالنقانق»، ماركر ويك، ١٨/ ٥/ ٢٠١٢. ص: ١٨.

٢١٥ . نحاميا شطرسلر، «التعلم من أجل الترف أو من أجل المهنة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ب١.

٢١٦ . هذا صحيح، فقد بيّن تقرير بنك إسرائيل أن خريجي العلوم الإنسانية يحصلون على أقل الأجور في سوق العمل، (حوالى ٥٠٠٠ شيكل)، انظر: غاي نفون، تأثير تباين التعليم العالي على الراتب، (القدس: بنك إسرائيل، ٢٠٠٤)، ص: ١١.

أن مقالا بتلك الشدة والقسوة ما كان يمكن أن يُكتب لولا التدهور الشديد للعلوم الإنسانيّة ومكانتها المتدنيّة في المجتمع.

ادعى شطرسلر أنه إذا أراد هؤلاء الطلاب الحصول على أجر عال فعليهم أن يتعلموا موضوعاً حقيقياً وليس للترف، وزعم في مقاله أن قوانين السوق ترى في علم الحوسبة أو إدارة الأعمال مواضيع أكثر أهمية من العلوم الإنسانية، ولذلك على الطلاب أن يلوموا أنفسهم لعدم اختيارهم المواضيع المطلوبة حسب قوانين السوق:

«من اختار أن يتعلم موضوعاً للترف، وموضوعاً سهل التعلم، وهو في الحقيقة هواية جميلة، دون أن يفهم الأجر القليل الذي سيأخذه بعد ذلك، عليه لوم نفسه فقط... من يريد أن يتعلم كتابات أفلاطون وأرسطو أو يناقش نتائج الثورة الفرنسية، من حقه أن يفعل ذلك، ولكن من المفضل أن يحصل على مهنة مطلوبة في البداية، وإذا لم يفعل ذلك فقد حكم على نفسه براتب قليل وحياة مريرة، ولا يعطيني أحد أمثلة شاذة تشير إلى عكس ذلك... خريجو العلوم السياسية وتاريخ الشرق الأوسط الذين يشعرون بأنهم مظلومون عليهم أن يفهموا أن راتب كل عامل يتم تحديده حسب المُخرج الذي يقوم به، لا يحصل مهندس الإلكترونيات على راتب عشرين ألف شيكل (حوالى سبعة آلاف دولار) عبثاً، بل لأن مُخرجه يُباع بأسعار مرتفعة، الذي يُمكّن صاحب الشركة من أن يدفع له راتباً مرتفعاً ويربح في الوقت نفسه... على الشباب الغاضبين أن يفهموا أنهم لا يستطيعون تغيير قوانين السوق».

كما ذكرنا سابقاً، أثار هذا المقال موجة من ردود الفعل الحادة في صفوف محاضري العلوم الإنسانيّة، ويشكل نموذجاً رائعاً لفهم مكانة هذه العلوم. رد ديمتري شومسكي، وهو أديب ومحاضر في كلية العلوم الإنسانيّة في الجامعة العبرية، على ادعاء شطرسلر بمقال عنوانه: «بالذات العلوم الإنسانيّة»، مؤكداً أن عصر قوانين السوق يحتاج بالذات إلى العلوم الإنسانية، لأن طلاب العلوم الإنسانية هم وحدهم القادرون على فهم أنه ليست هناك قوانين سوق، إلا فيما يتعلق بمصالح أصحاب الثروة، ويدعو شومسكي الطلاب بعدم السجود لقوانين السوق، «فوراءها بشر من دم ولحم يمكن مواجهتهم»، وختم مقاله بمقولة إن «صالح الإسرائيليين أن يتعلموا

بالذات العلوم الإنسانية».[217]

أحد طلاب الفلسفة في الجامعة العبرية رد على شطرسلر: «طالب الفلسفة الذي يطور هواية ليس قليل المسؤولية، بل إنسان جدي يطالب بإثراء المعرفة الإنسانية... وإذا كان هذا منطق قوانين السوق، فعلينا تغيير هذه القوانين، ليس الخطأ بمن يصفهم شطرسلر بالمتذمرين، وإنما في أتباعه من السوق».[218] طالبة أخرى في العلوم السياسية من جامعة تل أبيب، ردّت على شطرسلر بأن دراسة النظريات والفكر السياسي تحتاج إلى قدرات عقلية كبيرة وقدرة تحليلية عالية: «المجتمع السياسي - الإنساني، الذي يعمل جنباً إلى جنب مع علماء الهايتك والمحامين والأطباء، إلى جانب الفلاسفة والفنانين هو مجتمع ناجح، ثري، مبدع وإنساني أكثر».[219]

وخرج أستاذ فلسفة التربية في جامعة بن غوريون، يوسي يونا، ضد هذا الربط بين قوانين السوق والعلوم الإنسانيّة، واعتبر أن منطق السوق الذي تغلغل إلى المؤسسة الأكاديميّة خطير جداً على الفكر في إسرائيل. وانتقد التوجه الذي يعتبر أن التعليم ليس سوى أداة تأهيل تمكّن الخريج من الاندماج في سوق العمل، وحتى هذه الأدوات باتت تصنّف من حيث الأهمية حسب قيمتها في السوق. واعتبر أن فجوات الدخل الاقتصادي بين خريجي العلوم الإنسانية وباقي العلوم هو نتاج واقع بنيوي مُشوّه، وليس الحل أن يكتسب طلاب العلوم الإنسانيّة مهنةً أخرى لسوق العمل، بل الحل هو إصلاح الواقع المُشوّه من خلال إنتاج منظومة تعطي طلاب العلوم الإنسانية حقهم الحقيقي.[220]

أما حاييم مارينتس، أستاذ الفلسفة المتقاعد، من جامعة بن غوريون، فقد كتب مقالاً ناقش فيه العلاقة بين المعرفة وتسليعها، وذلك في إطار النقاش العام الذي يدور في إسرائيل حول العلوم الإنسانية: «الجامعة ليست بالأساس محركاً للتنمية الاقتصادية، هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية وبين التعليم العالي، ولكن يجب عدم تحميل الجامعات مسؤولية توظيف الموارد التي لا تقع تحت سيطرتها، ولا تحميلها مهام لا تستطيع القيام بها، وللسبب نفسه يجب عدم تنظيم الجامعة وإدارتها

٢١٧ . ديمتري شومسكي، «بالذات علوم إنسانية»، (هآرتس، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ب١.
٢١٨ . شاي ليفي، «لنتعلم موضوعاً ذا قيمة، وليس اقتصادياً فقط»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.
٢١٩ . نوعا كوشرك، «من يحتاج لحاملي الفكر»، (هآرتس، ٥/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.
٢٢٠ . يوسي يونا، «حول تدهور الفكر»، (هآرتس، ١٠/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.

كأنها نوع من المبادرة الاقتصاديّة، الجامعة تنتج أشياء لها قيمة – معرفة ومهارات – ولكن قدرتها على تسويقها محدودة جداً».[221]

يتبنى مارينتس توجهاً تجريدياً لدور الجامعة، فالجامعة مهمتها إنتاج معرفة مجردة، وليس بالضرورة أن يكون لهذه المعرفة تأثير على النظام الاجتماعي: «لا ينحصر دور الجامعة في بلورة النظام الاجتماعي... الجامعة ليست أداةً للتغيير الاجتماعي، حتى لو أدت المعرفة التي تنتجها إلى إحداث ذلك، كما أنها ليست مؤسسةً سياسيةً، نظرة الباحثين والطلاب للجامعة على أنها كذلك تؤدي إلى تغريب الجامعة عن المجتمع... على الجامعة أن تعمل على تطوير الفكر».

أما أستاذ العلوم الإنسانيّة في الجامعة العبريّة، روني كلاين، فقد اعتبر أن العلوم الإنسانيّة هي الكنز الثمين للمجتمع الإسرائيلي، ولكن بدأ هذا الكنز بالضياع، ويحمل بشدة على التوجه الجديد في الجامعات الإسرائيليّة والمجتمع الإسرائيلي الذي يسلعن المعرفة، بمعنى إعطاء الأولويّة والاعتباريّة للمواضيع التي يمكن تسليعها اقتصادياً في السوق. ينطلق كلاين من الزعم أن العلوم الإنسانيّة هي الإطار الوحيد التي ينظر المجتمع من خلاله إلى ذاته وكينونته: «ما يميز مجتمعاً معيناً، دولةً معينةً، ما يجعلها مهمة في نظر مواطنيها وناقديها، هي الطريقة التي تنظر بها إلى ذاتها، تفكر وتكتب عن نفسها، ومن يفعل ذلك هم رجال العلوم الإنسانية في تلك الدولة، فنانوها وشعراؤها، أدباؤها ورساموها، العلوم الإنسانية هي ما يجعل تلك الدولة مجتمعاً مميزاً، هؤلاء هم من يعطونها طابعها الخاص وجوهرها الأصلي، العلوم الإنسانية هي التي تعطي معنى للحياة المشتركة... دورها ليس نقد المجتمع فقط، كما يعتقد الكثيرون، بل التفكير في هُوية مواطنيها المشتركة، والتفكير في مجالها السياسي والثقافي الذي يوحّدها».[222] بعد هذا التفسير الذي يقدمه كلاين لجوهر «الكنز»، يطالب الدولة ومؤسساتها الأكاديمية بالحفاظ على العلوم الإنسانية ومُمثليها، كما يحافظون على خزينة الدولة.

أما أستاذة الفلسفة في جامعة تل أبيب، رونيت بيلغ، فقالت إن على أصحاب العلوم الإنسانية أن يقفوا ضد تسليع العلوم: «علينا أن نناضل ضد هيمنة الخطاب الرأسمالي، التقني، وعلينا أن

---

٢٢١ . حاييم مارنتس، «ما يريدون من الجامعات»، (هآرتس، ١٩/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.

٢٢٢ . روني كلاين، «كنزنا الغالي»، (هآرتس، ٦/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.

نناضل من أجل أفق أخلاقي / ثقافي وسياسي جديد».[٢٢٣] وتتابع أستاذة التاريخ في جامعة حيفا، مينا روزن: إن صعود العلوم التكنولوجية ساهم في تراجع العلوم الإنسانية من وجهة نظر المجتمع الحديث، لأنها لم تعد تلعب دوراً في سعادته كما كانت في الماضي، إلا أنها تعتبر أن الحاجة للعلوم الإنسانية ازدادت بالذات مع صعود هذه العلوم، لأن الإنسانيات تفرض على الفرد الشبعان التفكير حول وجهته في الحياة، لأنه لا يريد أن يعرف ذلك، يريد التمتع بكل الطريق دون التفكير إلى أين هو ذاهب»، لذلك تعتقد روزن أن محاربة العلوم الإنسانية هي جزء من النظام الجديد (قوانين السوق) الذي لا يريد للإنسان التفكير في وجهته.[٢٢٤]

جدول (١٨) يبين عدد الطلاب للقب الأول في العلوم الإنسانيّة

	مجمل طلاب اللقب الأول	منهم: طلاب العلوم الإنسانيّة
١٩٩٨	٧٢,٣٣٩	٩,١٤٥
١٩٩٩	٧٣,٧١٢	٩,٢٠٧
٢٠٠٠	٧٤,٠٩٢	٨,٧٦٣
٢٠٠١	٧٣,٩٠٦	٨,٥٠٠
٢٠٠٢	٧٥,٢٤٧	٨,٨٠٨
٢٠٠٣	٧٦,٥٨١	٩,٢٩٩
٢٠٠٤	٧٨,٥٦٠	٩,٣٩١
٢٠٠٥	٧٨,٢٤٧	٩,٠٣٨
٢٠٠٦	٧٦,٧٠٧	٨,٥٣٨
٢٠٠٧	٧٦,١٥٥	٨,٣٧٦
٢٠٠٨	٧٥,٦٩٩	٧,٧٨٤
نسبة التغيير العامة	٪٤,٦	-٪١٤,٩

المصدر: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٠٩، ص: ٤.

٢٢٣ . رونيت بيلغ، «النضال على الروح»، (هآرتس، ١٥/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.
٢٢٤ . مينا روزن، «الوفرة انتصرت على الروح»، (هآرتس، ١٦/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ٣١.

رابعاً – دمج العلوم الإنسانيّة بتحولات السوق

لم تكن الأصوات الداعمة لإحياء العلوم الإنسانيّة وسط غابة السوق هي الغالبة، بل كان صوت قانون السوق هو الغالب، حتى في صفوف أساتذة العلوم الإنسانية، وكان ذلك من خلال مطالبتهم دمج العلوم الانسانيّة بقوانين السوق والتكيّف معها، أو استحضار أدوات السوق في تعزيز مكانة العلوم الإنسانية. ففي مقال كتبه مدير عام كلية الإدارة بعنوان «ماذا يساوي لقب أكاديمي دون راتب»، عبر بكل وضوح عن قوانين السوق الغالبة على المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، حيث انتقد من يعتبر اللقب الأكاديمي مهماً لذاته، بل هو مهم من أجل تطوير سيرة مهنية، والمقصود بالسيرة المهنية وظيفة وراتب شهري: «من وجهة نظر السوق، فلأنه لا يحتاج إلى نظرية بل إلى العمل، ومن يقدر أن يكتسب لنفسه القدرات العملية سيستفيد من السوق، في الوقت الذي أحرق طالب علم الإجرام سنوات تعليمه على النظرية، فإن المهندس يحصل على أدوات عملية للخروج إلى سوق العمل في وقت قصير جداً».[٢٢٥]

كما كتب مدير مشروع «المشاركة الاجتماعية للشباب» في مؤسسة «الجوينت» الصهيونية، ساغي شاين: «على الشباب الإسرائيلي أن يعي أهمية العلوم الإنسانية، وأن التطور الاقتصادي والعلمي الإسرائيلي ما كان ليكون لولا العلوم الإنسانية، واقترح أن يتم دمج مساقات العلوم الإنسانية في كليات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا».[٢٢٦]

عبرت أستاذة العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، مارا بيلر، مبكراً عن ضرورة إصلاح العلوم الإنسانية وملاءمتها لقوانين السوق، حيث قالت خلال اجتماع لمجلس الشيوخ (السنات) في الجامعة في العام ٢٠٠٣، أي بعد سنوات قليلة من العقد الضائع في مؤسسات التعليم العالي:

«ما يقلقني هو مستقبل التعليم الليبرالي عموماً، ومستقبل كلية العلوم الإنسانية خصوصاً. كما أننا لا نستطيع أن نبقى كجامعة (تقليديّة) في مجتمع اليوم. إذا بقينا على نموذج جامعة القرن التاسع عشر؛ فإن العلوم الإنسانية لا تستطيع البقاء في الجامعة إذا لم تلاءم نفسها للقرن

---

٢٢٥ . روني ديفا، «ماذا يساوي لقب أكاديمي دون راتب»، (ذا ماركر، ٢/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢٥.

٢٢٦ . ساغي شاين، «لنعد العلوم الإنسانية إلى المقدمة»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ١٨.

الحادي والعشرين. إذا أردنا ألا تتحول الجامعة إلى معهد تكنولوجي فيه كلية علوم إنسانية متوسطة، فإن القضية تحتاج إلى علاج طارئ».[٢٢٧]

ويرى عميد كلية العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، رؤوبن عميتاي، أن هناك إمكانية لإنقاذ العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية عموماً، وفي الجامعة العبرية خصوصاً، من خلال دمج تخصصات العلوم الإنسانية مع مواضيع تحظى بإقبال طلابي كبير، مثل منح لقب في الفلسفة والحقوق، دراسات شرق آسيا مع إدارة أعمال.[٢٢٨] يمثل اقتراح عميتاي جزءاً من تغلغل التفكير الليبرالي الاقتصادي في كليات العلوم الإنسانية، فهو يقترح منح لقب في مواضيع تحظى بإقبال كبير مع تخصصات في العلوم الإنسانية لها صلة مباشرة وغير مباشرة بهذه المواضيع وتدعمها، وهكذا تتحول العلوم الإنسانية إلى تخصص داعم ومساند للتخصص المركزي، فمثلاً يفترض عميتاي أن من يريد التخصص في إدارة الأعمال يحتاج إلى دراسات شرق آسيا، لأن ذلك يفيده في التعرف على أسواق العمل ومجتمعات شرق آسيا، قد يساهم اقتراح عميتاي في زيادة عدد الطلاب في الكليات ولكنه يساهم في تسليعها أيضاً، لأنها ستتحول إلى موضوع مساند ومرافق هامشي لموضوع سلعيّ بدل أن تشكل حالةً معرفيةً إنسانيةً خالصةً، فتتحول العلوم الإنسانية إلى مُهمة بقدر أهمية سوق العمل المرتبطة بها.

أيّد هذا التوجه أستاذ الأدب العبري دان ميرون، الذي أتينا على ذكره سابقاً، واقترح تغيير النظرة إلى العلوم الإنسانية، وذلك من خلال عدم تسويقها للجمهور على أنها علوم من أجل المهنة، بل علوم من أجل إثراء الفكر: «إن أهمية العلوم الإنسانية على المستوى الأكاديمي ليست في اكتساب مهنة، بل في إثراء فكر الجيل الجديد والمثقف؛ لتربيته على التفكير النقدي والدقيق والكتابة بشكل واضح ومنطقي، وإطلاعه على إنجازات الفكر، العلوم والفنون وتلطيف حياته الحسية - الشخصية والاجتماعية».[٢٢٩] إذن، ينطلق هذا التوجه من ضرورة اعتبار العلوم الإنسانية برنامج إثراء وليس مهنة، على الرغم من أن الكتابة التاريخية والإنتاج

٢٢٧ . الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، مستقبل العلوم الإنسانية في جامعات البحث الإسرائيلية، (القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، ٢٠٠٧)، ص: ١٠.

٢٢٨ . المصدر السابق.

٢٢٩ . دان ميرون، ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص: ١١.

المعرفي الفلسفي أصبحت مهنة، ولكن يقصد هذا التوجه أنه ليس مهنةً حسب قوانين السوق، إن اعتبار العلوم الإنسانية برنامج إثراء - وهو يتساوق مع الخطة لإنقاذ العلوم الإنسانية عام ٢٠١٠ - ينسجم تماماً مع منطق السوق، لأن العلوم الإنسانية هي مهنة، ولا يمكن أن تتطور إذا لم تكن مهنة.

أما أستاذ التربية في الجامعة العبرية يونتان كوهن، فيعتقد أن العلوم الإنسانية هي منظومة مهمة لبلورة القيادات الاجتماعية والتربوية والسياسية في إسرائيل، وأن غياب هذه العلوم قد يهدد بتحويل المجتمع من مجتمع ديمقراطي إلى مجتمع تكنوقراطي، فالعلوم الإنسانية هي القادرة على الحفاظ على مجتمع ديمقراطي تعددي، وينطلق من أنه لا يرى تناقضاً أو توتراً بين الدمج بين المهنة وبين العلوم الإنسانية، فقد يكون الإنسان عالماً ومفكراً، ويكون يهودياً متديناً أو محافظاً وفيلسوفاً، ومبادراً اقتصادياً وناشطاً اجتماعياً.[230]

واقترح أحد المحاضرين حلاً لوضع العلوم الإنسانية من خلال دمجها مع التوجهات الرأسمالية للسوق، وذلك من خلال فتح الشركات الاقتصادية الرأسمالية الكبيرة أبوابها لخريجي العلوم الإنسانية، واقترح هذا المحاضر، وليس بالصدفة أن يكون رئيس قسم للدراسات العامة في كلية أكاديميّة، تأهيلاً تطبيقياً للعلوم الإنسانية، بحيث تستطيع الشركات استيعاب خريج فلسفة للعمل فيها، فيمكنه العمل على قضايا تتعلق بالأخلاق التنظيمية في الشركة، بينما يمكن لخريجي الأدب العمل على صياغة وتحرير نصوص للشركة، أما المؤرخ فيعرض للشركة تحولات تاريخية لشركات مختلفة للاستفادة منها.[231]

تبنت بعض الجامعات أدوات السوق في محاولة لإنقاذ العلوم الإنسانية وتسويقها، فمن أجل زيادة عدد الطلاب في كلية العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، اضطرت الكلية إلى التوجه إلى شركة خاصة، التي نظمت بدورها ورشاً للمحاضرين في الكلية حول كيفية محادثة الطلاب المعنيين بالتسجيل للكلية وجذبهم إليها. أحد العاملين في الكلية قال: «قبل عام سمعنا أصواتاً تقول إن هذا التصرف يقلل من احترامنا - أي التسويق، واضح أننا كلية مع

---

٢٣٠ . يونتان كوهن، العلوم الإنسانية، التربية الليبرالية والقيادة، (القدس: معهد مندل للقيادة، ٢٠١٢)، ص: ٨.

٢٣١ . روبرت البين، «بالذات الرأسمالية تستطيع إنقاذ العلوم الإنسانية»، (هآرتس، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ١٩.

محاضرين رائعين، ولكننا غير قادرين على الوصول لجمهور الهدف». [٢٣٢]

يمثل نزوع الكلية إلى تسويق نفسها، اندماجاً في سوق التنافس الأكاديمي على الطالب، وهو أسلوب ابتدعته وبدأته الكليات لجذب الطلاب إليها، وعزفت عنه الجامعات لأسباب تتعلّق بالهيبة والمكانة الأكاديمية، وخاصةً كليات العلوم الإنسانية، ولكن تدهورها وتقليص الميزانيات المخصصة لها دفعها لتبني أسلوب الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة في جذب الطلاب إليها، وعلى الأقل فقد نجحت الجامعة العبرية في رفع عدد الطلاب المقبولين لكلية العلوم الإنسانية في العام ٢٠١٤، حيث وصل عددهم إلى ٧٤٧ طالباً، مقارنةً مع ٦٧٢ طالباً في العام ٢٠١٣، وهو يشجع الجامعة على الانغماس أكثر في الجانب التسويقي، الذي نظرت إليه سابقاً كقيمة تمثل سلعنة المعرفة. وقد وصف عميد الكلية عميتاي، هذا النشاط بمصطلح تجنيد وليس تسويق، وبرّرها بقوله: «بدل أن نسميها تسويقاً، أسميها تجنيد طلاب جيدين، أنا لا أرى الطالب كزبون، بل كشريك في مجتمع البحث والدراسة، العلاقات بين المحاضر والطالب لا تشبه العلاقة بين البائع والزبون، لأننا لا نكذب على الطلاب». [٢٣٣]

خامساً – مبادرات لإنقاذ العلوم الإنسانيّة

ظهرت في السنوات الأخيرة مبادرات وخطط عديدة لإنقاذ العلوم الإنسانية، شاركت فيها مؤسسات وصناديق خاصة، إلى جانب مبادرات حكومية، فقد أدى تدهور العلوم الإنسانية إلى حراك سياسي وأيديولوجي في مؤسسات المجتمع المدني اليهودية والصهيونية لإنقاذ العلوم الإنسانية، فمن جهة حاولت مؤسسات يمينية / صهيونية دعم كليات العلوم الإنسانية للتأثير على أجنداتها، وفي المقابل قامت صناديق يهودية تنادي بالفكر الليبرالي بتقديم الدعم للحفاظ على العلوم الإنسانية، لأنها تعتقد أن تدهور هذه العلوم سيقلص المساحات الليبرالية الباقية في إسرائيل. ولم ينحصر الحراك فقط على دعم كليات العلوم الإنسانية وأقسامها المختلفة، بل بادرت مؤسسات بحثية خارج الجامعات إلى إقامة كليات علوم

---

٢٣٢ . يردين سكوب، «العلوم الإنسانية تبحث عن طريق لقلب الطالب»، (هآرتس، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

٢٣٣ . المصدر السابق.

إنسانية تطرح بديلاً للانهيار الحاصل في الجامعات، وأيضاً ظهر التنافس في هذا السياق بين مراكز أيديولوجية مختلفة، فمن جهة افتتح مركز «شاليم» الذي يتبنى منظومة اليمين المحافظ معهداً أكاديمياً يختص بالعلوم الإنسانية فقط، ويستقطب إليه الطلاب المتميزين ويقدم لهم منحاً دراسيةً كاملةً شرط دراسة العلوم الإنسانية في المعهد. في المقابل، افتتح معهد فان لير في القدس، وهو معهد ليبرالي كليةً للعلوم الإنسانية تهدف إلى تدريس العلوم الإنسانية ورفع شأنها وتخريج نخبة ليبرالية.[٢٣٤]

أدى تراجع الإنفاق الحكومي على كليات العلوم الإنسانية، أيضاً، إلى فتح المجال أمام دخول صناديق دعم خارجية، وفي بعض الأحيان قامت هذه الصناديق بفرض أجنداتها بشكل كبير على هذه الأقسام، وهذا ما حدث مع قسم «فكر إسرائيل» في الجامعة العبرية، حيث قام صندوق «تكفا» (الأمل) الذي يدعم منظمات يمينية في إسرائيل، ودعم نتنياهو في حملته الانتخابية، بدعم رواتب أربعة محاضرين جدد في القسم، إلا أن الصندوق اشترط أن يقوم هو بإجراء مقابلات قبول المحاضرين المتقدمين للوظائف الأربع، وبالفعل أجرى الصندوق المقابلات داخل فندق (خارج الجامعة) في القدس، ودون علم إدارة الجامعة ولكن بعلم القسم وموافقته، صحيح أن الجامعة تدخلت في النهاية وأوقفت هذه المقابلات، إلا أن الصندوق لا يزال يدعم رواتب المحاضرين الأربعة الجدد في القسم، وهو أحد أقسام الدراسات اليهودية في الجامعة العبرية.[٢٣٥]

إلى جانب دعم رواتب محاضرين، أدى تراجع الإنفاق الحكومي إلى دخول جهات سياسية وأيديولوجية إلى مجال البحث، من خلال دعمها مشاريع بحثية تنسجم مع أجندتها الأيديولوجية، فمثلاً قامت جمعية «إلعاد»، وهي جمعية يمينية تقوم بتهويد القدس أثرياً، بتمويل نشاط الباحث الرئيسي في جامعة تل أبيب الذي ينقب عن الآثار في سلوان، وكانت الجمعية

٢٣٤ . شكل فان لير طاقماً بحثياً لكتابة ورقة سياسات تشمل بالأساس توصيات عملية لإنقاذ العلوم الإنسانية، وقد صدرت ورقة التوصيات المقترحة من المعهد في العام ٢٠١٢، انظر: معهد فان لير- طاقم العمل، خطة قومية لتطوير تعليم العلوم الإنسانية في المجتمع الإسرائيلي، (القدس: معهد فان لير، ٢٠١١). عدد صفحات ورقة التوصيات ١٧ صفحة.

٢٣٥ . أوري بلاو، «تكفا - أمل- لقسم فكر إسرائيل؟»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٨/ ٢/ ٢٠١٣)، ص: ١٢.

قد دعمت جامعة تل أبيب سابقاً خلال تنقيبها عن الآثار في منطقة سلوان شرق القدس.[٢٣٦]

إلى جانب نشاط المنظمات اليمينية المحافظة، فإن القلق من انهيار العلوم الإنسانية، حفّز بعض صناديق الدعم إلى مساندة العلوم الإنسانية، وخاصة الصناديق التي ترى في العلوم الإنسانية عماداً مهماً لبقاء إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي، وتعتقد أن العلوم الإنسانية قد تحافظ على ما تبقى من معاقل ليبرالية في إسرائيل، وهكذا قام صندوق يهودي ليبرالي، وهو صندوق «مندل» بتقديم تبرع بقيمة ١٨ مليون دولار لبناء معهد للدراسات المتقدمة في كلية العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، بالإضافة إلى تبرع بقيمة ٢,٥ مليون دولار بشكل سنوي لتفعيل المعهد. وقد اعتبر الصندوق أن بناء المعهد والتبرع السنوي الثابت سوف ينهض بالعلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، ويدعم الأقسام الخمسة المركزية فيها: التاريخ، الفلسفة، علوم الأديان، الأدب، الفن ودراسات اللغة.[٢٣٧]

أما على المستوى الحكومي / الرسمي، فقد عقدت الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم اجتماعاً في العام ٢٠٠٤، ضم عمداء كليات العلوم الإنسانية في الجامعات؛ من أجل التباحث في وقف تدهور العلوم الإنسانية، وقد أقيم منتدى العلوم الإنسانية في الأكاديمية الذي تكون من خمس لجان، تهدف كلها إلى إعادة الاعتبار الأكاديمي، الاجتماعي إلى العلوم الإنسانية، وهي: لجنة التنسيق والتخطيط، لجنة للعلوم الإنسانية الليبرالية، لجنة لفحص البحث العلمي في العلوم الإنسانية، لجنة لتعزيز العلاقة مع المجتمع، ولجنة لتوثيق العلاقة بين الجامعات ومعلمي العلوم الإنسانية في المرحلة ما قبل الجامعية، وقد أصدرت الأكاديمية في أعقاب عمل اللجان تقريراً حول مكانة العلوم الإنسانية في جامعات البحث في إسرائيل.[٢٣٨] وجاء تخصيص التقرير للجامعات البحثية فقط، لأن مجلس التعليم العالي كان قد أقام لجنة، في العام ٢٠٠١، لفحص العلوم الإنسانية في الكليات، والتي رفعت تقريرها للجنة التخطيط

---

٢٣٦ . نير حسون، «جمعية إلعاد تمول نشاط الباحث المسؤول عن الحفريات في سلوان»، (هآرتس، ١٤/٦/٢٠١٣)، ص: ١٣.

٢٣٧ . يونتان كوهن، العلوم الإنسانية، مصدر سبق ذكره، ص: ٣

٢٣٨ . الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، مستقبل العلوم الإنسانية في جامعات البحث الإسرائيلية، (القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، ٢٠٠٧)، ص: ٩

والموازنة ومجلس التعليم العالي، إلا أن توصياتها لم تنشر، ولكن ما تسرب منها يشير، أيضاً، إلى تراجع العلوم الإنسانية في الكليات التي لم يمر على قيامها، حين إقامة اللجنة، سوى عقد من السنين. إلا أنه بعد أقل من عقد من نشر توصيات الأكاديمية لتطوير العلوم الإنسانية، لم يلحظ أن هناك أي تغيير حدث يوقف تدهور هذه العلوم في الجامعات والكليات الإسرائيلية.

وجاءت المحاولة الثانية لإنقاذ العلوم الإنسانية، في العام ٢٠١٠، كجزء من الخطة الخماسية للتعليم العالي الإسرائيلي، فبعد إقرارها بشهر، اجتمع مجلس التعليم العالي ووزيرا التعليم والمالية من أجل إقرار خطة لدعم العلوم الإنسانية، جاءت هذه الخطوة بعد أن تبين أن جوهر الخطة الخماسية (انظر الفصل الرابع) يُهمش العلوم الإنسانية، لأن نموذج الإنفاق الجديد، سيعتمد على التميز البحثي حسب المقاييس الدولية. والعلوم الإنسانية لا تستطيع أن تتنافس هناك، لأن غالبية منشوراتها هي كتب أو فصول في كتب، ولذلك ستكون غائبة لأن معظم المقاييس الدولية تهمش مساهمة الإنتاج البحثي في العلوم الإنسانية في تقييم الجامعات. لذلك أشارت الخطة المقترحة إلى أن الحكومة سوف تنفق ٤٧ مليون شيكل من أجل مساعدة كليات العلوم الإنسانية في الجامعات، وذلك من أجل إضافة ملكات جديدة للكليات، وإعطاء منح بحثية وإعادة باحثين من الخارج في العلوم الإنسانية، إلا أن المبلغ المقترح هو نسبة ضئيلة من حجم المبلغ المخصص للخطة الخماسية للتعليم العالي، كما فرضت الخطة على الطلاب الذين يدرسون في كليات أخرى، تعلم مساقات من كليات العلوم الإنسانية كجزء من متطلبات اللقب الأكاديمي.[٢٣٩]

نشر مجلس التعليم العالي، في العام ٢٠١٢، خطته (المختصرة جداً) للنهوض بالعلوم الإنسانية، وتم ذكر أن الهدف الأساسي للخطة يجب أن يكون زيادة عدد الطلاب للقب الأول، وذلك من خلال كشف كل الطلاب على العلوم الإنسانية، إضافة إلى إدخال مساقات من العلوم الإنسانية إلى الكليات والحقول المعرفية الأخرى، وزيادة التعاون بين الكليات في كل المؤسسات. كما تطمح الخطة إلى جذب طلاب متميزين إلى العلوم الإنسانية، من خلال بناء برامج تعليمية جديدة تدمج بين العلوم الإنسانية ومجالات علمية أخرى، مثل الدراسات

٢٣٩ . ليؤور داطل، «قيمة الخطة لإنقاذ العلوم الإنسانية- ٤٧ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠)، ص: ٦.

الذهنية. وفتح حدود منظومة العلوم الإنسانية، من خلال توسيع مساحة تعريفها ومفاهيمها. أما بالنسبة للألقاب المتقدمة، فقد اقترحت الخطة تقليل عدد الطلاب في الماجستير والدكتوراه، وقبول الطلاب المتميزين فقط، وتوفير ظروف تعليمية ملائمة لهم. والعمل على إبقاء الطلاب المتميزين داخل البلاد. وبناء أطر لدراسة الدكتوراه تكون خاصةً بالطلاب المتميزين ومنحهم منحاً معيشيةً كاملةً بهدف التفرغ للدكتوراه، وزيادة التعاون والعمل بين طلاب الدكتوراه وبين الباحثين الكبار من أجل بناء مجتمع بحثي للعلوم الإنسانية وتطوير الجيل الجديد من الباحثين.[٢٤٠]

كما أقرت لجنة التخطيط والموازنة خطةً لدعم البحث في العلوم الإنسانية، وذلك بالتعاون مع صندوق يهودي خاص (ياد هنديف) وهو صندوق تابع لعائلة روتشيلد المعروفة، وبموجب الخطة، فإنه سيتم استثمار ٣٠ مليون شيكل في دعم البحث في العلوم الإنسانية، بحيث تساهم لجنة التخطيط والموازنة بنصف المبلغ الأول، والصندوق الخاص بالنصف الثاني.[٢٤١] ويلاحظ هنا مرةً أخرى تدخل صناديق دعم يهودية خاصة في محاولة منها للمساهمة في إنقاذ العلوم الإنسانية في إسرائيل، وهو أيضاً صندوق يهتم بنشاطاته في القيم الليبرالية في المجتمع الإسرائيلي.

سادساً – الدراسات اليهوديّة: «شكراً ليس في إسرائيل»

ظهرت التصدعات في العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية، أيضاً، من خلال ازدهار العلوم ذات الخصوصية اليهودية في العالم، مقارنةً بأفولها في الجامعات الإسرائيلية، فقد تراجع عدد الطلاب الذين يدرسون العلوم اليهودية بأقسامها المختلفة في الجامعات الإسرائيلية، وخصوصاً في معقلها الأكاديمي: الجامعة العبرية.[٢٤٢] بينما تزدهر هذه العلوم خارج إسرائيل.

---

٢٤٠ . انظر الخطة على الرابط الآتي: www.che.org.il

٢٤١ . انظر الخطة في: تقرير مجلس التعليم العالي، عام ٢٠١٢، ص: ٤٩.

٢٤٢ . على سبيل المثال وصلت أزمة الأدب العبري في الجامعة العبرية ذروتها في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، حيث وصل عدد الطلاب الجدد في القسم إلى ١٤ طالباً فقط للقب الأول، ولم يكن الحال أفضل من قبل، فقبل عقد وصل عدد الطلاب الجدد إلى ٣٠ طالباً فقط، بينما تراجع عدد طلاب الماجستير الجدد من ٢٣ طالباً عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ طلاب عام ٢٠١٠. وهو الرقم الأقل في تاريخ القسم الذي تأسس قبل ٨٨ عاماً، انظر: أور قشطي، «قسم عمالقة الأدب العبري يصارع على بقائه»، (هآرتس، ٨/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ٩.

إنها عودة إلى قبل الصهيونية ثقافياً، حيت ازدهرت العلوم الإنسانية في «المنفى» اليهودي في العالم، وأقيمت الجامعة العبرية لإحيائها في «أرض إسرائيل». علاوةً على ذلك، تعد دراسة اللاسامية والكارثة ضعيفةً في الجامعات الإسرائيلية، وخاصةً في دراستها ضمن إطار علم الجونيسايد، (إبادة الشعوب)، ففي إسرائيل يحتكر مركز «ياد فشيم» (متحف الكارثة) دراسة الكارثة، بينما تعد دراسة هذا الموضوع ضعيفةً في الجامعات الإسرائيلية، ومزدهرةً في جامعات أوروبية وأميركية.[٢٤٣] وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراسة اليهودية، ففي الولايات المتحدة تم تأسيس المنظمة الأميركية للدراسات اليهودية عام ١٩٦٩، وتعقد مؤتمراً سنوياً حول الدراسات اليهودية يشارك فيه الباحثون والمحاضرون في هذا المجال، بينما تتراجع الدراسات اليهودية في الجامعات الإسرائيلية، على الرغم من أن أول معهد تأسس في الجامعة العبرية كان معهد الدراسات اليهودية عام ١٩٢٤. اعتبرت المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية مجال الدراسات اليهودية من المجالات المُهمة في مسيرتها الأكاديمية والبحثية، وقد حقق هذا المجال البحثي والدراسي إنجازات كبيرة في دراسة التوراة، التلمود، الشريعة، والتاريخ اليهودي. إلا أن هذا المجال بدأ يتراجع، وظهرت بوادر هذا التراجع في إغلاق كليات تابعة له، وتقليص عدد الملكات الأكاديمية، وتقليص الإنفاق البحثي عليه، وظهر نقص في المجلات العلمية والكتب حول هذا الموضوع، إضافةً إلى الإهمال الذي لحق بالمكتبات والأرشيفات الخاصة بالدراسات اليهودية.

اعتبر أستاذ الأدب العبري في جامعة تل أبيب دان ليؤور أن تراجع الدراسات اليهودية في الجامعات الإسرائيلية، ليس مسألة أكاديمية فحسب، بل يحمل نتائج سياسية أيضاً: «ليست المشكلة أكاديميةً فحسب، بل لها انعكاسات سياسية عميقة، تتعلّق بمكانة دولة إسرائيل أمام الشتات عموماً وأمام يهود أميركا خصوصاً».[٢٤٤] بينما اعتبرت رئيسة كلية «عيمق يزراعيل» الأكاديمية أن تراجع الدراسات اليهودية سيؤدي إلى نتائج سلبية بشأن مصداقية دولة إسرائيل والحركة الصهيونية.[٢٤٥] قام مركز المعلومات والبحث التابع للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست)،

---

٢٤٣ . دانيال بلطمان، «تدريس الكارثة: درس في الاستيعاب»، (هآرتس، ١٩/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ٢٩.

٢٤٤ . دان ليؤور، «عندما يأتي سوتسكوفر (شاعر ييديشي، م.م) إلى شيكاغو»، (هآرتس، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.

٢٤٥ . عليزا شنهار، «أزمة في الدراسات اليهودية - والعالم الأكاديمي يصمت»، مجلة كيفونيم حدشيم (اتجاهات جديدة)، ١٦، ٢٠٠٧، ص: ٧٧-٧٨.

بتحضير تقرير خاص عن الدراسات اليهودية في الجامعات قدمه إلى لجنة التعليم البرلمانية، وبيّن التراجع الكبير في كليات الدراسات اليهودية المختلفة في الجامعات الإسرائيلية، بدايةً من مكانتها الاجتماعية، مروراً بتراجع عدد طلابها، وانتهاءً بالإنفاق عليها.[٢٤٦]

جدول (١٩): يبين عدد الطلاب في كليات الدراسات اليهوديّة في الجامعات الإسرائيليّة

	اللقب الأول	اللقب الثاني	اللقب الثالث	المجمل
١٩٩٨	١,٥٨٤	٧٤١	٢٩٤	٢,٦١٩
١٩٩٩	١,٥٦٦	٧١٣	٢٨٤	٢,٥٦٣
٢٠٠٠	١,٤٧٦	٦٧٨	٣٠١	٢,٤٥٥
٢٠٠١	١,٧٣٦	٦٧١	٣٣٩	٢,٧٤٦
٢٠٠٢	١,٦٣٤	٦٥٣	٣٥٨	٢,٦٤٥
٢٠٠٣	١,٤٥٨	٦٨٧	٣٥٤	٢,٤٩٩
٢٠٠٤	١,٣٩٧	٧٧٦	٤٠٩	٢,٥٨٢
٢٠٠٥	١,٣٠٥	٧٤٨	٤١٣	٢,٤٦٦
٢٠٠٦	١,٢١٠	٦٨٠	٤٢٣	٢,٣١٣
٢٠٠٧	١,٠٩٦	٦٠٦	٤٠٠	٢,١٠٢
٢٠٠٨	١,٠٠٨	٥٦٧	٣٨٤	١,٩٦٩
نسبة التغيير	-٣٦,٤٪	-٢٣,٥٪	٣٤,٠٪	-٢٤,٨٪

المصدر: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٠٩، ص: ٥.

٢٤٦ . يارون أونغر، وضع الدراسات اليهودية في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٠٩).

سابعاً - تآكل اللغة العبريّة

ساهم العقد الضائع وما حمل من تراجع الإنفاق الحكومي من جهة، واعتماد الجامعات على نفسها أكثر في تجنيد الأموال، في بدايات تخلي بعض الجامعات عن اللغة العبرية كلغة أساسية للتدريس والبحث. ويمكن اعتبار ذلك جزءاً من سياسات تأقلم الجامعات مع العولمة الأكاديمية، وأحد المفاتيح التي رأت الجامعات أنها تستطيع بواسطتها فتح الكثير من أبوابها، ومنها فتح المجال للطلاب الأجانب للدراسة فيها دون الحاجة إلى معرفة اللغة العبرية، وفي الوقت نفسه إعطاء المجال للطلاب الذين يتحدثون اللغة العبرية أن يتعلموا ويقدموا أبحاثاً باللغة الإنجليزية. ويتبين من زحف الجامعات الإسرائيلية إلى البرامج التعليمية في اللغة الإنجليزية، عمق العلاقة بين قلة الإنفاق الحكومي على المؤسسات الأكاديمية ودرجة اندماج الأخيرة في العولمة الأكاديمية بكل ما تحمله من تبعات اقتصادية، وصورة المؤسسة الأكاديمية ودخول اعتبارات السوق إلى التفكير الأكاديمي، وقبول البرامج التدريسية المقدمة للجامعة، التي بات قسم منها يعتمد الانجليزية لغة تدريس في مساقاتها.

بدأ معهد التخنيون تطبيق برامج للتدريس باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٨، في موضوع إدارة الأعمال والهندسة المدنية، ويُشكل هذا البرنامج بداية توسيع حيز اللغة الإنجليزية كلغة تعليم في المعهد في المستقبل، وقد برّر التخنيون هذا التوجه بمحاولة مؤسسات التعليم العالي تعميق ارتباطها بالعولمة الأكاديمية، فالجامعات الإسرائيلية حاضرة في العالم من خلال أبحاثها العلمية، ولكنها غائبة كمؤسسات جذب للطلاب الأجانب، كما أن الجامعات تحاول أن تؤهل طلاباً إسرائيليين باللغة الإنجليزية للاندماج في سوق العمل الدولية. وقد عبر عميد كلية الصناعة والإدارة في التخنيون، بوعز غولاني، عن التوجه الجديد للتخنيون: «لسنا بصدد التخلي عن الهدف الصهيونيّ الذي من أجله أقيم التخنيون، ولكن علينا أن ننظر إلى الواقع وأن نلائم أنفسنا للظروف المتغيرة».[٢٤٧]... أما عميد كلية الهندسة المدنية في التخنيون، أرنون بنطور، فقال: «إننا في عصر عولمة التعليم العالي، كل واحد يريد أن يدرس في حرمه أفضل طلاب العالم، على الجامعات الإسرائيلية الاستعداد لدخول هذه اللعبة... نريد أن نجذب

---

٢٤٧ . عوفري إيلاني، «إبعاد العبرية من مقاعد الأكاديميا»، (هآرتس، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٨)، ص: ١٤.

طلاباً من كل اقتصاديات العالم المتطورة – الصين، الهند، كازخستان، كوريا وغيرها».[٢٤٨]

افتتحت جامعة تل أبيب، في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، خمسة برامج ماجستير باللغة الإنجليزية، في مواضيع علم الآثار، إدارة حالة الطوارئ والكوارث، دراسات البيئة، الدراسات اليهودية والعلوم السياسية؛ ليصبح عدد برامج الماجستير في الجامعة أحد عشر برنامجاً يدرس فيها حوالى ثلاثمائة طالب، وفي العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، افتتحت الجامعة برنامج اللقب الأول في العلوم الإنسانية باللغة الإنجليزية، وتخطط لافتتاح برنامج لتعليم الهندسة. وتقترح جامعة حيفا برامج ماجستير عديدة، مثل إدارة الصراع والسلم، دراسات الكارثة اليهودية، بينما افتتحت الجامعة العبرية في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ برنامجين للماجستير باللغة الإنجليزية، الأول في موضوع التطوير المجتمعي العالمي، والثاني في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي. علاوةً على برامج البكالوريوس والماجستير في باقي الجامعات، فمثلاً افتتحت جامعة بن غوريون برنامجاً جديداً باللغة الإنجليزية في الدراسات الإسرائيلية. علاوةً على أن قسم الكيمياء في الجامعة لا يقبل أبحاث الماجستير إلا باللغة الإنجليزية، وقال رئيس قسم الكيمياء، «يهودا بند»: «إذا كتب أحد شيئاً علمياً في اللغة العبرية، فإنه ببساطة سوف يقبره، ولن يقرأه أحد... حتى المجلة العلمية الإسرائيلية للكيمياء تصدر باللغة الإنجليزية».[٢٤٩] وأشارت إحدى المحاضرات في جامعة تل أبيب إلى أن زملاءها يعرفون تقديم محاضرات باللغة الإنجليزية ولكنها تشك في قدرتهم جميعاً على تقديم محاضرة في مؤتمر باللغة العبرية، وهذا كله نابع – برأيها – من عولمة المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية التي باتت تشدد على اللغة الإنجليزية بشكل مبالغ فيه.[٢٥٠] وطالب أستاذ علم النفس في جامعة تل أبيب، كارلو شطرنغر، الجامعات الإسرائيلية بتوسيع البرامج باللغة الإنجليزية، لأن ذلك من شأنه أن يرفع من شأن الجامعات الإسرائيلية ويدخلها في مجال

---

٢٤٨ . المصدر السابق.

٢٤٩ . طليلا نيشر، «غضب في مجمع اللغة: محاضرون يلزمون تقديم الأبحاث بالإنجليزية»، (هآرتس، ٢٩/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٧.

٢٥٠ . رفيطل حوبل، «أكاديمي – تحدث العبرية!»، (هآرتس، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١١.

التنافس مع الجامعات العالمية على جذب الطلاب المتميزين إليها من كل العالم.[251]

أقر مجلس الجامعة العبرية، أيضاً، تغيير البند في نظام الجامعة والذي منع كتابة أبحاث الدكتوراه بلغة أخرى غير العبرية، وسمح للطلاب بتقديم الأبحاث باللغة الإنجليزية. وقد اعترض مجمع اللغة العبرية على هذا التعديل وحاول إيقافه، ولكن الجامعة تؤكد أن التعديل جاء كتحصيل حاصل للواقع في الجامعة، فنصف رسائل الدكتوراه الأخيرة التي قدمت في الجامعة (وصل إلى ألف) كُتبت باللغة الإنجليزية.[252] وفي معهد وايزمان يتم التدريس باللغة الإنجليزية في كل المواضيع تقريباً.

أثار هذا التوجه غضب مجمع اللغة العبرية في إسرائيل، الذي اعتبر أن هذا التوجه الآخذ بالازدياد سوف يؤدي إلى تآكل اللغة العبرية، فاللغة العبرية غير معتبرة أكاديمياً في التقدم الوظيفي في الجامعة، حيث لا يتم حساب المقالات والإصدارات باللغة العبرية، كمعيار لتقدم المحاضر في السلم الوظيفي والأكاديمي، وإنما يتم اعتبار المنشورات العلمية في اللغة الإنجليزية فقط. وبدأ المجمع بمعارضة هذه التوجهات مع إعلان معهد التخنيون فتح برامج دولية باللغة الإنجليزية، فقد عقب رئيس المجمع، بروفسور موشيه بار آشار، على العلاقة بين الجامعات الإسرائيلية وبين اللغة العبرية، حيث اعتبر أن نهضة اللغة العبرية كانت بفضل الجامعات، التي اختارت أن تدرس علومها باللغة العبرية: «التدريس باللغة الإنجليزية هو تطور خطير، وكأنهم يريدون من الطلاب مغادرة البلاد».[253] وعقبت الأديبة الإسرائيلية، رينا ليطفين، على توجه الجامعات نحو اللغة الإنجليزية بأن ذلك يشكل «اهتزازاً للهُوية القومية... هذه صيّرورة ستؤدي إلى انهيار الوعي الثقافيّ والتي تهدد وجودنا ككيان له ميزاته الخاصة».[254]

وأشار أستاذ التاريخ في الجامعة العبرية، يسرائيل بارطل، إلى أن الجامعات ساهمت في

---

٢٥١ . كارلو شطرنغر، «خطة لإنقاذ الجامعات»، (هآرتس، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.

٢٥٢ . طليلا نيشر، «الجامعة العبرية ستسمح بتقديم رسائل الدكتوراه بالإنجليزية»، (هآرتس، ١٦/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

٢٥٣ . عوفري ايلاني، ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

٢٥٤ . رينا ليطفين، «العبرية- لغتنا»، (هآرتس، ٥/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ١٤.

تراجع مكانة اللغة العبرية العلمية، فالطلاب يسمعون في كلياتهم أنه لا توجد أهمية للنشر باللغة العبرية، واستحضر إحدى المجلات التاريخية المهمة باللغة العبرية (كاتدرا)، وهي تختص بدراسة دولة إسرائيل وتاريخها، التي أسسها في العام ١٩٧٥، وقال لو أردت أن أسسها اليوم لما وجدت من يكتب فيها. واعتبر أن المقياس الأكاديمي يقتل اللغة العبرية، حيث إن النشر باللغة الإنجليزية حتى في العلوم الإنسانية بات مقياساً مُهماً لجودة البحث.[٢٥٥]

وشدّد على هذه النقطة أستاذ دراسات العمل في جامعة تل أبيب، يوسيف كاطن، الذي اعتبر أن المقاييس البحثية العالمية لا تأخذ بعين الاعتبار الإنتاج البحثي باللغة العبرية، وأن الجامعات الإسرائيلية تساوقت مع هذا التوجه وهمّشت اللغة العبرية، حيث إن التقدم الوظيفي للمحاضر في الجامعة بات يتعلق بنشره في مجلات تقاس بمدى تأثيرها (Impact Factor)، والتي تتحدد بعدد الاقتباسات من المقالات المنشورة فيها. وبما أن التقدم الوظيفي للمحاضر في الجامعة الإسرائيليّة بات يتعلق بنشره في هذه المجلات، فهو لن يبدد وقته في النشر في مجلات باللغة العبرية، بل سينهمك بالنشر في المجلات العالمية، التي تدرج عالياً في مقياس التأثير، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المقالات التي تنشر في المجلات العلمية الإسرائيليّة باللغة العبرية، والتي يعتقد كاطن أنها لا تقل أهمية وجودةً عن المقالات المنشورة في المجلات العالمية. وبما أن إمكانية اقتباس هذه المقالات ضعيفة لأنها مكتوبة باللغة العبرية، فإن ناشرها لن يستفيد منها في مسيرته الأكاديمية، وهكذا تساهم الجامعات الإسرائيلية في تهميش اللغة العبرية.[٢٥٦]

بررت الجامعات هذا التوجه باعتباره جزءا من سياساتها للتأقلم مع المحيط الأكاديمي العولمي، وبرّر مدير المدرسة الدولية في جامعة حيفا، بروفسور حنان ألكسندار هذا التوجه بقوله: «كما أن العالم أصبح قريةً صغيرةً؛ فالتعليم العالي بات عالمياً... وهذا ما تفعله جامعات البحث كلها، وليس صدفة أننا توصلنا إلى النتيجة نفسها».[٢٥٧] تضع الجامعات الإسرائيليّة تأقلمها العولميّ في المكان الأول ثم الاستفادة المادية في المكان الثاني، وذلك على الرغم

٢٥٥ . يسرائيل برطل، «حول أفول العبرية في الأكاديميا»، (هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٢.

٢٥٦ . يوسيف كاطن، «التدريج يتجاهل المنشورات باللغة العبرية»، (ذا ماركر، ٩/ ٦/ ٢٠١١)، ص: ٢١.

٢٥٧ . جودي ميلتس، «ليس هنالك حاجة للعبرية للدراسة في الجامعة العبرية»، (هآرتس، ١٢/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٦.

من أن قسط التعليم في البرامج الدولية يصل إلى أكثر من ضعفي قسط التعليم العادي. واعتبرت عميدة الجامعة العبرية، بروفسور سارة سطرومزا، أن هدف هذه البرامج ليس مساعدة الجامعات اقتصادياً، بل تنبع أهميتها من حاجة الجامعات إلى بناء علاقات مع الجيل الأكاديميّ العالميّ القادم: «نريد طلاباً من جامعات ييل، برينستون، السوربون، طلاباً جيدين سيصبحون باحثين كباراً في المستقبل، نريد أن تكون لنا علاقة معهم من الآن».[٢٥٨]

علاوةً على فتح برامج باللغة الإنجليزية في الجامعات، هناك تراجع في إنتاج الأبحاث العلمية باللغة العبرية، والحقيقة أنه من الصحيح القول إن اللغة العبرية لم تكن مُهيمنةً على لغة الإنتاج البحثيّ في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية، بل كانت وما زالت اللغة الإنجليزية هي المّهيمنة، حتى إن الجامعات الإسرائيلية لا تعتبر الإنتاج باللغة العبرية مساهمةً معرفيةً حقيقيةً، ولا يعتبر البحث العلمي باللغة العبرية عاملاً أساسياً في التقدم الوظيفيّ والأكاديميّ للمحاضر والباحث. وتنحصر النظرة إلى البحث باللغة العبرية في دوره بإثراء النقاش الجماهيري والتأثير على السياسات العامة، أكثر من كونه مساهمة في الإنتاج المعرفي العام، حتى لو أنه قام بذلك.

تتفاوت مكانة اللغة العبرية في الإنتاج البحثي حسب الكليات في الجامعات، ففي كليات العلوم الطبيعية والعلوم، فإن الإنتاج باللغة العبرية هامشيّ مقارنةً بكليات العلوم الإنسانية، والاجتماعية. دعا تراجع اللغة العبرية عمداء كليات الحقوق في إسرائيل إلى التأكيد أن «البحث القانوني باللغة العبرية يحتضر».[٢٥٩] في هذا السياق عبّر عميد كلية الحقوق في جامعة بار إيلان، شاحر ليفشيتس، عن التوجه العام من البحث باللغة العبرية: «هناك صراع على الكتابة باللغة العبرية في المؤسّسة الأكاديميّة.. المؤسسات المسؤولة عن تقدم المحاضرين المبتدئين في إسرائيل تطلب مقالات علمية باللغة الإنجليزية فقط، وهناك توجه سلبي نحو من يكتب بالعبرية، من يكتب باللغة العبرية سيتضرر في تقدمه الأكاديمي...».[٢٦٠]

٢٥٨ . المصدر السابق، ص: ٦.

٢٥٩ . هيلا راز وياسمين غواطا، «عمداء كليات الحقوق: البحث القانوني في اللغة العبرية يحتضر»، (ذا ماركر، ١٠/١٠/٢٠١٣)، ص: ٢٨-٣٠.

٢٦٠ . المصدر السابق، ص: ٢٨.

الفصل الخامس:
هجرة العقول الإسرائيليّة وإعادتها
بين عولمة المؤسسة الأكاديميّة و«قوميّتها»

«نرغب كثيراً بالعودة، ولكني سمعت الكثير من الأصدقاء الذي هاجروا إلى الولايات المتحدة الأميركية بهدف العودة من جديد، أنهم اكتشفوا في سياق المعرفة، أن الولايات المتحدة هي أرض الفرص المفتوحة. بينما اكتشفوا أن البيروقراطية تقتلهم في إسرائيل، قلة في الميزانيات والكثير من السياسة».[261]

د. موران يسعور– مهاجرة من إسرائيل

يهدف هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة هجرة العقول الإسرائيليّة إلى الخارج،[262] والمبادرات الحكومية الإسرائيلية لإرجاعها، ويدعي الفصل أن هناك توجهين - القومي والعولمي

---

٢٦١ . موران يسعور هي نموذج لهجرة العقول من إسرائيل، حاصلة على لقب الدكتوراه في البيولوجيا من الجامعة العبرية، وعمرها ٣٨ عاماً، وانتقلت للعمل في معهد برود في MIT وهارفارد في الولايات المتحدة الأميركية، انظر اللقاء معها: ليؤور داطل، "من يريد البقاء في الأكاديمية الإسرائيلية عليه السفر للخارج"، (ذا ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ١٦. يحمل عنوان التقرير مفارقة تفسّر هجرة العقول في إسرائيل، فمن جهة تطلب الجامعات من الطلاب السفر إلى الخارج للعودة للعمل ولكنهم حال خروجهم لا يعودون بسبب الظروف الجيدة التي يجدونها في الخارج.

٢٦٢ . مصطلح العقول في الخطاب الإسرائيلي يشمل كل التراتبيات الأكاديمية، سواء ممن أنهوا اللقب الثالث وتركوا البلاد، أو سواء العلماء أو الباحثين أو المحاضرين في الجامعات، ولا ينحصر مفهوم العلماء بالمعنى الإعلامي الشعبي للكلمة، أي أولئك الذين لهم اسم وشهرة عالمية.

الليبرالي - يقودان النقاش - كل من وجه نظره - حول التعاطي مع هذه الظاهرة الإسرائيلية. يتعامل الأول معها على أن المهاجرين العلماء هم كوادر أكاديمية جديدة ومتميزة، لهذا انطلقت هذه المبادرة لإرجاع العقول لإقامة مراكز بحث للامتياز أو للمتميزين، أما التوجه الثاني فيتعامل معها على أنها مهمة قومية تندرج ضمن سياسات إسرائيل لإعادة الكوادر اليهودية في العالم إلى المؤسسات المحليّة، لهذا فإن وزارة الهجرة والاستيعاب تقوم بجزء من حملة إعادة العقول الإسرائيلية من الخارج.

ينطلق التوجه الجمهوراني من ادعاء أن المؤسسات الأكاديمية هي مؤسسات خدمة احتياجات الدولة القومية، وقد أثر هذا التوجه على مبنى التعليم العالي الإسرائيلي وجوهره وتطوره ودوره وأجنداته البحثية، أما التوجه الثاني فهو توجه السوق والذي تطور إلى التوجه النيوليبرالي والسياسات العولمية والذي بدأ في التبلور مع نهاية السبعينيات والتحولات الرأسمالية الليبرالية في إسرائيل على مستوى مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، وهو بدوره أعطى شكلاً آخر من حيث المبنى والمضمون للتعليم العالي والمؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية ودورهما في المجتمع الإسرائيلي.[٢٦٣]

يبيّن الفصل المفارقة الأكاديمية الإسرائيلية في هذا المضمار، فمن جهة تنغمس الجامعات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العولمة الأكاديمية، ولكنها من جهة ثانية تتبنى خطةً خماسيةً طرحتها الحكومة لإرجاع العقول الإسرائيلية. تكمن المفارقة في أن هجرة العقول هي الحالة الطبيعية لعولمة التعليم العالي والبحث العلمي، والحالة غير الطبيعية - في ظل العولمة - هي استقرار الباحث في دولته، بينما تحاول المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية اللاهثة وراء الاندماج في العولمة إرجاع الباحثين والمحاضرين الإسرائيليين من الخارج، على الرغم من أن على التفكير العولمي دفعها إلى تشجيع هذه الهجرة، واستقبال محاضرين أجانب في صفوفها، ولكن تبقى هذه المسألة محوراً من محاور الصراع الداخلي والتوتر المستمر بين الاعتبارات القومية والاعتبارات الأكاديمية والاقتصادية للتعليم العالي الإسرائيلي.

---

٢٦٣ . حول التوجهين الجمهوراني والليبرالي في المؤسّسة الأكاديميّة الاسرائيلية انظر: مهند مصطفى (٢٠١٠). «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين صراعها الداخلي والصراع مع وزارة المالية»، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٣٧-٣٨. وأيضاً: مهند مصطفى (٢٠٠٨). «الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة»، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢٩.

اصطبغت عملية إعادة العقول المهاجرة بهذين التوجهين وليس بلون واحد منهما. يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يستعرض الأول أهم المعطيات التي توضح حجم ظاهرة هجرة العقول الإسرائيلية أو هربها، بينما يعالج المبحث الثاني المشاريع الحكومية لإعادة هذه العقول، أما الثالث فيتناول أهم التحديات والانتقادات الموجهة لهذه المشاريع.

أولاً - هجرة العقول الإسرائيلية: حجم الظاهرة وأسبابها

ازدادت هجرة العقول الإسرائيلية في العقد الأخير، وهو العقد الذي يسمى في إسرائيل «العقد الضائع»، بمعنى العقد الذي تراجعت فيه المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية نتيجة التقليصات المالية الكبيرة التي لحقت بها، يعتبر هذا العقد السياق الذي بدأت تنتشر فيه الظاهرة، فعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأكاديميين الجدد؛ أدى إلى هجرتهم للخارج وخصوصاً إلى الولايات المتحدة الأميركية كما تشير المعطيات أدناه.

بيّن بحث أجري حول هذه الظاهرة أنه في العقود الأولى التي أعقبت قيام إسرائيل، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الدولة من استيعاب المهاجرين اليهود بمئات الآلاف والتحديات الأمنية وغيرها فإن إسرائيل زادت عدد الكادر الأكاديمي في الجامعات بشكل كبير جداً، من ١١ محاضراً لكل مائة ألف نسمة في العام ١٩٥٠، إلى ١٣٤ محاضراً لكل مائة ألف نسمة في العام ١٩٧٣. وعلى كل مليار شيكل ناتج محلي كان هناك سبعة محاضرين في العام ١٩٥٠، ازداد هذا العدد إلى ٢٦ محاضراً لكل مليار شيكل ناتج محلي. وبالنتيجة فإن إسرائيل استطاعت خلال عقدين أن تجند عدد محاضرين في الجامعات مقارنةً بعدد السكان أكثر بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية.

تشير دراسة الباحث الإسرائيلي بن-دافيد إلى أنه ومنذ العام ١٩٧٣، بدأت هذه الصيرورة تتراجع، فحتى العام ٢٠٠٦ ازداد عدد المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية من ٤٣٨٩ محاضراً إلى ٤٩٣٧ محاضراً، أي بنسبة ١٢٪، في الوقت الذي ازداد فيه السكان في الدولة بنسبة ١٠٩٪. وإذا تمت إضافة المحاضرين في الكليات التي انتشرت في بداية التسعينيات فإن الزيادة تصل إلى ٣١٪. وتراجع عدد الطاقم الأكاديمي في الجامعات بالنسبة للسكان إلى ٣٥٪ خلال هذه الفترة، بينما ازداد عدد الكادر في الولايات المتحدة الأميركية على نفس

المقياس بنحو ٢٩٪.

أدى التراجع في عدد المحاضرين بالنسبة إلى السكان وحتى بالنسبة إلى الطلاب الجامعيين إلى هجرة الأكاديميين الإسرائيليين للبحث عن عمل في الخارج، ففي منتصف التسعينيات كان عدد الطلاب الجامعيين لكل محاضر يصل إلى ١٦ طالباً، أما اليوم فإن عددهم وصل إلى ٢٥ طالباً لكل محاضر، ووصلت نسبة تراجع عدد الملاكات الجامعية في العقد الأخير إلى ٨٪، وإلى جانب التقليصات في عدد المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية، وصل حجم التقليصات في ميزانيات التعليم العالي الإسرائيلي في العقد الأخير إلى حوالى ٢٠٪.[٢٦٤]

يصعب العثور على معطيات دقيقة حول عدد العلماء والباحثين والأكاديميين الإسرائيليين في الخارج، المعطى الدقيق الوحيد المتوافر يشير إلى أن هناك ٧٥٠ ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج، وذلك حسب التقرير الذي قدمه مركز «شاليم» في العام ٢٠٠٦ للجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست التي ناقشت في جلستها موضوع هجرة العقول الإسرائيلية،[٢٦٥] وإذا كان هذا المعطى دقيقاً فإن هناك ارتفاعاً في عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج، حيث قدر عددهم في العام ٢٠٠٠ بما بين ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألفاً، إلا أن هذه الأرقام لا يمكن الاعتماد عليها لتقدير عدد العلماء المهاجرين إلى الخارج، فهذه المعطيات تشمل كل الإسرائيليين من أطفال، ورجال ونساء وشيوخ وحاملي الجنسيات المزدوجة، ومن علماء وغير العلماء.

المعطيات المتوافرة حول عدد العقول المهاجرة هي معطيات نسبية يتم بناء الصورة الكاملة لهذه الظاهرة بناء عليها، وتعتمد المعطيات أساساً على مراكز التسجيل والتي يقوم العلماء الإسرائيليون أنفسهم بالتسجيل فيها، وهناك من لا يقوم بالتسجيل، وهناك إحصائيات تعتمد على استطلاعات عينية أجريت في الجامعات، أو استطلاعات ومسوح في كلية معينة في الجامعات، لذلك فإن المؤسسات الرسمية المختلفة تنشر معطيات مختلفة حول عدد العلماء في الخارج. فمعطيات مجلس التعليم العالي تختلف عن معطيات وزارة الهجرة

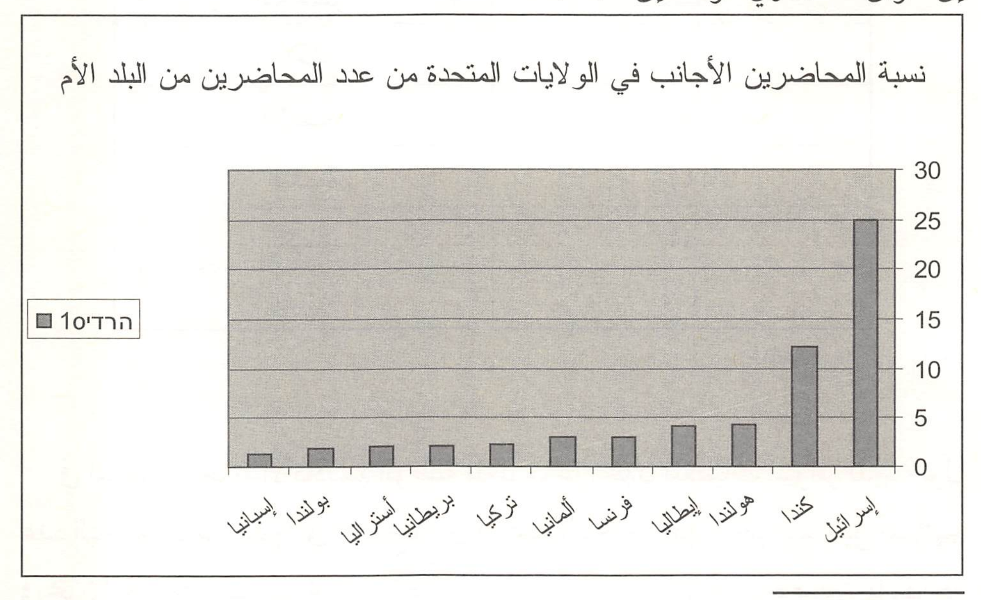
---

٢٦٤ . ماركر ويك، ٢١/ ١/ ٢٠١٠، ١٢-١٣، وللتوسع حول العقد الضائع، انظر: عامي فولنسكي (٢٠٠٤). **الأكاديمية في بيئة متغيرة: سياسات التعليم العالي الإسرائيلي ١٩٥٢-٢٠٠٤**. تل أبيب: مؤسسة شموئيل نآمان. (بالعبرية).

٢٦٥ . بورتوكول جلسة لجنة العلوم والتكنولوجيا، بروتوكول رقم ١١، تاريخ الجلسة ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

والاستيعاب، وكلاهما يختلف عن معطيات الأكاديمية الوطنية للعلوم أو المجلس القومي للبحوث والتطوير. كما أن هناك معطيات أخرى لدى باحثين إسرائيليين ومراكز أبحاث إسرائيلية درسوا هذا الموضوع، إلا أن أبحاثهم لم تعتمد على مسوحات دقيقة بل على عينات بحثية، ولكنها تساعد على فهم جزء كبير من هذه الظاهرة الإسرائيلية.

في المجمل، فإن إسرائيل تصنف من الدول الأكثر هجرة للعقول، وهي تأتي في المكان العشرين في قائمة الدول المصدرة للعقول في العالم، وذلك في تدريج شمل ٤٧ دولة متقدمة ونامية في العالم.[٢٦٦] وتعتبر الولايات المتحدة المكان المركزي الذي يهاجر إليه الباحثون الإسرائيليون، حيث تصل نسبة المحاضرين الإسرائيليين في ٤٠ جامعة في الولايات المتحدة (وليس الجامعات كلها) إلى ٢٥٪ من مجمل عدد المحاضرين الذين يعملون في إسرائيل، وهي أعلى نسبة لمحاضرين أجانب في أميركا مقارنةً بعدد المحاضرين في البلد الأم. فمثلاً، تصل نسبة المحاضرين الكنديين في أميركا من نسبتهم من عدد المحاضرين الكنديين في كندا إلى حوالى ١٢٪، وفي هولندا إلى ٣, ٤٪.[٢٦٧]



٢٦٦ . انظر إلى التقرير: World Competitiveness Yearbook 2000

٢٦٧ . بالاعتماد على بحث دان بن دافيد المحاضر في كلية الاقتصاد في جامعة تل أبيب والذي شمل وجود العلماء الإسرائيليين في أهم ٤٠ جامعة في الولايات المتحدة الأميركية: انظر الرابط للبحث:
http://www.tau.ac.il/~danib/econ-rankings/BrainDrained-HebExecSummary.pdf

نشأت ظاهرة هجرة العقول في إسرائيل - في الغالب - بسبب عدم تمكن المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية من استيعاب الخريجين كلهم، كما يسافر أصحاب الألقاب العليا - في الغالب - إلى الخارج وبالذات إلى الولايات المتحدة الأميركية، بهدف الحصول على شهادة ما بعد الدكتوراه (Post-Doctorate) وخلال تعليمهم يندمجون في مؤسسات بحثية وأكاديمية في الخارج ولا يعودون إلى إسرائيل بسبب قلة الفرص الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية، النابعة من التقليصات المالية التي حدثت في العقدين الأخيرين في ميزانيات الجامعات، وفي عدد الملاكات الأكاديمية فيها.

جدول(٢٠): نسبة المحاضرين الإسرائيليين في الولايات المتحدة

من عدد المحاضرين في المجال نفسه في الجامعات الإسرائيلية

التخصص	النسبة
علوم الحاسوب	٣٢,٨
الاقتصاد	٢٨,٧
الفلسفة	١٤,٦
الكيمياء	١٢
الفيزياء	٩,٥

المصدر: دان بن- دافيد.

في استطلاع أجرته الأكاديمية الوطنية للعلوم، على مخزن المعطيات المتوافر لديها حول عدد الباحثين الإسرائيليين في الخارج، تبين أن عدد الباحثين الذين قاموا بتسجيل أسمائهم في مخزن المعطيات وصل إلى ١٩٤٥ باحثاً إسرائيلياً، منهم ١٤٠٧ باحثين حاصلين على درجة الدكتوراه، ٤٣٠ يدرسون للقب الدكتوراه، ٩٤ أصحاب لقب ثان. وتبين أن ٦٥٪ منهم يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى ٧٣ يعملون في كندا و١٩ في بريطانيا.

وتشير معطيات أكاديمية إلى أن ثلث «العقول الهاربة» (حوالى ١٠٠٠) هم باحثون في العلوم الطبيعية والرياضيات، ٧٠٠ منهم باحثون في علوم الأحياء والبيولوجيا، وربع المتسجلين في مخزن المعطيات هم باحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية.[٢٦٨]

وفي تقرير آخر للأكاديمية الوطنية نُشر، في العام ٢٠٠٧، وشمل تحليلاً لمعطيات ٩١١ أكاديمياً وأكاديميةً إسرائيليةً أدخلوا بياناتهم إلى مخزن المعلومات التابع للأكاديمية، تبين أن ٦٧٪ من الأكاديميين الإسرائيليين في الخارج هم من الرجال والباقي نساء، و٧٣٪ منهم متزوجون، و٧٥٪ منهم يسكنون الولايات المتحدة الأميركية، و١٠٪ في بريطانيا، والباقي منتشرون في دول العالم. كما أن ٦٠٪ منهم يحملون لقب الدكتوراه، والباقي يدرسون لهذا اللقب. ويتبين أن ٧٣٪ ممن يحملون لقب الدكتوراه حصلوا عليها في إسرائيل، بمعنى أنهم هاجروا بعد أن أنهوا التعليم الأكاديمي في إسرائيل إما للعمل، وعلى الأغلب لإكمال الدراسة – بوست دكتوراه. كما أن ٥٠٪ منهم متخصصون في مواضيع البيولوجيا والكيمياء والفيزياء. بينما ١٣٪ متخصصون في العلوم الإنسانية والاجتماعية.[٢٦٩]

حسب معطيات جمعية (Bio Abroad)، وهي جمعية أقيمت في بوسطن في العام ٢٠٠٦، للتواصل مع الأكاديميين الإسرائيليين فقد سجل في الجمعية ٩٠٠ عالم إسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية، وتشير معطيات الجمعية إلى أن ٩٠٪ من العلماء الإسرائيليين في مجال البيوتكنولوجي تركوا إسرائيل بهدف اكتساب خبرة مهنية، و٥٠٪ بقوا في الخارج بسبب غياب أي تحد مهني في إسرائيل، وغياب وظائف مناسبة في المؤسسة الأكاديميّة أو الصناعة هناك، و٣٦٪ منهم متزوجون ولديهم أولاد، و٨٥٪ معنيون بالعودة إلى إسرائيل لأسباب اجتماعية تتعلق بالعائلة والأصدقاء والرغبة في أن تتم تنشئة أولادهم في إسرائيل، و٥٥٪ منهم فكروا بجدية بالعودة إلى إسرائيل في السنة التي سبقت البحث.[٢٧٠]

---

٢٦٨ . ذا ماركر، (٢/ ١/ ٢٠١١)، ص: ١٢

٢٦٩ . . انظر إلى التقرير الذي أعدته الأكاديمية الوطنية للعلوم وقدمته إلى لجنة «شوحط» التي فحصت مشكلة المؤسسة الأكاديميّة الاسرائيلية في العام ٢٠٠٧ على الرابط الآتي:
http://www.academy.ac.il/data/news/51/NewsFiles/Register-Sum.pdf

٢٧٠ . ذا ماركر، (٧/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ١٠.

جدول (٢١) يبين نسبة الأكاديميين الإسرائيليين الذين عاشوا في الخارج

على الأقل ثلاث سنوات من أصحاب الألقاب الأكاديمية في الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥

	العلوم الاجتماعية والإنسانية	العلوم والهندسة	الطب
اللقب الأول	٤٪	٦,٧٪	
اللقب الثاني	٣,١٪	٨,٥٪	٧,٢٪
اللقب الثالث	٣,٨٪	١٤,١٪	

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية

أقامت لجنة التخطيط والموازنة وحدة تعمل على إعادة الباحثين في الخارج إلى إسرائيل، وعينت ليئات معوز، إحدى الأكاديميات الإسرائيليات العائدات رئيسةً لهذا الوحدة، وتؤكد أن صيرورة هجرة العقل نابعة من الشرط الذي باتت تضعه الجامعات الإسرائيلية لاستيعاب محاضر، وهو أن يقوم ببحث ما بعد الدكتوراه خارج البلاد، وهو أيضاً ليس شرطاً أساسياً لاستيعابه، بل حسب الملكات المتوافرة في الجامعة. ومع ذلك فإن ١٥٪ من الحاصلين على الدكتوراه في الجامعات الإسرائيلية كل عام (١٣٠٠ دكتوراه كل عام) يسافرون للخارج لاستكمال بحث ما بعد الدكتوراه، وقسم منهم يبقى في الخارج لأنه لا يجد له مكاناً في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، أو لأنه يجد أن شروط العمل والبحث في الخارج أفضل من إسرائيل، حيث إن ١٤٪ من أصحاب اللقب الثالث في مجالات الهندسة والعلوم والذين أنهوا تعليمهم في منتصف الثمانينيات وحتى نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، عاشوا في الخارج فترةً تزيد على السنوات الثلاث.[٢٧١]

في تقرير أصدرته دائرة الإحصاء المركزية في العام ٢٠١٣، تضمن معطيات عن أصحاب لقب الدكتوراه في العقد ١٩٩٩-٢٠٠٩، يتبين أن حوالى ٧٧٪ من الرجال الذين حصلوا على لقب الدكتوراه سافروا خارج إسرائيل لإكمال درجة البوست - دكتوراه، (٥٣,٧٪ منهم

٢٧١ . ليؤور ديطال، «باحثون إسرائيليون أكفاء يريدون العودة ولكن لا يوجد ما نقترحه لهم»، (ذا ماركر، ٨/١/٢٠١٣)، ص: ٤-٥.

سافروا إلى الولايات المتحدة الأميركية)، وأضاف التقرير أن ٤٨٪ من النساء الحاصلات على لقب الدكتوراه أكملن البوست - دكتوراه في إسرائيل.[٢٧٢]

اعتبرت ميري يميني، وهي محاضرة في كلية التربية في جامعة تل أبيب، أن غياب برامج البوست - دكتوراه في إسرائيل هي الحلقة الضائعة في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية، والسبب الرئيس لهجرة العقول، وقالت إن ٩٠٪ من المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية مروا بمسار استكمال البوست خارج إسرائيل لمدة تتراوح بين عامين إلى خمسة أعوام، وتعتقد يميني أن على المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية أن تطور برامج البوست في إسرائيل، وذلك لن يساهم فقط في منع هجرة العقول بل، سيحقق، أيضاً، قدراً كبيراً من المساواة والعدالة في التعليم العالي بين شرائح اجتماعية مختلفة في إسرائيل، فليس بمقدور الجميع السفر لاستكمال البوست والعودة للحصول على وظيفة في الجامعة.[٢٧٣] في الحقيقة، لا تدرك يميني من كلامها، أن المشكلة ليست في غياب تطوير برامج البوست في إسرائيل، بل من قرار مسبق في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية بتفضيل سفر الباحثين الإسرائيليين إلى الخارج كجزء من التوجه نحو عولمة التعليم العالي الإسرائيلي، فحتى لو أقيمت بنيةٌ تحتيةٌ متطورة لبرامج البوست في إسرائيل، فستبقى المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية تفضّل المستكملين القادمين من الخارج.

تشير معوز إلى ضعف البنية التحتية البحثية في إسرائيل كعامل لهجرة العقول: «حتى اليوم لم يكن في المؤسسة الأكاديميّة في إسرائيل تفكير منظم للمدى البعيد... بداية بإدارة قضية البنية التحتية البحثية من خلال تفكير إستراتيجي، البنى التحتية البحثية كبيرة وثمينة ولم يكن هناك تخطيط بالنسبة لها على المدى البعيد، لم يفحص أحد سلم الأفضليات، وكل مرة عالجوا الموضوع بشكل مختلف، أريد إدارة عملية منظمة لخارطة طريق البنية البحثية كجزء من التخطيط الأكاديمي في إسرائيل».[٢٧٤]

---

٢٧٢ . دائرة الإحصاء المركزية، أصحاب الدكتوراه في العام ٢٠٠٩، العمل في البحث والتطوير وتعليم البوست - دكتوراه، (٨/ ٧/ ٢٠١٣).

٢٧٣ . ميري يميني، «الحلقة الناقصة في الأكاديميا الاسرائيلية»، (ذا ماركر، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٢٤.

٢٧٤ . المصدر السابق، ص: ٥.

ثانياً – مشروع النجوم القومي لإرجاع العقول

أصبحت مسألة هجرة العقول الإسرائيلية مشكلةً قوميةً في التعبيرات الإسرائيلية، وقد اتخذ القرار بإرجاع المحاضرين الإسرائيليين على المستوى الحكومي وليس على مستوى مجلس التعليم العالي فقط. في حزيران ٢٠٠٦ عقدت لجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست جلسةً خاصةً لنقاش بحث حول: «هروب العقول من إسرائيل»، وقد استعملت اللجنة مصطلح «هروب» ولم تستعمل مصطلح هجرة، كانت هذه الجلسة هي بداية النقاش الإسرائيلي حول هجرة العقول العلمية من إسرائيل إلى الخارج.[٢٧٥] حيث بدأ التعامل مع هجرة العقول الإسرائيلية على أنها ظاهرة تهدد مستقبل دولة إسرائيل.[٢٧٦] وتعامل عالم السياسات والتخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي المعروف، يحزقيل دورو، مع ظاهرة هروب العقول تعاملاً قومياً، واقترح حلاً سياسياً «وطنياً»، فقد اقترح على متخذي القرارات في إسرائيل إعطاء الباحثين الإسرائيليين في الخارج مكانة «إقامة إسرائيلية جزئية»، ودمجهم في الحياة العامة في إسرائيل من خلال إعطائهم حق التصويت وهم في الخارج.[٢٧٧]

اتخذت حكومة إيهود أولمرت، في كانون الثاني ٢٠٠٩، قراراً (رقم ٤٤٣٤) بإقامة لجنة وزارية بهدف رصد الأكاديميين وإرجاعهم إلى إسرائيل، كما اتفق على أن تقوم الحكومة أيضاً بالتوجه إلى حوالى ١٥ ألف أكاديمي إسرائيلي يعيشون في الخارج وتقترح عليهم العودة إلى إسرائيل، وذلك ضمن البرنامج القومي الذي أقرته الحكومة والذي من المفترض أن يتم تنفيذه من خلال لجنة وزارية برئاسة وزارة الاستيعاب والهجرة، وأقامت هذه اللجنة موقعاً لها على الإنترنت للتواصل مع الأكاديميين الإسرائيليين، وقام حوالى ٤٥٠٠ أكاديمي إسرائيلي بالتسجيل في هذا الموقع حتى آب ٢٠١٠، وغالبيتهم حاصلون على درجة الدكتوراه، أو يعملون في مجال الهايتك.[٢٧٨]

إلا أن المشروع القومي الأساسي في هذا الشأن، ظهر في آذار ٢٠١٠ حين أقرت الحكومة

---

٢٧٥ . بروتوكول جلسة لجنة العلوم والتكنولوجيا، بروتوكول رقم ١١، تاريخ الجلسة ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

٢٧٦ . ميراف أرلوزوروف، «يكفي الجلوس مكتوفي الأيدي»، ذا ماركر، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠، ص:٣.

٢٧٧ . يحزقيل درور، «مطلوب قائد طلائعي»، (هآرتس، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.

٢٧٨ . انظر إلى الموقع الخاص بهذا الصدد: http://www.brainreturn.org.il

الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو خطة قومية بقيمة ١,٣ مليار شيكل (حوالى ٣٥٠ مليون دولار)، على مدار خمس سنوات لإرجاع المحاضرين والباحثين الإسرائيليين من الخارج. تقوم الحكومة بالمساهمة بثلث هذا المبلغ، والجامعات بثلث ويتم تجنيد الثلث الأخير من صناديق دعم.[٢٧٩]

أما الآلية التي أقرت لإرجاع العقول الإسرائيلية ضمن خطة النجوم، فكانت من خلال إقامة ٣٠ مركزاً بحثياً متميزاً في الجامعات في مختلف التخصصات، بحيث يشغل كل مركز ما بين ١٥ – ٣٠ باحثاً عائداً إلى المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية. لا تهدف خطة النجوم إلى توزيع إجرائي للمراكز على الجامعات ولا حتى توزيعها بشكل عادل بينها، بل تنطلق الخطة من دعوة الجامعات للمشاركة في مناقصات لإقامة هذه المراكز في حرمها الأكاديمي، بحيث تقوم كل جامعة بتقديم اقتراح لخطة بحثية لكل مركز تخصصي تنوي إقامته. واعتبر نتنياهو في جلسة الحكومة أن هناك «أهميةً كبيرةً لإرجاع العقول إلى إسرائيل وإقامة مراكز تميز بحثي، هذه بشرى كبيرة، وأطلب منكم أن تجدوا الطريقة لإعلام العلماء بهذا المشروع... وسوف نعمل في المستقبل حتى نعيدهم إلى إسرائيل» (ذا ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٤).

تعود فكرة إقامة مراكز البحث للتفوق إلى العام ٢٠٠٩، وكانت هذه الفكرة ضمن توصيات لجنة أقيمت لهذا الغرض كانت تهدف إلى إعادة الباحثين الإسرائيليين إلى المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية، وقد أقرت الحكومة هذه الفكرة ودعمها مجلس التعليم العالي وخصوصاً لجنة التخطيط والموازنة في المجلس. وعلى الرغم من أن المراكز سوف تقام في الجامعات، فإنها سوف تتمتع باستقلالية بحثية تامة، وسوف يتم إعفاء الباحثين فيها من تدريس ساعات تعليمية إلا القليل منها. وبعد إقرار الحكومة للخطة، قررت لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي إقامة أربعة مراكز بحث كعينة للفحص، وتم اختيار أربعة مجالات بحثية للعينة الأولية وهي: مركز لتطوير أدوية، مركز لدراسة المخ، وعلوم الحاسوب والطاقة المتجددة (يُلاحظ غياب العلوم الإنسانية والاجتماعية). وقد حددت لجنة التخطيط والموازنة أن كل باحث سوف يعود إلى إسرائيل سوف يحصل على منحة بحثية بقيمة مليوني

---

٢٧٩ . ذا ماركر، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠، ٢.

شيكل (أكثر من نصف مليون دولار) يتم توزيعها على خمس سنوات، وهذا المبلغ يعتبر أكبر بضعفين من المنحة التي تقدم للباحثين في المؤسسات الإسرائيلية. وفي بداية العام ٢٠١١، عبّر ٢٠٠٠ باحث إسرائيلي يعيشون في الخارج عن رغبتهم في العودة والاندماج في مشروع النجوم المقترح (ذا ماركر، ٢/ ١/ ٢٠١١، ١٢).

اعتبرت الجامعات مشروع إرجاع العقول «حدثاً مؤسساً» للأكاديميا الإسرائيلية بعد عقد من التراجع بسبب العقد الضائع (ذا ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠، ص:٢-٣). واعتبرت رئيسة جامعة بن غوريون في بئر السبع، ريبكا كارمي، أن إقامة ٣٠ مركزاً بحثياً هي خطوة إيجابية سوف تشكل ثورة في الجامعات الإسرائيلية، وستساهم في إنعاش اقتصاد الدولة وحاجاتها.

فيما قال رئيس الجامعة العبرية، مناحيم بن ساسون: إن الخطة هي خطوة صحيحة وسوف تضع البحث الجامعي في سلم أولويات العمل الأكاديمي والجماهيري، وستساهم في الحفاظ على مستوى الإنتاج البحثي الأكاديمي الإسرائيلي. أما نائب رئيس جامعة تل أبيب لشؤون البحث والتطوير، البروفسور اهود غازيت، فقال: إن الخطة سوف تحدث تغييراً اقتصادياً في الدولة، وستحول إسرائيل إلى أكثر الدول إنفاقاً على البحث من مجمل إنتاجها القومي (ذا ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠، ٢-٣).

اعتبر رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، منويل ترتختينبرغ، أن إقامة المراكز ستكون لها «انعكاسات بعيدة المدى على المؤسسة الأكاديميّة والاقتصاد الإسرائيلي، وسوف تضع إسرائيل في موقع ممتاز على الخارطة العالمية، وستعزز من مكانة المؤسسة الأكاديميّة، وستبعث إشارات إيجابية للطلاب الجامعيين وطلاب الدكتوراه» (ذا ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٥). وفي مؤتمر عقد للتواصل مع باحثين إسرائيليين هاجروا إلى الخارج، قال ترتختينبرغ إنه يتوقع زيادة ٩٠٠٠ طالب جامعي في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، إلا أنه أشار إلى أن الهدف كان توسيع جماهيرية التعليم العالي في الماضي، أما اليوم فإن التشديد سيكون على التميز في البحث والتعليم، وذلك انسجاماً مع فكرة مراكز التميز البحثي (ذا ماركر، ٢/ ١/ ٢٠١١، ١٣).

إلى جانب خطة النجوم المقترحة، قدم المجلس القومي للبحث والتطوير الإسرائيلي خطةً إلى الحكومة لإرجاع ٢٠٠٠ عالم إسرائيلي من الخارج، وقد قدمت هذه الخطة بعد

إقرار خطة النجوم بشهرين، وتضمنت خطة المجلس، استثمار ٣,٥ مليار شيكل (حوالى مليار دولار) لإعادة ٢٠٠٠ عالم إسرائيلي، خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤. إلا أن مشروع المجلس لا يقتصر على إرجاع العلماء إلى المؤسسّة الأكاديميّة فحسب، بل إلى فروع اقتصادية وجماهيرية أخرى أيضاً. يقترح المجلس إعادة ٤٦٠ عالماً إلى مجال الصناعة، و٧٧٠ عالماً إلى السلك الحكومي من أجل العمل في مراكز البحث الحكومية وتحسين الخدمات فيه، و٧٠٠ عالم اقترح إرجاعهم الى المؤسسّة الأكاديميّة (ذا ماركر، ٣١/ ٥/ ٢٠١٠، ٥).

إلى جانب هذه المشاريع الحكومية تم تفعيل مشاريع خاصة داخل أجسام لها أهمية في الاقتصاد الإسرائيلي والتطور التكنولوجي في إسرائيل، مثل المبادرة الوطنية لقسم نانو-تكنولوجيا، والتي شجعها رئيس الدولة شمعون بيريس، واستطاعت هذه المبادرة إرجاع ٥٢ عالماً إسرائيلياً في هذا المجال (ذا ماركر، ٣١/ ١٠/ ٢٠١٠، ٢٠-٢١).

ثالثاً – السجال حول خطة النجوم في إسرائيل

أثيرت قضية هجرة العقول مرةً أخرى وبقوة في أواخر العام ٢٠١٣، في أعقاب حصول عالمين إسرائيليين، على جائزة نوبل في الكيمياء للعام ٢٠١٣. وهما آرييه فارشل من جامعة جنوب كاليفورنيا، ومايكل لفيت من جامعة ستانفورد. وقد أثار حصولهما على جائزة نوبل نقاشاً حول هجرة العقول؛ كونهما لم يحصلا على وظيفة في معهد وايزمان، قبل أكثر من أربعة عقود، فاضطرا إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية.[٢٨٠] ومما صعّد من النقاش الجماهيري والأكاديمي والسياسي حول هذا الموضوع، مسارعة الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات أكاديمية عمل ودرس بها العالمان، إلى نشر المباركات والتهاني لهما واحتضانهما على الرغم من أنهما هاجرا من إسرائيل قبل أربعة عقود.[٢٨١] وقد صرح فارشال بأنه لم يترك معهد وايزمان

---

٢٨٠ . عيدوا فراتي ويردين سكوب، «منح جائزة نوبل للكيمياء لباحثين إسرائيليين هاجرا إلى الولايات المتحدة الأميركية»، (هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١.

٢٨١ . وصل الحد إلى نشر التخنيون تهنئة لآرييه فارشل في الصحف الإسرائيلية، لأنه تخرج من التخنيون عام ١٩٦٦، بينما نشر معهد وايزمان تهاني بالصحف للعالمين لأنهما عملا في الماضي في المعهد، كما قام بنيامين نتنياهو بالاتصال بهما وبارك لهما.

باختياره بل بسبب صعوبات واجهته في المعهد. وقد أرجع رئيس الجامعة العبرية، مناحيم ساسون، هجرة العقول إلى تراجع البنية التحتية البحثية في الجامعات الإسرائيلية، فالجامعات لا تقبل محاضرين إلا إذا استكملوا تعليمهم ما بعد الدكتوراه في جامعات أميركية أو أوروبية، وهناك ينكشف الطلاب على عالم أكاديمي آخر مع أجر مرتفع وبنية تحتية متطورة، فلا يعود الطالب لإسرائيل وخاصة أن آماله لإيجاد وظيفة في الجامعات الإسرائيلية قليلة.[٢٨٢]

على عكس النظرة القومية لظاهرة هجرة العقول، هناك من يتعامل معها تعاملاً اقتصادياً ويعتبرها ظاهرةً إيجابيةً وطبيعيةً في أعقاب العولمة، ويرفض استعمال مصطلح «هروب العقول»، بل يفضل استعمال مصطلح «تنقل العقول»، حيث إن الأكاديميين يبحثون في مناخ العولمة عن المكان الأفضل للتطور والبحث، ويقترح الدمج بين الاقتصاد والمؤسسة الأكاديميّة للاستفادة من ظاهرة «تنقل العقول».[٢٨٣] وقد انتقد أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب، أويال روبينشطاين، الجهود الحكومية لإرجاع المحاضرين من الخارج وخاصةً في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال، واعتبر أن ذلك يشكل مضيعةً للوقت والموارد، حيث إن إضافة موارد ومحفزات اقتصادية لإرجاعهم لن يستفز المحاضرين والباحثين للعودة، فهم اختاروا الرحيل، ولم يدفعهم أحد إلى ترك البلاد، واعتبر أن على الدولة أن تكافئ من بقي هنا، لا أن تنفق على إرجاع من اختار أن يغادر البلاد، واعتبر أن مكافأة من بقي في البلاد، «يجعل المجتمع الإسرائيلي أكثر عدلاً؛ لأنه يكون مجتمعاً يحرص على المخلصين من أبنائه ولا يهرول وراء من اختار أن يعيش في مكان آخر».[٢٨٤]

وقفت الكثير من العوائق أمام تحقيق خطة النجوم، فقد اعترتها مشاكل بيروقراطية ومالية وصراع داخل المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية نفسها. حتى أولئك التي مدحوا الخطة بدايةً، عبّروا عن تحفظاتهم عليها وخصوصاً في جوانبها المالية. فكما أقر المشروع، فإن الحكومة كان

---

٢٨٢ . يردين سكوب، «الحاصلون على جائزة نوبل بدؤوا أبحاثهم في البلاد، وبعد ذلك هاجروا إلى أميركا»، (هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٤.

٢٨٣ . ألون برنيع، «من الآن قولوا: تنقل العقول»، (ذا ماركر، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٨. الكاتب هو نائب رئيس الكلية الأكاديمية للهندسة في تل أبيب.

٢٨٤ . اريال روبينشطاين، «العقول تهرب؟ فليهربوا»، (هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٧.

المفروض منها أن تمول ثلث المبلغ لإرجاع العقول، والجامعات الثلث الثاني، وصناديق الدعم الثلث الأخير، وهو عملياً ما يجعل الجامعات تمول الثلثين لأن الصناديق تدعم الجامعات بطبيعة الحال. فقد أشارت رئيسة جامعة بن غوريون إلى أن الخطة مهددة بعدم النجاح إذا لم تخصص لها المبالغ المناسبة لتنفيذها، وأكدت أن الاعتماد على صناديق دعم ليس جدياً؛ لأن الصناديق لن تكون ملزمةً بتمويل هذه المراكز إلى الأبد، كما أن الجامعات إذا أرادت أن تشارك في التمويل فإن ذلك سيكون على حساب نشاطات أخرى في الجامعة. وفي النقطة نفسها، قال رئيس الجامعة العبرية إن الجامعات تحتاج في ظل الوضع القائم إلى ٢,٥ مليار شيكل (حوالى ٨٠٠ مليون دولار) للنهوض، والجامعات ما زالت تحاول تجاوز الأزمة التي مرت بها في العقد الأخير بسبب التقليصات في ميزانيات التعليم العالي، وإن إضافة عبء مادي جديد عليها سوف يزيد من أعبائها ويهدد الخطة بالفشل (ذا ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠، ٣).

بالإضافة إلى تحفظات الجامعات على المشروع في جوانبه المالية، عبّرت الكليات الأكاديمية عن معارضتها للمشروع؛ لأنه لا يشمل الكليات الأكاديمية ضمن المجهود لإعادة العقول. فالمراكز الأكاديمية ستقام في الجامعات فقط، وهذا أثار حفيظة كليات تعتبر نفسها أفضل أو على الأقل في نفس المستوى البحثي والأكاديمي للجامعات، وفي مقال كتبه رئيس الكلية الأكاديمية للهندسة، «يهودا مداد»، أشار إلى أن الكليات قادرة على وقف هجرة العقول، وأشار إلى أن صعود الكليات الأكاديمية في العقدين الأخيرين فتح المجال لآلاف الوظائف لأصحاب الدرجات العليا للاندماج فيها. ووجه نقداً إلى الحكومة لأنها لا تقوم بتمويل الكليات من الناحية البحثية، (الكليات غير معرفة كمؤسسات بحث مثل الجامعات) وهي بذلك تمنع الكثير من المحاضرين والباحثين من الاندماج فيها، وادعى أن تمويل الكليات في الجانب البحثي، أيضاً، قد يشكل الأساس لمنع هجرة العقول؛ لأن الجامعات لا تستطيع استيعاب الكثير من المحاضرين كما فعلت الكليات الأكاديمية في هذا الصدد.[٢٨٥]

وفي مقال آخر، ادعى «مداد» أن الكليات بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية أكثر من الجامعات: «من يتفحص واقع المؤسسة الأكاديميّة في دولة إسرائيل في

٢٨٥ - يهودا مداد، «الكليات قادرة على وقف هروب العقول»، (ذار ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠). ص: ١٧.

السنوات الأخيرة سيصطدم بظاهرة جديدة، فلأول مرة سيجد أن هيمنة الجامعات في مجال التعليم العالي آخذة في التراجع، حيث إن عدد الطلاب الذين يطرقون أبواب الكليات يزداد عاماً بعد عام، واليوم يزداد عدد الطلاب في الكليات عن نظيره في الجامعات».[٢٨٦] لهذا فإنه يعتقد أن الكليات هي العنوان الحقيقي لاستيعاب العقول المهاجرة. يأتي هذا المقال أيضاً في سياق الصراع الكبير الدائر بين الكليات والجامعات في إسرائيل في العقدين الأخيرين، والذي أتينا على ذكره في الفصل الثالث.[٢٨٧]

وقد قادت كلية هرتسليا،[٢٨٨] المواجهة ضد احتكار الجامعات للتنافس على إقامة مراكز التميز البحثي، فقد بعث رئيس كلية هرتسليا، البروفسور اورييل رايخمان، رسالةً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير المعارف ووزير المالية، جاء فيها إن «إغلاق المنافسة على إقامة مراكز الامتياز لمجموعة قليلة تتكون من سبع جامعات يتناقض مع كل الأسس الجماهيرية السليمة، ومرفوض من الأساس، يجب فتح التنافس على إقامة هذه المراكز فقط لمن يمكن أن تكون مساهمته العلمية كبيرةً في المجالات البحثية» (ذا ماركر، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٠، ١٨).

وجّه رايخمان نقده إلى الجامعات بقوله: إن «الكلية تنافس الجامعات على منح بحثية عالمية وفي أغلب الأحيان تحصل الكلية على هذه المنح في سياق تنافسها مع الجامعات الإسرائيلية» (ذا ماركر، ٣/ ١١/ ٢٠١٠، ٨)، لم تكتف كلية هرتسليا بتوجيه النقد إلى الحكومة والجامعات، بل قدمت التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تحتج فيه على التمييز الواقع على الكليات في التنافس على إقامة مراكز البحث، إلا أن المحكمة ردت التماسها في هذا الشأن.

بالإضافة إلى تحفظ الكليات على استبعادها من التنافس على إقامة المراكز البحثية، فقد أبدت منظمة المعيدين – أي المنظمة التي تضم المحاضرين في الجامعات الذين لا يحظون بتثبيت في وظائفهم ولا يحصلون على الامتيازات البحثية والتعليمية والاجتماعية التي يحصل

---

٢٨٦ . يهودا مداد، الكليات متعطشة للمزيد من الطلاب، ذا ماركر، ٢٣/ ٦/ ٢٠١١. ص: ٢٣.

٢٨٧ . للمزيد حول هذا الصراع انظر: مهند مصطفى (٢٠١٠). مصدر سبق ذكره.

٢٨٨ . وهو المركز البين مجالي في هرتسليا، وهي كلية خاصة غير ممولة حكومياً، وهي التي تنظم مؤتمر هرتسليا السنوي، وتضم في جنباتها أسماء لامعة من المحاضرين والباحثين، وتضم أيضاً ١٣ مركز أبحاث، وطلابها هم طلاب قادمون من القواعد الاجتماعية الغنية بالأساس.

عليها المحاضرون الباحثون - تحفظها على الخطة، فبدل أن تقوم الحكومة والجامعات بالحفاظ على المحاضرين والباحثين الناشئين تقوم بإرجاع الباحثين من الخارج، ما سيؤدي إلى هجرة المحاضرين الناشئين إلى الخارج. وفي مقال كتبه رئيس منظمة المعيدين في جامعة تل أبيب، عيران حكيم، جاء فيه: «قوة البحث في إسرائيل لا تعتمد على مستوى التنافسية في الدخل الشهري للمحاضر من الجامعات الأميركية، قوته كانت وما زالت في إنتاج وليس استيراد باحثين متميزين ومنهم الحاصلون على جوائز نوبل الذين حظوا بها وهم يعملون في إسرائيل، ومن أجل ذلك هناك حاجة إلى الاستثمار في ظروف البحث وفي مختبرات جديدة وخلق أفق لأولئك الذين يختارون البحث كهدف في مسيرتهم الأكاديمية، وحتى يتم تهجير أفضل العلماء الصغار من إسرائيل، على الحكومة أن تضيف حالاً آلاف الملكات الأكاديمية للجامعات، كل ذلك سيؤدي إلى تجاوز فجوات الماضي، واستيعاب كادر جديد».[٢٨٩]

يمكن تلخيص ادعاء المحاضرين الشباب في هذا الصدد، بأن المشروع لن يساهم في حل مشكلة هجرة العقول، فالدولة من خلال صرفها ملايين الدولارات على استرجاع بضع مئات من الباحثين من الخارج، فإنها تخسر في المقابل آلاف الباحثين الشباب في الداخل؛ لأنه بدل أن تعزز الشباب الصاعد تقوم بصرف الأموال على باحثين متميزين في الخارج، وبهذا فإن دائرة الهجرة والاسترجاع ستبقى قائمةً إلى ما لا نهاية إذا استمرت السياسة القائمة، ويقترحون حل جذور مشكلة الهجرة وليس إعادة من هاجر فقط.

وأشار آخرون إلى أن التحدي الأساسي ليس في إعادة العقول المهاجرة بل في منع هجرة غيرها إلى الخارج، ففي مقال كتبه محاضر في كلية البيوكيمياء في جامعة تل أبيب، جاء فيه أن النجوم الحقيقيين موجودون في إسرائيل وليس في الخارج: «هذا تشويه مثير، ففي إسرائيل هناك مراكز بحثية متفوقة وهي الجامعات، لتفوق الباحثين فيها هناك مؤشرات يمكن فحصها، ومنها مؤشر (ISI) الذي يعتمد على جودة المقالات العلمية، وبموجبه فإن إسرائيل تتموضع في الكثير من العلوم في قمة التفوق العالمي، العلماء الإسرائيليون الذين ظلوا في الخارج ليسوا أكثر تفوقاً من الذين رجعوا إلى إسرائيل، وفي الكثير من الأحيان العكس هو

٢٨٩ . عيران حكيم، هروب العقول؟ إسرائيل تصدرهم بالقوة. ذا ماركر، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠. ص:١٦.

الصحيح، والشهادة الأكثر بروزاً لذلك هي جوائز نوبل في العلوم والتي حصل عليها العلماء العاملون في إسرائيل، في المقابل لم يحصل أي عالم إسرائيلي في الخارج على جائزة نوبل».[٢٩٠]

ما يدعيه هذا المحاضر أن على الدولة أن تنفق أموالاً أكثر لدعم الجامعات الإسرائيلية بعد التقليصات التي أصابتها في العقد الأخير، ومع ذلك حافظت على مكانتها البحثية المرموقة على مستوى العالم، ينسجم هذا النقد مع النقد الذي قدمته منظمة المحاضرين الشباب الذين طالبوا بدعم الجامعات بدل استرجاع باحثين من الخارج.

جاءت الانتقادات الأخرى التي وجهت إلى المشروع من علماء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية الذين ادعوا أن هذه الخطة تركز على العلوم الطبيعية والتكنولوجية ولا تعير أي أهمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن لجنة التخطيط والموازنة أكدت أنه سيكون لهذه العلوم نصيب (من خلال إقامة أربعة مراكز بحث لها) إلا أن علماء العلوم الإنسانية والاجتماعية يعتقدون أن الخطة لا تقدم إجابة للتدهور الكبير الحاصل لها، فحتى إقامة الدفعة الأولى من المراكز، لم تشمل أي مركز لهذه العلوم، وذلك بادعاء أنها غير ناضجة في هذه المرحلة لإقامة مراكز لها، على حد تعبير رئيس لجنة التخطيط والموازنة (ذا ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، ٥).

لم تستطع إسرائيل أن تنفذ خطتها القومية بسبب حسابات نيوليبرالية تتعلق بالميزانيات، فبعد عامين من بداية إقامة مراكز التميز، قررت لجنة التخطيط والموازنة الاكتفاء بتمويل ستة عشر مركزاً تمت إقامتها بدلاً من الاستمرار في إقامة مراكز جديدة، التي كان من المفروض أن تصل إلى ثلاثين مركزاً حسب الخطة الأصلية.[٢٩١] وقد وقفت عقبات مالية أمام استمرار إقامة باقي المراكز في الجامعات، فلم تلتزم الأطراف جميعها (وخاصةً الحكومة) بالخطة الأصلية من حيث الإنفاق على المراكز، ولم تستطع لجنة التخطيط تجنيد سوى عشرين مليون شيكل.

---

٢٩٠ . تسفرير تسور، النجوم الحقيقيون موجودون في إسرائيل وليس في الخارج، ذا ماركر، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠. ص:٢٢. (كتب المقال قبل حصول عالمين اسرائيليين على جائزة نوبل والذي آتينا على ذكرهما في بداية هذا المبحث).

٢٩١ . ليئور دطال، «فشل تجنيد الأموال – تم إيقاف إقامة مراكز التميز في الجامعات»، (ذا ماركر، ١٦/ ٩/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

وقفت العثرات المالية عقبة أمام إقامة باقي المراكز، وأعلنت لجنة التخطيط والموازنة أنه إلى جانب الصعوبات المالية، فإن اللجنة اكتفت حالياً بهذا العدد من المراكز وذلك للحفاظ على تميزها الأكاديمي، حيث إنها رفضت عشرات الاقتراحات التي قدمتها الجامعات لإقامة مراكز للتميز البحثي.[٢٩٢] إن القرار بتجميد إقامة مراكز التميز البحثي يعني نهاية المجهود القومي الأكثر جدية لإرجاع العقول العلمية من الخارج، فنصف المراكز لن تتم إقامتها، وهذا يعني أن نصف من كانوا سيعودون سيفضلون البقاء في الخارج، إن تجربة إقامة مراكز التميز البحثي كمشروع قومي اصطدم بالاعتبارات الاقتصادية، التي تفوقت على الاعتبارات القومية للحكومة الإسرائيلية ومجلس التعليم العالي.

الخلاصة: هجرة أو هروب العقول الإسرائيلية إلى الخارج باتت مسألةً تثير صانعي القرار السياسي في إسرائيل، إلا أن الخطط لإرجاعهم لا تنفصل في جزء منها عن خطابات سياسية قومية دعائية للسياسيين الإسرائيليين حول الموارد البشرية الضائعة في الخارج، وجزء منها يندرج مع التوجه لتطوير المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية بعد عقدين من التراجع وتقليص الميزانيات البحثية والأكاديمية، التي تعمل من أجل إرجاع ما فقد في العقد الأخير من ميزانيات وكوادر علمية.

ينطلق خطاب استيعاب أو إرجاع العقول الإسرائيلية من ديناميكية التوجهين الليبرالي والتوجه القومي الجمهوراني، فالتوجه الأول يريد أن يشدّد على التميز في البحث واستيعاب باحثين وعلماء يستطيعون تطوير مجالات بحثية ترفع من شأن الأكاديمية الإسرائيلية في مساحة التنافس العالمي على الإنتاج البحثي والتطوير والتنمية، وبذلك يتم تحسين تدريج الجامعات الإسرائيلية عالمياً، بينما يركز التوجه الثاني في خطابه على قومية ووطنية استرجاع هذه العقول؛ لأنها جزء من قوة الدولة التي تعتمد في تطورها بالأساس على الموارد البشرية، وأن مهمة إرجاع هذه العقول هي جزء من المشروع الوطني لإرجاع اليهود إلى وطنهم.

٢٩٢ . المصدر السابق، وقد بدأت عملية التقليص الأولى للخطة القومية لإرجاع العقول في بداية سنة الموازنة ٢٠١٢-٢٠١٣، إلا أن التقليص ازداد خلال العام ٢٠١٣، ما أدى إلى وقف تنفيذ الخطة القومية، حول المراحل الأولى من التقليصات انظر: ليؤور داطل، «تقليصات في جهاز التعليم العالي ستعيق الخطة لإرجاع العقول»، (ذا ماركر، ١٥/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٨.

مفهوم إرجاع العقول في التوجه الجمهوراني لا ينحصر في العلماء الإسرائيليين البارزين بل أيضاً في كل من أنهوا اللقب الثالث أو يعملون كمحاضرين في مستويات علمية مختلفة في الخارج، وهذا لا يندرج مع التوجه النيوليبرالي والعولمي الذي يؤكد قيم التنافس والتفوق بل يندرج في المفهوم الإسرائيلي القومي للعودة دون تصنيفات، أما التوجه الليبرالي والعولمي في المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية فإنه يؤكد على قيم التنافس للحصول على وظائف في مراكز البحث المقترحة ويستثني الكليات؛ لأنها كليات ذات طابع محلي وليست كليات بحثية ولا يمكن أن تساهم في إعلاء شأن الأكاديمية الإسرائيلية عالمياً.

الفصل السادس

البحث العلمي والتطوير في إسرائيل

يُقسم البحث والتطوير في إسرائيل إلى مجالات ثلاثة، البحث والتطوير في جامعات البحث السبع، والبحث التطبيقي الذي يجري داخل مراكز البحث الوزارية والحكومية بوساطة العالِم الرئيس (Chief Scientist) في الوزارات الحكومية، والبحث والتطوير الصناعي / المدني الذي يتم من خلال العالم الرئيس في وزارة الصناعة والتجارة. يعالج هذا الفصل البحث والتطوير في المجال الأول فقط، أي الأبحاث العلمية والأكاديمية الصادرة عن الجامعات الإسرائيلية السبع، أما المجال الثاني والثالث فسيتم التطرق إليهما في الفصل القادم (الفصل السابع). وطبعاً لن يتم التطرق إلى البحث والتطوير في المجالات العسكرية، على الرغم من العلاقة المتبادلة بين البحث والتطوير في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية والبحث والتطوير العسكري، حيث إن البحث الأخير يجري داخل المؤسسات والصناعات العسكرية المنفصلة (إدارياً) عن المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية.[٢٩٣]

قبل الشروع بعرض لمشهد البحث العلمي في إسرائيل، لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين البحث العلمي والأمن في إسرائيل في العديد من الجوانب، وفي هذا السياق ترصد الباحثة

٢٩٣ . طبعاً هناك من يشكك في أهمية الجامعات للبحث الأمني، فمثلاً يعقوب برغمان وهو محاضر في كلية الإدارة الاقتصادية في الجامعة العبرية يدعي أن المجال العلمي الذي تتميز به إسرائيل وهو الصناعات الإلكترونية «الهايتك»، هو نتاج الجيش وليس الجامعات، ويقول في هذا السياق إن الجيش هو الذي يزود السوق الإسرائيلية بخبراء في مجال التكنولوجيا وأصحاب تجارب عملية، وهو ينتقد بذلك ادعاء الجامعات بأنها المسؤولة عن التطور العلمي الكبير في مجال الهايتك، حيث إن البحث العلمي في الجامعات كانت له مساهمة متواضعة في تطور الهايتك الإسرائيلي. انظر: يعقوب برغمان (٢٠٠٩). «هل الجامعات تخدع الجمهور؟». ذا ماركر ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩. ص:١٦.

الإسرائيليّة عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، حيث تموّل وزارة الأمن ٥٥ بحثاً من الأبحاث التي تُجرى في جامعة تل أبيب. وهناك تسعة أبحاث أخرى تموّلها وكالة البحث الأمني المتطور في وزارة الدفاع الأميركية. من بينها بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية، وجهاز البصريات الكهربائية المضاد للصواريخ الذي يتم تطويره في كلية الهندسة، وطرق التشفير التي يجري بحثها في كلية علوم الحاسوب (والتي حصلت سبع مرات على «جائزة أمن إسرائيل»). كما تقوم جامعة تل أبيب كغيرها من الجامعات بتطوير خطط تعليمية معدة لخدمة عناصر الأجهزة الأمنية: مسارات ماجستير سريعة في دراسات الشرق الأوسط أو الدبلوماسية والأمن.[٢٩٤] وقد قام البروفيسور أبراهام كاتسير بتوصيف هذه العلاقة بقوله:

«أحد الأشياء التي تساعد دولة إسرائيل... هي حقيقة أن كل واحد منا هو مواطن وعامل في هذه المجالات في آن.. أنا أكاديمي أعمل في الجامعة، كنت في الجيش، عملت في شركة «رفائيل» عدة سنوات. كل هذه الأمور متصلة ببعضها. نحن نساعد بعضنا وهذا ما يميّزنا. كنت في أوروبا والولايات المتحدة، وهناك قطيعة بين الورش العلمية والجيش؛ إنهم يكرهون الجيش! أما هنا فأعتقد أننا بفضل حقيقة أننا نساعد أحدنا الآخر».[٢٩٥]

أدلى البروفسور كاتسير بهذه الأقوال في إحدى الورش العلمية الشهيرة لـ «العلم، التكنولوجيا والأمن» التي تدار من خلال «برنامج دراسات الأمن» في كلية العلوم الاجتماعية، والتي تمولها وزارة الأمن وشركة «رفائيل» وإذاعة الجيش، ويقف من ورائها البروفيسور الجنرال احتياط وعضو الكنيست السابق عن حزب «كديما» يتسحاك بن يسرائيل، والذي كان شغل رئاسة «مفات» (هيئة البحث وتطوير الأسلحة والبنى التكنولوجية)، ويشغل اليوم منصب رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية وصاحب شركة خاصة للاستشارة الأمنية. وكان بن يسرائيل أحد أبرز المحرّضين على شن هجوم شامل على غزة وضرب المفاعل النووي الإيراني. وقد جُلب إلى جامعة تل أبيب مباشرة من هيئة أركان الجيش في فترة الانتفاضة الثانية، وحصل على توظيف رسمي ولقب بروفيسور في سيرورة خاصة

---

٢٩٤ . عنات مطر، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٩-٩٠.

٢٩٥ . مقتبس عن المصدر السابق، ص: ٩٠.

(بعد فشل السيرورة العادية). وبرأي مطر، فإن اسمه يُمثل في السنوات الأخيرة الكثير في العلاقة العميقة بين جامعة تل أبيب والمؤسسة الأمنية.

التقرير الخاص لمؤسسة (SOAS) الذي حصلت الباحثة منه على اقتباس البروفيسور كتسير، يقدم تفاصيل من إحدى الورش التي نظمها بن يسرائيل وناقشت «حقل المعركة المستقبلية». حيث نوقشت التكنولوجيا المتقدمة التي تم استعمالها خلال الحرب على غزة. من الواضح أن من جلب بن يسرائيل إلى الجامعة يتمتع بدوره بعلاقة وطيدة مع الجيش والجامعة.[٢٩٦] وقد قامت الجامعات باستقدام رجال أمن لاستلام مناصب في الجامعات، مثل تعيين مناحيم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، عميداً لكلية العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية، وتعيين كارمي غيلون، رئيس الشاباك السابق، نائباً لرئيس هذه الجامعة ومسؤولاً عن العلاقات الخارجية فيها.

أولاً - مشهد عام للبحث العلمي والتطوير في إسرائيل

تعتبر إسرائيل من الدول الرائدة في مجال البحث العلمي والتطوير حسب مقاييس دولية عديدة. فحسب المقاييس العدديّة المطلقة، فإن إسرائيل تنتج عدداً كبيراً من الأبحاث، فقد نشرت الجامعات الإسرائيلية حوالى ١٢ ألف مقال علمي في العام ٢٠١١، وهو يشكل حوالى ١٪ من مجمل الإنتاج العلمي العالمي، وأنتجت بين الأعوام ٢٠٠٢-٢٠١١، حوالى ١١٤ ألف مقال علمي، وأدرجت في المكان الـ٢٢ على مستوى دول العالم من حيث عدد المنشورات العلمية. أما حسب مقاييس الإنتاج البحثي لعدد السكان، فإن إسرائيل تنتج حوالى ١٥٦ مقالاً علمياً لكل ١٠٠ ألف نسمة، وهي تدرج حسب هذا المقياس في المكان الـ١٣ على مستوى العالم. أما في مقاييس الجودة، والتي يتم فحصها بوساطة عدد الاقتباسات العلمية من المقالات المنشورة، فقد أدرجت إسرائيل في المكان الـ١٥ على مستوى العالم، بمعدل ١,٢٢ اقتباس لكل مقال علمي.[٢٩٧]

٢٩٦ . المصدر السابق، ص: ٩٠.

٢٩٧ . دافنا غاتس وآخرون، مخرجات البحث والتطوير في إسرائيل: منشورات علمية بمقارنة عالمية ١٩٩٠-٢٠١١، (حيفا: معهد شموئيل نآمان- التخنيون، ٢٠١٣)، ص: ٨-١٤.

علاوةً على الريادية البحثية الإسرائيلية، فإن الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في إسرائيل هو الأعلى بمقاييس الناتج القومي، ويصل إلى نحو ٤٪ من مجمل الناتج القومي الإسرائيلي، وهو من أعلى المعدلات في العالم، والأعلى بين دول التعاون الاقتصادي (OECD).[٢٩٨] وتشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية إلى أن الإنفاق على البحث العلمي وصل في العام ٢٠١٢ إلى حوالى ٣٩,٤ مليار شيكل، ما يشكل ٤٪ من مجمل الإنتاج القومي الإسرائيلي.

حصل سبعة باحثين إسرائيليين على جوائز نوبل منذ العام ٢٠٠٢،[٢٩٩] ثلاثة منهم يعملون في الولايات المتحدة الأميركية، واثنان منهم حصلا على جائزة نوبل بالكيمياء في العام ٢٠١٣، وعلى الرغم من أنهما كانا يعملان في الولايات المتحدة الأميركية، ولكنهما بدءا مشروع بحثهما الذي حصلا من خلاله على الجائزة وهما في إسرائيل.[٣٠٠] والمفارقة أن جوائز الكيمياء التي حصل عليها الباحثون الإسرائيليون، حدثت بالذات في العقد الضائع في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية، ويرجع الكثير من الأكاديميين هذه المفارقة، بمن فيهم الحاصلون على الجوائز أنفسهم، إلى أن ذلك هو نتاج الاستثمار الذي كان في التعليم العالي والبحث العلمي في السبعينيات والثمانينيات، والذي آتى أكله الآن، فنتائج الاستثمار في البحث العلمي لا تظهر على المدى القصير، بل تظهر على المدى البعيد، ويعتقد البعض أن وراء بقاء الجامعات الإسرائيلية البحثية في الطليعة البحثية العالمية، على الرغم من العقد الضائع، يعود إلى أنها لا تزال تقطف ثمار الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي قبل عقود.

إن ما عرضناه حتى الآن هو قراءة عامة، وفي الحقيقة فإننا نحتاج إلى التعمّق في مسألة البحث الإسرائيلي، ما عرض حتى الآن يدل على تراجع البحث الإسرائيلي والإنفاق الحكومي

٢٩٨ . روعي غولدشميت، معلومات عن البحث العلمي، والبحث والتطوير في إسرائيل، (ورقة مقدمة إلى لجنة العلوم والتكنولوجيا البرلمانية، القدس: مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ٢٠١١)، ص: ٧. وأيضاً انظر إلى معطيات لجنة الإحصاء المركزية للعام ٢٠١٢، إعلان للصحافة من تاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠١٣.

٢٩٩ . السبعة هم: دانيال كاهنام من جامعة برينستون حصل على الجائزة عام ٢٠٠٢ بموضوع الاقتصاد، أبراهام هرشكو وأهرون تشونوبر من معهد التخنيون في الكيمياء عام ٢٠٠٤، يسرائيل أومان، من الجامعة العبرية عام ٢٠٠٥ بموضوع الاقتصاد، وعادا يونيت من معهد وايزمان عام ٢٠٠٩ بموضوع الكيمياء. وأرييه فارشل من جامعة جنوب كاليفورنيا، ومايكل لفيت من جامعة ستانفورد عام ٢٠١٣، بموضوع الكيمياء.

٣٠٠ . انظر النقاش حول هذه المسألة في فصل هجرة العقول، الفصل السادس.

على البحث العلمي، مع التأكيد على أن التراجع لم يدهور إسرائيل بحثياً إلى أسفل السلم، ولكن هناك الكثير من التحذيرات القادمة من الجامعات البحثية والباحثين الإسرائيليين الذين يشيرون إلى أن هذا التدهور سوف يستمر إذا لم يتم الاستثمار الحكومي في التعليم العالي عموماً وفي البحث والتطوير خصوصاً.

انتقد العالم الإسرائيلي أهرون تشخنوبر، الحاصل على جائزة نوبل للكيمياء، السياسيين الإسرائيليين لعدم وعيهم بأهمية العلم والبحث في تقدم الدولة، واستحضر في مقاله الدور الذي لعبه بن غوريون في إقامة الأكاديمية القومية للعلوم، وحضور بن غوريون الجلسة الأولى للأكاديمية. ويُظهر تشخونبر في مقالاته المتعددة التي كتبها للجمهور حول المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية، توجهاً قومياً عميقاً، فهو يربط بين التقدم العلمي الإسرائيلي وبين الأهداف القومية والتراث اليهودي، فمثلاً يكتب في إحدى مقالاته: «رأى بن غوريون في التعليم والفكر والتقدم العلمي لإسرائيل الأعمدة الأساسية التي تقف عليها الدولة، فهي التي تضمن وجودها، وهي استمرارية للموروث اليهودي الذي يمتد لمئات السنين من التعلم، واكتساب المعرفة ونشر العلم، والتي حولت الدولة إلى منارة لجيرانها وللعالم كله... ويرى في الأكاديمية التي كان له دور فاعل في تأسيسها، بيتا لأفضل العلماء، الباحثين، الأدباء، المؤرخين، الاقتصاديين، الحقوقيين ورجال الفكر، ورأى فيها مؤسسة تعمل، أيضاً، ورأى في الجامعات ومؤسسات البحث جسما استشاريا لحكومات إسرائيل في قضايا مختلفة في مجالات التعليم، العلم، والفكر.... تحققت رؤية بن غوريون ولكن بشكل جزئي، حكومات إسرائيل التي جاءت بعده لم تكمل طريقه ولم تستعمل جيداً المعرفة الكبيرة، والتجربة وسمعة الأكاديميين (الإسرائيليين) الدولية، لا بل بدأت عملية استنزاف مستمرة ومدمرة للجهاز التعليمي والبحثي في إسرائيل».[٣٠١]

وعلى المنوال نفسه، كتب إيهود كينان، أستاذ الكيمياء في معهد التخنيون، ورئيس الجمعية الإسرائيلية للكيمياء، مقالاً ادعى فيه أن الجامعات مهمة لأمن إسرائيل ليس أقل من الجيش

٣٠١ . أهرون تشونوبر، «ليتوقف الاستنزاف المدمر لجهاز التعليم والبحث»، (ذا ماركر، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠)، ص: ١٦.

الإسرائيلي: «جامعات البحث هي واحدة من الموارد الثمينة للدولة، وبصورة سخيفة، أهملت حكومات إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة استغلال هذا المورد، ما أدى إلى تراجع الجامعات المستمر في قدرتها على التنافس مع مؤسسات رائدة في العالم، والسبب في ذلك يعود إلى تقييم خاطئ وغياب منطق المسؤولية الحكومية على هذا الموضوع... يجب أن تحظى أهمية الجامعة لبقاء الدولة باهتمام جدي أكثر، يجب وضعها على رأس سلم الأولويات القومي، وبمستوى أفضلية الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع».[٣٠٢]

سوف نستعرض في الفقرات الآتية تراجع البحث العلمي الإسرائيلي، على مستويات عديدة: الإنفاق الحكومي، تراجع البحث كماً ونوعاً في السنوات الأخيرة، السياسة والبحث العلمي.

ثانياً - تراجع الإنفاق الحكوميّ على البحث

تنفق إسرائيل حوالى ٤٪ من ناتجها القومي على البحث والتطوير، كما ذكرنا سابقاً، وهو بلا شك أعلى معدل إنفاق في العالم بالنسبة للناتج القومي. يستعمل الكثير من السياسيين الإسرائيليين هذا المعدل للإشارة إلى أهمية البحث في إسرائيل، كما يستعمله الكثير من المتابعين والباحثين العرب في الشأن الإسرائيلي للدلالة على الأهمية التي توليها إسرائيل للبحث والتطوير، مذكرين مؤسساتهم الأكاديمية والسياسيّة بهذا المعدل لتفوق إسرائيل البحثي. لا أهدف من هذا المبحث إلى أن أشكك في النتيجة التي توصل إليها السياسيون الإسرائيليون أو الباحثون والمتابعون العرب حول تفوق إسرائيل البحثي من خلال مؤشر فحص الإنفاق بالنسبة للناتج القومي، ولكنه معطى تشوبه الكثير من العموميّة ويحتاج إلى توضيح أكبر.

لا يسعفنا هذا الرقم في فحص الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير، وحقيقة هذا المعدل عموماً، وما هو مساهمته في الـ٤٪ من الناتج القومي خصوصاً. ويتضح من فحص هذه المسألة تحديداً أن هناك تراجعاً في الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير في

---

٣٠٢ . إيهود كينان، «الجامعات مهمة للأمن ليس أقل من الجيش الإسرائيلي»، (ذا ماركر، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٨)، ص: ٢٢.

إسرائيل في العقد والنصف الأخيرين، مقابل ازدياد الإنفاق الخاص على البحث.

لا بد من الملاحظة أن الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي لم يتغير تقريباً خلال العقد الأخير، ومع ذلك فإن تذمر المؤسسة الأكاديميّة البحثية ازداد تباعا، وهذا التذمر ليس على معدل الإنفاق على البحث من الناتج القومي، بل هو ضد تراجع حجم الإنفاق الحكومي على البحث ومساهمته من الناتج القومي، وهنا نشهد تراجعاً كبيراً يكاد يكون دراماتيكياً للإنفاق الحكومي؛ ما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن البحث العلمي والتطوير الإسرائيلي غرق في عولمة المؤسسة الأكاديميّة والبحث، أكثر مما غرقت مؤسسات التعليم العالي نفسها؛ لأن وجوده بات معتمداً تماماً على دعم الشركات الخاصة.

يتضح من ورقة داخلية قدمها مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست الإسرائيلي إلى لجنة المالية البرلمانية، في العام ٢٠١٠، أن حجم الإنفاق الخاص كان يساوي حجم الإنفاق الحكومي في العام ٢٠٠٠، إلا أنه منذ ذلك الحين ارتفع، وتراجع حجم الإنفاق الحكومي، وتوضح معطيات لجنة المالية أن معدل تراجع الإنفاق الحكومي بالنسبة لمجمل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وصل تحت الصفر، وتحديداً إلى ٢١٪، بينما وصل معدل زيادة الإنفاق الخاص إلى حوالى ٢٧٪.[٣٠٣]

تساهم في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير المدني في إسرائيل أربع جهات: الشركات الاقتصادية الخاصة، والحكومة بواسطة مؤسساتها المختلفة وأهمها الصندوق القومي للعلوم التابع للأكاديميّة القوميّة الإسرائيليّة للعلوم، والجامعات الإسرائيليّة، ومؤسسات مدنية غير ربحية. إن فصل جامعات البحث عن الإنفاق الحكومي مبرر؛ لأن الحكومة تنفق على الجامعات في ميزانياتها الاعتيادية، وليس على ميزانياتها البحثية التي تعتمد بالأساس على صناديق الدعم والمنح البحثية التنافسية وغير التنافسية التي تحصل عليها الجامعات، لذلك فان إنفاق الجامعات على البحث العلمي والتطوير هو إنفاق خاص بالجامعات، ولا يمكن إلحاقه بالإنفاق الحكومي، وتشير مراجعتنا لمساهمة هذه الجهات الأربع على البحث والتطوير إلى أن الإنفاق الحكومي هو أكثر الجهات تراجعاً خلال العقدين الماضيين (انظر الجدول

٣٠٣ . رسالة من مركز المعلومات والبحث إلى رئيس لجنة المالية، مؤرخة في ٢٥/ ١١/ ٢٠١٠.

٢٢). يوضح الجدول (٢٢) مصدر تذمر الجامعات من السياسات الحكومية تجاه مؤسسات التعليم العالي، حيث إن مساهمتها تراجعت بشكل كبير في البحث والتطوير مقارنة بعقود مضت، حيث كانت مؤسسات التعليم العالي تساهم بحوالى الثلث من الإنفاق على البحث والتطوير، بينما لا تتعدى مساهمتها اليوم ١٣٪.

جدول (٢٢): يوضح مساهمة الجهات المختلفة في البحث العلمي والتطوير المدني في سنوات متفرقة

	مجمل الإنفاق على البحث العلمي (بملايين الشواقل)	شركات اقتصاديّة ربحيّة	الحكومة	الجامعات	مؤسسات خاصة غير ربحيّة
١٩٨٩	١٢,٤٦٥	٪٦٣,٥	٪٤,٨	٪٢٩,٦	٪١,٩
١٩٩٥	١٧,٦٧٦	٪٧١,٩	٪٣,٤	٪٢٣,٧	٪٠,٨
٢٠٠٠	٣٠,٤٨٠	٪٨٢,٢	٪٢,٢	٪١٤,٧	٪٠,٧
٢٠٠٥	٢٩,٦٨٠	٪٨٢	٪١,٨	٪١٥	٪١
٢٠١٠	٣٤,٣١٣	٪٨٣,٢	٪١,٨	٪١٣,٦	٪١,٢
٢٠١٢	٣٧,٤٨٨	٪٨٤,١	٪١,٧	٪١٢,٩	٪١,٢

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، ٢٠١٣، ص: ٩٨١- إعداد الباحث وترتيبه.

أما على مستوى البحث التكنولوجي تحديداً: ففي تقرير أعدته وزارة العلوم الإسرائيلية، حذرت من أن تراجع الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل يشكل تحدياً وجودياً لها. وقد سلم وزير العلوم، يعقوب بيري، التقرير إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لخطورة النتائج الواردة فيه على البحث التكنولوجي الإسرائيلي. وتشير نتائج التقرير إلى أن إسرائيل تخسر تفوقها النسبي في مجال البحث والتطوير الذي يقوم بدوره بالتأثير سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي. وجاء في التقرير الذي كتبته شخصيات أكاديمية معروفة، منها: رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، منويل تراختنبيرغ.

ورئيسة الأكاديمية الوطنية للعلوم، روت أرنون، إلى أنه في الوقت الذي تتعلم فيه دول أخرى كيف استطاعت إسرائيل كدولة صغيرة وقليلة الموارد أن تتحول إلى قوة بحثية عظمى، فإن الإنفاق البحثي في إسرائيل آخذ بالتراجع بشكل كبير. ويشير التقرير إلى أن الإنفاق الحكومي على البحث العلمي تراجع خلال العقدين الماضيين بشكل كبير، وأن بقاء إسرائيل رائدة في مجال البحث والتطوير يعود إلى التبرعات التي يحصل عليها الباحثون، ومثابرتهم العلمية والبحثية.[٣٠٤]

كما يوضح التقرير أن الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في الجامعات تراجع بشكل خطير في السنوات الأخيرة، وتعتبر إسرائيل من الدول الغربية الأقل إنفاقاً على البحث الجامعي، حيث أدى ذلك إلى هجرة الكثير من العلماء إلى الخارج، ما رفع من معدل العمر للطاقم الأكاديمي في الجامعات، وعدم تجديد البنية التحتية البحثية الجامعية وتراجع مستوى التدريس في الجامعات. وأوضح التقرير أن تراجع الإنفاق الحكومي أدى إلى تراجع نسبة المقالات العلمية التي نشرها باحثون إسرائيليون في مجلة علمية من ٢٥ , ١٪ من مجمل المنشورات العلمية عام ٢٠٠٢، إلى ٩٦ , ٠٪ في العام ٢٠١١ .[٣٠٥]

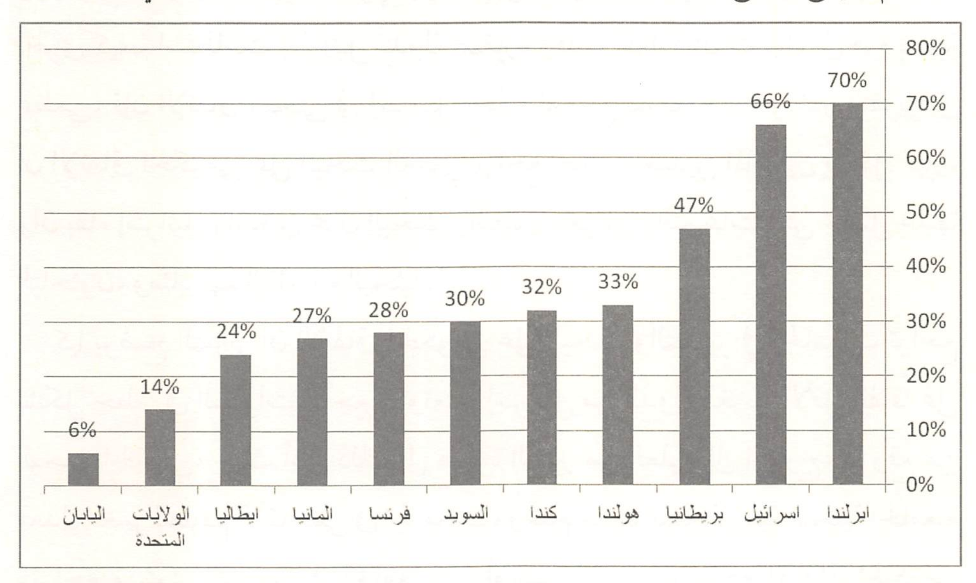
يشكّل هذا التقرير الرسمي، وثيقةً مهمةً لفحص مستقبل البحث والتطوير في إسرائيل وتحولاته، فهو يشير إلى أن مشاركة الحكومة في الإنفاق على البحث تراجعت أمام حجم الإنفاق القادم مع القطاع الخاص والشركات الدولية. يركز التقرير على البحث والتطوير في المجال التكنولوجي، ويؤكد أنه في العام ٢٠٠٩، أنفقت شركات أجنبية، بملكية أجنبية، حوالى ٦٦٪ من مجمل الإنفاق على البحث والتطوير في المجال الاقتصادي، وهي من أعلى النسب في العالم، بينما كانت الحكومة مسؤولة عن ١٤٪ من حجم الإنفاق فقط، حيث تدرج إسرائيل في المكان الأخير من بين عينة من الدول الغربية في معدل الإنفاق الحكومي من مجمل الإنفاق على البحث العلمي التكنولوجي (انظر الرسوم البيانية التالية).

---

٣٠٤ . ليئور داطل وعنبال أوربز، «تراجع الإنفاق على البحث والتطوير يدفع إسرائيل إلى تحدٍّ وجودي»، (ذا ماركر، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ١٢-١٣.

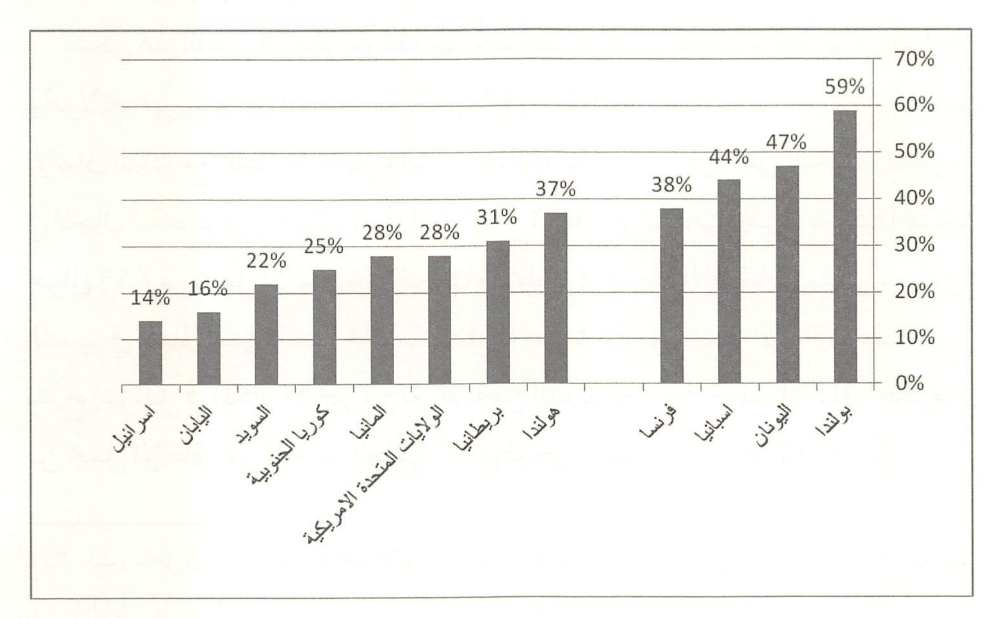
٣٠٥ . المصدر السابق، ص: ١٣.

رسم بياني (ح) يوضح نسبة مساهمة الشركات الأجنبية من مجمل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير



رسم بياني (ج) يوضح نسبة مساهمة القطاع الحكومي

من مجمل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي



المصدر: تقرير اللجنة الخاصة لفحص وضع البحث والتطوير في إسرائيل.

النتيجة التي يمكن استخلاصها من معطيات التقرير وخلاصته، حول الأهمية التاريخية التي لعبها الإنفاق الحكومي الإسرائيلي في تطوير صناعة الإلكترونيات الدقيقة (هايتك)، هي ما جاء في التقرير: «إن التجربة الإسرائيلية تشكل إحدى النماذج المعروفة بنجاحها في العالم بقدرة الحكومة على الدفع بالصناعات التكنولوجية وتنميتها». وهذه الخلاصة تؤكد أن الإنفاق الحكومي ليس له بديل من أجل التنمية في المجتمعات، وليس صدفةً أن تأتي هذه النتيجة بالذات ممن يقودون الجامعات الإسرائيلية إلى توجهات نيو- ليبرالية اقتصادية، فعلى الرغم من توجهاتهم الليبرالية الاقتصادية فإنهم لا يزالون يعتقدون بأهمية الإنفاق الحكومي على التطوير والبحث العلمي في الدولة.

تساهم الشركات الأجنبية في الإنفاق على مشاريع عينية لها مصلحة مباشرة في تطويرها، وقد اعتبر باحثون إسرائيليون أن هذا التوجه يضر بالبحث والتطوير الإسرائيلي؛ لأنه يزج البحث في أجندات الشركات الأجنبية الصناعية العينيّة ولا يساهم في تطوير البحث عموماً.

اعتبر أستاذ النانوبيولوجيا في جامعة تل أبيب، إيهود غازيت، أن هذا التوجه لا يضر بالبحث والتطوير فحسب، بل يناقض رؤية الآباء المؤسسين للدولة: «البحث التكنولوجي في إسرائيل موجود في حالة توتر مستمرة، المنافسة على منح البحث العلمي تدفع الكثير من العلماء إلى تطوير سلع مع شريك اقتصادي، وفي بعض الأحيان يكون الأمر على حساب البحث التكنولوجي المستقل... هناك حاجة لصندوق قومي للتكنولوجيا، يقوم على جسر الهوة بين الإنفاق الحكومي الذي تمثله وزارة العلوم، والصندوق القومي للعلوم وبين البحث والتطوير بشراكة مع أجسام صناعية، مثل هذا الصندوق سيشجع الإبداع، الاستقلالية، حرية العمل والبحث حسب معايير التميّز فقط».[٣٠٦]

كما أشار أستاذ الكيمياء في التخنيون، إيهود كينان، في مقال، إلى أن الحكومة الإسرائيلية تزج بالجهاز الأكاديمي إلى ملعب يتم فيه ترتيب سلم الأولويات وتوزيع الموارد حسب قوى السوق».[٣٠٧] واعتبر أستاذ علم الوراثة في الجامعة العبرية، يوسي هيرشبرغ، أنه بخلاف

٣٠٦ . إيهود غازيت، «هناك ما نتعلمه من الآباء المؤسسين»، (ذا ماركر، ٦/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ٢٩.

٣٠٧ . إيهود كينان، «لماذا لا يوجد في إسرائيل ٢٠ جائزة نوبل»، (ذا ماركر، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩)، ص: ٢.

كل الدول المتقدمة لا توجد في إسرائيل مؤسسات قومية للبحوث الأساسية، والمقصود بالبحوث الأساسية تلك البحوث التي لا تحمل طابعاً تطبيقياً، وإنما يكون البحث فيها من أجل المعرفة، وأضاف هيرشبرغ: «منذ بدايتها اهتمت الحركة الصهيونية بمركزية العلم في النهضة القومية، ولكن ينطلق موظفو وزارة المالية اليوم من قوانين السوق».[٣٠٨]

ويعلل هيرشبرغ ادعاءه بالقول: إن التجربة اليابانية في التسعينيات وخلال الأزمة الاقتصادية تدل على أن الاستثمار في البحث الأساسي، وليس التطبيقي، ساهم في إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية التي ألمت بها، في المقابل، يقول الكاتب: «هناك إهمال غير مسبوق للبحث العلمي في إسرائيل، حيث لا توجد في إسرائيل مؤسسات قومية للبحث العلمي كما هو الوضع في الدول المتطورة، حيث تقوم الجامعات بهذه المهمة، والتقليصات التي أصابت الجامعات في السنوات الأخيرة مسّت البحث العلمي والقوى العاملة فيه، الأجهزة البحثية أصبحت قديمة، لا توجد ميزانيات كافية للمكتبات، وليس هناك استيعاب لمحاضرين جدد لاستبدال المحاضرين القدامى، يتم إغلاق كليات كاملة، بالإضافة إلى إغلاق مجالات بحث في مواضيع معينة».

في المقابل، ترى الكثير من النخب الأكاديمية أن ظاهرة الدمج بين الاقتصاد والمؤسسة الأكاديميّة ظاهرة طبيعية ناتجة عن عولمة الاقتصاد والمؤسسة الأكاديميّة معاً، ويعتبرون أن ذلك سيُساهم في تعزيز مكانة مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، وينطلقون من نظرة عملية للمعرفة، من خلال الدمج بين البحث الأكاديمي والاستشارة المهنية للشركات الصناعية والاقتصادية.[٣٠٩]

وعودة إلى تقرير وزارة العلوم، الذي حذر من تراجع البحث الإسرائيلي وتبعيته للشركات الأجنبية، فقد طالب التقرير رئيس الحكومة شخصياً بإنقاذ البحث العلمي في إسرائيل من خلال زيادة معدل الإنفاق على البحث والتطوير بنحو ٤٪ في السنة، وذلك في إطار خطة

---

٣٠٨ . يوسي هيرشبرغ، «لنتعلم من أميركا: لنستثمر في البحث الأساسي»، (ذا ماركر، ١١/ ٦/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٠.

٣٠٩ . ألون برنيع، «من الآن قولوا: تنتقل العقول»، (ذا ماركر، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٨. الكاتب هو نائب رئيس الكلية الأكاديمية للهندسة في تل أبيب.

وطنية متعددة السنوات، وذلك «لمنع الضرر الفعلي الذي قد يصيب البنية التحتية الإنسانية والفيزيائية التي تشكل مصدر النمو الحيوي لإسرائيل... دون خطة خماسية وإستراتيجية ستخسر إسرائيل سريعاً مواردها الإنسانية والمعرفية التي راكمتها لسنوات طويلة».

ثالثاً - البحث والسياسة في إسرائيل: الجانب الآخر

بالإضافة إلى ازدياد تبعية البحث العلمي الإسرائيلي للشركات الخاصة، ظهرت العلاقة بين البحث والسياسة الخارجية الإسرائيلية لتشكل بعداً جديداً في مستقبل البحث العلمي في إسرائيل، وقد ظهرت هذه العلاقة بقوة مع قرار الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم دعماً كبيراً للبحث والتطوير في إسرائيل، بعدم دعم أي نشاط أكاديمي أو بحثي إسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية الانضمام إلى مشروع الأبحاث الكبير للاتحاد الأوروبي Horizon ٢٠٢٠، وذلك لاشتراط الأخير عدم سريان المشروع على نشاطات أو مؤسسات بحثية إسرائيلية في الضفة الغربية والهضبة السورية.

وجدت الحكومة الإسرائيلية اليمينية نفسها، والتي تعتمد سياسياً على المستوطنين، في مأزق بعد قرار الاتحاد الأوروبي، فمن جهة إذا انضمت إلى المشروع البحثي للاتحاد، فإنها تقبل الفصل الذي أوجده الخط الأخضر بين إسرائيل وبين «أرض إسرائيل»، كما أنه يتناقض مع قرار الحكومة نفسها الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرييل، والصراع المرير الذي خاضته في هذا المضمار (انظر الفصل العاشر). في المقابل فإنها إذا قررت عدم الانضمام إلى المشروع، فإن ذلك سيكون ضربةً مؤلمةً للبحث والتطوير في إسرائيل الذي يعتمد كثيراً على صناديق دعم الاتحاد الأوروبي.

يعتبر البحث والباحث الإسرائيلي الأكثر استفادة من المشروع البحثي الأوروبي، فمنذ انضمام إسرائيل إلى المشروع في العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٣، حظيت أجسام بحثية إسرائيلية بـ ٦٣٠ مليون يورو، من صندوق المشروع، وهو مبلغ يفوق مساهمة إسرائيل في المشروع والذي بلغ ٤١٠ ملايين يورو. كما أن ثلاث مؤسسات أكاديمية إسرائيلية، الجامعة العبرية، التخنيون ومعهد وايزمان، يصنفون من بين أكثر عشر مؤسسات بحثية حصلت على

منح بحثية من مجلس البحوث الأوروبية (ERC)، كما أن الاتحاد الأوروبي هو الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير في إسرائيل بعد الصندوق الإسرائيلي القومي للعلوم، وهناك تعاون إسرائيلي أوروبي في ثلاثين بحثاً في مجال دراسة الدماغ بميزانية تصل إلى ١٥٠ ألف يورو. واستفاد ١٧٤ باحثاً إسرائيلياً من المنح البحثية التابعة لمجلس البحث الأوروبي حتى العام ٢٠١٢، وهم يشكلون ٧٪ من مجمل الفائزين بالمنح البحثية (٢٦٠٠ باحث).

يعتبر المشروع من المشاريع التي تشكل العمود الفقري للبحث والتطوير في إسرائيل، وقد وقّع خمسون عالماً حاصلاً على جائزة نوبل، منهم العلماء الإسرائيليون، على عريضة وجهت للاتحاد الأوروبي في نهاية العام ٢٠١٢، تدعوه إلى عدم تقليص ميزانية المشروع في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها أوروبا ذلك العام، فقد قال الممثل العلمي لإسرائيل في المشروع، بروفسور داني دولب، من الجامعة العبرية: إن «إسرائيل هي إحدى الدول البارزة في الفوز بالمنح البحثية من المشروع مقارنة بعدد السكان، حيث تحول التمويل الأوروبي في السنوات الأخيرة إلى (مركب) جوهري في الإنفاق على البحث في المؤسسة الأكاديميّة والصناعة الإسرائيلية، نسبة كبيرة من ريادية البحث الإسرائيلي هي بفضل المنح الأوروبية».[٣١٠]

واعتبر كل من دان أورون، وروتم سوريك، وهما عالمان إسرائيليان من معهد وايزمان للعلوم، أن أي قرار حكومي سياسي بعدم الانضمام إلى المشروع البحثي الأوروبي سيؤدي إلى توجيه ضربة للبحث العلمي الإسرائيلي، ويوقف عملية ترميم المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، وإرجاع العقول، وقدرة البحث الإسرائيلي على التنافس على منح الصناديق البحثية العالمية.[٣١١] لم يهدف العالمان من مقالهما إلى دفع الحكومة للانضمام إلى مشروع الاتحاد الأوروبي، بل أرادا القول إن هذا هو حال البحث الإسرائيلي، حالة التبعية للصناديق الأجنبية والمشاريع الدولية، وهي تبعية ناتجة عن تقليص الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير.

أكد التوجه نفسه أستاذ علم النفس في جامعة تل أبيب، كارلو شطرنغر، حين تطرق

٣١٠ . ندان فلدمان، «جائزو نوبل: تقليص ميزانية البحث في أوروبا- ضربة للبحث والصناعة في إسرائيل»، (ذا ماركر، ١/ ١/ /٢٠١٢)، ص: ١٦.

٣١١ . دان أورون وروتم سوريك، «الثمن الباهظ لتقليص ميزانية الأكاديميا»، (ذا ماركر، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٢٠.

إلى النقاش حول مشروع الاتحاد الأوروبي والأصوات السياسية اليمينية التي تنادي بقطع التعاون مع الاتحاد، مثل وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، زعيم حزب البيت اليهودي القومي الديني. حيث اعتبر شطرنغر أن هناك حالة تبعية بين البحث الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، ولكنه على عكس العالمين من معهد وايزمان، ينظر بإيجابية إلى هذا التعاون، ويعتبر أن البحث والتطوير يحتاجان إلى تعاون دولي مستمر ومتراكم، فليس هناك مختبر يستطيع أن يمول أبحاثه بشكل مستقل، وإسرائيل لا تستطيع أن تزدهر بحثياً بشكل منفرد ومستقل دون تعاونها مع العالم، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي.[٣١٢]

واعتبر رئيس الجامعة العبرية مناحيم ساسون، أن انسحاب إسرائيل من المشروع البحثي للاتحاد الأوروبي سيشكل مسّاً خطيراً بالبحث والجامعات الإسرائيلية، «ممنوع كدولة أن نخسر إمكانية المشاركة في اتفاق التعاون العلمي مع الاتحاد الأوروبي، يجب ألا نخسر هذه الفرصة، لأن ذلك يعني إحداث ضرر كبير وخسارة المزيد من الباحثين، وتراجع قدرتنا التنافسيّة على جوائز في الساحة الدولية».[٣١٣]

رابعاً - تراجع الإنتاج البحثيّ الإسرائيليّ

عرضنا حتى الآن، مسألة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الإسرائيلي، وبيّنا أهمية قراءة هذه المسألة وبواسطة التحولات التي طرأت على قضية الإنفاق الحكومي وتبعية البحث الإسرائيلي للشركات الاقتصادية الربحية الخاصة وصناديق دولية تابعة لهيئات سياسية، وعرضنا حالة الاتحاد الأوروبي وسياسته الخارجيّة. في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجانب الآخر من الفصل، وهو جودة البحث العلمي الإسرائيلي، فقد عرضنا في مبحث المشهد العام، رياديّة البحث الإسرائيلي على مستوى العالم، كماً ونوعاً، وهو كذلك حتى اليوم دون أدنى شك. ولكننا نريد أن نعرضه في هذا المبحث من خلال مقارنة مع البحث الإسرائيلي

---

٣١٢ . كارلو شطرنغر، «الدماغ العالمي، العقل اليهودي»، (هآرتس، ١٨/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٣٠.

٣١٣ . يردين سكوب، «الحاصلون على جائزة نوبل بدؤوا أبحاثهم في البلاد، وبعد ذلك هاجروا إلى أميركا»، (هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٤.

نفسه قبل عقود، وسنصل إلى نتيجة مفادها أن البحث الإسرائيلي، كماً ونوعاً، تراجع خلال العقود الأخيرة، ولكن هذا التراجع لم ينزله بعد عن عرش الريادية البحثيّة العالمية مع دول أخرى. ولكن إذا استمرت التوجهات الحالية في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة، فإننا سنشهد بعد عقود انحسار البحث العلمي الإسرائيلي كماً ونوعاً مقارنةً بالدول الغربيّة، وحتى مقارنة مع دول إقليمية.

أظهر تقرير أعده معهد «شموئيل نآمان» في التخنيون، وقدمه للمجلس الوطني للبحث والتطوير، أن هناك تراجعاً في الإنتاج البحثي الإسرائيلي، ففي العام ١٩٩١، كان تدريج إسرائيل في المكان الأول على مستوى العالم من حيث نشر الأبحاث، واستمر ذلك حتى العام ٢٠٠٣، حيث تم تدريجها في المكان الثاني والثالث، بينما تراجعت إلى المكان العاشر في العام ٢٠٠٩، ووصلت إلى المكان الحادي عشر في العام ٢٠١١. إلى جانب تراجع النشر، فقد سجل البحث الإسرائيلي تراجعاً بسيطاً في جودة الأبحاث المنشورة خلال العقدين الماضيين (الذي يتعلق بعدد الاقتباسات للمقال)، ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ تم تدريج إسرائيل في المكان الثاني عشر من حيث جودة الأبحاث، بينما تراجعت إلى المكان الخامس عشر خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١. ويشير التقرير إلى أن عدد المنشورات العلمية الإسرائيلية وصل في العام ٢٠١١ إلى أكثر من اثني عشر ألفا.[٣١٤]

كما نشرت شركة «طومسون رويترز»، التي تملك مخزن المعلومات الكبير (ISI) عن الإنتاج العلمي، معلومات تشير إلى تراجع إسرائيل منذ الثمانينيات في تدريجها البحثي في مجالات عديدة، فقد تراجعت من المكان الثاني إلى المكان الرابع في الاقتصاد، ومن المكان الثالث إلى الرابع في علم الحاسوب، وتراجعت من المكان الرابع إلى السابع في الفيزياء والكيمياء، وتراجعت في العلوم الاجتماعية من المكان السادس إلى المكان الرابع عشر. أما تأثير البحث الإسرائيلي، فقد تراجع من المكان العاشر إلى المكان الثالث عشر على مستوى العالم.[٣١٥]

وأشارت «دافنا كاتس»، الباحثة في معهد التخنيون، ادعاء هذا الفصل، أن سبب التدهور

٣١٤ . دافنا كاتس وآخرون، مخرجات البحث والتطوير في إسرائيل: منشورات علمية مقارنة عالمية: ١٩٩٠-٢٠١١، (حيفا: معهد شاؤول نآمان-التخنيون، ٢٠١٣). ص:٧.

٣١٥ . ليؤور ديطل، «قنبلة زمنية ذكية»، (ذا ماركر، ٢٨/ ٩/ ٢٠١١)، ص: ١٠-١٢.

العلمي في إسرائيل يعود إلى تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، خاصةً أن غالبية المنشورات العلميّة تتم في الجامعات الحكوميّة، حيث تفتقر إسرائيل إلى مراكز البحث الضخمة التي تنتج أبحاثاً علميةً، لذلك فعندما يتقلص الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي، يتراجع البحث العلمي في إسرائيل.[٣١٦]

جدول (٢٣) عدد المنشورات العلمية الإسرائيلية ٢٠٠٢-٢٠١١

	عدد المنشورات العلميّة الإسرائيليّة	النسبة عالمياً	النسبة في دول OECD
٢٠٠٢	٩٩٧٩	١,٢٥	١,٤٥
٢٠٠٣	١١٢٩٩	١,٢٩	١,٥٠
٢٠٠٤	١٠٤٤٨	١,٢٢	١,٤٤
٢٠٠٥	١١٣١١	١,١٥	١,٣٧
٢٠٠٦	١١٣٤٣	١,١٥	١,٣٩
٢٠٠٧	١١٠٧٧	١,١٢	١,٣٨
٢٠٠٨	١٢٤٥٧	١,٠٦	١,٣٤
٢٠٠٩	١٢١٠٥	١,٠١	١,٢٩
٢٠١٠	١١٨٥٩	١,٠٠	١,٣٠
٢٠١١	١٢١٥٤	٠,٩٦	١,٢٧

المصدر: تقرير معهد شؤول نآمان، ٢٠١٣، ص: ٨-٩.

في تقرير آخر قدمه المجلس القومي للبحث والتطوير، يتضح تراجع الجامعات الإسرائيليّة في نشر المقالات العلميّة بالنسبة إلى عدد السكان، وقد أرجع المجلس هذا الأمر إلى تراجع الإنفاق الحكومي على البحث في الجامعات، وشيخوخة الطاقم الأكاديمي، نتيجة عدم

٣١٦ . يردين سكوب، «الأكاديميا الإسرائيلية تدهورت في عدد المنشورات العلمية للفرد»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)، ص:١+٨.

قدرة الجامعات على استيعاب محاضرين جدد، حيث يشير التقرير إلى أن تدريج إسرائيل في عدد المقالات العلميّة بالنسبة إلى عدد السكان، تراجع من المكان الثامن خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠، إلى المكان الثالث عشر في العام ٢٠١٠ .[٣١٧]

جدول (٢٤) يبين تدريج إسرائيل بمقياس عدد الأبحاث العلميّة بالنسبة للسكان

سنوات النشر ٢٠٠٦-٢٠١٠			عام النشر: ٢٠١٠		
الدولة	التدريج	عدد الأبحاث لكل ١٠٠ ألف نسمة	الدولة	التدريج	عدد الأبحاث لكل ١٠٠ ألف نسمة
سويسرا	١	١٣٠٠,٢	سويسرا	١	٢٨٤,٢
السويد	٢	١٠٠٢,٢	السويد	٢	٢١٣,٥
الدنهارك	٣	٩٥٦,٨	الدنهارك	٣	٢١٣
فنلندا	٤	٨٨٧,٢	النرويج	٤	١٩١,٦
النرويج	٥	٨٦١,٨	هولندا	٥	١٨٦,٣
هولندا	٦	٨٤٠,٨	فنلندا	٦	١٨٥,٢
أستراليا	٧	٧٨٣,٣	أستراليا	٧	١٧٧,١
إسرائيل	٨	٧٦٩	سنغافورا	٨	١٧٤,٧
سنغافورا	٩	٧٦٣,٥	نيوزلندا	٩	١٦٧,٦
كندا	١٠	٧٥٨	سلوفينيا	١٠	١٦٢,٢
نيوزلندا	١١	٧٤٦,٥	كندا	١١	١٦٠,٥
بلجيكا	١٢	٧١٥,١	بلجيكا	١٢	١٥٦,٤
بريطانيا	١٣	٧١٢,٧	إسرائيل	١٣	١٥٥,٤

المصدر: تقرير المجلس القومي للبحث والتطوير، ٢٠١٠-٢٠١١، ص: ٥٦.

٣١٧ . المجلس القومي للبحث والتطوير، تقرير للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١، مقدم إلى اللجنة الوزارية للشؤون العلمية والتكنولوجية وللجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست، (تموز ٢٠١٢). ص:٥٦-٥٧.

ظهر تراجع جودة البحث والتطوير في إسرائيل في مجال الأبحاث الطبيّة، ففي تقرير نشره المجلس القومي للبحث والتطوير بالتعاون مع وزارة العلوم ودائرة الإحصاء المركزيّة، تبين تراجع البحث الطبي الإسرائيلي حسب مقياس الاقتباسات. فقد تراجعت إسرائيل من المكان الثالث عشر في منتصف الثمانينيات إلى المكان الثالث والعشرين في أواخر العقد الأول من الألفيّة الجديدة (انظر الجدول ٢٥). المثير في تقرير المجلس القومي أن تراجع جودة الأبحاث الإسرائيلية حسب مقياس الاقتباسات، كان متزامناً مع ازدياد عدد الأبحاث المنشورة في المستشفيات الإسرائيليّة. حيث يشير التقرير إلى أن ٧٩٪ من الأطباء يشتغلون بالبحث، بالإضافة إلى انشغالهم الاعتيادي في العلاج الطبي، وقد نشر كل واحد منهم بحثاً واحداً على الأقل خلال العام ٢٠١٠-٢٠١١. كما أن ٣٩٪ منهم نشروا أكثر من خمس مقالات علميّة في الفترة نفسها. ويعتبر ذلك، حسب التقرير، مساهمة بحثيّة كبيرة من جانب الأطباء مقارنة بأطباء العالم. ويعتبر البحث الطبي من أهم مجالات البحث في إسرائيل، فنسبة الأبحاث في الطب العلاجي تشكل ٢٣٪ من مجمل الأبحاث المنشورة في إسرائيل عام ٢٠١١ (٢٧٩٩ بحثاً من ١١٨١٥ بحثاً منشوراً عام ٢٠١١).[٣١٨]

تعتبر الاقتباسات مؤشراً مهما لجودة الأبحاث، ولكنها لا تكفي كمؤشر وحيد، وهذا ما ادعته نقابة الأطباء في إسرائيل، التي أشارت إلى أن أهمية الأبحاث الطبيّة في إسرائيل لا يمكن قياسها من خلال مؤشر الاقتباس فقط.[٣١٩] نتفق مع هذا الرأي، ولكن نعتقد أن مؤشر الاقتباس اعتباري أكثر في الأبحاث الطبيّة مقارنة بالأبحاث في العلوم الاجتماعيّة أو الإنسانيّة مثلاً، ومع ذلك فإن تراجع إسرائيل في مقياس الاقتباسات لا يعني، باعتقادنا، تراجع جودة البحث الطبي الإسرائيلي، بل تراجع البحث الطبي المُخصّص لأهداف أكاديمية خالصة، فالأبحاث الطبية في إسرائيل هي أبحاث «عمليّة»، تفيد الممارسة الطبية التطبيقيّة أو تفيد احتياجات الشركات الطبية الخاصة، وهي ليست بهدف البحث الطبي الأكاديمي الخالص،

٣١٨ . دائرة الإحصاء المركزيّة، استطلاع البحث والتطوير في المستشفيات ٢٠٠٩ واستطلاع الأطباء ٢٠١١، (القدس: دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠١١). ص: ١-١٢.

٣١٩ . روني ليندر-غانتس، «الأطباء في إسرائيل يبحثون كثيراً، ولكنهم يتدهورون في مقياس الاقتباس الاعتباري»، (١٤/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ١٢.

لهذا السبب فإن فمعدل الاقتباسات للمقال سوف يتراجع مقارنة بالعالم، وهو حال مجمل البحث العلمي الإسرائيلي وليس الطبي فقط. كما أن الجدول يبين أن عدد الاقتباسات ازداد مع السنين، إلا أن تدريج إسرائيل تراجع؛ لأن عدد الاقتباسات في الدول الأخرى ازداد أكثر.

جدول (٢٥) يبين تدريج جودة الأبحاث الطبيّة حسب مقياس الاقتباسات (عدد الاقتباسات)

	إسرائيل	الولايات المتحدة	فرنسا	بلجيكا
١٩٨٤-١٩٨٨	١٣ (٢,٠٥)	١ (٤,٢٣)	١٥ (١,٦٦)	٦ (٣,١٦)
١٩٩٩-٢٠٠٣	١٧ (٤,٣٥)	٥ (٦,٨٤)	١٣ (٤,٩٢)	٧ (٥,٢٥)
٢٠٠٧-٢٠١١	٢٣ (٦,٣٩)	١١ (٨,٣٩)	١٧ (٧,١٠)	١ (٩,٥٧)

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، استطلاع البحث والتطوير في المستشفيات ٢٠٠٩ واستطلاع الأطباء ٢٠١١، (القدس: دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠١١).

بدأ القلق الإسرائيلي يزداد من حالة البحث والتطوير، وخاصة بعد أن فقدت إسرائيل مكانتها البحثية في مجالات عديدة لصالح دول إقليمية، وتحديداً إيران وتركيا. اعتقدت إسرائيل طيلة الوقت أنها الرائدة البحثيّة في الشرق الأوسط، وأن مساحة تنافسها ليس ساحتها الشرقيّة الخلفية، بل الساحة الغربيّة الأماميّة، ولكنها تفاجأت أن تركيا وإيران بدأتا تتفوقان عليها في عدد المنشورات العلمية في مجالات عديدة وخاصةً الهندسة والتكنولوجيا. لا تشير الأبحاث التي فحصت التفوق العددي لإيران وتركيا على البحث الإسرائيلي إلى جودة البحث، إلا من خلال عدد الاقتباسات، وفي هذا المجال فإن الفجوة بين عدد الاقتباسات وبين عدد المنشورات هو لصالح البحث الإسرائيلي، مع حدوث تقدم كبير حققته إيران وتركيا في هذا المجال أيضاً.

يشير الجدول (٢٦) إلى أن إسرائيل لا تزال متفوقةً على إيران في جودة البحث العلمي حسب مقياس الاقتباسات العلمية للأبحاث الصادرة في إسرائيل، فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وصل معدل اقتباس المقال الإسرائيلي إلى ٦,٢ اقتباس لكل مقال، مقارنةً بـ ٢,٦ اقتباس لكل مقال إيراني، وذلك على الرغم من أن عدد المقالات العلمية الصادرة عن الدولتين قريب إلى حد ما، ولكن يشير الجدول أيضاً إلى أن سرعة تقدم الإنتاج البحثي الإيراني كما

ونوعاً أسرع من نظيره الإسرائيلي، وهذا ما يزيد القلق الإسرائيلي من أنه في مرحلة ما فإن البحث الإيراني سوف يجسر الفجوة كماً ونوعاً مع البحث الإسرائيلي، على الرغم أن الفجوة الكمية تم جسرها تقريباً ولكن لا تزال الفجوة النوعية كبيرة بين الدولتين.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدد المقالات العلميّة الصادرة عن تركيا وصلت في الفترة المذكورة نفسها إلى حوالى ٨٦ ألف مقال علمي، وهذا يفوق الرقم الإسرائيلي، كما أن إيران تفوقت على إسرائيل من حيث عدد المقالات في بعض المجالات، ففي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، نشرت إيران أحد عشر ألف مقالة علميّة في الكيمياء مقابل ثلاثة آلاف مقال إسرائيلي، وفي الهندسة نشر الباحثون الإيرانيون ٨٥٢٠ مقالاً، مقابل ٣٣٦٤ في إسرائيل. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار عند التعامل مع هذه الأرقام، أن عدد سكان إسرائيل أقل بكثير من عدد سكان تركيا وإيران. وهناك بعض المقاييس العالميّة التي تدرج الإنتاج البحثي حسب عدد السكان (جدول رقم: ٢٤)، وليس حسب عدد المقالات المطلق كما هو في الجدول (٢٦)، وفي هذه المقاييس لا أمل لتركيا وإيران في التنافس مع البحث الإسرائيلي في المرحلة القادمة على الأقل، وخاصةً إذا عادت المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيليّة إلى سابق عهدها بعد العقد الضائع ومحاولات الخروج من الأزمة الأخيرة التي رافقتها.[٣٢٠]

جدول (٢٦) مقارنة عدد الأبحاث المنشورة والاقتباسات العلمية بين إيران وإسرائيل

	إسرائيل		إيران	
	١٩٩٠-١٩٩٤	٢٠٠٦-٢٠١٠	١٩٩٠-١٩٩٤	٢٠٠٦-٢٠١٠
عدد المقالات العلمية	٣٦١٠٠	٥٠٩٨٠	١٢٦٠	٥٠٢٤٠
معدل الزيادة	٤٠٪		٣٨٧٧٪	
عدد الاقتباسات للمقال	٣,١	٦,٢	٠,٨	٢,٦
معدل الزيادة	١٠٠٪		٢٢٥٪	

المصدر: تقرير مركز شؤول نآمان، معهد التخنيون. ٢٠١١.

٣٢٠ . تشير معطيات البنك الدولي إلى أن عدد سكان تركيا وصل إلى ٧٤ مليوناً عام ٢٠١٢، ووصل عدد سكان إيران إلى نحو ٧٦ مليوناً، بينما وصل عدد سكان إسرائيل إلى أقل من ٨ ملايين نسمة.

في الختام، لا تزال إسرائيل من الدول الرائدة في البحث والتطوير العلمي على مستوى العالم في مقاييس عدد الأبحاث وجودتها، إلا أن هناك تراجعاً حدث خلال العقدين الماضيين في عدد الأبحاث المنشورة مقارنة بعدد السكان وجودتها مقارنة بدول أخرى، إلا أن ذلك لم يُهدد بعد مكانة البحث الإسرائيلي، كما أن هذا الفصل تطرّق بالأساس إلى البحث الإسرائيلي المدني، ولم يتطرّق إلى البحث الإسرائيلي الأمني والعسكري، والذي تمأسس كإطار بحثي مستقل خارج الجامعات، على الرغم من العلاقة القائمة بينهما. هناك تفسيران أساسيان لتراجع البحث الإسرائيلي، الأول هو تراجع الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير ودخول الشركات الاقتصاديّة الخاصة كمُمول مركزي للبحث والتطوير في إسرائيل، أما الثاني، فله علاقة مباشرة بالتفسير الأول، وهو أن دخول الشركات الخاصة إلى مشهد البحث الإسرائيلي، يدل أولاً على جودة هذا البحث وقدرته على تقديم المنتج البحثي المُميز والعلمي لهذه الشركات، لذلك اختارت البحث الإسرائيلي، ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى تراجع «أكاديميّة» البحث الإسرائيلي لصالح «منفعية» البحث للشركات الخاصة المُموّلة، ما يعني أن البحث الإسرائيلي تحول إلى بحث عملي وتنفيذي أكثر مما هو بحث أكاديمي خالص لصالح المعرفة العلميّة، وهذا يفسر تراجع معدل الاقتباسات للبحث العلمي؛ لأن الاقتباسات تكون عادةً من أبحاث ذات طابع أكاديمي خالص وليست ذات طابع تنفيذي، كما أصبح واضحاً للنُخبة الأكاديميّة الإسرائيليّة أن الإنفاق الحكومي هو وحده القادر على انتشال البحث العلمي من بحر العولمة التي غرق بها حتى أذنيه.

الفصل السابع:

مراكز الأبحاث في إسرائيل:

من التأثير على السياسات إلى تعزيز الأيديولوجيات

تلعب مراكز الأبحاث والدراسات دوراً مهماً في بلورة السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في إسرائيل. كما أنها تقوم بتوعية الرأي العام حول القضايا المختلفة، وتساهم في وضعها على سلم أولويات النقاش الجماهيري، ومتخذي القرارات في مؤسسات الدولة المختلفة. شكلت مراكز البحث - تاريخياً - نواة مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي، فكما ذكرنا في الفصل الأول، فإن الجامعة العبرية تأسست في البداية كشبكة من ثلاثة معاهد للبحث، ثم تطورت لتتحول إلى جامعة مُتكاملة الصفات.

مع ازدياد أهميّة مراكز الأبحاث والتفكير والسياسات، كُتبت الكثير من الأدبيات النظريّة حول دور هذه المراكز وتأثيرها على السياسات الجماهيرية وعملية اتخاذ القرارات، ففي الولايات المتحدة ازداد عدد مراكز التفكير (Think Tanks)، من ٦٢ مركزاً عام ١٩٤٥، إلى ١٢٠٠ مركزاً عام ١٩٩٦ .[٣٢١] حيث لعبت الحرب العالمية الثانية والواقع الذي أفرزته على المستوى الإستراتيجي دوراً كبيراً في صعود مراكز التفكير والأبحاث في العالم. ولم تكن إسرائيل شاذةً عن هذا السياق، بدأت مراكز البحث بالصعود - بداية - داخل الجامعات الإسرائيلية ومن ثم بدأت تنشأ مراكز بحث خارج الجامعات، كما تغيرت أنماط العلاقة بينها وبين صناع القرار والسياسات الجماهيريّة داخل إسرائيل، ويدعي الفصل الحالي، أن تأثير مراكز البحث الإسرائيليّة على السياسات الجماهيرية بات أقل مما كان عليه في الماضي، وبدأت تظهر مراكز البحث كمراكز بحث أيديولوجيّة تحاول نشر قوالبها

321. Tom Medvetz, *Think Tanks as a Emergent Field*, (The Social Science Research Council, 2008), p:3.

الفكريّة في صفوف الجمهور أكثر مما تحاول تعميق المعرفة لديهم.

أولاً - مراكز البحث والتفكير - إطار نظري

يعرف قاموس أكسفورد «مراكز التفكير»، بأنها: «مؤسسات بحث أو منظمات أخرى تقوم على تقديم النصيحة والأفكار في القضايا الوطنية والاقتصادية، من خلال مجموعات متعددة الأنساق المعرفية أو خبراء متخصصين». لا يفيدنا التعريف القاموسي كثيراً في فهم مراكز الأبحاث والدراسات، فهو تعريف عام وغير منضبط في مكوناته، حيث ظهرت تعريفات علمية تركز أكثر على البُنيّة الإداريّة والتنظيميّة لمراكز الأبحاث، من حيث كونها غير ربحيّة ومستقلة إدارياً، وهناك تعريفات ركزت على مجالات عمل مراكز الأبحاث والتفكير، أهي: اجتماعية أم اقتصادية، أم سياسية؟.[٣٢٢]

يُعتبر الباحث الإسرائيلي يحزقيل درور، وهو أستاذ السياسات في الجامعة العبريّة، الأبرز في مجال السياسات الجماهيريّة عموماً، وفي إسرائيل خصوصاً. يفرق درور بين أنماط مختلفة من مراكز الأبحاث، مراكز يطلق عليها اسم Policy Analysis Units، وهي مراكز بحث وتطوير تعمل داخل الوزارات الحكومية. ومراكز Institutions for Advance Studies وتعمل على إنتاج المعرفة الخالصة. ومراكز Brain Trusts، وهي مجموعات صغيرة من باحثين يعملون من أجل تقديم الاستشارة لأصحاب القرارات والسياسات. ومراكز Think Tanks تعمل في أبحاث السياسات وبلورتها وتحليلها. واعتبر درور لاحقاً أن على المؤسسة أن تستوفي شرطين لتكون مركز بحث، الأول أن يعمل لديها خمسة وعشرون باحثاً على الأقل بوظيفة كاملة، والثاني الامتناع عن التماهي مع حزب معين.[٣٢٣]

يصلح تصنيف درور لمراكز الأبحاث التقليديّة التي ظهرت قبل عقود، أما اليوم فلا تحتاج مراكز البحث إلى توظيف باحثين متفرغين لتكون مراكز بحث، فالوفرة في الباحثين

322. H. Orlans. The Non Profit Research Institute: its Origins. Operation. Problems and Prospects. (New York: Mc Graw-Hill. 1972).

٣٢٣ . يحزقيل درور، تحسين السياسات والإدارة في إسرائيل، (تل أبيب: منشورات مكتبة الإدارة، ١٩٧٨)، وانظر أيضاً: يحزقيل درور، سياسات وإدارة، (القدس: منشورات ماغنس، ١٩٨٧).

والخبراء، لا تدفع المركز إلى تشغيل باحثين متفرغين، بل إلى الاتفاق معهم على مشاريع بحثية عينيّة، ومع ذلك يمكننا تعريف المؤسسة، بأنها مركز بحثي. وقد انتشر هذا النمط من مراكز الأبحاث في الجامعات الإسرائيلية أكثر من مراكز البحث خارج الجامعات، فهناك مراكز بحث داخل الجامعات، يكون لديها مدير أكاديمي بصفة متفرغ (بالإضافة إلى عمله كمحاضر في الجامعة) وطاقم إداري داعم له، في الوقت الذي يعمل مع المركز الكثير من الباحثين بالاعتماد على منح بحثية محددة وأجور عينيّة حول أبحاث معينة. أما بالنسبة إلى تأييد حزب معين، فإن هذه الميزة لم تعد مهمة أو ذات صلة، فمراكز الأبحاث لا تتبع على الغالب حزباً معيناً، بل تتبع أيديولوجية معينةً أو خلفيةً فكريةً وهذا يكفيها، والكثير من أيديولوجيات مراكز الأبحاث وخلفياتها الفكرية تنسجم مع أحزاب سياسية دون الإعلان عن ذلك، أو تدعم أفكاراً قريبةً من أحزاب سياسية دون الانتظام فيها أو التبعية لها.

وهذا ما يستدعي عرض التصنيف الذي قام به ويفر، (K. Weaver)، لمراكز الأبحاث.[٣٢٤] حيث قام بتصنيفها، بناءً على نمط عملها من جهة، وطريقة تجنيد الموارد للقيام بعملها من جهة أخرى. وقد توصل ويفر إلى ثلاث مجموعات من مراكز الأبحاث: «جامعات دون طلاب» (Universities without Students)، وهي مراكز بحث تشغل باحثين من المؤسسات الأكاديمية، وتحصل على تمويلها من القطاع الخاص، وتنتج أبحاثاً أكاديميةً خالصةً، وتخضع أبحاثها للمعايير العلميّة الأكاديميّة المُجردة، ولكن ما يميّزها عن البحث الجامعي التقليدي هو أن أبحاثها ذات طابع تطبيقي، وعلاقتها المباشرة مع أصحاب القرارات.

أما المجموعة الثانية، فهي «مؤسسات التعاقد البحثي»، (Contract Research Organization)، وهي تعمل مع باحثين من المؤسسات الجامعيّة، ولكنها تعمل بناء على التعاقد مع الوزارات والمؤسسات الحكومية أو مع القطاع الخاص، لا يملك الباحثون في هذه المراكز استقلالية في تحديد الأجندات البحثيّة ونشر نتائج أبحاثهم. حيث إن الفرق بين النمط الأول والحالي، هو أن الأول ينتج أبحاثاً دون أجندات مسبقة بل يُحددها بنفسه

---

٣٢٤ . مقتبس من: بارلا ايزنكنغ-كناه، حول العلاقة بين المعرفة والسياسات: مكانة مراكز الأبحاث والتفكير في العالم وإسرائيل في عملية بلورة السياسات الجماهيرية، (القدس: معهد القدس لدراسات إسرائيل، ٢٠٠٤). ص:٣٥.

وباستقلالية، بينما الآخر يتعاقد مع باحثين على القيام بأبحاث بناءً على أجندات بحثيّة مُحددة مسبقة من الجهة الممولة سواء أكانت حكومية أم خاصةً.

ويسمي ويفر المجموعة الثالثة، «مؤسسات المرافعة» (Advocacy Tank)، وهي مراكز بحثية تقوم بخدمة مجموعات أيديولوجية أو مصالح، وتقوم على نشر أفكارهم بين الجمهور، لا يعمل في هذه المراكز باحثون أكاديميون فقط، وإنما باحثون من مهن وخلفيات مهنية ووظيفية أخرى، تطمح هذه المراكز إلى التأثير على أصحاب القرارات والسياسات بشكل مباشر وفوري. فمثلاً يعتبر «مركز الإستراتجية الصهيونية» مركزاً يمكن تصنيفه ضمن هذه المجموعة، حيث إنه يقوم بنشر أفكار وأيديولوجيّة بعينها في المجتمع الإسرائيلي، وهي أيديولوجية اليمين المحافظ الاستيطاني، ويعمل فيه باحثون من خلفيات وظيفيّة مختلفة ليست أكاديميّة بحثية بالضرورة.

يؤكد التصنيف الذي قدمه ويفر، وتصنيفات أخرى، مثل التصنيف الذي قدمه غيلنر، أن هناك مراكز بحث تعمل على نشر أيديولوجيات وأفكار بين الجمهور وأصحاب القرار، وليس فقط التأثير على سياسات عينية. يعتقد غلنر أن هناك حاجة للتفريق بين «مراكز التفكير الحقيقية»، وهي مراكز تُشغل باحثين لفترة معينة لفحص سياسات جماهيريّة بعينها، وبين مراكز التفكير السياسيّة التي تعمل على نشر أفكار وأيديولوجيات من أجل التأثير على الواقع، لا بل اعتبر غيلنر أن هناك مراكز أبحاث لا تعمل على إنتاج الأبحاث، بل على نشر أفكار معينة وتسويقها.[٣٢٥]

يعتقد غلنر - بناءً على ذلك - أن مهام مراكز البحث هي: إنتاج أفكار، وعقد لقاءات واجتماعات، ونشر أفكار، وتجنيد النخب لمراكز البحث. ويعني ذلك، جذب النخب التي عملت في السياسات إلى مراكز البحث والتفكير، وهذه الأخيرة تقوم بها تقريباً غالبيّة مراكز البحث والتفكير في إسرائيل، وخصوصاً تلك التي تختص بالدراسات الأمنيّة والعسكريّة والشرق أوسطيّة، فالكثير من باحثيها هم ممن لهم خلفيات أمنيّة أو عسكريّة أو اقتصاديّة

. 325W. Gellner. The Political of Policy: Political Think Tanks and Their Markets in the US Institutional Environment. (Berkley: University of California. 1994). p: 4-6.

أو بيروقراطيّة واضحة، فمثلاً شغل رئيس مركز دراسات الأمن القومي قرب جامعة تل أبيب عاموس يدلين منصب رئيس شُعبة الاستخبارات العسكريّة قبل توليه رئاسة المركز.

ثانياً – تطور مراكز البحث في إسرائيل

لم تُكتب الكثير من الأبحاث حول دور مراكز الأبحاث المختلفة في إسرائيل وتأثيرها على السياسات الجماهيريّة وأصحاب القرار. فقد ظهرت بعض الكتب والأبحاث في هذا الموضوع.

قام معهد القدس لدراسة إسرائيل، وهو مركز أبحاث تطبيقيّ، يحاول التأثير على السياسات الجماهيريّة، بإصدار عدة كتب حول هذه المسألة، بهدف طرحه للنقاش الجماهيري، فأصدر كتاباً بعنوان «حول العلاقة بين المعرفة والسياسات»،[٣٢٦] وكتاباً آخر بعنوان «كيف نؤثر: باحثون ومتخذو القرارات».[٣٢٧] تشير ايزنكينغ-كناه، في كتابها الصادر عام ٢٠٠٤ إلى أنه يوجد في إسرائيل أكثر من عشرين مركز بحث وتفكير.[٣٢٨] إلا أننا نعتقد أن العدد هو أكبر اليوم، وبالذات بعد أن باتت قضايا سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة أكثر حضوراً في النقاش الجماهيري، وعندما أصبحت السياسات الجماهيريّة في إسرائيل عرضةً للنقد أكثر مما كانت عليه في السابق، علاوةً على أن الصراع الفكري الذي اشتد بين اليمين واليسار في إسرائيل، وخاصةً بعد توقيع اتفاق أوسلو، ساهم بدوره في إقامة مراكز أبحاث ذات توجهات يمينيّة واضحة، تحاول أن تنشر رؤية اليمين السياسيّة والأيديولوجيّة لقضايا الصراع، الدولة والصهيونيّة والحل الدائم والمجتمع والاقتصاد.

أرادت الدولة ومؤسسوها أن تكون مؤسسات التعليم العالي جزءاً من المشروع السياسي الصهيوني وبناء الدولة الجديدة في جميع المجالات، وبالذات المجالات العلميّة التكنولوجيّة. وقد أتينا على ذكر هذه المسألة في الفصول السابقة. وعلى المنوال نفسه اهتمت الدولة

---

٣٢٦ . بارلا ايزنكنغ-كناه، مصدر سبق ذكره.

٣٢٧ . أبراهام فريدمان وشلومو حسون. محرران، كيف نؤثر: باحثين ومتخذي القرارات، (القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل، ٢٠٠٣).

٣٢٨ . ايزنكنغ-كناه، مصدر سبق ذكره، ص: ١١١.

ومؤسسوها بمراكز البحث في العلوم لكي تكون جزءاً من المجهود الوطني لبناء الدولة وحمايتها، إلا أنها أرادت في ذلك الوقت، وبتوجيه ومبادرة من بن غوريون مركزاً للأبحاث مختصاً بالعلوم الإنسانية يكون ذراعاً دعائيةً للدولة الجديدة في صياغة روايتها الرسمية حول أحداث النكبة الفلسطينية، ودحض الرواية العربية الفلسطينية، وكانت هذه الفكرة هي التي وقفت وراء تأسيس معهد «شيلوح» عام ١٩٥٩ .[٣٢٩] والذي يعرف الآن بمركز «موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في جامعة تل أبيب (انظر لاحقاً حول مركز ديان).

يعود اسم المركز إلى رؤوبن شيلوح، وهو صاحب فكرة إقامة المركز، ترك شيلوح الموساد الإسرائيلي وانتقل إلى وزارة الخارجية، بعد فترة قصيرة من تخطيطه للمركز توفي الرجل، وبعد شهر من وفاته أعلنت وزارة الخارجيّة عن افتتاح معهد شيلوح، ويهدف المركز إلى «بحث مشاكل آنية بشكل علمي». أقيم المركز بداية بالتعاون بين الجامعة العبريّة ووزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع والمنظمة الشرقيّة الإسرائيليّة (التي كانت تضم باحثي الشرق الأوسط في إسرائيل)، وأدار المركز ضابط في الاستخبارات يسمى إسحق أورون.[٣٣٠] ويشير غيل أيال إلى أن المركز عمل من خلال تعاون وثيق مع الاستخبارات العسكريّة، حيث قامت الأخيرة بتزويده بالوثائق الاستخباراتيّة بشكل دائم، والمعهد قام بتحليلها وتقديم أوراق بحثيّة للجيش، لذلك بقيت غالبية أوراق المركز سرية في سنوات عمله الأولى.[٣٣١]

اعتبر الباحثون في المركز أنهم موظفو دولة، واعترفوا بأن غالبيّة عملهم كان سرياً، بالنسبة إلى بن غوريون كان المعهد هو العنوان لإجراء بحث حول «هروب العرب» عام ١٩٤٨. توجه بن غوريون إلى المركز عام ١٩٦١، (لاحظ أن الرجل فهم أهمية كتابة رواية عن حرب ١٩٤٨ مبكراً تكون «علميةً» واستباقيةً)، لإجراء بحث يكشف عن أن العرب هربوا عام

---

٣٢٩ . غيل إيال، إزالة السحر عن الشرق: تاريخ الاستشراق في عهد النزعة الشرقية، (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٥)، ص: ١٦٠-١٦٦. وقد أثارت صحيفة «هآرتس» تاريخ هذا المعهد ودوره في تقرير كبير نشرته تضمن مقابلات مهمة مع باحثين عملوا في المركز في سنوات تأسيسه الأولى، انظر: شاي حزقاني، «المعركة على الرواية»، (ملحق هآرتس الأسبوعي ليوم الجمعة، ١٧/ ٥/ ٢٠١٣)، ص:٢٦-٣٢.

٣٣٠ . شاي حزقاني، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨.

٣٣١ . غيل أيال، مصدر سبق ذكره، وأيضا حزقاني، مصدر سبق ذكره.

١٩٤٨ ولم يتم تهجيرهم، يشير حزقاني إلى أن الباحثين في المركز تفاجؤوا من هذا الطلب، خاصةً وأن مسألة اللاجئين لم تكن محل نقاش أكاديمي أو تاريخي في تلك الفترة، بل كانت محل صراع دبلوماسي - سياسي. يشير غيل أيال إلى علاقات التعاون الوثيقة التي نتجت بين المستشرقين وبين الاستخبارات، حتى البحث الذي طلبه بن غورين، لم يكن ليكون أكاديمياً فهو بحث دعائي حتى لو نفذه أكاديميون. يمثل مركز شيلوح نموذجاً للعلاقة الوثيقة التي كانت وما زالت وإن بدرجة أقل (بسبب مأسسة البحث، وخاصة الاستشراقي داخل أجهزة الاستخبارات المختلفة في إسرائيل)، بين مراكز الأبحاث وبين صناع القرار في إسرائيل. في العام ١٩٦٥ انتقل المركز إلى جامعة تل أبيب، واستمرت العلاقة بين المركز والاستخبارات تتراجع، بسبب مأسسة البحث داخل الأخيرة، إلى أن انتهت، كما يُشير حزقاني. في العام ١٩٨٣ بدّل المركز اسمه، وأصبح يُطلق عليه اسم مركز موشيه ديان.

يعتقد يحزقيل درور أن مراكز الأبحاث الإسرائيليّة لم تلعب دوراً في التأثير على صناعة القرار السياساتي في إسرائيل، فما عدا الأبحاث ذات الطابع التكنولوجي والعلوم، فإن مراكز الأبحاث في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة لم تؤثر كثيراً على السياسات الجماهيريّة وصناعة القرار، ويرجع درور ذلك إلى أن القيادات الإسرائيليّة، حتى قبل قيام الدولة، كانت تهتم أكثر بالعمل وأقل بالتفكير، بمعنى إنتاج معرفة لذاتها.[٣٣٢] قد يكون تفسير درور صحيحاً إلى حد ما، وفي سياق تاريخي محدد، وهو ما يؤكده الفصل الذي يتناول النقاش حول إقامة الجامعة العبرية في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث انطلقت الجامعة كإطار يجمع مراكز أبحاث متعددة على نمط «جامعة دون طلاب» (Universities without Students).

إلا أن هناك عاملاً آخر أكثر أهميةً في هذا الموضوع، وهو أن المؤسسات الرسمية الإسرائيلية على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها واهتماماتها لديها ما يشبه «مراكز بحث» مصغرة، أو التي تسمى رسمياً «العالِم الرئيس» (Chief Scientist).[٣٣٣] ويعتبر العالم الرئيس جزءاً من

---

٣٣٢ . يحزقيل درور، «دور مراكز أبحاث السياسات في بلورة مستقبل دولة إسرائيل: الفجوة وجسرها»، في: أبراهام فريدمان وشلومو حسون (محرران). كيف نؤثر: باحثون ومتخذو السياسات. (القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣)، ص: ١٥٥-١٦٤.

٣٣٣ . انظر إلى الورقة البحثية التي قدمت بهذا الخصوص للبرلمان الإسرائيلي: رون تكفا، فحص وضع مكانة =

مكونات البحث والتطوير الثلاثة في إسرائيل (إلى جانب البحث الأكاديمي والصناعي)، ويعمل على تزويد الوزارات بأوراق الموقف وأبحاث السياسات، التي تستعين بها في رسم سياساتها الجماهيرية والمؤسساتية، وتكون هذه المراكز عادةً أكثر فائدةً بالنسبة إليها؛ لأنها منكشفة ومُطلعة على الإحصائيات الداخلية، والديناميكيات الإداريّة والبيروقراطيّة الداخليّة التي لا تتمكن المراكز الخارجية من الاطلاع عليها، أو أخذها بعين الاعتبار. حتى إن هذه المراكز تحولت هي بذاتها إلى مصدر موثوق تستعين به المراكز الخارجيّة. وتحولت أوراقها وتقاريرها ليس إلى مصادر عادية، بل إلى وثائق تصنف كمصادر أولية. فحتى وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة لديها مركز أبحاث مختص في السياسة الخارجية، وداخل هذا المركز وحدات بحثية فرعية متخصصة بالمناطق الإقليميّة والدول المختلفة.

أصدرت الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤، القرار رقم ١٧٩٥، والذي يهدف إلى تعزيز مكانة مراكز الأبحاث الحكوميّة ومكانة «العالم الرئيس»، داخل الوزارات، ولتحقيق ذلك أقيمت لجنة لفحص هذه المراكز وتقديم التوصيات بخصوصها. جاء هذا القرار في أعقاب سلسلة جلسات خصصتها لجنة العلم والتكنولوجيا في الكنيست لنقاش وضع مراكز الأبحاث، وقد قررت الحكومة أن تقوم اللجنة المُختصة بفحص مكانة هذه المراكز وتعزيز دورها ومتابعة الموضوع مع رئيس لجنة العلوم في البرلمان.[٣٣٤]

وافتتحت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في العام ٢٠٠٠، مركزاً للبحث والمعلومات، يقوم بكتابة أوراق بحثية مختصرة لأعضاء البرلمان وللجان البرلمانية في المجالات المختلفة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تعليمية ثقافية وغيرها)، وتشكل أوراقه البحثية والمعلوماتية مصدراً مهماً للباحثين، وقد نشر المركز حتى كتابة هذه السطور ثلاثة آلاف ورقة بحثية ومعلوماتية. ويُعّرف المركز نفسه بأنه جاء «لتزويد أعضاء الكنيست بالمساعدة المهنيّة، الصحيحة والموضوعيّة من الداخل».[٣٣٥] ويلاحظ أن التعريف شمل كلمة «من الداخل»، في المصطلح الأصلي مكتوب

= مراكز الأبحاث الحكومية، (القدس: معهد البحث والمعلومات - الكنيست، ٢٠٠٦)، ورقة مقدمة إلى لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة للكنيست الإسرائيلي.

٣٣٤ . رون تكفا، مصدر سبق ذكره، ص: ٣.

٣٣٥ . انظر موقع مركز الأبحاث التابع للكنيست:
https://www.knesset.gov.il/mmm/heb/MMM_About.htm

«من البيت»، ولكننا ترجمنا مقصدها، وذلك يعني، أن المركز يهدف إلى تقديم أوراق بحثية ومساعدة مهنيّة لأعضاء البرلمان كبديل عن الأوراق من خارج «البيت».

أما الوزارة «المدنية» التي تضم أكبر عدد من مراكز الأبحاث فهي وزارة الاقتصاد، فإلى جانب مراكزها البحثية، فإنها تشمل ما يسمى «العالم الرئيس» (Chief Scientist)، وهو الذي يحدد سياسات الإنفاق على الأبحاث في المجال الصناعي، وهدف العالم الرئيس هو تطوير البحث التكنولوجي في إسرائيل، وهو مصدر الإنفاق المركزي على هذه الأبحاث، ويتم التنافس على منحه البحثيّة بشكل كبير. ولكنه يشكل بالإضافة إلى مراكز الأبحاث في الوزارة بديلاً عن مراكز الأبحاث في الخارج، ففي الوزارة مركزان بحثيان، الأول باسم «مركز الصناعة الإسرائيلية للبحث والتطوير» والذي تأسس في العام ٢٠٠٤، والثاني باسم «إدارة البحث والاقتصاد».[٣٣٦]

يقوم مركز البحث والاقتصاد في الوزارة، بمجهود بحثي يحرر الوزارة من كل علاقة مع مراكز أبحاث خارجيّة، في صفحة المركز على الإنترنت، فإنه يُعرف نفسه كمركز بحث من حيث البُنية ومن حيث نوعية الأوراق البحثية وتعددها، فهو يقسم نشاطاته البحثية إلى خمسة أنواع، أوراق إحصائية، أوراق معلوماتية، رصد وعرض، بحث، وأوراق موقف. ذلك يعني، أن المركز يقوم بإنتاج كل أنواع الأوراق البحثية التي قد يقوم بها مركز دراسات خارجي.[٣٣٧]

أما وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، فتقوم بإصدار مجلة علمية في مجال الرفاه الاجتماعي، بعنوان «مجتمع ورفاهية». تأسست المجلة عام ١٩٧٨، وهي تهدف كما جاء في موقع الوزارة، إلى تطوير البحث النظري والتطبيقي في مجال الخدمات الاجتماعيّة، وبهذا فإن الوزارة لا تكتفي بإصدار التقارير البحثية فحسب، بل تساهم في تطوير التفكير الأكاديمي والنظري في مجال عملها.[٣٣٨] أما شُعبة البحث والتطوير في وزارة التربية والتعليم، فتهدف

---

٣٣٦ . انظر إلى موقع وزارة الاقتصاد الإسرائيلية:
http://www.moital.gov.il/

٣٣٧ . انظر إلى صفحة المركز على الرابط الآتي:
http://www.moital.gov.il/NR/exeres/65BB434F-B198-420E-AAF0-4E90962ADDC5.htm

٣٣٨ . انظر الشرح عن المجلة العلمية التابعة للوزارة:
http://www.molsa.gov.il/CommunityInfo/Magazine/Pages/RM_05_03.aspx

إلى بلورة سياسات وأجندات البحث، ودمج المعرفة والمعلومات في صياغة السياسات.

تعتبر مراكز البحث الداخلية «متواضعةً» في الوزارات المدنية - إن صح التعبير - مقارنةً بمراكز الأبحاث الضخمة في الوزارات الأمنيّة والعسكريّة والعلميّة، من حيث حجم الإنفاق عليها، أو نوعية العاملين فيها وعددهم، أو من حيث تأثيرها المباشر على السياسات. فعلى سبيل المثال، تعتمد الحكومة الإسرائيليّة في عملية اتخاذ القرارات ذات الطابع العسكري والإستراتيجي على وحدة البحث في شُعبة الاستخبارات العسكرية، وبطبيعة الحال، فإن الباحثين فيها مطّلعون على معلومات أكثر من الباحثين في مراكز الأبحاث الخارجيّة، فشعبة الاستخبارات تزود وحدة الأبحاث فيها بالمعلومات الخام وتقوم الأخيرة بتحليلها، ورسم صورة واضحة تقوم بتقديمها إلى أصحاب القرار في وزارة الدفاع والحكومة. إن الفصل بين مراكز البحث والتطوير الأمنيّة والمدنيّة ليس إجرائياً فقط، بل هو رسمي أيضاً، فقد أقامت الحكومة منتدى البحث والتطوير الحكومي، والذي يضم كافة مراكز الأبحاث الحكوميّة، ما عدا البحث والتطوير الأمني الذي لا يعتبر عضواً في هذا المنتدى، وذلك لدوافع أمنية بالأساس، ولاختلاف مجالات البحث والتطوير عن الوزارات المدنيّة.[٣٣٩]

ارتفع حجم الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في الوزارات الحكومية من ٢٪ من حجم ميزانيتها السنوية في بداية الألفية الجديدة،[٣٤٠] إلى حوالى ٤٪ في العام ٢٠١٢.[٣٤١] في بحث قام به معهد «شاؤول نآمان» في التخنيون، حول البُنيّة التحتيّة البحثيّة في إسرائيل، والذي أتينا على ذكره في الفصل السابق، أظهر أن البُنيّة التحتيّة البحثيّة الخاصة (غير الحكوميّة وغير الجامعيّة)، هي الأقل انتشاراً في إسرائيل، في كل المجالات. حيث

٣٣٩ . انظر الورقة البحثية بهذا الخصوص التي قدمت للبرلمان الإسرائيلي: رون تكفا، العلماء الرئيسون وأجسام البحث والتطوير في الوزارات الحكومية، (القدس: مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٦)، ص: ٢. ورقة مقدمة للجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست.

٣٤٠ . المصدر السابق، ص: ٧.

٣٤١ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، انظر إلى الرابط الخاص بهذا الموضوع في موقع الدائرة:
http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201112292

وصل حجمها إلى ١١٪، مقارنةً بـ ٣٦٪ و٥٣٪ في المؤسسات الحكوميّة والجامعيّة على التوالي.[٣٤٢]

وأخيراً، تشكل دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة، المؤسسة الأكثر أهميةً في التأثير على السياسات الجماهيريّة المدنيّة، فهي تلعب دوراً كبيراً في تزويد أصحاب القرار والباحثين بالمعطيات والإحصائيات الرسمية في مختلف المجالات، وقد طورت الدائرة عملها لتصبح دائرةً بحثيةً أيضاً، فهي لا تحصر دورها في تزويد المعطيات والإحصائيات للجمهور، بل تصدر تقارير بحثية إحصائية، وأوراق عمل تحليلية، وهو عمل يتجاوز مجرد تزويد المعطيات والإحصائيات إلى مجهود بحثي يحاول قراءتها أيضاً.[٣٤٣] يشير الجدول أدناه إلى عينة من مراكز البحث والتطوير داخل الوزارات الحكوميّة، والتي تقدم الأوراق البحثية والسياساتية لأصحاب القرار.

جدول (٢٧): يبين عينة من مراكز الأبحاث داخل الوزارات الحكوميّة

الوزارة	مركز الأبحاث	ملاحظات
وزارة الدفاع	إدارة البحث، وتطوير وسائل القتال والبُنية التكنولوجيّة	تعتمد إدارة البحث والتطوير في وزارة الدفاع على تعاون شعبة البحث في وزارة الدفاع، والجيش الإسرائيلي، وقسم الأبحاث في الصناعات العسكرية.*
وزارة الداخلية	شعبة البحث والمعلومات	جاء في موقع المركز ما يلي: «شعبة البحث والمعلومات مسؤولة عن إجراء أبحاث من أجل مساعدة إدارة الوزارة ووحداتها المختلفة على بلورة سياساتها واتخاذ القرارات».**

٣٤٢ . دافنا غانس وآخرون، مسح البنية التحتية البحثية في إسرائيل، (حيفا: معهد شاؤول نآمان، ٢٠١٠)، ص: ١٦.

٣٤٣ . انظر إلى موقع دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية على موقعها الرسمي:
http://www.cbs.gov.il/reader

* http://www.mod.gov.il/pages/mafat/mafat.asp

** http://www.moin.gov.il/Subjects/MunicipalResearch/Pages/default.aspx

وزارة الاقتصاد	إدارة البحث والاقتصاد	جاء في موقع الإدارة: «تعمل الإدارة كجسم مهني استشاري لإدارة الوزارة وأقسامها المختلفة، وتنشر المعلومات للجمهور في المجالات التي تقع تحت مسؤولية الوزارة».*
وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية	مجلة «مجتمع ورفاهية»، بالإضافة إلى شعبة البحث في الوزارة.	تأسست المجلة عام ١٩٧٨، وتهدف إلى تطوير البحث في القضايا النظرية والتطبيقية التي تقع تحت مسؤولية الوزارة.
وزارة الخارجية	مركز الدراسات السياسية	يعتبر الذراع البحثية لوزارة الخارجية، تقسم وحداته إلى مناطق إقليمية ودول بعينها، يهتم بدراسة التحولات في الشرق الأوسط، حتى الاقتصادية منها.
وزارة الأمن الداخلي	شعبة البحث والتطوير	تعتبر شعبة البحث والتطوير في وزارة الأمن الداخلي، شعبة متقدمة جداً، فهي تشمل وحدة للأبحاث الإستراتيجية في قضايا الأمن الداخلي، ووحدة «العالم الرئيس»، الذي يزود الوزارة والوزير بالأوراق البحثية من «بلورة السياسات واتخاذ القرارات».**
وزارة الصحة	شعبة المعلومات	تهدف شعبة المعلومات إلى «تنظيم المعلومات فيما يتعلق بمجال الصحة، بهدف مساعدة متخذي القرارات في الوزارة، تشمل مسؤولية الشعبة إدارة المعلومات، جمع معلومات صحيحة، ومراقبتها... والقيام بأبحاث حول جوانب صحية مختلفة».***
وزارة الزراعة	معهد فولكانو للأبحاث	يضم المعهد سبعة مراكز أبحاث، تعالج وتبحث مجالات متعددة في الزراعة والإنتاج الزراعي، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

* http://www.moital.gov.il/NR/exeres/1A3143A9-8E0A-4FD9-93AE-E1D723F50959.htm

** http://mops.gov.il/ResearchAndDevelopment/Pages/RNDMAIN.aspx

*** http://www.health.gov.il/UnitsOffice/HR/ITandINFO/info/Pages/default.aspx

ثالثاً - مراكز الأبحاث الجامعية

كما أوضحت الأدبيات النظرية، التي تفرق بين مراكز السياسات (Think Tanks)، وبين مراكز بحث المعرفة، فإن الحال في إسرائيل لا يختلف كثيراً مع التداخل بين النمطين في مراكز الأبحاث الإسرائيلية، فهناك مراكز أبحاث تتبنى نمط مراكز السياسات مثل مركز دراسات الأمن القومي بجانب جامعة تل أبيب، فهذا المركز لا ينتج أبحاثاً أكاديميةً لتطوير المعرفة النظرية حول قضايا الأمن القومي، بل يكتب أوراق موقف، وأبحاث سياسات بالمفهوم التقليدي للكلمة. ويتابع بشكل صحافي، في بعض الأحيان، تطورات لها علاقة بالأمن القومي الإسرائيلي. فيظهر باحثوه أحياناً كصحافيين يتابعون المشهد والأحداث ويكتبون عنها كما لو أنهم يكتبون لصحيفة، لهذا السبب يميل هذا المركز إلى توظيف باحثين في صفوفه ليسوا ذوي خلفية أكاديمية بالضرورة، بل عسكرية وأمنية وإن كانت لديهم المعرفة الأكاديمية، حتى لا يكون ذلك ما يوجههم في الكتابة، بل خلفيتهم العسكرية بالأساس.

في المقابل، هناك مراكز بحثية تنتج أبحاثاً معرفيةً، من أجل تطوير المعرفة النظرية، مثل مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، الذي يختص بقضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويقوم بكتابة الكتب والدراسات وتنظيم الأيام الدراسية لتطوير المعرفة حول قضايا الشرق الأوسط، وهو لا يتبنى نمط أبحاث السياسات في كتبه ودراساته، وعلى الرغم من أن المركز يعتبر أكبر مركز إسرائيلي لدراسة الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يكون مؤثراً على السياسات، فإن كتبه تصدر ككتب بحثية خالصة، وليس كأوراق سياسات، هذا لا يعني أن متخذي القرارات لا يستفيدون من هذه الأبحاث ولكنها غير موجهة للتأثير على أصحاب القرار، وهنا لا بد من التفريق بين مراكز الأبحاث التي تهدف مسبقاً إلى التأثير المباشر على متخذي القرارات كجمهور هدف أساسي، وبين مراكز الأبحاث التي لا ترى في أصحاب القرار جمهوراً مباشراً لها. وغالباً ما تدفع المساهمة المعرفية باحثيه للكتابة، على عكس مراكز السياسات الخالصة التي يدفعها تأثيرها على أصحاب القرارات.

أما التوجه الثالث، فهو ليس توجهاً خالصاً - إن صح التعبير - نحو نمط السياسات أو نحو المعرفة الأكاديميّة الخالصة، بل يحاول الدمج بين الاثنين، لا يكون الدمج في كثير من

الأحيان متوازناً، وذلك ليس نابعاً من إخفاق في إنتاج التوازن بين المركبين، بل في تفضيل مراكز الأبحاث نمطاً معيناً على الآخر، كما أن الدمج يكون من خلال أشكال مختلفة، الشكل الأول هو تقسيم مركز البحث إلى وحدات تهتم بالسياسات وأخرى تهتم بالمعرفة الأكاديمية. أما الشكل الثاني فيكون من خلال الدمج بين الجانبين في الكتابة البحثية، بحيث يكون البحث أكاديمياً خالصاً إلا أنه يشتمل على توصيات وسياسات عملية موجهة لأصحاب القرار في الشأن المحدد.

فعلى سبيل المثال، بدأ معهد فان لير في القدس في السنوات الأخيرة إدخال جانب السياسات إلى اهتمامات البحث، فبعد أن كان مركزاً بحثياً معرفياً خالصاً، أصبح يهتم بالأبحاث والنشاطات ذات الطابع السياساتي، ونعتقد أن ذلك نابع من شعبية هذا الطابع وعلو شأنه وتأثيره في المجتمعات، فالجامعات بحكم تعريفها الرسمي هي مؤسسات بحث، وتُعتبر بالنسبة للمحاضرين مركزاً بحثياً كبيراً متعدد المجالات، فالمحاضرون في الجامعات الإسرائيلية يشتغلون بالبحث النظري والتجريبي الأكاديمي أكثر من انشغالهم بالتدريس، وهذا يسد الجانب المعرفي الخالص ويفقد - إلى حد ما - أهمية الإنتاج المعرفي والأكاديمي لمراكز الأبحاث خارج الجامعات، ويبقى الفرق بين الإنتاجين هو جمهور الهدف، فالإنتاج الأكاديمي في الجامعات يوجه نحو «المجتمع الأكاديمي» العالمي، بينما توجه مراكز البحث إنتاجها الأكاديمي نحو المجتمع الواسع أيضاً، وبذلك تساهم في بلورة وعيه وتعميق معرفته.

بناءً على ذلك، لا تقوم الجامعات بالإنفاق على مراكز الأبحاث بداخلها من ميزانيتها الأصلية، بل تحتضن هذه المراكز في حرمها الجامعي، وتقوم المراكز بتمويل نفسها من خلال ممولين وصناديق دعم بحثية، تحول أموالهم إلى حساب الجامعة مباشرةً، وتقوم الأخيرة بدورها بتخصيص بند من ميزانيتها للإنفاق على مراكز البحث، وذلك لأن الجامعة تعتبر نفسها مشغلةً لمحاضرين باحثين ينتجون المعرفة بكل الأحوال، دون الحاجة إلى مراكز بحث، وهي جزء من تقدمهم الوظيفي والأكاديمي، وحتى استمرار عملهم يتعلق باستدامة إنتاجهم البحثي والمعرفي. علاوةً على أن الجامعات في إسرائيل تعرف حسب قانون مجلس التعليم العالي كجامعات بحث.

جدول (٢٨) يوضح عدد مراكز الأبحاث الجامعية ومجالات عملها

	عدد مراكز الأبحاث	العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق
الجامعة العبرية [١]	٧٦	٥٢٪
جامعة حيفا [٢]	٦٩	٥٢٪
جامعة تل أبيب [٣]	١٠٠	٣٦٪
جامعة بن غوريون [٤]	٣٣	٤٨٪
جامعة بار إيلان [٥]	٢٧	٨١٪
المجموع	٣٠٥	٤٩٪
معهد التخنيون [٦]	٤٧	-

وبناء عليه، فإلى جانب هذا التباين بين مراكز الأبحاث من حيث اهتمامها بأوراق السياسات أو الأوراق البحثية المعرفية الأكاديمية، يمكن أن نضع تمايزاً بين مراكز الأبحاث داخل الجامعات، وبين مراكز الأبحاث خارج الجامعات. تميل مراكز الأبحاث داخل الجامعات إلى الإنتاج المعرفي الأكاديمي بالدرجة الأولى، بينما تميل مراكز الأبحاث خارج الجامعات إلى كتابة أوراق السياسات بالدرجة الأولى، ولكن هذا لا يعني غياب مراكز السياسات داخل الجامعات الإسرائيلية، فمركز بيغن - سادات، على سبيل المثال، والذي سنأتي على ذكره لاحقاً، يمثل بامتياز مركز سياسات، إلا أنه يعرف نفسه كمركز أكاديمي معرفي أيضاً، إلا أن الجانب السياساتي يطغى على عمله ونشاطاته.

---

1 . http://ard.huji.ac.il/huard/pubPageWraper.jsp?ardNum=170

2 . http://ra2.haifa.ac.il/index.php/en/research-centers/list-of-research-institutes-a-centers.html

٣ . http://new.tau.ac.il/research-institutes: يوجد في القائمة المدرجة ١٠٠ مركز أبحاث، على الرغم من أن الجامعة تصرح في الموقع نفسه بأن لديها ١٣٠ مركزاً بحثياً، لكننا وجدنا مائة مركز مدرجة في القائمة.

4 . http://in.bgu.ac.il/Pages/research_centers.aspx

5 . http://www1.biu.ac.il/index.php?id=99&pt=5&pid=6&level=3&cPath=6,99

6 . http://www1.technion.ac.il/research

جدول (٢٩) يعرض منظومة مقترحة لتصنيف مراكز الأبحاث في إسرائيل

	خارج الجامعات	داخل الجامعات
مراكز سياساتية	مركز دراسات الأمن القومي - بجانب جامعة تل أبيب.*	مركز بيغن - سادات للدراسات الإستراتيجية،
مراكز أكاديمية	معهد فان لير في القدس.**	مركز «موشيه ديان» لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
مراكز سياساتية - أكاديمية	المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.***	مركز دراسات الأمن القومي - جامعة حيفا.

سوف نتطرق - في الفقرات الآتية - إلى عينة من مراكز البحث الجامعية، وسيتم التركيز على مراكز البحث والتفكير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصةً تلك التي تهتم ببحث قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وقد تم اختيار عينة تشمل مركزاً من كل جامعة، وهي: مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا. مركز بيغن - سادات للدراسات الإستراتيجية في جامعة بار إيلان. مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جامعة تل أبيب. مركز هاري ترومان لدراسة السلام في الجامعة العبرية، ومركز حاييم هرتسوغ لدراسة الشرق الأوسط والدبلوماسية في جامعة بن غوريون.

مركز دراسات الأمن القومي - جامعة حيفا[٣٤٤]

تأسس في العام ٢٠٠٠ في كلية العلوم السياسية في الجامعة، قام بتأسيسه أستاذ العلوم السياسية، غابي بن دور. وأستاذ الجغرافيا، أرنون سوفير، والمعروف بمواقفه العنصرية اتجاه الفلسطينيين داخل إسرائيل، والعرب عموماً. يدير المركز منذ العام ٢٠٠٨، أستاذ العلوم

٣٤٤ . ينبغي التمييز بين مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، وبين مركز أبحاث الأمن القومي بجانب جامعة تل أبيب، فالثاني هو الأكثر شهرة، لأنه بحكم عمله فإنه «مركز تفكير» ويعمل على كتابة أوراق موقف وتوصيات، ويعمل لديه الكثير من ضباط الجيش المتقاعدين، ويديره حالياً عاموس يدلين، والذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية قبل توليه هذا المنصب. يعتقد البعض أنه تابع لجامعة تل أبيب، إلا أنه مركز غير جامعي ولكن موقعه بجانب الجامعة، وكان سابقاً يتبع الجامعة عندما كان يسمى «مركز يافة للدراسات الإستراتيجية». موقع المركز هو: http://www.inss.org.il/heb/

* . http://www.inss.org.il/heb/

** . http://www.vanleer.org.il/

*** . http://www.idi.org.il/

السياسية، دان شفطان، والمعروف أيضاً بمواقفه العنصرية وكراهيته للعرب، حيث تطغى على أبحاثه وكتبه مواقف أيديولوجية واضحة، لا تعتمد على معايير موضوعية في البحث، وتتميز بالانتقائية المفرطة والخطاب التحريضي البعيد عن الصياغة العلمية.[٣٤٥] جاء المركز إلى تطوير البحث في مجال الأمن القومي من خلال نسق متعدد المجالات، لذلك شارك في تأسيسه أستاذ جغرافيا وأستاذ علوم سياسية، وأشار المركز في موقعه إلى أنه يطمح إلى تحقيق أربعة أهداف: إنتاج بحث أكاديمي بمستوى رفيع جداً، فحص متعدد المجالات لقضايا الأمن القومي، المساعدة في صياغة سياسات الأمن القومي، تطوير السجال الجماهيري في مسائل الأمن القومي.[٣٤٦]

يظهر من أهداف المركز أنه يحاول الدمج بين البحث الأكاديمي المعرفي الخالص وبين التأثير على سياسات الأمن القومي، ويشير موقع المركز إلى أن هناك علاقات تعاون بين المركز في الجامعة وبين المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وتتمحور هذه العلاقة في قيام الجامعة من خلال المركز بتنظيم مسارات تعليمية استكمالية خاصة في مجالات الأمن القومي والدراسات الإستراتيجية، حيث يشارك فيها ضباط في الجيش الإسرائيلي، ويقوم المركز «بتطوير هذه العلاقة من خلال مأسسة العلاقات بين الطرفين وتنفيذ مهام بحثية حيوية حول تخطيط الحاجات الأمنية المستقبلية لإسرائيل».[٣٤٧] كما ينظم المركز مجموعات بحثية تناقش وتبحث في مسألة الأمن القومي، وأيام دراسية يشارك فيها كبار ضباط الجيش الإسرائيلي وعلى رأسهم رؤساء هيئة الأركان.[٣٤٨]

---

٣٤٥ . انظر على سبيل المثال، كتابه الأخير عن الفلسطينيين في إسرائيل: دان شفطان، **نضال الأقلية العربية ضد الدولة اليهودية**، (تل أبيب، إصدار كنيرت، ٢٠١١).

346 . http://hevra.haifa.ac.il/~poli/index.php/en/2010-12-26-14-28-15/2011-03-02-08-22-27

٣٤٧ . المصدر السابق.

٣٤٨ . على سبيل المثال، نظم المركز في العام ٢٠١٣ سلسلة كبيرة من الأيام الدراسية، شارك فيها كبار رجال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، في حزيران نظم يوماً دراسياً بعنوان «عام على الأحداث في الشرق الأوسط: نظرة إسرائيلية»، شارك فيه الجنرال عامي أيالون، رئيس جهاز الأمن الداخلي سابقاً. وفي أيار، نظم المركز يوماً دراسياً بعنوان «نظرية الأمن القومي الإسرائيلي» شارك فيه الرئيس الحالي لهيئة الأركان، الجنرال بيني غانتس، وفي آذار تم نظم يوماً دراسياً بعنوان «تحديات الأمن القومي الإسرائيلي، شارك فيه الجنرال عيدو نحوشتان، قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق.

تتمثل مساهمة المركز الحقيقية في دراسة مسألة الأمن القومي الإسرائيلي، في التوجه النظري الشامل لمفهوم الأمن القومي، حيث يعكف المركز منذ تأسيسه على بحث ما يطلق عليه «المناعة الوطنية» (National Resilience)، والتي تشكل جوهر الأمن القومي الإسرائيلي كما ينظر إليها المركز، والتي لا تنحصر في الأبعاد العسكرية والأمنية، بل تشمل المركبات الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية وغيرها من المركبات.[٣٤٩] لا يضم المركز طاقماً بحثياً كبيراً، حيث يعمل فيه أربعة باحثين، يعملون على مشروعين مركزيين، مشروع المناعة الوطنية، والتطرف والعنف السياسي في المجتمع، يساندهم طاقم إداري من ثلاث نساء. ويعتمد على باحثين غير متفرغين، ودعوة محاضرين للأيام الدراسية، وعلى الرغم من صغر المركز فإن تأثيره على بلورة السجال حول الأمن القومي الإسرائيلي كبير جداً، وذلك من خلال مشاركته السنوية الثابتة في «مؤتمر هرتسليا» السنوي، حيث يعرض المركز بشكل سنوي تقرير الرصد للمناعة الوطنية في إسرائيل، ومن خلال قربه المباشر مع الضباط الذين يستكملون تعليمهم في الكلية.

مركز بيغن – سادات للدراسات الإستراتيجية

تأسس مركز بيغن – سادات عام ١٩٩٣ في كلية العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، ويعرف المركز نفسه بأنه مركز غير حزبي ومستقل، إلا أن المركز معروف بتوجهاته اليمينية الواضحة من خلال نشراته وأبحاثه، وبعض هذه التوجهات ينتمي إلى اليمين المتشدد. في تعريف المركز لمهمته: «يقوم المركز بتطوير أجندة واقعية ومحافظة وصهيونية في دراسة السلام والأمن بالنسبة لإسرائيل... يوجه المركز توصيات إصداراته مباشرة إلى أصحاب القرار في إسرائيل من مدنيين وعسكريين».[٣٥٠]

يدير المركز منذ تأسيسه أستاذ العلوم السياسية، أفرايم عنبار، وهو متخصص بقضايا الشرق الأوسط الإستراتيجية والأمن القومي الإسرائيلي.[٣٥١] يحمل اسم المركز اسمي رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن، والرئيس المصري أنور السادات اللذين وقعا اتفاق

349 .Gabi Ben-Dor. The Societal Component of National Resilience. (Haifa: National Security Studies Center. Haifa University. 2004).

350 . http://besacenter.org/about/mission/

351 . http://www.biu.ac.il/Besa/efraim_inbar/

السلام بين البلدين. نظم المركز - خلال عقدين - حوالى ٥٠٠ مؤتمر ويوم دراسي، وأصدر ٢٥ كتاباً، و٢٥٠ ورقة بحثية وسياساتية.[٣٥٢]

ينطلق المركز من توجهات يمينية محافظة ممزوجة بتصورات استشراقية بدائية في دراسة الشرق الأوسط، فمعظم أوراقه تنطلق من مفاهيم مطلقة للخير والشر، وتشكيك دائم بالعرب والفلسطينيين، بالإضافة إلى دوره في نشر أفكار اليمين وأيديولوجيته وتعزيزها بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، والتأثير على السجال الجماهيري في القضايا التي يعالجها. وليس صدفةً أن يختاره بنيامين نتنياهو ليلقي فيه خطابه المعروف بخطاب بار إيلان في ٢٠٠٩، حيث ظهر اسم المركز في خلفية الخطاب، وهذا يدل على انسجام مواقف نتنياهو من الصراع ونظرته للعرب والفلسطينيين مع توجهات المركز الأيديولوجية. فالجامعة والمركز يعتبران مركزاً لليمين الإسرائيلي الصهيوني الديني. أحد الباحثين الذي يعمل في المركز، ويدعى مردخاي كيدار، هو نفسه رئيس مؤسسة يمينية تترصد للمحاضرين في الجامعات الإسرائيلية الذين ينشرون مقالات أو يشاركون في برامج أو نشاطات تتعارض مع أفكار التيار المركزي الإسرائيلي الصهيوني، وقد أتينا على ذكرها سابقاً.

يعمل في المركز ٢٧ باحثاً، غالبيتهم متخصصون في قضايا الشرق الأوسط، وبعضهم متخصص في شؤون الأمن القومي، والعلاقات الإسرائيلية الأميركية والأوروبية.[٣٥٣] كما تبين معطيات المركز فإن غالبية نشاطات المركز تتمحور حول كتابة أوراق موقف وبحث، وليس إصدار الكتب، وهذا ينسجم مع تعريف المركز لنفسه بأنه مركز للتفكير. بينت نشرة أصدرها المركز لمناسبة عقدين على تأسيسه مجالات عمل المركز، ووجهت إلى الإعلام الإسرائيلي والأجنبي للتعريف بباحثيه ومجالات تخصصاتهم لتشجيع استضافتهم في وسائل الإعلام، وعرضت النشرة سبعة عشر تخصصاً في المركز، غالبيتها متداخلة.[٣٥٤]

---

352 . http://besacenter.org/about/history/

353 . http://besacenter.org/researchers/

٣٥٤ . انظر إلى فحوى النشرة باللغة الإنجليزية على الرابط الآتي:
http://besacenter.org/wp-content/uploads/2013/07/Experts-at-the-BESA-Center-July-2013.pdf

مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يعتبر مركز موشيه ديان (على اسم وزير الدفاع الإسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧)، من مراكز البحث الاستشراقية الأقدم والأعرق في إسرائيل، تأسس في العام ١٩٥٩، كمركز في معهد «رؤوبين شيلوح». اندمج مركز شيلوح بجامعة تل أبيب عام ١٩٦٥، وقامت الجامعة بتأسيس مركز ديان عام ١٩٨٣، وقد أطلق اسم موشيه ديان على المركز بسبب قيام أصدقاء ديان بعد موته بجمع التبرعات لتوفير المبلغ المطلوب لتأسيس المعهد، يعتبر المركز جزءاً من كلية التاريخ في الجامعة.[٣٥٥] أما تعريف المركز كما جاء في موقعه فهو: «مركز متعدد المجالات لبحث التاريخ الحديث والأحداث الحالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، لا يتخذ المركز مواقف أو يوصي بسياسات (التشديد من الكاتب). يطمح المركز من خلال منشورات، مؤتمرات، أرشفة، وخدمة الجمهور، إلى توسيع معرفة الجمهور، وتطوير نقاش حول مركّبات الشرق الأوسط الموجود في تغيير مستمر، ومن خلال هذا العمل يأمل المركز دفع السلام من خلال الفهم».[٣٥٦]

يتضح من تعريف المركز أنه مركز أكاديمي، ولا يطمح إلى أن يكون مركز سياسات، وهذا يظهر في أوراقه البحثية ذات الطابع الأكاديمي المعرفي وغياب أوراق التوصيات والسياسات. يعمل في المركز ٢١ باحثاً، هم أيضاً الطاقم التدريسي في كلية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعمل المركز على مشاريع عديدة، منها البحث العلمي والذي يدور حول قضايا شرق أوسطية متعددة، مثل: السياسة الإسلامية، المجتمعات العربية، الاقتصاد والديمغرافيا، النساء والجندر، العلاقات الإسرائيلية العربية، الأقليات المسلمة في الدول الغربية، والقبلية والدولة. وهناك برنامج الدراسات الكردية، وبرنامج العلاقات اليهودية العربية في إسرائيل، ووحدة المؤتمرات والمحاضرات، وبرنامج موشيه ديان في الخارج.[٣٥٧] ويتبين في قراءة لمنشورات المركز، أن الباحثين في المركز لا يتبنون مواقف منسجمةً في قضايا الشرق الأوسط، كما هو الحال في مركز بيغن - سادات في جامعة بار إيلان، بل إن هناك

---

٣٥٥ . انظر إلى موقع المركز، /http://www.dayan.org/he

356 . http://www.dayan.org/he/%D7%90%D7%95%D7%93%D7%95%D7%AA%D7%99%D7%A0%D7%95

357 .http://dayan.org/he/%D7%9E%D7%97%D7%A7%D7%A8

اختلافات وتبايناً في المواقف والقراءات العلمية في صفوف باحثي المركز إزاء الأحداث الجارية في العالم العربي، وهذا من طبيعة مراكز الأبحاث الأكاديمية المعرفية، مقارنة بمراكز السياسات التي تتشابه المرجعيات الفكرية والنظرية للباحثين فيها.[٣٥٨]

معهد هاري ترومان لأبحاث السلام

تأسس معهد هاري ترومان في الجامعة العبرية، عام ١٩٦٥. وهو يهدف إلى إنتاج أبحاث حول السلام والتعاون بين الدول في الشرق الأوسط والعالم. يعمل البحث على تقديم أجندة التعاون والسلام بين دول المنطقة من خلال الأبحاث، والمؤتمرات العلمية، وورش البحث والنقاش. كما يقدم المعهد منحاً بحثية لباحثين وطلاب يكتبون أبحاثاً حول المحاور التي يهتم بها المركز.[٣٥٩] بناءً عليه فإن المركز لديه أجندات سياسية واضحة، وهي دفع السلام بين دول المنطقة من خلال بحث الصراع والشرق الأوسط، فأبحاثه ليست بهدف المعرفة الخالصة فحسب، بل أيضاً بهدف دراسة الصراع والمنطقة من أجل الدفع بالسلام بين إسرائيل ودول المنطقة. لتحقيق هذا الهدف يقوم المركز بإنتاج أبحاث حول: الشرق الأوسط، مع التشديد على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وتشجيع مشاريع بحثية مشتركة بين العرب واليهود، وكتابة أبحاث حول مناطق صراع أخرى في العالم مثل أوروبا وأميركا الجنوبية وآسيا.

يضم المركز ثلاثة أجنحة، مكتبة تضم الأدبيات حول مجالات عمل المركز، مركز الدبلوماسية الإسرائيلية على اسم أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، الذي يقوم ببناء علاقات مع دبلوماسيين من كل أنحاء العالم من أجل الدفع بأهداف المركز، وأرشيف أبا إيبان، الذي يضم أرشيفاً شخصياً لوزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق.

يعتبر المعهد مركزاً دولياً للأبحاث من أجل السلام، الغالبية الساحقة من مؤسسي المركز من الولايات المتحدة الأميركية،[٣٦٠] علاوةً على أن المركز أقيم بدعم من رئيس الولايات

---

٣٥٨ . انظر إلى عينة من منشورات المركز على الرابط الآتي:

http://www.dayan.org/publications

359 . http://truman.huji.ac.il/?cmd=about.157

360 . http://truman.huji.ac.il/?cmd=about.34

المتحدة الأسبق هاري ترومان، لذلك أطلق اسمه على المركز. لا يعتمد المركز على طاقم أكاديمي وبحثي متفرغ، فهناك لجنة أكاديمية تفحص البرامج والاقتراحات البحثية المقدمة للمركز، وهناك مدير أكاديمي للمركز يسانده طاقم إداري. يعتمد المركز في عمله على منح بحثية تقدم لطلاب الدكتوراه الذين يبحثون في محاور يهتم بها المركز، والطلاب الذين ينوون إكمال بوست - دكتوراه في المركز، ومنح بحثية لإجراء مؤتمرات وورش دراسية، تستوجب هذه المنح من الحاصلين عليها العمل في المركز والنشر الأكاديمي من خلاله. بالإضافة إلى المنح البحثية يقدم المركز منحاً سياسية للفاعلين في مجال السلام بين الدول.

يدمج معهد هاري ترومان، بين جانبين، الأول أنه مركز لديه أجندات سياسية واضحة وموقف من الصراع وقضايا الشرق الأوسط، ولكنه لا يقوم بكتابة أوراق سياسات وتوصيات بهذه الخصوص، بل يدعم أبحاثاً علميةً وأكاديميةً في هذا المجال. لهذا فإن غالبية أدبيات المركز ومنشوراته هي منشورات أكاديمية معرفية ولكنها تصب في قضية المركز الأساسية وهي الدفع بالسلام الإقليمي والدولي، فهو يختلف عن مركز بيغن - سادات، بأنه لا يقدم أوراق موقف وسياسات، ويختلف عن مركز موشيه ديان، بأنه لديه موقفاً من قضايا الشرق الأوسط، ولكنه يشبهه من حيث إنهما لا يكتبان أوراق سياسات وتوصيات.

مركز حاييم هرتسوغ لدراسة الشرق الأوسط والدبلوماسية

يقع مركز حاييم هرتسوغ، (على اسم رئيس دولة إسرائيل السادس حاييم هرتسوغ ١٩١٨-١٩٩٧)، في جامعة بن غوريون في بئر السبع. يختص المركز بالدراسات والأبحاث الشرق أوسطية. تأسس المركز عام ١٩٩٦، بدعم من أسرة هرتسوغ. يهدف إلى دراسة منطقة الشرق الأوسط في الماضي والحاضر، ويقوم على بناء علاقات تعاون مع باحثين ومراكز أبحاث إسرائيلية وإقليمية ودولية في هذا الخصوص، ينطلق المركز في دراساته من الأبحاث الأكاديمية الخالصة، بالإضافة إلى المنح البحثية التي يقدمها للباحثين والطلاب الذي يدرسون قضايا شرق أوسطية، كما يقدم منحاً لتنظيم مؤتمرات وأيام دراسية في هذا الخصوص.[٣٦١]

361 . http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/he

لا يملك المركز أجندات سياسية مسبقة بالنسبة إلى قضايا الشرق الأوسط، سوى تعميق المعرفة في دراسة العالم العربي، فهو من الناحية الأكاديمية شبيه بمعهد هاري ترومان، بتركيزه على الأبحاث الأكاديمية المعرفية الخالصة، إلا أنه يختلف عنه في غياب أجندات سياسية لديه. فمعهد ترومان يهدف إلى كتابة أبحاث حول قضايا السلام وحل الصراع، بينما تشمل محاور البحث في معهد هرتسوغ كل المجالات الشرق أوسطية. يدير المركز أستاذ الدراسات الشرق أوسطية، يورام ميطال. وتعلمنا الأبحاث التي كتبها حول الشرق الأوسط أنه باحث معتدل جداً في دراسة المجتمعات العربية. كما يقدم المركز منحاً بحثيةً لطلاب الدراسات العليا في الجامعات الإسرائيلية الذين يبحثون في قضايا تتعلق بالشرق الأوسط. لا يعمل لدى المركز باحثون متفرغون، بل يقوم بدعوة باحثين ومحاضرين لتنظيم مؤتمرات وأيام دراسية وكتابة أبحاث حول قضايا شرق أوسطية.

رابعاً – العلاقة بين الأيديولوجي والسياسي: صعود مراكز الأبحاث اليمينية

شهد العقد والنصف الأخيران صعوداً لمراكز الأبحاث اليمينية المحافظة في إسرائيل. وجاء ذلك نتيجة الصعود السياسي لليمين في إسرائيل، ومتمماً له. فالصعود السياسي لليمين كان بحاجة إلى تطوير ونشر أفكار اليمين الأيديولوجية في صفوف الجمهور ووضعها في صلب النقاش الجماهيري. في الفقرات الآتية سوف نستعرض عدداً من هذه المراكز ومدى تأثيرها على السياسات الجماهيرية.

يعتبر «مركز أريئيل لأبحاث السياسات»، من مراكز الدراسات ذات التوجهات الأيديولوجية اليمينية الموجودة خارج الجامعات، وأقيم المركز في مستوطنة «شعريه تكفا» عام ١٩٩٧، بتوصية من رئيس الحكومة حينذاك بنيامين نتنياهو، في خضم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك لإثراء النقاش الجماهيري، ونشر التصورات اليمينية القومية حول مسائل الصراع والأمن القومي، والتسوية السياسية.[٣٦٢] وعلى الرغم من أن المركز يعرف نفسه على أنه مركز «غير سياسي وغير ربحي»، إلا أن أوراقه البحثية وإصداراته تصب كلها في خدمة الخطاب اليميني والاستيطاني،

---

٣٦٢ . ايزنكنغ-كناه، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٤.

وهو من نوعية مراكز الأبحاث التي تعمل على نشر فكر أيديولوجي من خلال اختيار باحثين يؤمنون بهذا الفكر، صحيح أن المركز غير سياسي بالمفهوم الحزبي، إلا أنه أيديولوجي بامتياز.[٣٦٣]

إضافة إلى مركز أرييل، قام أكاديميون من اليمين بتأسيس «مركز الإستراتيجية الصهيونية»، عام ٢٠٠٥، وهو مركز ظهرت مساهمته بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خصوصاً في قضايا التعليم والأكاديميا وتأثيره على الكثير من أصحاب القرار في حكومة نتنياهو الحالية والتي سبقتها. وجاء في تعريف المركز، أنه يهدف إلى نشر الأفكار الصهيونية القومية، وذلك بعد أن ظهرت بوادر ما بعد-صهيونية في المجتمع الإسرائيلي، وفي مؤسساته المختلفة وخصوصاً الجامعات. وأوضح المركز الخلفية وراء إقامة المركز، «منذ قيامها تواجه إسرائيل تهديدات أمنية تزعزع وجود المشروع الصهيوني بشكل عملي، إلى جانب ذلك، تعززت في العقود الأخيرة توجهات ثقافية ما بعد حداثية، تنفي فكرة القومية وترى في الصهيونية حركةً عنيفةً وغير شرعية... وإحدى القوى المؤثرة جداً على السياسات الجماهيرية هي طواقم التفكير ومراكز الأبحاث. في إطار صيرورة شبيهة حدثت في كل الدول الديمقراطية، استبدلت هذه المراكز مكان الأحزاب في نشر الأيديولوجيات، وتلعب اليوم دوراً أساسياً في صياغة مبادرات سياسية وبرامج اقتصادية ومشاريع تربوية ونشرها».[٣٦٤]

ويكمل القائمون على المركز تعريف أهدافه وأدوات عمله، كمركز منافس للمراكز الأخرى التي تشكك - برأيه - بشرعية إسرائيل كدولة يهودية قومية، «بتمويل كبير من جهات خارجية، تشكك أجسام ما بعد-صهيونية في العالم وإسرائيل في حق تقرير المصير للشعب اليهودي، وفي وجود دولة إسرائيل كدولته القومية، ولدى قسم منهم تواصل مع مراكز تأثير مختلفة في المجتمع، وأصبح لمواقفهم وزن كبير في تحديد الأجندات الوطنية، وفي تعريف الخطاب السياسي «الصحيح». حتى إقامة المركز، لم يكن هناك جسم منظم يقوم على صياغة بدائل إبداعية، فاعلة وقابلة للتنفيذ، كان المعسكر الصهيوني يعرف دائماً كيف يعارض، ولكنه كان فاقداً للمقدرة على الاقتراح وتعريف وتطوير برامج بعيدة المدى، يطمح مركز الإستراتيجية الصهيونية إلى إيجاد توازن القوى (بين التوجهات ما بعد-صهيونية والمعسكر الصهيوني)».

تشير تجربة مركز الإستراتيجية الصهيونية إلى أن الانسجام الأيديولوجي بين مراكز البحث

---

٣٦٣ . انظر إلى أوراق المركز ومنشوراته الأيديولوجية على موقعه باللغة الإنجليزية:
http://www.acpr.org.il/English/pp-index-e.htm

364 . http://www.izs.org.il/?catid=104

والتفكير وبين صانع القرار تؤدي إلى ازدياد تأثير مراكز التفكير. فقد نجح المركز خلال ولاية نتنياهو الحكومية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، ومن خلال علاقته مع وزراء من حزب الليكود وخاصة وزير التربية، غدعون ساعر، في التأثير على قرارات كثيرة تتعلق بمنهاج التعليم، حيث كانت له ولباحثيه مساهمة في تغيير منهاج المواطنة في جهاز التعليم الإسرائيلي، وفي طريقة تعامل مجلس التعليم العالي، الذي يترأسه وزير التعليم، مع كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون (انظر الفصل التاسع). وهذا يؤكد ما أتينا على ذكره سابقاً، من أنه في المسائل المهنية الجافة لا تقوم هذه المراكز بالتأثير على أصحاب القرار، لأن هذا الدور تقوم بها المراكز داخل الوزارات، أما التأثير الذي قد تلعبه مراكز التفكير الخارجية، فهو نشر التوجهات الأيديولوجية لأصحاب القرار من خلال مدهم بأفكار تعزز أيديولوجياتهم، وهذا ما بدأ يحول مراكز البحث إلى الانكفاء على المربع الأيديولوجي على حساب المربع المهني.

ويعتبر مركز «شاليم»، مركز الأبحاث الأقدم ذا التوجهات اليمينية، فقد تأسس في العام ١٩٩٤. وبسبب توجهاته هذه، حصل المركز في العام ٢٠١٣ على اعتراف مجلس التعليم العالي، باعتباره مركزاً أكاديمياً للقب البكالوريوس في العلوم الإنسانية، ويهدف المعهد الأكاديمي إلى إنتاج نخبة فكرية قريبة من التوجهات اليمينية في الاقتصاد والسياسة.[٣٦٥] يعتبر المركز أكثر تقدماً من الناحية العلمية والأكاديمية من المركزين السابقين، فعلى الرغم من توجهاته اليمينية، فإنه يعتبر أن البحث الأكاديمي عليه أن يستوفي المعايير العلمية ليستحق النشر والتداول. وقد ضم المركز الكثير من الشخصيات الأكاديمية والسياسية ذات التوجهات اليمينية، فقد ضم المركز بين جوانبه معاهد ووحدات بحث متعددة، مثل: معهد الفلسفة، السياسة والدين، معهد تاريخ الصهيونية، معهد لعلم آثار الشعب اليهودي، معهد الدراسات الإستراتيجية والذي عمل فيه بوغي يعلون رئيس هيئة الأركان السابق ووزير الدفاع في حكومة نتنياهو الحالية، ومعهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومعهد القانون والدستور.

حصل مركز «شيلم» على الاعتراف به كمركز أكاديمي بسبب توجهاته اليمينية المحافظة فقط، والمفارقة أن رئيس مجلس التعليم العالي، أي وزير التعليم اليميني، حاول من جهة إغلاق

---

٣٦٥ . عفري ايلاني، «لا يوجد نخبة فكرية يمينية في البلاد؟ مركز شاليم المحافظ يقيم كلية للعلوم الإنسانية»، (هآرتس، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩).

كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون، ذات التوجهات الناقدة، ومن جهة أخرى اعترف بمركز شاليم ككلية للعلوم الإنسانية مع علمه أن المركز يدعم توجهات يمينية محافظة، وهذا يدل على أن انسجام السياسي مع الأيديولوجي، بين صانع القرار ومركز الأبحاث، يزيد من تأثير الأخير على الحيز العام.

جدول (٣٠) يعرض عينةً من مراكز الأبحاث والسياسات خارج الجامعات ذات التوجهات اليمينية

	التأسيس	الأهداف	الأدوات
مركز شاليم	١٩٩٤	بلورة خطاب أكاديمي وفكري في المسائل الفكرية والسياسية المحيطة بإسرائيل والشعب اليهودي، وإنتاج نخبة فكرية ذات توجهات يمينية في الاقتصاد والسياسة.	إقامة مركز أكاديمي للعلوم الإنسانية، أبحاث وكتب، ومنتديات فكرية.*
مركز أريئل لأبحاث السياسات	١٩٩٧	طرح خطاب يميني قومي فيما يتعلق بالصراع والتسوية	أوراق بحثية وموقف، إصدار مجلة بحثية، كتب، تقارير بحثية.**
مركز الإستراتيجية الصهيونية	٢٠٠٥	جاء في موقع المركز حول الهدف الأسمى، "يهدف مركز الإستراتيجية الصهيونية إلى ازدهار إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي والحفاظ على قيمها كدولة يهودية وديمقراطية، وله هدف التأثير على السجال الجماهيري وعملية اتخاذ القرارات في إسرائيل..."***.	منتدى الفكر الصهيوني، أوراق بحثية وموقف، مدرسة للصهيونية، استكمالات للوزارات الحكومية، جولات تعليمية، ورش بحثية وأيام دراسية، إصدار مجلة بحثية.****

* . http://shalem.ac.il/he/

** . http://www.acpr.org.il/new.htm

*** . http://www.izs.org.il/?father_id=104&catid=127

**** . http://www.izs.org.il/?catid=104

القسم الثالث: المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية - السياسة، المعرفة والاقتصاد - ثلاث حالات دراسية

الفصل الثامن

شُرَطية المعرفة في إسرائيل: حالة دراسية لحركة «أم ترتسو»

يهدف هذا الفصل إلى التعرف إلى شُرطية المعرفة في إسرائيل، كما ظهرت في حركة «أم ترتسو»، التي تعمل على رصد المحاضرين في الجامعات، من خلال مراقبة ما يدرّسون في مساقاتهم التعليمية، أو ما ينشرون من أبحاث، أو ما ينشطون به في الحيز العام. إذن، فإن حركة «أم ترتسو»، هي الحالة الدراسية لشرطية المعرفة في إسرائيل، والتي سيركز عليها هذا الفصل. وسيجد القارئ علاقةً مباشرةً بين هذا الفصل وبين الفصل الذي يليه، والذي يناقش الصراع على إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون، التي كانت أكثر الكليات تعرضا للرصد والاصطياد من قبل حركة «أم ترتسو». كما سيجد علاقة غير مباشرة ظاهرياً (ومباشرة جداً في العمق) بين هذا الفصل وبين العاشر، والذي يعالج الصراع على الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرييل، تمثل الفصول الثلاثة في هذا القسم حالات دراسية للمثلث: السياسة، المعرفة، الاقتصاد، في الجامعات الإسرائيلية.

وقبل التعرض لشرطية المعرفة التي تمثلها «أم ترتسو»، لا بد من الافتتاح بثلاث ملاحظات مهمة في هذا السياق:

أولاً - لا بد من التمييز بين شرطية المعرفة البنيوية في مؤسسات التعليم العالي نفسها، وبين شرطية المعرفة الخارجية، والتي تقودها مؤسسات ومنظمات وجمعيات «مجتمع مدني». لا يعني وجود شرطية معرفة خارجية أن هناك غياباً لشرطية المعرفة الداخلية، لا بل قد تكون الشرطية الداخلية، والتي أسميها بنيوية، أي جزءاً من المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية، أشد وطأةً على الحرية الأكاديمية من شرطية المعرفة الخارجية، لا بل إن التيار المركزي في المؤسسة

الأكاديميّة الإسرائيلية قد يتصدى لشرطية المعرفة الخارجية ويقف إلى جانب الناقدين من داخلها، للحفاظ على التوازن البنيوي داخل المؤسسة الأكاديمية، وليحافظ على الأيدي الناعمة لشرطية المعرفة الداخلية، التي قد تضرها أكثر من شرطية المعرفة الخارجية.

تعتبر شرطية المعرفة البنيوية محكمةً أكثر، وأدواتها أكثر تأثيراً، لأن بمقدورها أن تعاقب محاضراً أو طالب بحث بعدم ترقيته في السلم الوظيفي والأكاديمي الجامعي، من خلال ادعاءات تبدو أكاديمية من الصعب إثبات تسييسها، (لهذا هي محكمة وضمنية وبنيوية).[٣٦٦] بينما لا تستطيع أن تلحق شرطية المعرفة الخارجية ضرراً بالمحاضر أو المؤسسة الأكاديمية إلا إذا انسجمت هذا الشرطة مع السلطة السياسية التي تسيطر على الجامعات، وهي الحالة التي ظهرت فيها حركة «أم ترتسو»، من خلال تحالفها المباشر والضمني مع السلطة السياسية وانسجام الأخيرة مع مواقف الحركة، وهو ما استدعى اهتمام الجامعات والمحاضرين بهذه الحركة ومنشوراتها، ليس لأنها مهمة، بل بسبب تحالفها مع السلطة السياسية والدعم السياسي والأيديولوجي الذي تحصل عليه من الحكومة.

ثانياً: لا يعني وجود شرطية معرفة بنيوية داخلية، أو سياسية خارجية، أن الجامعات الإسرائيلية تحولت إلى معقل لتفكيك الصهيونية والرواية الرسمية الإسرائيلية، وأن الإنتاج البحثي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بات ينطلق من منظومات فكرية راديكالية، ويتحدى التيار المركزي الصهيوني في المؤسسة الأكاديميّة في الحقول المعرفية المختلفة. بل لا يزال التيار الصهيوني المركزي هو المهيمن في المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية.[٣٦٧]

يكشف وجود شرطية المعرفة الخارجية عن أن مساحة التسامح السياسي والاجتماعي مع

---

٣٦٦ . انظر على سبيل المثال لا الحصر: أور قاشطي، «محاضرون في بار إيلان: الجامعات لا ترفعنا لأننا من اليسار»، (هآرتس، ١٠/ ٢/ ٢٠١١)، ص: ٨. وانظر التحقيق الكبير حول هذا الموضوع، كوبي بن سمحون، «انحرافات لليمين ولليسار»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ١/ ٤/ ٢٠١١)، ص: ٣٠-٣٤. أحد الاقتباسات في هذا التحقيق كان لأستاذ علم الآثار، زئيف هرتسوغ، «في القرن الماضي كنا نحفر بهدف الكشف عن الماضي المرئي، وإذا لم نجد الجدران التي كنا نبحث عنها في أريحا، كنا نفسر ذلك بأنها جرفت». ص: ٣٣.

٣٦٧ . انظر مرة أخرى كتاب أوري رام، عهد الـ ما بعد، مصدر سبق ذكره.

الأصوات الناقدة في الأكاديمية الإسرائيلية تقلصت كثيراً.[٣٦٨] وفي الوقت نفسه، لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية ليست مغلقةً على منظوماتها التقليدية ولا تسمح بوجود منظومات أخرى، وحتى راديكالية في صفوفها، فهذه مقولة غير صحيحة، ولا تمت للواقع المعرفي بصلة. ولكن تبقى مساحة هذه المنظومات بما يحقق مقولة التعددية والتسامح، من وجهة نظر المؤسسة الأكاديميّة، دون السماح لهيمنتها، كما أنه يجب النظر إلى الأبحاث الناقدة المنجزة في العلوم الإنسانية والاجتماعية بطريقة مركبة، وليس دوغمائية، فهناك إنتاج بحثي ناقد من داخل المنظومة الصهيونية وخاصةً في مجال التاريخ، فقد ظهرت أبحاث ناقدة للمنظومة التاريخية التقليدية في الجامعات الإسرائيلية ولكن من داخلها، وكذلك الأمر على مستوى علم الاجتماع والعلوم السياسية، كما أن المؤسسة الأكاديميّة استطاعت أن تستوعب الكثير من التوجهات الناقدة بداخلها وتحولت إلى جزء من المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية المهيمنة.

ثالثاً – سيعالج هذا الفصل نموذجاً واحداً من المنظمات التي تعمل كشرطية معرفة في إسرائيل، ولكن هناك منظمات أخرى تحمل نماذج أخرى لشرطية المعرفة، وعلى رأسها وأهمها مؤسسة «المراقبة الأكاديمية» (Academic Monitor)، التي تأسست في العام ٢٠٠٤، وتقوم برصد تصريحات المحاضرين في الجامعات ونشاطاتهم التي تخالف الإجماع الصهيوني – كما تتصوره – ومراقبتها ونشرها.[٣٦٩] وفي قراءة لبعض المواد الموجودة في الموقع تجد أن هذه المؤسسة تعتبر أي نقد للسياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين أو المواطنين الفلسطينيين داخل الخط

---

٣٦٨ . كتب أورون يفتحئيل، وهو أستاذ الجغرافيا في جامعة بن غوريون، ورئيس مجلس إدارة منظمة «بتسيلم لحقوق الإنسان الفلسطيني»، وأحد الأصوات الناقدة في العلوم الاجتماعية ضد التيار الصهيوني المركزي، مقالاً ضد تقارير جمعيات تراقب المؤسسة الأكاديميّة، وادعى أنها غير صحيحة، وما أراد أن يقوله يفتحئيل من وراء السطور، أن هذه التقارير مشوهة لأن التيار المركزي لا يزال المسيطر والمهيمن على المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، انظر: أورون يفتحئيل، «تحريض مدحوض ضد المؤسسة الأكاديميّة»، (هآرتس، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب٤. وفي رسالة جامعية أجريت في جامعة بار إيلان للطالب دافيد بلومنفلد، فحصت كل رسائل الدكتوراه التي صودق عليها في العلوم الاجتماعية (وعددها ٣٦٢ رسالة) بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧، وتبين أن ٦٥٪ تنطلق من توجهات التيار المركزي الصهيوني، ٢٨٪ منها محايدة، وفقط ٧٪ تنطلق من منظومات ما بعد صهيونية. (مقتبسة من مقال يفتحئيل السابق).

٣٦٩ . انظر إلى موقع المؤسسة:
http://www.israel-academia-monitor.com/index.php?new_lang=en&userid=3112

الأخضر نشاطاً يندرج ضمن التوجهات اللاصهيونية في الجامعات، وذلك على الرغم من أن الكثير من المحاضرين الصهيونيين يعتبرون أن نقد السياسات الإسرائيلية نابعٌ من مرجعيتهم الصهيونية للحفاظ على إسرائيل ليبراليةً. بالإضافة إلى مؤسسة «المراقبة الأكاديمية»، هناك مركز الإستراتيجية الصهيونية الذي أتينا على ذكره في الفصل السابع، والذي يعمل على إصدار تقارير حول التوجهات اللاصهيونية والناقدة في الجامعات الإسرائيلية.[٣٧٠]

أولاً - نشوء حركة «أم ترتسو» ومنطلقاتها

تعود بذور الحركة إلى مركز الإستراتيجية الصهيونية، وهو مركز يميني يضم قيادات بارزة في اليمين، ويضم المركز من بين أعضائه: مايكل أورون - سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأميركية، موشيه بوغي يعلون - نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، موشيه آرنس وزير الدفاع السابق، بروفسور يسرائيل أومان الحاصل على جائزة نوبل والمعروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة، نتان شيرانسكي - رئيس الوكالة اليهودية العالمية، بروفسور أبراهام ديسكن المحاضر اليميني في الجامعة العبرية والذي يعمل ضمن المركز على كتابة دستور كما يراه مركز الإستراتيجية الصهيونية، ويدير المركز حالياً يوعاز هندل الذي شغل منصب رئيس شعبة الإعلام في مكتب رئيس الحكومة الحالي نتنياهو قبل استقالته هذا العام وتسلمه هذا المنصب خلفاً للمدير السابق يسرائيل هرئيل أحد قيادات المستوطنين.[٣٧١] ويضم المركز لجنةً استشاريةً تضم عشرات الشخصيات الأكاديمية المعروفة بتوجهاتها اليمينية بالإضافة إلى رجال دين يهود ومستوطنين وعسكريين، إلا أن أهم الشخصيات الأعضاء في اللجنة الاستشارية هو الجنرال يعقوب عمدرور الذي يشغل الآن

---

٣٧٠ . انظر إلى بعض التحقيقات الصحافية حول هاتين المؤسستين: أوري بلاو، «إستراتيجية صهيونية بتمويل أجنبي»، (ملحق هآرتس، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ١٨-١٩. وهو يكشف عن مصادر دعم مركز الإستراتيجية الصهيونية، من أجسام أميركية محافظة، دعمت في الوقت نفسه بنيامين نتنياهو وسياسيين بارزين في حزب الليكود. وأيضاً: انظر: أوري بلاو، «القوائم السوداء»، (ملحق هآرتس، ١٢/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ١٨-٢٠. ويكشف الصحفي عن بروتوكولات جلسات مؤسسة المراقبة الأكاديمية وأنماط عملها. وعن مصادر دعمه من جهات أميركية محافظة.

٣٧١ . حول مدير وأعضاء مركز الإستراتيجية الصهيونية، انظر إلى موقع المركز على الرابط:
http://www.izs.org.il/default.asp?father_id=104&catid=115

منصب رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار نتنياهو للشؤون الأمنية.[٣٧٢]

شكل هذا المركز الأرضية الخصبة التي نمت فيها حركة «أم ترتسو»، فاثنان من قيادات الحركة - رئيس الحركة الحالي رونين شوفال ومسؤول الإعلام فيها أرز تدمور (يسكن في مستوطنة «افرات» وقبلها في «كريات أربع» وناشط في الليكود) - شاركا في برنامج خاص نظمه المركز بعنوان «القيادة الشابة»، وذلك قبل تأسيسهما الحركة. والبرنامج مخصص للشباب الذين «لديهم الحس بأنهم يحملون رسالة ومسؤولية عن مستقبل دولة إسرائيل والشعب اليهودي». بعد تخرج كل من شوفال وتدمور قاما بتأسيس حركة «أم ترتسو»، وفي مجال عمل الحركة في الجامعات فإنهم يكملون ما يقوم به مركز الإستراتيجية الصهيونية، ما يدل على التأثير الذي تركه المركز فيهما وفي نشاطهما، ولا نستبعد إمكانية أن تكون حركة «أم ترتسو» نتاج هذا البرنامج الذي مرت به قيادة الحركة.

أطلق القائمون على الحركة اسم «أم ترتسو» (إذا أردتم) وهي جزء من العبارة المشهورة التي تحولت إلى أسطورة في الرواية والوعي الصهيونيين، وهي لمؤسس الصهيونية ثيودور هرتسل «إذا أردتم فإنها ليست أسطورةً» الذي ذكرها في روايته «التنويلاند». وألحق باسم «أم ترتسو» شعار «الثورة الصهيونية الثانية».[٣٧٣] فما هي الثورة الصهيونية الثانية التي تريد أن تحققها الحركة؟ إنها الثورة التي تعيد للصهيونية بريقها الأخلاقي وتعيد لإسرائيل شرعيتها كدولة يهودية بالأساس ومن ثم ديمقراطية. تعتقد الحركة أن إسرائيل تركت المعركة الأخلاقية حول صدق قيامها وأخلاقية الحركة الصهيونية، وأن هناك تراجعاً حتى في صفوف اليهود في درجة إيمانهم بأخلاقية المشروع الصهيوني، وذلك بسبب الهجوم الأخلاقي العربي على الصهيونية ودولة إسرائيل وروايتها، وتعتقد الحركة أن الثورة الصهيونية الثانية يجب أن تكون في هذا الاتجاه، المسار الأخلاقي.

تأسست الحركة رسمياً في العام ٢٠٠٧، إلا أنها بقيت حركةً مجهولةً جماهيرياً وإعلامياً

---

٣٧٢ . للاطلاع على أسماء أعضاء اللجنة الاستشارية للمركز انظر إلى الرابط:
http://www.izs.org.il/default.asp?father_id=115&catid=166

٣٧٣ . انظر إلى موقع الحركة باللغة الإنجليزية على الرابط:
http://en.imti.org.il/

حتى صعود الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في العام ٢٠٠٩، لا ندعي أن الحكومة ساندت الحركة بشكل مباشر، إلا أن المناخ السياسي الذي خلقته حكومة نتنياهو شكل أرضاً خصبةً للحركة، على الرغم من أننا لا نستبعد الدعم المباشر، فمثلاً باركَ وزير المعارف غدعون ساعر وغيره من الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي نشاط الحركة وتقاريرها حول الجامعات التي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

عقد أول مؤتمر للحركة في العام ٢٠٠٨، وكان المتحدث المركزي في المؤتمر موشيه بوغي يعلون، الذي يشغل الآن منصب نائب نتنياهو ورئيس هيئة الأركان سابقاً، في هذا العام لم يهتم أحد بمشاركة يعلون في مؤتمر الحركة، فيعلون لم يكن سياسياً بعد، ولم تكن حكومة نتنياهو قد اعتلت الحكم. وربما شارك يعلون بسبب كونه عضواً في مركز الإستراتيجية الصهيونية الذي تخرج منه مؤسسو حركة «أم ترتسو».

عقد المؤتمر الثاني في العام ٢٠١٠، أي بعد عامين، وهذا الانقطاع يدل على هامشية الحركة في المرحلة الأولى، وكان المتحدث المركزي في هذا المؤتمر وزير التعليم غدعون ساعر، وجاءت مشاركته متزامنةً مع التقرير الذي أصدرته الحركة ضد التوجهات الما-بعد صهيونية في الجامعات الإسرائيلية؛ ولذلك اعتبرت مشاركته دعماً للتقرير الذي هاجم كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا بل صرح ساعر - بشكل مباشر - بدعمه لهذا التقرير، بقوله: «أريد أن أبارك لكم نشاطكم وأنا أقدر هذا النشاط كثيراً».[٣٧٤]

٣٧٤ يعتبر العام ٢٠١٠ الانطلاقة الفعلية للحركة، حيث بدأت تظهر كشرطة معرفة، وفي هذا العام بدأ هجومها على كلية السياسة ونظام الحكم (انظر الفصل العاشر)، وقد أثارت مشاركة الوزير تحفظات ونقاشات واسعة داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية حتى من بين الأكاديميين الذي ينتمون إلى التيار الصهيوني المركزي، انظر إلى عينة من هذه المقالات: حنان حيبر، «بمناسبة الأيام المظلمة»، (هآرتس، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ب٤. والذي اعتبر أن هجوم الحركة على الجامعات بمساندة حكومية هو نتاج المأزق السياسية للصهيونية. عكيفا الدار، «الإنقاذ أم ترتسو»، (هآرتس، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ب٤. والذي اعتبر أن وجود هذه الحركة دليل على مرض المجتمع الإسرائيلي. جوجا برونر، «أخانا الكبير»، (هآرتس، ٢١/ ٩/ ٢٠١٠)ص: ب٤، وفيه يستهزئ الكاتب، وهو أستاذ الحقوق بجامعة تل أبيب، من مدير الحركة الذي يعتبر فرض آرائه على الجامعات حرية تعبير. وأيضاً: موشيه غازيت، «إعلان الإضراب في الجامعات»، (هآرتس، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ب١. وغازيت كان رئيساً لجامعة بن غوريون، واعتبر حركة أم ترتسو شكلاً من أشكال الماكارثية في المؤسسة الأكاديمية. ورد مدير الحركة رونين شوفل بمقال على غازيت واعتبر أن نشاط الحركة يدعو للتعددية، رونين شوفال، «تعددية وليست مكارثية»، (هآرتس، ١٣/ ٩/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.

وفي المؤتمر الثالث للحركة في ٢٠١١ تحدث وزير الدعاية الإسرائيلية (نعم هناك وزارة بهذا الاسم!!) يولي إدلشتاين، وهذا ليس صدفة ففي هذا العام أصدرت الحركة كتاباً دعائياً بعنوان «نكبة (خرطة)» سنأتي على ذكره لاحقاً في المقال، كما شارك في مؤتمرات الحركة عضو الكنيست الليكودي زئيف إلكين رئيس الائتلاف الحكومي السابق، ورأس الحربة في التشريعات القانونية العنصرية في الكنيست الأخيرة.

هاجمت الحركة كثيراً منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، وخصوصاً الصندوق الجديد لإسرائيل، والتي تعتبرها الحركة جزءاً من مسار نزع الشرعية عن إسرائيل، واصطفت إلى جانب المحاولات التشريعية لتقييد تمويل هذه المؤسسات المدنية، ومهاجمتها لتلقيها مساعدات مالية من حكومات أجنبية مثل الاتحاد الأوروبي. إلا أن حركة «أم ترتسو» كأغلب الجمعيات والمؤسسات اليمينية والاستيطانية تتلقى دعماً من شخصيات ثرية بالأساس، وليس من قبل حكومات أو صناديق دعم منظمة، لهذا فإن الرقابة الرسمية على أموال المنظمات اليمينية أشد تعقيداً من الرقابة على منظمات حقوق الإنسان أو الجمعيات المدنية الأخرى الفاعلة في المجتمع الإسرائيلي؛ لأن مصادر تمويلها في الغالب هي من صناديق معروفة وعالمية تدعم قضايا عينية ليس فقط في إسرائيل فحسب، وإنما في مناطق أخرى في العالم مثل صندوق الاتحاد الأوروبي. إلا أن دعم الأثرياء - وتحديداً في الولايات المتحدة الأميركية - للمنظمات اليمينية والاستيطانية الفاعلة في إسرائيل ذات الأجندات السياسية اليمينية الواضحة دعم عيني وليس لدعمهم طابع عالمي.

في تقرير نشرته الصحيفة الاقتصادية الإسرائيلية «كلكاليست» حول مصادر دعم حركة «أم ترتسو»، كشفت (اعتماداً على كشف مالي للحركة موقع من مديرها شوفال) عن أن الحركة تلقت تبرعاً بمبلغ يتجاوز مائة ألف دولار من الوكالة اليهودية،[٣٧٥] ولكن ما لم تذكره

---

٣٧٥ . انظر تقرير الصحيفة على موقعها الإلكتروني:
http://www.calcalist.co.il/articles/0.7340.L-3415006.00.html
وأيضاً انظر إلى تقرير صحيفة «هآرتس» عن مصادر التبرع للحركة، ٢٤/ ٨/ ٢٠١٠.

الصحيفة في تقريرها أو تنتبه إليه، أن مدير الوكالة اليهودية «نتان شيرانسكي»، عضو في مركز الإستراتيجية الصهيونية، الذي تخرجت منه قيادة حركة «أم ترتسو». على كل الأحوال، لم تأت هذه الأموال مباشرةً من صندوق الوكالة اليهودية، بل شكلت الأخيرة قناة لنقل أموال إلى مؤسسات يهودية في إسرائيل من الولايات المتحدة بهدف إعفائها من الضرائب، وجاء الدعم للحركة بالأساس من مؤسسة Christians United For Israel، ويترأس هذه المنظمة رجل الدين جون هايغي، وكان هايغي قد دعم جون ماكين في الانتخابات الأميركية، وأطلق تصريحات اعتبرها اليهود في أميركا لا-سامية (مثل قوله إن النازية حققت إرادة الرب)، حتى أن جون ماكين أبعد نفسه عنه، ويعتبر هايغي رجلاً مسيانياً؛ لهذا لا يرى التناقض بين تصريحات لا سامية وبين دعمه لليمين الاستيطاني في إسرائيل. بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه الحركة من مؤسسة هايغي، تحصل الحركة على دعم من «الصندوق المركزي لإسرائيل» وهو مؤسسة يمينية في نيويورك، وحصلت الحركة على مبلغ ٣٤ ألف دولار من الصندوق في العام ٢٠٠٩ .[٣٧٦]

على الرغم من كل ما ذكرناه أعلاه حول هوية الحركة (خلفية قيادتها، مصادر التمويل، ومطلقاتها وهوية السياسيين الداعمين لها)، فإن قادتها يرفضون تصنيفهم كحركة يمينية، بل يعتبرون حركتهم حركة المركز السياسي، ولا تعبر عن اتجاه سياسي حزبي معين، بل هي حركة تعمل على إعادة الإيمان بالصهيونية ومشروعها في صفوف الشباب عموماً والطلاب الجامعيين خصوصاً.

ثانياً - «أم ترتسو» كشرطية معرفية

ركزت حركة «أم ترتسو» عملها على ملاحقة التوجهات التي أسمتها «توجهات ما بعد صهيونية» (Post-Zionism)، أو توجهات لا-صهيونية (Anti-Zionism) في الجامعات الإسرائيلية، وفي إطار هذا النشاط أصدرت تقريراً حول التوجهات الما-بعد صهيونية في كليات العلوم السياسية في الجامعات. وقبل عرض هذا التقرير أو البحث وتحليله، لا بد

٣٧٦ . المصدر السابق.

من الإشارة إلى أن طريقة العمل هذه شبيهة بطريقة عمل مركز الإستراتيجية الصهيونية، حيث يعمل المركز من خلال طواقم بحثية على فحص مناهج التعليم الإسرائيلية وخصوصاً في التاريخ والمواطنة (المدنيات) والكشف عن توجهات لا صهيونية أو ما بعد صهيونية في هذه المناهج. وقد أصدر المركز عدة أوراق بحثية في هذا الخصوص، كما أصدر المركز تقريراً بحثياً في العام ٢٠١٠ حول التوجهات اللا-صهيونية أو الما-بعد صهيونية في مساقات علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية، في العام نفسه أصدرت حركة «أم ترتسو» تقريراً مشابهاً، ولكن حول كليات العلوم السياسية، الأمر الذي يدل على تكامل العمل بين المؤسستين.[٣٧٧] هناك أيضاً مؤسسة ثالثة تعمل كشرطة معرفية وهي مؤسسة «مراقبة الأكاديمية الإسرائيلية»، التي تراقب نشاطات وإصدارات المحاضرين في الجامعات.[٣٧٨]

كما ادعينا سابقاً، فإن حركة أم ترتسو ومثيلاتها من المؤسسات اليمينية الفاعلة تحاول إعادة تعريف الصهيونية، وتوسيع تعريف التوجهات المابعد صهيونية أو اللا-صهيونية. في مستهل تقريرها لم يتم توضيح المقصود بالتوجهات اللاصهيونية في العلوم السياسية في الجامعات، وفي هذا السياق نستعين بالتعريف الذي أدرجه مركز الإستراتيجية الصهيونية للتوجهات اللاصهيونية والتي نعتقد أن حركة «أم ترتسو» تتبناها أيضاً، وسنوضح ذلك

٣٧٧ . حنان موزس، لا صهيونية في الأكاديميا الإسرائيلية، القدس: مركز الإستراتيجية الصهيونية، ٢٠١٠. أما تقرير حركة «أم ترتسو» فكان تحت عنوان: «تحريض، إقصاء وتوجهات لا صهيونية في الجامعات»، أيار ٢٠١٠. وقد اعتبرت أستاذ الجغرافيا في جامعة بن غوريون، أورن يفتحئيل، ويشغل أيضاً رئيس مجلس إدارة منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية، أن هذه التقارير، وخاصة تقرير مركز الإستراتيجية الصهيونية الذي صاغته حنان موزس، مجرد حملة تحريض على المؤسّسة الأكاديميّة، كما أنها تفتقر للمنهجية البحثية السليمة، ومنها أن التقرير اختار بشكل انتقائي مساقات وأياماً دراسية واقتراحات لأبحاث معينة تؤدي بالنهاية إلى غرض التقرير المحدد مسبقاً. ما يريد أن يقوله يفتحئيل وهو ما أتفق عليه أيضاً أن الجامعات الإسرائيلية بكلياتها هي صهيونية، وأن التوجهات الناقدة من خلال الأطر الما بعد صهيونية أو اللاصهيونية هي الأقلية. انظر: أورون يفتحئيل، «تحريض مدحوض ضد الأكاديميا»، (هآرتس، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب٤. وردت عليه كاتبة التقرير بمقال أقرب إلى الشعبوية-الديماغوجية، مدعية أن نقد سياسات إسرائيل في الجامعات يستعمله أعداء إسرائيل للتحريض عليها، لذلك فإن هذه التوجهات هي داعمة للإرهاب، انظر: حنان موزس، «اتهامات أوتوماتيكية»، (هآرتس، ١٥/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.

٣٧٨ . انظر إلى رابط المؤسسة على الإنترنت:
http://www.israel-academia-monitor.com/index.php

من خلال استعراض تقرير الحركة. على كل حال، عرف المركز التوجهات اللا-صهيونية عموماً وفي الجامعات خصوصاً في النقاط الآتية:[379]

١. إلغاء الهوية اليهودية للدولة.

٢. إلغاء قانون العودة.

٣. إلغاء رموز الدولة.

٤. عدم إمكانية الدمج بين يهودية الدولة وديمقراطيتها.

٥. موافقة جزئية أو كاملة لحق العودة الفلسطيني.

٦. تصور بديل: دولة كل مواطنيها / أو قومياتها.

٧. تعريف الصهيونية كمشروع كولونيالي.

يتضح من تعريف اللا-صهيونية أنه تعريف فضفاض يطال أفراداً وتيارات تعرّف نفسها بأنها صهيونية في المجتمع الإسرائيلي، كما أن التعريف لا يفرق بين الخطاب السياسي والخطاب الأكاديمي إن صح التعبير، فتعريف الصهيونية كحركة كولونيالية قد يكون تعريفاً أكاديمياً مجرداً، وهذا يعتبر أيضاً توجهاً لا صهيونياً، وواضح من بنود التعريف أن هذه الحركات تقدم الهوية اليهودية على الطابع الديمقراطي لإسرائيل.

يبدأ تقرير حركة «أم ترتسو» بمقولة افتتاحية للبروفسور إيلان درشوفيتس، وهو محام يهودي أميركي معروف بمواقفه الداعمة لإسرائيل، أصدر كتاباً دفاعياً عن إسرائيل بعنوان (The Case for Israel)، وتشكل هذه المقولة الافتتاحية محل نقاش حول مفهوم الحرية الأكاديمية، حيث تتبنى الحركة هذا المفهوم للحرية الأكاديمية، حيث يقول درشوفيتس: «تنتمي الحرية الأكاديمية للطلاب أيضاً، وهذا يشمل الحق بعدم كشفهم لدعاية من طرف محاضرين في الجامعات... لا تشمل الحرية الأكاديمية حق النقد فقط، وإنما حق الدفاع عن الحكومة، والعمل مع الحكومة والحق في أن تكون وطنياً، تنتمي الحرية الأكاديمية للطلاب، لديهم الحرية في التعبير عن حقوقهم».

٣٧٩ . حنا موزس، مصدر سبق ذكره.

جاءت هذه الجملة لتبرير عمل حركة «أم ترتسو»، تحمل هذه الجملة عدة معان، أولاً: تشمل الحرية الأكاديمية حق الطالب في الامتناع عن الاستماع لمحاضرات يعتبرونها دعائية. وفي هذا الموقف تسفيه للعمل الأكاديمي، فلو كانت المؤسّسة الأكاديميّة تهدف إلى إسماع الطالب ما يتوافق مع خلفيته السياسية أو الأيديولوجية لما تحولت الجامعات إلى مكان للإنتاج المعرفي، والتجديد النظري والنقد العلمي، بل لتحولت إلى حالة أيديولوجية حزبية تعيّن المحاضرين حسب خلفياتهم الحزبية. أما المعنى الثاني لها فهو أن حركة «أم ترتسو» تؤمن بضرورة التماهي بين السلطة والمعرفة، ولكنه تماه من النوع الذي يجعل هدف الجامعة ليس مساعدة السلطة في تحقيق سعادة ورفاهية الناس، بل خدمة أيديولوجية السلطة كما تراها السلطة وكما تتصورها.

يشير التقرير الذي أعدته الحركة في أيار ٢٠٠٨، ونشر في العام ٢٠١٠، إلى أن نسبة الأبحاث اللا-صهيونية واللا-قومية (وهنا تم إدراج مصطلح جديد وهو اللا-قومية دون تفسيره أو تحديد اختلافه عن الأول) التي تدرس في كليات العلوم السياسية تصل إلى ٨٠٪، بينما تصل الأبحاث القومية والصهيونية التي تدرس إلى ٢٠٪. أشار التقرير إلى أن البحث أعد بمرافقة أكاديمية من الدكتور أودي ليبل، والأخير هو محاضر في المركز الجامعي في مستوطنة أرييل، وحاصل على جائزة رئيس الحكومة للعام ٢٠١٢ عن كتابه الذي أصدره حول بلورة الذاكرة التاريخية الصهيونية، والذي يفحص فيه الجهود الذي بذلت مع اعتلاء الليكود الحكم في نهاية السبعينيات لإعادة تشكيل المعبد التأريخي الإسرائيلي من خلال إدخال رواية الصهيونية التنقيحية إلى هذا المعبد.[٣٨٠] لا ننسى أن إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية الصهيونية لتشمل التيار التنقيحي الذي حاول بن غوريون بشكل حثيث إقصاءه عن المعبد الصهيوني، هو جزء من عملية إعادة تعريف الصهيونية من جديد لتقترب أكثر إلى اليمين بما يحمل من أيديولوجية وذاكرة.

---

٣٨٠ . أودي ليبل، الطريق إلى المعبد: إتسيل ولحي وحدود الذاكرة الإسرائيلية، القدس: منشورات الكرمل، ٢٠٠٧.

جدول (٣١): نسبة الأبحاث اللاصهيونية في الجامعات كما ورد في تقرير «أم ترتسو»

الجامعة	نسبة الأبحاث اللاصهيونية واللاقومية (٪)	الأبحاث الصهيونية والقومية (٪)
بار إيلان	٧١	٢٩
تل أبيب	٧٢	٢٨
العبرية - القدس	٧٨	٢٢
حيفا	٨٤	١٦
بن غوريون - بئر السبع	٩٢	٨
المجمل	٧٩,٥	٢٠,٥

يذكر التقرير أن حقل العلوم السياسية ينقسم إلى أربعة مجالات: سياسة مقارنة، المؤسسات والبيروقراطية، علاقات دولية وفكر وفلسفة سياسية. وقد ركز البحث على فحص المجال الرابع، وذلك من خلال الاطلاع على مخططات المساقات في هذا المجال (Syllabus) وركز على الأدبيات التي تدرجها المساقات لدراسة القومية والصهيونية. وتطرق إلى ثلاث قضايا:

١ - نشوء القومية: هل الظاهرة القومية هي ظاهرة لها جذور إثنية وتاريخية أم أنها صناعة حديثة، بمعنى هل القومية هي نتاج تطور تاريخي طبيعي للشعوب، أم أن النخب هي التي صنعت المجموعات القومية حديثاً. تعتبر الحركة أن الادعاء بأن القومية هي صناعة حديثة توجه لا صهيوني، بينما تعتبر أن تدريس الظاهرة القومية على أن لها جذوراً ضاربةً في التاريخ هو الادعاء الذي ينسجم مع صهيونية المحاضر. فإذا درس المحاضر الادعاء الأول فإنه محاضر ما بعد صهيوني. فحص التقرير هذه النقطة والنقاط الأخرى كلها والتي سنأتي على ذكرها من خلال تحليل إحصائي للأدبيات التي تدرج في المساقات لأولئك الذين يجعلون القومية ظاهرةً حديثةً (أمثال: باندكت اندرسون، ارنست غلنر

واريك هبسباوم) أو الذين يدعون أن القومية لها استمرارية إثنية وجذور تاريخية (أمثال: أنتوني سميث وجون آرمسترونغ).

٢- النظريات الفلسفية السياسية حول العدل، الأخلاق والنظام الاجتماعي، وهنا تم التطرق إلى تقسيم هذه الأدبيات للجوانب الأخلاقية والعادلة أو غير الأخلاقية وغير العادلة للأيديولوجيات والدول القومية.

٣- التطرق المباشر للصهيونية والصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

يعرض التقرير شهادات لطلاب جامعات يدعون أنهم أحسوا بعدم الارتياح من بعض المساقات التي تعرض التوجهات الما-بعد صهيونية، أو أن المحاضر قام بمنعهم من التعبير عن رأيهم خلال المحاضرة؛ لأنه يتناقض من الطروحات الأيديولوجية للمحاضر، طبعاً الطروحات الأيديولوجية المناهضة للصهيونية؛ لأن الحركة لا يهمها إبداء الطلاب آراءهم في الطروحات الصهيونية، إذا كان يسمح لهم بذلك أو يتم قمعهم. ومن ثم يعرض بالتوازي مع شهادات الطلاب أمثلة على مخططات مساقية حصلت عليها الحركة،[٣٨١] مثل مساق للبروفسور يهودا شنهاب بعنوان «البيروقراطية، الحاكمية وحقوق الإنسان» في كلية علم الاجتماع والإنسان في جامعة تل أبيب، حيث جاء في مخطط المساق أنه يهدف إلى تحليل الممارسة والنظرية الإدارية، من خلال التركيز على آليات السيطرة التي نشأت في سياق الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية» (تقرير «أم ترتسو»، ص: ٩). مثال على مساق آخر هو للدكتور أمل جمال من كلية العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، بعنوان «السياسة والحكم في إسرائيل»، حيث ادعت الحركة أن المساق يعرض أدبيات منحازة ضد الصهيونية ودولة إسرائيل، وترى فيها «ظواهر سلبية»، مثل مقالات وأبحاث لعزمي بشارة، يهودا شنهاب، أوري رام

٣٨١ . لا تشكل هذه المخططات المساقية وثائق سرية، فهي توزع لكل الطلاب المشاركين في المساق، ويشمل مخطط المساق بالتفصيل وأهدافه، والأدبيات والمواد التي على الطلاب قراءتها، وعادة يتم وضع مخطط المساق في مواقع الجامعة، لهذا فهي ليست مساقات يدرسها المحاضرون سراً، بل هي من واجبات المحاضر على الطلاب توزيع مخطط للمساق الذي يدرسه.

وباروخ كميرلينغ وغيرهم، إلا أن التقرير لا يعرض باقي المصادر التي استعرضها المساق، ويكتفي بذكر هذه المصادر للتدليل على موقفه.

يستعرض التقرير في القسم الثاني فعاليات ونشاطات طلابية اعتبرها معادية لدولة إسرائيل، فمثلاً إحياء المناسبات الوطنية داخل الجامعات تعتبرها الحركة نشاطات معادية وجزءاً من نزع الشرعية عن إسرائيل. وفي القسم الثالث يستعرض التقرير أمثلة لـ١٨ بياناً وعريضةً وقع عليها محاضرون إسرائيليون ضد إسرائيل، مثل العريضة التي وجهت إلى منظمة التعاون الاقتصادي تحثها على رفض قبول عضوية إسرائيل بسبب ممارساتها الاحتلالية، وبين التقرير أسماء المحاضرين الموقعين على العريضة. أو العريضة التي تطالب بالمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

عودة إلى موضوع نشوء القومية والمجموعات القومية، وهو دون شك نقاش أكاديمي مجرد بين مدارس نظرية مختلفة بين من تدعي أن القومية هي ظاهرة جديدة نشأت نتيجة عوامل مختلفة في القرن التاسع عشر، وبين من تدعي أن للفكرة القومية جذوراً ضاربةً في التاريخ حافظت على تماسك المجموعة القومية. كأحد الدارسين للعلوم السياسية فإن هذا النقاش الأكاديمي هو نقاش عادي في كليات العلوم السياسية، حتى إن هناك من المؤرخين الصهيونيين من يدعي أن الحركة الصهيونية هي من صنعت المجموعة القومية اليهودية، وهناك من يذهب بهذا التعريف بعيداً نافياً وجود خصوصية جماعية تاريخية للمجموعة اليهودية، وهناك في المقابل من يذهب بعيداً في الاتجاه الآخر بالادعاء أن الوعي القومي اليهودي هو وعي يمتد لآلاف السنين، يتوزع الباحثون الإسرائيليون وغيرهم في دراسة القومية اليهودية والصهيونية على محور يمتد بين هذين القطبين.

فماذا فعلت «أم ترتسو»؟ لقد قامت بتحليل المخططات المساقية وبينت بالإحصاء (إذا انطلقنا جدلاً من أنه صادق وغير انتقائي من حيث المساقات المختارة، ومن حيث المواد المختارة داخل المساقات) إلى أين يميل كل مساق من خلال عدد الأدبيات بين المدرستين.

جدول (٣٢): يبين تكرار أدبيات المدرستين في الجامعات حسب تقرير «أم ترتسو»

التوجه الذي يدعي أن القومية هي اختراع حديث	تكرار ظهورها في مخططات المساق	التوجه الذي يدعي أن القومية لها جذور إثنية وتاريخية	تكرار ظهورها في مخططات المساق
بنديكت اندرسون	١٤	انتوني سميث	١١
ارنست غلنر	١٣	ادريان هستنغيز	٠
اريك هبسباوم	١٤	ارمتسترونغ	٠
ايلي كدوري	١	كليفورد غيرتس	٠
المجمل	٤٢	المجمل	١١

بصرف النظر عن منهجية البحث ومصداقيته، فإن حركة «أم ترتسو» تعتبر أن مجرد تعليم أدبيات من المدرسة التي تدعي اختراع القومية هو توجه ما بعد صهيوني، لاحظ كيف تريد الحركة مرةً أخرى من خلال شرطية المعرفة المساهمة في امتلاك الصهيونية وإعادة تعريفها، ومن جهة أخرى التأثير على عمل المحاضرين خلال تدريسهم والضغط عليهم لتدريس توجهات نظرية تخدم الصهيونية، فحركة «أم ترتسو» تعتبر أن أدبيات انتوني سميث وغيره من هذه المدرسة هي المفضلة أيديولوجياً لأنها تعطي شرعية تاريخية للحركة القومية اليهودية، وأن اليهود حافظوا على وعيهم القومي وانتمائهم الجمعي على مدار آلاف السنين، وهذا ما تنفيه باقي الأدبيات ليس فقط عن الحركة القومية اليهودية بل على كل الحركات القومية في العالم، يجب أن نعلم أن هذه الأدبيات لا تعالج القومية اليهودية بل هي أدبيات نظرية تحاول تحليل نشوء الحركات القومية والوعي القومي ولا تقتصر على الوعي القومي اليهودي والحركة الصهيونية، وهي أدبيات مركزية في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة.

أما بالنسبة للمحور الثاني، وهو المتعلق بنظريات العدل، فقد صنف التقرير أدبيات العدل والأخلاق والنظام الاجتماعي التي تدرس في مساقات العلوم السياسية إلى ثلاثة توجهات، التوجه الأول وهو ما أسمته التوجه «الليبرالي ذو البعد الواحد»، ووفقه يجب الفصل التام بين الفرد والدولة، من خلال تأسيس دولة حيادية من الناحية القيمية، بمعنى تأسيس دولة لا تقوم على دعم ثقافة معينة وإنما ينحصر جوهر وجودها في الحفاظ على حقوق الفرد. أما

التوجه الثاني فهو التوجه الجماعي، الذي يعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز العلاقة مع المجموع وبين علاقة المجموعة والدولة لصالحها حتى لو جاء ذلك على حساب طموح الفرد في تحقيق ذاته. أما التوجه الثالث فهو التوجه الذي يقع في الوسط بين التوجهين السابقين، وهو توجه التعددية الثقافية.

ادعى التقرير، بشكل جامد وغير منهجي وعلمي لكل مطلع على أدبيات العدل والأخلاق والنظم الاجتماعية التي تم اختزالها بأسماء محددة، أن جون رولز، يورغن هبرماس ويولي تمير يمثلون التوجه الأول. وتمير هي باحثة إسرائيلية في موضوع التعددية الثقافية وشغلت منصب وزيرة التربية والتعليم عن حزب العمل، وهي تصنف في التقرير ضمن التوجه الما-بعد صهيوني. بينما يمثل مايكل ساندال والسايدر مكينتاير التوجه الثاني وهو طبعاً التوجه المفضل أيديولوجياً لحركة «أم ترتسو»، أي توجه التماهي بين المجموعة والدولة حتى لو كان على حساب قمع حريات الفرد. ويمثل التوجه الثالث مايكل فولتسر وتشارلس تايلر، ويوضح التقرير أن البحث مزج بين التوجه الثاني والثالث، واعتبرهما توجهاً واحداً خلال العملية الإحصائية لأن التوجه الثالث يعطي قدراً من الأهمية للمجموعة وليس للفرد فقط كما التوجه الأول.

جدول (٣٣): يبين تكرار أدبيات المدرستين في الجامعات حسب تقرير «أم ترتسو»

التوجه الذي يركز على حقوق الفرد	تكرار ظهورها في مخططات المساق	التوجه الذي يركز على الجماعة والدولة	تكرار ظهورها في مخططات المساق
جون رولز	١٤	مكنتاير	١
هبرماس	٧	ساندال	١
تمير	٣	فولتسر	٤
		تايلور	٣
المجمل	٢٤	المجمل	٩

لسنا مرةً أخرى بصدد التطرق إلى هذه الأدبيات، ولكن لا بد من القول إن نظرية العدالة والإنصاف عند جون رولز تقع في صلب الفلسفة السياسية المعاصرة، وهي نظرية تملك من الانتشار الأكاديمي والثقل المعرفي ما جعلها مركزيةً في الأكاديمية العالمية. إن توصيف المحاضرين الذي يدرسون جون رولز بأنهم لا صهيونيين يشكّل لائحة اتهام للصهيونية نفسها ونفي الصفة الأخلاقية عنها، فنظرية رولز حول العدل والإنصاف من أهم نظريات العدل في القرنين الماضيين، وأصبحت مرجعيةً أخلاقيةً للكثير من التوجهات الفكرية رغم النقد الذي وجه إليها كأي فلسفة أخرى، لهذا فإن حركة «أم ترتسو» ترى أن الصهيوني الحقيقي هو الصهيوني الذي عليه أن يكون في الطرف الأيديولوجي الثاني من نظرية العدل الرولزيانية.

ناقش التقرير مخططات المساق المتعلقة بشكل مباشر بالصهيونية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واعتبر البحث أن الأدبيات اللاصهيونية تتمثل في ثلاثة باحثين وهم: عالما الاجتماع الإسرائيليين باروخ كيمرلينغ وأوري رام والمفكر الفلسطيني إدوارد سعيد. أما الأدبيات الصهيونية فتتمثل في ثلاثة باحثين إسرائيليين وهم: روت غبيزون وهي قادمة من حقل الحقوق وسخرت أبحاثها للقول بعدم التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الديمقراطية، شلومو أفنيري وهو عالم سياسة الذي كتب كتاباً عن هرتسل وعن الفكرة الصهيونية، وأمنون روبينشتاين وهو أيضاً حقوقي حاول الدفاع عن النظام الإسرائيلي وطابعه اليهودي.

جدول (٣٤): يبين تكرار أدبيات المدرستين في الجامعات حسب تقرير «أم ترتسو»

التوجه المعادي للصهيونية	تكرار ظهورها في مخططات المساق	التوجه المؤيد للصهيونية	تكرار ظهورها في مخططات المساق
كيمرلينغ	٢٣	غبيزون	٦
رام	١٠	روبنشطاين	١
سعيد	٤	أفنيري	٠
المجمل	٣٧	المجمل	٧

ثالثاً – الصراع على الحرية الأكاديمية

يتضح بشكل جلي الانتقائية في تحليل هذا الجزء، فقد حددت الحركة مسبقاً الكتاب الذين تريد أن تفحص من خلالهم «صهيونية المحاضرين»، ولكنها لم تقدم إحصاء عن باقي الكتاب والأدبيات المدرجة في المخططات المساقية في دراسة الصراع العربي الإسرائيلي والصهيونية غير ما قامت بفحصهم، وذلك لإعطاء انطباع بأن المحاضرين في كليات العلوم السياسية هم محاضرون لا-صهيونيون (بالمفهوم الأيديولوجي) في الغالب، وهو كلام غير صحيح، فالمؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية في المجمل هي أكاديميا محافظة سواء في توجهاتها النقدية للسلطة السياسية، أو في المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة للمحاضرين في المجتمع.

يقول «غابي شيفر»، بروفسور متقاعد في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب في مقال نشره بعنوان «صمت الأكاديميين»،[٣٨٢] وكجزء من الرد على تقرير حركة «أم ترتسو»: «إن المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية صاحبة تأثير قليل على الأيديولوجيات والتيارات السياسية وعلى طريقة الحكم وعلى الأطر البنيوية والتنظيمية في الدولة»، ويضيف: «فقط قلة من الأكاديميين أسمعوا صوتاً نقدياً واقترحوا اقتراحات لتغيير الواقع، الوضع أصبح سيئاً منذ أن فقد اليسار السياسي قوته واختفى من الحيز السياسي والاجتماعي وسيطر اليمين على الجهاز السياسي»... «ليس فقط أن المجتمع الإسرائيلي انزاح نحو اليمين السياسي وأصبح أقل تدخلاً في السياسة، أيضاً الكثير من الأكاديميين ومن ضمنهم أولئك الذين يبحثون المجتمع والسياسة في إسرائيل، أصبحوا يميلون إلى تأييد المواقف الموجودة لدى السلطة»، وفي مكان آخر يقول، «المؤسسة الأكاديميّة اليوم أقل نقدية مما كانت في السابق، وحيزها العام يتقلص في وسائل الإعلام المختلفة».

إن الانطباع الذي ترسمه حركة «أم ترتسو» عبر تقريرها هو أن كليات العلوم السياسية في إسرائيل هي كليات لا-صهيونية أو ما بعد- صهيونية هو كلام عار عن الصحة. ولكن يهدف التقرير إلى ملاحقة القلة الفاعلة سياسياً واجتماعياً ضد السياسات الإسرائيلية وليس ضد شرعية إسرائيل كما تدعي الحركة، فحتى المحاضرون ذوو التوجهات الما-بعد صهيونية

٣٨٢ . غابي شفير، «صمت الأكاديميين»، «هآرتس»، ٨/ ٧/ ٢٠١٠

لا ينزعون الشرعية عن إسرائيل، وقسم منهم لا يعارض تعريفها كدولة يهودية، ولكنهم يعتقدون أنه يمكن دمقرطة طابعها اليهودي في مقابل محاولات تهويد طابعها الديمقراطي. إن حركة «أم ترتسو» تحاول أن تشكل حركةً تمارس شرطية المعرفة على هذه القلة القليلة من خلال خلق جو من الملاحقة والمراقبة الدائمة ونزع الشرعية عن المحاضرين النقديين، أو من خلال المبالغة في سيطرة التوجهات النقدية على الجامعات الإسرائيلية.

كتب أحد المحاضرين النقديين ويدعى داني غوطيفاين من كلية تاريخ «أرض إسرائيل» في جامعة حيفا، مقالاً ناقداً لتقرير «أم ترتسو» بعنوان «بروتوكولات الأكاديميا»[383] (للإيحاء ببروتوكولات حكماء صهيون اللاسامية)، كتب فيه: « تشير المؤشرات التي يحاول البحث أن يكشف من خلالها عن التوجهات الما بعد صهيونية إلى الغربة بين كاتبي البحث وبين أسس البحث التاريخي والاجتماعي، يشير البحث بتهمة الما بعد صهيونية إلى كل شكل من أشكال النقاش النقدي في تاريخ الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي، حتى اتجاه باحثين يصفهم بصهيونيين، وهذا يحقر بحث التصورات الصهيونية الكلاسيكية ويعطيها جوهراً ثابتاً وغير متطور.... يشوه البحث خارطة السجال الما بعد صهيوني ويربط بين الما بعد صهيونية وبين اليسار الإسرائيلي وبين الصهيونية واليمين الإسرائيلي، وينكر أن جزءاً من النقد الما بعد صهيوني جاء من اليمين مثل النقد الموجه لبوتقة الصهر، أو فكرة الدولة ثنائية القومية التي يطرحها اليمين عبر طموحه بإقامة الدولة الواحدة».

رفعت الحركة تقريرها إلى وزير المعارف «غدعون ساعر» والذي شارك في مؤتمرهم الثاني متحدثاً ومباركاً لهم نشاطهم، وتم نقاش التقرير في لجنة التعليم البرلمانية، وكان هذا جزءاً مهماً من إثارة النقاش حول المضامين الأكاديمية في إسرائيل رغم ما ذكرناه من ادعاءات أعلاه. إلا أن الحركة استطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً في هذا الاتجاه، فتقريرها أخذ شرعيةً من وزير المعارف وشرعيةً برلمانية من لجنة التعليم البرلمانية. أثار التقرير والمباركة السياسية له من أطراف حكومية غضب الكثير من المحاضرين فقد وقع حوالى ٥٠٠ محاضر عريضةً يرفضون فيها التقرير ويعتبرونه مساً خطيراً بالحرية الأكاديمية. وساهم الكثير من

---

٣٨٣ . داني غوطيفاين، «بروتوكولات الأكاديميا»، «هآرتس»، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٠.

المحاضرين في النقاش الجماهيري حول التقرير منتقدينه، فعلى سبيل المثال كتب بروفسور «ميني ماوتنر» مقالاً بعنوان «نكتب ونعلّم كل شيء»، جاء فيه:

«الجامعة هي مؤسسة أكاديمية على الدولة الليبرالية أن تمولها، دون الاهتمام بمضمونها الذي قد تستفيد منه على مستوى البحث والتدريس، حتى لو كان هذا التدريس والتعليم يدحض المميزات الأساسية التي قامت على أساسها الدولة، الاعتبار الوحيد لاختيار المضامين في الجامعة هو اعتبار إنساني، هل تساهم المضامين في تطوير رفاهية الإنسان؟... الجامعة غير تابعة للدولة ولا للحركة الصهيونية التي أقامت الدولة (الجامعة)، بل تابعة للبشر».[٣٨٤]

في المقابل اعتبر محاضرون أن التقرير، رغم رفضهم المبدئي له، فرصة لإجلاء السياسة عن المؤسسة الأكاديميّة، يعتبر هؤلاء المحاضرون أن الجامعة هي مؤسسة لا سياسية، ويستطيع المحاضر أن يترك خلفياته السياسية والأيديولوجية خارج الحرم الجامعي. ففي مقال كتبه عالم الاجتماع بروفسور «آفي ياعر» من جامعة تل أبيب بعنوان «الاستقامة الأكاديمية أولاً»، يقول فيه: «هناك خطر على المؤسسة الأكاديميّة من اليمين المتطرف واليسار المتطرف «على المحاضرين أن يحرصوا على أن يعرف طلابهم كل المنظومات النظرية وليس المنظومة التي يريدونها أو يفضلونها، عليهم ألا يستغلوا بشكل سيئ الاحتكار الذي لديهم لنقل المعرفة في الصف».[٣٨٥]

سوف نتطرق في هذا القسم إلى جانب آخر من نشاط حركة «أم ترتسو»، وهو ما تسميه الحركة الحرب الأخلاقية على الرواية الصهيونية، وسنتطرق إلى كتيب أصدرته الحركة بعنوان «نكبة خرطة». تعتقد الحركة أن إسرائيل انتصرت عسكرياً على أعدائها العرب، إلا أن العرب انتصروا في المعركة الأخلاقية على إسرائيل، وذلك ليس لأن إسرائيل غير أخلاقية، وإنما لأن إسرائيل أهملت الحرب الأخلاقية وركزت على الحرب العسكرية، ونتج عن ذلك، حسب رأي الحركة، تصاعد توجهات نزع الشرعية عن إسرائيل. لهذا تعتقد الحركة أن المعركة

٣٨٤ . ميني ماوتنر، «نكتب ونعلّم كل شيء»، «هآرتس»، ١٩/ ٨/ ٢٠١٠.

٣٨٥ . أفي ياعر، «الاستقامة الأكاديمية أولاً»، «هآرتس»، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٠.

الأخلاقية والدعائية والكشف عن «الأكاذيب» العربية والفلسطينية هو الكفيل بانتصار إسرائيل في هذا المعركة. في مقال نشره رئيس الحركة رونين شوفال في أعقاب إحياء ذكرى النكبة في جامعة تل أبيب في أيار ٢٠١٢، كتب (وفيه تم استعمال، باعتقادنا بوعي، مصطلح المسلم بدل العربي أو الفلسطيني): «على مدار ٦٤ عاماً منذ استقلالها حاول العدو العربي / المسلم مراراً وتكراراً إبادة دولة إسرائيل، من خلال استعمال أربع إستراتيجيات قتال مختلفة، المحاولة الأولى بدأت مع قيام الدولة ووصلت ذروتها في حرب الغفران (أكتوبر ١٩٧٣- الكاتب) في هذه الفترة كان الجهد لإبادة دولة إسرائيل جهداً عسكرياً، كان الهدف هزيمة جيش الدفاع الإسرائيلي، وتعليم اليهود السباحة (دلالة على إلقائهم في البحر- الكاتب)... إلا أن فشلهم أوصلهم إلى نتيجة أنهم لا يستطيعون التغلب على الجيش الإسرائيلي، الجندي اليهودي أفضل بكثير، مثابر أكثر وشجاع جداً مقارنةً بالجندي المسلم»[٣٨٦]...

الإستراتيجية الثانية، حسب شوفال، بدأت منذ السبعينيات، حيث يقول: منذ بداية السبعينيات وحتى العام ٢٠٠٠ توجه المسلمون إلى الإرهاب، إلا أننا نجحنا في مواجهة هذا التحدي أيضاً، فحتى الألف قتيل في شهور الانتفاضة الثانية لم تكسر عزيمتنا، خرجنا إلى عملية «الجدار الواقي» وقضينا على الإرهاب، وتحول الإرهاب من قضية إستراتيجية إلى مشكلة تكتيكية».

وبعد ذلك يتطرق شوفال إلى الإستراتيجيتين المتبقيتين ويقول: «تقف دولة إسرائيل اليوم أمام إستراتيجيتين تهدفان إلى إبادتها، الأولى هي المجهود العلني لإيران للحصول على سلاح نووي... والثانية هي إستراتيجية دربن. مؤتمر دربن «لحقوق الإنسان» (الهلالين من المصدر- الكاتب)، الذي عقد في العام ٢٠٠١، كان يهدف إلى التغلب على إسرائيل من خلال قوة ناعمة. الحديث عن إستراتيجية تستعمل معايير مزدوجة في التعامل مع إسرائيل وباقي العالم، عشرات المؤسسات الدولية والإسرائيلية تعمل ليل نهار على تشويه إسرائيل، وذلك ضمن إستراتيجية نزع الإنسانية ونزع الشرعية عن الدولة، بمعنى توصيف المشروع الصهيوني كمشروع لا إنساني، وتثبيت التصور أن دولة إسرائيل كدولة يهودية هي كيان غير

---

٣٨٦ . رونين شوفال، أزمة إحياء النكبة في تل أبيب، «هآرتس»، ١٦/ ٥/ ٢٠١٢.

أخلاقي وليس له حق في الوجود».

انطلاقاً من هذا التصور حول المعركة الأخلاقية، التي تعتقد أن الصهيونية تخسرها حتى في صفوف اليهود الإسرائيليين أصدرت الحركة كتاباً دعائياً صغيراً بعنوان «نكبة خرطة»، من تأليف ارز تدمور وارئيل سيغال،[387] و«الخرطة» هي مفردة فلسطينية عامية تستعمل للتدليل على الكذب. فالخرطة هي الكذبة التي تمت الإضافة عليها والمبالغة فيها، فالكذب عكس الصدق، أما «الخرطة» فهي حالة من تطوير الكذب من خلال الإضافة عليها والمبالغة في توصيفها. لا نهدف في هذه المقالة إلى نقاش مضمون الكتاب، ولكن يمكن القول بعد قراءته إنه كتاب سفيه، انتقائي بطريقة مقززة للغاية، علاوة على ما يحمل من أكاذيب تجاوزها حتى علم التأريخ الصهيوني، أو أنه تعامل معها بنقدية. يحاول الكتاب إعادة القارئ اليهودي إلى المربع الأول في علم التاريخ الصهيوني، لهذا فإن جمهور الهدف للكتاب هم بالأساس طلاب الجامعات حيث تنشط هناك الحركة بقوة ولها فروع في كل جامعة. أما الهدف الثاني فهو نفي وجود روايات تاريخية (Narratives) مختلفة للحدث التاريخي نفسه، بل هناك حقيقة تاريخية واحدة صادقة هي الحقيقة الصهيونية حول ما جرى في العام ١٩٤٨، ينسجم هذا الهدف مع الهدف الأساس للحركة في ملاحقة محاضرين في الجامعات الإسرائيلية الذين يتطرقون للرواية الفلسطينية في مساقاتهم العلمية كجزء من التوجه الما-بعد صهيوني في الجامعات الإسرائيلية. أما الهدف الثالث فهو الادعاء بأخلاقية قيام دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني من خلال نفي رواية الآخر الفلسطيني- الضحية.

جاء الكتاب في ظل ازدياد النقاش حول النكبة، وازدياد إحياء ذكرى النكبة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، كما أن النكبة أصبحت حاضرةً في الخطاب السياسي الإسرائيلي بشكل كبير؛ ما أدى إلى سن قانون النكبة في الكنيست الذي يمنع إحياءها في مؤسسات حكومية.

جاء في بداية الكتاب: «الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع مزدوج، صراع عسكري

---

٣٨٧ . أرز تدمور وأرئيل سيغال، نكبة خرطة: الكتيب الذي يحارب من أجل الحقيقة، إصدار حركة أم ترتسو، ٢٠١١.

وصراع على العدل. انتصرنا في الصراع العسكري، إلا أننا خسرنا الصراع على العدل، ولذلك انعكاس كبير على وجودنا» (ص:١).

فما هي حقيقة النكبة حسب كتيب «أم ترتسو»؟: العرب هم الذين رفضوا قرار التقسيم وأعلنوا الحرب لإبادة «الييشوف اليهودي»، غالبية العرب تركوا البلاد حسب أوامر اللجنة العربية العليا، العرب هجروا ٩٠٠ ألف يهودي من الدول العربية أي أكثر من عدد اللاجئين الفلسطينيين، تحالف العرب من النازية بهدف إبادة اليهود. باختصار حسب «أم ترتسو» فإن الفلسطينيين هم من جلب النكبة على أنفسهم وعليهم أن يتحملوا نتائج سياساتهم، فكما جاء في الكتيب «الفلسطينيون والعرب يتحملون ١٠٠٪ من نتائج الحرب» (ص: ١٩).

تعاملت الحركة مع هذا الكتيب كجزء من المعركة على أخلاقية الرواية الإسرائيلية وخصوصاً في صفوف الطلاب الجامعيين، وينسجم مع صراعها ضد التوجهات الما-بعد صهيونية في المؤسسة الأكاديميّة الصهيونية التي تعالج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصورة نقدية وتطرح على الطلاب الخطاب النراتيفي، أي الخطاب الأكاديمي الذي يتعامل مع التاريخ من خلال المنظومة النراتيفية، أي إعطاء مكانة علمية لكل رواية تاريخية وعدم التعامل مع الوقائع التاريخية كحقائق تاريخية مجردة. إذن، كتيب «نكبة خرطة» هو محاولة للتصدي للتوجهات الما بعد صهيونية التي يتعرض لها الطلاب الجامعيون في الجامعات.

في الختام، فإن دراسة ظاهرة حركة «أم ترتسو»، تحتاج إلى محاور أخرى إلى جانب المحاور التي ذكرت في هذا المقال. إلى جانب ذلك فإن دراسة هذه الحركة يجب أن تتم في السياق الواسع لإعادة تعريف الصهيونية من جديد وتحديد حدودها بشكل ينسجم مع التيار اليميني الاستيطاني. لم يستوف المقال الحالي الجوانب المتعددة لظاهرة حركة «أم ترتسو»، ولكنه أبرز أهم ملامح هذه الظاهرة فكرياً وسياسياً وخصوصاً على مستوى النقاش حول الحرية الأكاديمية.

تشكل «أم ترتسو» مكوناً واحداً من مكونات مفهوم السيطرة اليمينية على المجتمع والسياسة الإسرائيلية، ويقع موقع الحركة إلى جانب مؤسسات أخرى في إطار الجهود لإعادة امتلاك الحركة الصهيونية. تستعمل الحركة أدوات عديدة للسيطرة ولكنها تركز على

الجامعات من خلال لعب دور شرطية المعرفة، ومراقبة المحاضرين بطريقة تصلح لتكون متبعةً في الأنظمة السلطوية التي تراقب حتى مضامين المساقات، وترفض ليس فقط الأبحاث والأدبيات النظرية الناقدة لأيديولوجياتها بشكل مباشر، وإنما ترفض تدريس الأدبيات التي تحمل قيماً عالميةً ليست لها علاقة مباشرة بأيديولوجية النظم السلطوية.

تعتبر الحركة أن تدريس أدبيات عالمية مثل أدبيات العدل لجون رولز، أدبيات نشوء القومية لبانديكت آندرسون وأرنست غلنر، توجهات لا- صهيونية أو ما بعد-صهيونية، لأن هذه الأدبيات تصطدم مع جوهر الصهيونية كما تراها حركة «أم ترتسو». وتحاول الحركة رسم انطباع خاطئ مفاده أن الجامعات الإسرائيلية هي مؤسسات ما-بعد صهيونية وهو في الحقيقة غير صحيح. ولكن إذا نظرنا إلى الجانب الآخر، غير الواعي، عند هذه الحركة فإن اعتبارها تدريس أدبيات عالمية مثل أدبيات جون رولز كتوجهات لا-صهيونية يشكل ضربة أخلاقية للمشروع الصهيوني ويحقق بالنتيجة عكس ما تحاول «أم ترتسو» الوصول إليه، فنشاط الحركة يؤكد أن الصهيونية لا تتمتع بمفاهيم العدل والحريات الفردية بل تقدم مصلحة الدولة والمجموعة على مصلحة الفرد بالمفهوم الشمولي، وهذا المفهوم ليس مفهوماً حصرياً بحركة «أم ترتسو» بل هو التعريف الذي يحاول اليمين الإسرائيلي الجديد أن يمتلكه ويعرفه من جديد ويفرضه على المجتمع والفكر الإسرائيلي بأدوات شتى، حركة «أم ترتسو» هي واحدة منها.

لا يستنتج من هذا الادعاء أن مفهوم الصهيونية قبل هذه الحقبة كان ينسجم مع مفاهيم العدل والقيم العالمية، ولكن لم يكن التيار المهيمن على الصهيونية يرى ضرراً في التعاطي مع هذه الأدبيات، أو أنه لم يقحم نفسه في هذه الأسئلة الصعبة، وحاول أن يتعامل مع الواقع الفكري والسياسي الإسرائيلي والعالمي باعتيادية كبيرة، ولكن هذا يحتاج الى مقام آخر للشرح.

الفصل التاسع:
السياسة والمعرفة في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية: الصراع على إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون

«سمعتم ما هي المشكلة، إننا نتحدث سياسة في مساقات العلوم السياسية»[388]

محاضر في جامعة تل ابيب

يشكل السجال حول قضية إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون، جزءاً من السجال حول مكانة مؤسسات التعليم ومسؤوليتها الأخلاقية. ويدور حول السؤال: هل على الجامعة أن تتمحور بالعرض الموضوعي والعلمي فقط، أم عليها أن تأخذ موقفاً أخلاقياً، مسألة رافقت العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ نشأتها وستبقى ترافقها في المستقبل. ففي الطرف الأول يحذر أصحاب المنهج الموضوعي - إن صح التعبير - من خطورة العلاقة بين القضايا التي يتم بحثها، السياسة والمؤسسة الأكاديميّة على مؤسسات التعليم العالي، بينما يزعم الطرف الآخر أن الخطورة هي في عزوف الجامعة عن اتخاذ مواقف أخلاقية وقيميّة في القضايا المختلفة.[389] يهدف هذا الفصل إلى عرض النقاش حول إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون وتحليله، وذلك في أعقاب التوصية التي أصدرتها اللجنة الدولية لفحص كليات العلوم السياسية في الجامعات وبعض الكليات

---

٣٨٨ . طليلا نيشر، «هكذا تبنى مجلس التعليم العالي توصيات حركة «أم ترتسو»»، (هآرتس، ٢/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٨.

٣٨٩ . انظر النقاش حول هذه المسألة الذي خصصته المجلة العلمية الإسرائيلية الناقدة، «نظرية ونقد»، من خلال بحث دراسة الكارثة اليهودية في الجامعات الإسرائيلية، انظر كلمة محررة المجلة:
ليؤورا بيلسكي، «أزمة الأنساق العلمية في أعقاب الكارثة»، نظرية ونقد، العدد ٤٠، ٢٠١٢، ص: ٥-١١.

الأكاديمية في إسرائيل، ويهدف الفصل إلى عرض العلاقة بين السلطة والمعرفة من خلال الصراع الذي كان حول إغلاق الكلية، كما يعرض الصراع حول جوهر المعرفة وحدودها.

أولاً - صعود كلية السياسة ونظام الحكم

تأسست كلية نظام الحكم في جامعة بن غوريون عام ١٩٩٨، وهي كلية جديدة نسبياً مقارنةً بباقي الكليات في الجامعات، بدأت كلية السياسة ونظام الحكم في الجامعة تظهر على المجال العام، في أعقاب تصريحات الكثير من المحاضرين والباحثين فيها الداعمة للحق الفلسطيني في تقرير المصير، وفي مناهضة الاحتلال الإسرائيلي، وتأييد أعضاء من الكلية توجهات مقاطعة إسرائيل أكاديمياً. ففي مقال نشره أحد المحاضرين المعروفين بمناهضته للاحتلال الإسرائيلي، نيف غوردون، في صحيفة «لوس أنجلس تايمز»، بعنوان «مقاطعة إسرائيل»، طالب المجتمع الدولي بمقاطعة إسرائيل في كل المجالات، ووصفها بأنها دولة أبرتهايد.[٣٩٠]

كما تميزت غالبية المقالات العلمية والاهتمامات البحثية للباحثين والمحاضرين في القسم بنقد الاحتلال الإسرائيلي والسياسات الكولونيالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تأسست الكلية ككلية مختلفة عن باقي كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، حيث قامت بدمج توجهات نظرية مختلفة من كل الأنساق المعرفية، ولم تحصر نفسها في المنظومة التقليدية النواتية للعلوم السياسية، ولم تتبن المبنى المتبع لكليات العلوم السياسية ومساقاتها في الجامعات الإسرائيلية، المتأثرة بالولايات المتحدة الأميركية.

---

390. Nev Gordon. «Boycott Israel». (Los Angeles Times. 20/8/2009). See the link: http://articles.latimes.com/2009/aug/20/opinion/oe-gordon20

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجامعة لم تدعم حرية الكاتب في التعبير عن رأيه، فقد نشرت رئيسة الجامعة ريبكا كارمي، في الشهر نفسه مقالاً ردت فيه على مقال غوردون قالت فيه: «ننبذ بشدة مواقف غوردون الكارثية، الذي يستغل بشكل سافر حرية التعبير في إسرائيل وفي جامعة بن غوريون... إن هذا النوع من النقد الصارخ والتحريضي تجاه دولة إسرائيل، يضر بالعمل الممتاز في جامعة بن غوريون والجامعات الإسرائيلية، ندعو الأكاديميين الذين لديهم مثل هذه المشاعر تجاه دولتهم إلى أن يبحثوا عن نُزل آخر في مكان آخر». وهذا يدل على أن الجامعة ورئيستها لم تدعم موقف المحاضر، بل خرجت ضده منسجمة مع حملة التحريض عليه.

أثار نشاط الكلية الكثير من المؤسسات اليمينية الفاعلة في إسرائيل وخارجها، فقد أصدرت حركة «أم ترتسو»، تقريراً كبيراً عن كلية السياسة ونظام الحكم في تشرين الثاني ٢٠١١، أي في الشهر نفسه الذي قدمت فيه توصيات اللجنة الدولية التي عينها مجلس التعليم العالي لفحص كليات العلوم السياسية في الجامعات الإسرائيلية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. وقد حمل التقرير عنوان «تسييس في جامعة بن غوريون»، وقد أعد التقرير مدير الحركة، رونين شوفال، وعاملون فيها، وقام بمرافقتهم أكاديمياً، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة العبرية، رفائيل يسرائيلي، المعروف بكراهيته للعرب والمسلمين، والإسلام، وتصريحاته العنصرية المقززة اتجاه العرب والإسلام، وقد قام التقرير بفحص مخططات المساقات في الكلية، والمصادر التي تحتويها هذه المساقات.[٣٩١]

توصل التقرير إلى نتيجة، من خلال الاطلاع على المساقات ومصادرها، أن الكلية تتبنى توجهات لا صهيونية وما بعد صهيونية، وقام برصد تصريحات ونشاطات المحاضرين في الكلية، والتي تبين منها أن غالبية المحاضرين ينتمون إلى اليسار الراديكالي، وبصرف النظر عن منهجية البحث المعطوبة التي قام معدو التقرير باتباعها، فإن هذا التقرير كان جزءاً من عملية تحريض على الكلية، ومحاولة للتضييق عليها بسبب التوجهات الناقدة فيها، ووضعها تحت المجهر السياسي والجماهيري، الذي تميز بتوجه كبير، في هذه السنوات، نحو اليمين.[٣٩٢]

ثانياً – العلوم السياسية وموقع الكلية في منظومتها

عيّن مجلس التعليم العالي في تشرين الثاني ٢٠١٠، لجنة دولية لفحص كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، انسجاماً مع قراره في العام ٢٠٠٨، والذي نصّ على فحص جودة هذه الكليات. وقد رئس اللجنة، بروفسور طوماس ريسا،

٣٩١ . ارز تدمور، عميت براك ورونين شوفال، تسييس في جامعة بن- غوريون، (القدس: إصدار حركة «أم ترتسو»، ٢٠١١).

٣٩٢ . حول صعود اليمين في إسرائيل في السنوات الأخيرة انظر:
Mohanad Mustafa (2012). «The Empowering of the Israeli Extreme Right: The Rise Up of the `Yisrael Beiteinu` Party». In: Priya Singh and Susmita Bhattachary (Eds.). Perspectives on West Asia: The Evolving Geopolitical Discourses. Delhi: Shipra Publications. Pp: 37-57.

من الجامعة الحرة في برلين. أرسل وزير التعليم ورئيس مجلس التعليم العالي، غدعون ساعر، كتاب التكليف إلى طوماس ريسا نهاية تشرين الثاني ٢٠١٠، عارضاً عليه رئاسة اللجنة الدولية لتقييم المستوى الأكاديمي في كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كجزء من عملية التقييم الشاملة التي يقوم بها مجلس التعليم العالي، وعرض خطاب التكليف أعضاء اللجنة، وهم: غبرائيل بن دور، من قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا. بنيامين جيري كوهن، كلية العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا. أبراهام ديسكين، من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة العبرية (معروف بمواقفه اليمينية المتشددة). غاليا غولان، كلية نظام الحكم والدبلوماسية في المركز المتعدد المجالات في مدينة هرتسليا. وروبرت ليبر، كلية العلوم السياسية في جامعة جورج تاون. إلين امورغوت، من كلية العلوم السياسية من جامعة هومبلدت في برلين.[٣٩٣]

قدمت اللجنة تقريرها في أواخر تشرين الأول ٢٠١١، وقسمت تقريرها إلى عدة أقسام، في القسم الأول، وهو القسم العام وحجمه عشرون صفحة، تم عرض آليات عمل اللجنة، والنتائج العامة المتعلقة بكليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، وفيه عبرت اللجنة عن رضاها العام من الكليات، ويتبين من تقرير اللجنة أن هناك ١٥١ محاضراً أكاديمياً في هذه الكليات، قاموا بنشر ١٢٠٠ نص، ما بين مقال علمي، فصول في كتاب، وكتب، خلال السنوات الخمس الأخيرة. كليتان من بينها صنفتا من بين أفضل مائة كلية في العالم.[٣٩٤]

جدول (٣٥) يبين واقع كليات العلوم السياسية في الجامعات الإسرائيلية

	جامعة بار إيلان	جامعة تل أبيب	جامعة حيفا	جامعة بن غوريون
سنة تأسيس الكلية	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٩٨
الوظائف الأكاديمية	٢٨	١٨,٥	١٨	١٠
عدد الطلاب	٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٠٩-٢٠١٠

٣٩٣ . نص الرسالة التي وجهها وزير التعليم، غدعون ساعر، إلى طوماس ريسا، المؤرخة ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠.
394. Council for Higher Education. Committee for the Evaluation of Political Science and International Relations Programs. General Report. September. 2011. P: 7.

بكالوريوس	٧٥٢	٦٣٥	٤١٩	٤٠٧
ماجستير	٤٥٠	٢٠٣	٤٠٠	٢١
دكتوراه	٦٦	٢٩	٩٨	٥

المصدر: تقارير اللجنة الدولية لتقييم كليات العلوم السياسية، ٢٠١١، تصميم وترتيب الباحث. لم يشمل الجدول معطيات عن الجامعة العبرية لأن اللجنة لم تفحص كليتي العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة، فقد اعتذرت الجامعة عن تعاونها مع اللجنة لأنها سبق وشكلت لجنة خارجية عام ٢٠٠٧، لتقييم الكليتين، وقد تعاملت اللجنة الدولية مع توصيات اللجنة السابقة، ولم يكن هذا الموضوع محل نقاش فيما بعد وخاصة مع التوصية القاسية بإغلاق الكلية في بن غوريون.

وعلى الرغم من رضا اللجنة من الأداء الأكاديمي البحثي للكليات، فإنها أبدت ملاحظات عامة على الجوانب التعليمية في هذه الكليات، منها غياب التأصيل الجيد في مناهج البحث سواء أكانت كمية أم نوعية، ضعف في مساقات الاقتصاد السياسي، وخصوصاً في مرحلة العولمة، قلة المساقات والدراسات الأوروبية، وعلاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل، غياب التخصص الواضح للطلاب في اللقب الأول والثاني، وأخيراً أوصت اللجنة بضرورة إجراء الكثير من المحادثات في المحاضرات باللغة الإنجليزية.[٣٩٥] كما قدمت اللجنة خلال تقريرها العام توصيات عينية لبرامج البكالوريوس، الماجستير والدكتوراه، وغيرها من القضايا (البحث العلمي، المبنى الإداري والأكاديمي، طلاب الكليات). وما أثار السخرية في تقييم اللجنة نقدها للمحاضرين في مساقات العلوم السياسية الذين يتحدثون سياسةً، وأنهم يبدون آراءهم السياسية خلال المحاضرات، وطالبت اللجنة المحاضرين بأن ينبهوا الطلاب، خلال المحاضرات، متى يتحدثون عن موضوع المساق مستعرضين ادعاءات باحثين في هذا الشأن، ومتى ينتقلون إلى إبداء رأيهم الشخصي في الموضوع، وذلك للحفاظ على «موضوعية» المحاضر.

أما الأقسام الأخرى، فقد عالجت كل جامعة على حدة، وسنتطرق في هذا القسم إلى التقرير المتعلق بكلية السياسة ونظام الحكم. تأسست الكلية عام ١٩٩٨، وكانت تعطي لقب البكالوريوس فقط، في العام ٢٠٠٩، فتحت برنامج الماجستير وفي العام ٢٠١٠، فتحت

395. Ibid. p: 8-9.

برنامج ماجستير خاصاً بالعلاقات الدولية. خلال العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، درس في الكلية حوالى ٤٠٧ طلاب للقب البكالوريوس، و٢١ طالب ماجستير، والتحق خمسة طلاب دكتوراه بالكلية. تتكون الكلية من عشرة محاضرين أكاديميين، وهو برأي اللجنة عدد قليل، مقارنة بعدد الطلاب، فهي بحاجة إلى أن ترفع كادرها الأكاديمي إلى ١٧ محاضراً.[٣٩٦] إذن، مقارنة مع باقي كليات العلوم السياسية الجامعية، فإن الكلية تعتبر حديثة جداً، حتى بالمقارنة مع الكليات المختلفة داخل الجامعة نفسها التي أتمت تأسيسها عام ١٩٧٣.

لإصدار تقريرها، خصصت اللجنة يومين من الجلسات المكثفة في الكلية، وقد ذكر تقريرها أن الكلية تختلف عن باقي الكليات الجامعية في أمرين، الأول: دمجها بين عدة أنساق معرفية في التدريس، (Multi-disciplinary). أما الأمر الثاني: فهو التدخل والمشاركة الاجتماعية والسياسية للطلاب في العمل الجماهيري. وأشارت اللجنة إلى أن النواة المعرفية للعلوم السياسية، أي المساقات السياسية الأساسية غير كافية في الكلية. إلا أن اللجنة ذكرت في الوقت نفسه، أن الكلية واعية لهذه المسألة وهي تقوم على تحسين هذا الجانب وتقوية وتعزيز المساقات الأساسية في العلوم السياسية، وأكدت اللجنة أنها تشجع الكلية على المضي في هذا الطريق.[٣٩٧] يتبين من تقرير اللجنة الخاص بالكلية، أن الأخيرة كانت على معرفة بهذا القصور الأكاديمي داخل بنيتها التعليمية، وأنها بدأت العمل على تجاوز هذا القصور قبل قدوم لجنة الفحص.

كما أثنت اللجنة على النشاط البحثي للكادر الأكاديمي في الكلية وعلى المنح المالية التي حصلوا عليها منذ العام ٢٠٠٩، والتي بلغت نحو ٧٠٠ ألف دولار، إلا أنها أوصت بتعزيز الجانب البحثي في حقل العلوم السياسية تحديداً، وزيادته. في نهاية التقرير، قدمت اللجنة ثلاث توصيات أساسية، وذكرت عند انتهائها منها، الجملة التي أثارت قضية الكلية جماهيرياً وأكاديمياً، وكانت: «يرى غالبية أعضاء اللجنة، أنه إذا لم يتم تنفيذ هذه التوصيات، فإن اللجنة توصي جامعة بن غوريون بإغلاق كلية السياسة ونظام الحكم».[٣٩٨]

---

396. Council for Higher Education. Committee for the Evaluation of Political Science and International Relations Programs. Ben Gurion University. Department of Politics and Government: Evaluation Report. September. 2011. P: 4.

397. Ibid. p: 6-7.

398. Ibid. p: 14.

أما التوصيات الثلاث فكانت: أولاً، ضعف في المساقات المتعلقة بنواة علم السياسة، وقلة المحاضرين والبحث في هذا المجال. ثانياً: على الكلية تعزيز مناهج البحث في نسق العلوم السياسية، من خلال استيعاب طاقم وبرامج أكاديمية في هذا المجال، وأخيراً، تخصيص موارد مالية من مجلس التعليم العالي لتشجيع هذه التغييرات التي توصي بها اللجنة.[٣٩٩] إذا أردنا أن نلخص توصيات اللجنة فهي على النحو الآتي: تتعلق التوصية الأولى، بتعزيز نسق العلوم السياسية في الكلية، والذي ضعُف بسبب التوجه المتعدد الأنساق الذي تتبعه الكلية. أما التوصية الثانية، فتتعلق باستيعاب طاقم أكاديمي وبرامج تعليمية تساهم في تعزيز التوصية السابقة. أما الثالثة، فضرورة الإنفاق الملائم على الكلية لتتمكن من تنفيذ التوصية الثانية، حيث إن استيعاب سبعة محاضرين جدد، خلال فترة قصيرة، كما طالبت اللجنة، يتطلب موارد مالية كبيرة.

ثالثاً - الصراع على إغلاق الكلية: بين السلطة والمعرفة

ردت جامعة بن غوريون بخطاب رسمي على ادعاءات اللجنة حول كلية السياسة ونظام الحكم، وجاء في رد الجامعة: إن «تأسيس الكلية جاء على أثر التغييرات في العلوم الاجتماعية وإدخال التوجه المتعدد الأنساق إليها، لم يتم تأسيس الكلية لتكون كلية تقليدية في العلوم السياسية، فهي لا تريد أن تكون كباقي كليات العلوم السياسية القائمة». وكان هذا الادعاء هو تفسير الجامعة لضعف المساقات في نواة العلوم السياسية، حيث تشتمل الكلية على محاضرين من مختلف الأنساق المعرفية، حتى الطبية منها، وذلك لكي تتمكن من تحقيق هدف إقامتها في أن تكون كلية متعددة الأنساق.[٤٠٠]

وأضافت الجامعة في ردها إنها تقبل توصيات اللجنة وستعمل على تنفيذ هذه التوصيات، ومنها إضافة محاضرين جدد إلى الكلية خلال السنوات القادمة يعملون على تعزيز المساقات

---

399. Ibid.

400. BGU Response to Department of Politics and Government Evaluation Report October 2011. See the link:
http://che.org.il/wp-content/uploads/201205//Ben-Gurion-Response.pdf

الصلبة النواتية في العلوم السياسية، وأكدت أن هذه المسألة ستكون جزءاً من الخطة الإستراتيجية القادمة للجامعة. وبيّن رد الجامعة أن إنتاج الأبحاث في الكلية ونشرها في مجلات متعددة الأنساق، أو نشرها في أنساق أخرى نابع من التوجه التعددي للكلية. ودحضت الجامعة ادعاءات اللجنة أن الكتب التي ألفها محاضرو الكلية نشرت في دور نشر غير جامعية أو غير مهمة، حيث أوضح خطاب الجامعة، أن الكلية نشرت خلال العامين اللذين سبقا إصدار التقرير، كتابين في أهم عشر دور نشر جامعية (جامعة كاليفورنيا، وكورنيل)، ونشرت ثلاثة كتب في أهم عشرين دار نشر جامعية (في روتلج، وكولومبيا)، إلا أنها أكدت أنها تهدف إلى تحسين هذا المضمار أيضاً.

يمكن القول في المجمل إن رد الجامعة لم يكن صدامياً مع توصيات اللجنة، بل أوضحت الجامعة خلال ردها أنها ستعمل على تحسين الجوانب التي أوصت اللجنة بتحسينها، صحيح أن الرد جاء مشدداً على موقف الكلية وتوجهها الأكاديمي المختلف عن باقي كليات العلوم السياسية، إلا أن الجامعة أرادت تجاوز التوصية بإغلاق الكلية، عبر الموافقة على توصيات اللجنة التي اشترطت تنفيذها لاستمرار بقاء الكلية.

أثارت توصية اللجنة الدولية بإغلاق الكلية، ردود فعل كثيرة في المشهد الأكاديمي والسياسي والجماهيري الإسرائيلي، ويمكن التفريق بين رد فعل الجامعة الرسمي، ورد الكلية نفسها. ومما أثار النقاش هو تزامن توصية اللجنة الدولية مع تقرير حركة «أم ترتسو اليمينية» حول الكلية، وبصرف النظر إذا كان لتقرير الحركة تأثير على قرار اللجنة أو تهيئة الجو العام لإصدار مثل هذه التوصية أم لا، فإن ذلك كان كافياً لتأجيج هذه المسألة، ومما أثار الموضوع أكثر وأكثر هو بداية الحديث عن الاعتراف بجامعة في أرييل، ولم يخف المحاضرون في الكلية هذا الرابط في خطابهم. ففي رده على توصية اللجنة قال رئيس الكلية، بروفسور داني فيلك: «غالبية الادعاءات في التقرير تعتمد على أخطاء امبيريقية، الحديث عن عملية مسبقة لضرب الكلية الأكثر شعبية في إسرائيل». محاضر آخر في الكلية هاجم اللجنة واعتبرها ذات توجهات يمينية: «الحديث عن لجنة خارجية، يتبنى قسم من أعضائها توجهات يمينية متطرفة، أخرجت تقريراً غير صحيح، هذا تقرير سياسي، وهو جزء من عملية ضرب الكلية

من قبل أجسام متطرفة». أما رئيسة الجامعة، ريكا كارمي، فقد ردت على التقرير بالقول إن الكلية هي الأكثر انكشافاً على العالم، إلا أن هناك من وضعها تحت المجهر، بالنهاية سيتمخض الجبل فأراً».[٤٠١] وفي تصريح لعميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة بن غوريون، بروفسور دافيد نويمان، أكد ما قاله الآخرون من أن «الكلية تحولت إلى هدف للهجوم من طرف أولئك الذين يريدون قمع كل خطاب تعددي وسحق الحرية الأكاديمية».[٤٠٢]

ومما أثار البعد السياسي للتوصية، تعقيب أدلت به عضوة اللجنة، غاليا غولان، والتي رفضت التوقيع على التقرير المتعلق بالكلية، حيث ادعت أن اعتبارات سياسية وقفت وراء توصيات لجنة الفحص، وقالت إنها شعرت بأن الأمور لم تدر بشأن الكلية كما يجب، فمواقف سياسية واضحة لبعض الأعضاء أثرت على صياغة التقييم، وأكدت غولان أن مسائل شددت عليها اللجنة في تقييمها للكلية لم تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم الكليات الأخرى، كما تم التشديد على الجوانب السلبية، والتقليل من شأن الجوانب الإيجابية. لكنها أكدت أن رئيس اللجنة الألماني كان محايداً كل الوقت، إلا أن أعضاء في اللجنة ساهموا في النهاية، لمواقفهم السياسية المسبقة، في بلورة توصيات التقرير، وبيّنت غولان أن أعضاء اللجنة لم يأخذوا بعين الاعتبار المقالات العلمية التي نشرت في مجلات محكمة اعتبارية، واعتبروا أن نشر مقالات متعددة الأنساق، أو في مجلات ذات تخصصات أخرى أمر سلبي، بينما أنا لم أنظر إلى ذلك نظرة سلبية.[٤٠٣]

وأوضحت غولان، أن السطر المتعلق بتوصية اللجنة بإغلاق الكلية، في حالة لم يتم تنفيذ توصياتها، تضمن توصية مبالغاً فيها وليس لها مكان. وأوضحت أنها بعثت رسالة إلى

---

٤٠١ . التصريحات مأخوذة من: تمار طرابلسي حداد، «توصية: إغلاق الكلية اليسارية»، (يديعوت أحرونوت، ٢٣/ ١١/ ٢٠١١)، ص: ٦.

٤٠٢ . طليلا نيشر، «محاضرة اشتركت في فحص مناهج التعليم في بن غوريون: كتب التقرير لاعتبار سياسي»، (هآرتس، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٥.

٤٠٣ . طليلا نيشر، «محاضرة اشتركت في فحص مناهج التعليم في بن غوريون: كتب التقرير لاعتبار سياسي»، (هآرتس، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٥. وكان أستاذ الرياضيات في الجامعة العبرية، عنار شيلو، قد وجه نقداً شديداً لمجلس التعليم العالي الذي يدعم توجهات سياسيين ضد الكلية بدلاً أن يكون «قبة حديدية» تحمي مؤسسات التعليم العالي منهم، انظر: عنار شيلو، «كلنا سياسة ونظام حكم»، (هآرتس، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢.

مجلس التعليم العالي تبين له أن اعتبارات غير بريئة وقفت وراء هذه التوصية. وإلى جانب تصريحات غولان، تبين لاحقاً أن اللجنة كان يجب أن تشمل الباحث الأميركي اليهودي، ايان لوستيك، وهو معروف بمواقفه الناقدة لإسرائيل، ولكن تم إخباره لاحقاً بعدم انضمامه إلى اللجنة، وتعيين أبراهام ديسكن مكانه، وهو المعروف بمواقفه اليمينية المتطرفة، وكتب لوستيك للجنة حول هذا الأمر، «أخشى أنه تمت مقاطعتي، وأن الأمر نابع من ضغوط مارستها الحكومة ووزير التعليم الحالي».[٤٠٤]

على الرغم من تشدد اللجنة في توصيتها بإغلاق كلية أكاديمية في جامعة، إلا أن اللجنة أوصت بذلك في حالة لم تنفذ الجامعة اقتراحات اللجنة في تطوير الكلية من وجهة نظرها. إلا أن المفاجأة جاءت من مجلس التعليم العالي، الذي يرئسه بطبيعة الحال وزير التعليم، الذي قرر النظر بجدية في توصية إغلاق الكلية دون النظر بالجدية نفسها إلى الاقتراحات التي قدمتها اللجنة لمنع إغلاقها، فقد كان متوقعاً من المجلس وهو المسؤول عن المؤسسات الأكاديمية أن يتبنى اقتراحات اللجنة لتطوير الكلية، والتي أكدت الجامعة في رسالتها أنها تتبناها جميعاً وتعمل على تنفيذها ضمن خطة الجامعة الإستراتيجية، إلا أن مجلس التعليم العالي في جلسة لتقييم تقرير اللجنة، قرر أخذ توصية إغلاق الكلية بجدية دون انتظار خطوات الجامعة لتنفيذ اقتراحات اللجنة.[٤٠٥]

أثار قرار مجلس التعليم العالي تبني توصيات لجنة الفحص، موجةً من الغضب في صفوف محاضري الكلية، وإدارة الجامعة، والكثير من الأكاديميين في الجامعات الأخرى وأوساط مدنية عديدة. واعتبروا أن مجلس التعليم العالي ورئيسه تبنوا عملياً تقرير حركة «أم ترتسو» عن الكلية الذي نشر في الفترة نفسها التي نشرت فيها توصيات اللجنة، كما أتينا على ذلك سابقاً. وفي لقاء جمع رئيسة الجامعة مع مجلس التعليم العالي، أبدت معارضتها قرار مجلس التعليم العالي بتبني توصية إغلاق الكلية، وقالت إن التوصية مبالغ فيها جداً، ولم تصدر

---

٤٠٤ طليلا نيشر، «محاضرة اشتركت في فحص مناهج التعليم في بن غوريون: كتب التقرير لاعتبار سياسي»، (هآرتس، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٥.

٤٠٥ . تمار طرابلسي-حداد، «مجلس التعليم العالي: نفكر بإغلاق كلية نظام الحكم في جامعة بئر السبع»، (يديعوت أحرونوت، ٣٠/ ١١/ ٢٠١١)، ص: ٦.

بمثل حدتها توصيات أكاديمية سابقة في الجهاز الأكاديمي الإسرائيلي، وإن صياغة التوصية هي صياغة سياسية وليست أكاديمية.[٤٠٦]

بينما جاء ردّ رئيس الكلية، نيف غوردون، على قرار المجلس بحدة أكبر: «نحن نمثل حالةً صغيرةً لمشهد أكثر عمقاً يتشكل في إسرائيل، هناك شبكة علاقات وتعاون بين سراديب السلطة وبين منظمات غير حكومية، ضد كل ما يمثل بقايا الديمقراطية الإسرائيلية: القضاء، منظمات حقوق الإنسان، الإعلام والمؤسسة الأكاديميّة، ونحن نعتبر رأس الحربة فيها، الهجوم على المؤسسة الأكاديميّة لا يختلف عن كل هجوم على باقي المؤسسات الفاعلة، وعلى منظمات حقوق الإنسان».[٤٠٧]

وانتقد عميد كلية العلوم الإنسانية في الجامعة، دافيد نويمان، قرار المجلس؛ لأن الأخير وافق على تأسيس الكلية، ككلية متعددة المجالات وليس ككلية علوم سياسية تقليدية، بينما يأتي المجلس نفسه ويوجه النقد للكلية، لكونها تتميز بهذه الخصيصة.[٤٠٨] لم ينحصر نقد قرار مجلس التعليم على المشهد الإسرائيلي الداخلي، بل وقع ١٦٠ محاضراً وباحثاً في العلوم السياسية من كل أنحاء العالم على عريضة احتجاج ضد قرار مجلس التعليم العالي بتبني توصية إغلاق الكلية. وكتبوا في عريضة الاحتجاج «نعتقد أن اعتبارات سياسية وقفت وراء هذا التوصية»، واستشهدوا بحادثة إبعاد ايان لوستيك، عن عضوية اللجنة.[٤٠٩]

وعارض أكاديميون وسياسيون وناشطون اجتماعيون، إغلاق كلية نظام الحكم لاعتبارات اجتماعية، حيث إن إغلاق كلية موجودة في جامعة في الجنوب، أي في مناطق الأطراف الهامشية، سيحرم الكثير من طلاب الجنوب من تعلم علوم سياسية في جامعة قريبة منهم، وهذا يتعارض مع التوجه الاجتماعي لدعم سكان الجنوب كمنطقة نائية. ففي مقال نشره أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، افنير دا شليط، بعنوان «وزير التعليم

---

٤٠٦ . طليلا نيشر، «عريضة دولية ضد إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في بن غوريون»، (هآرتس، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٦.

٤٠٧ . طليلا نيشر، «هكذا تبنى مجلس التعليم العالي توصيات حركة «أم ترتسو»»، (هآرتس، ٢/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٨.

٤٠٨ . المصدر السابق.

٤٠٩ . طليلا نيشر، «عريضة دولية ضد إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في بن غوريون»، (هآرتس، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٦.

ضد مناطق الأطراف؟»، جاء فيه: «قبل أقل من عقد كنت رئيس لجنة عينها مجلس التعليم العالي، لفحص إذا كانت كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون تستطيع أن تمنح اللقب الأول، وخلال عملنا قابلنا عشرات الطلاب هناك، ووجدنا مجموعة من الطلاب الجامعيين المتحمسين من الكلية والجامعة، وكان يجمعهم شيء مشترك آخر، غالبيتهم من سكان المنطقة، للكثير منهم كانت هذه الفرصة الوحيدة لاكتساب التعليم العالي بثمن معقول، فقد قامت الكلية بإثرائهم وبذلت في ذلك الكثير، وكانوا فخورين بأنهم جزء من التعليم العالي في إسرائيل... هذه المجموعة هي التي ستتضرر من قرار مجلس التعليم العالي، إذا تبنى توصيات اللجنة الفرعية».[٤١٠]

اعتبر دانيال بلتمان، وهو أستاذ متخصص بدراسة الكارثة اليهودية في الجامعة العبرية، أن ما حدث من ملاحقة للكلية هو جزء من ملاحقة أي توجه نقدي في الجامعات الإسرائيلية، حيث سيؤدي ذلك إلى تراجع محاضرين وباحثين عن تطوير توجهات بحثية خشية تعرضهم لملاحقة قد تصل درجة التحريض للعنف، واستحضر عزوف الجامعات عن تدريس مساقات عن إبادة الشعوب «جونيسايد»، خوفاً من النقد الذي قد يوجه للمحاضرين الذين يُدرسون ويبحثون في هذا الموضوع.[٤١١]

في المقابل، أبدى محاضرون وأكاديميون تأييدهم لإغلاق الكلية، الأمر كان واضحاً في صفوف اليمين من سياسيين والذين طالبوا بإغلاقها، وبعض الأكاديميين، الذين طالبوا الكلية بإعطاء تمثيل للآراء السياسية الأخرى وخلق حالة توازن بينها، وعدم حصرها في توجه سياسي واحد. ولكن كان لافتاً تأييد محاضر معروف اعتبر نفسه فخوراً بأنه يساري إغلاق الكلية، فقد كتب أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب وجامعة كاليفورنيا، زئيف معوز، مقالاً تحت عنوان «نعم للإغلاق»، يؤيد فيه إغلاق الكلية، بدأ الكاتب مقاله بالقول إنه رجل يساري فخور، ويدعم حل الدولتين وتبني سياسات سلام جريئة، وعبر عن خوفه من المد السياسي اليميني الذي يحاول أن يقوض الديمقراطية الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة بتشريعات قانونية غير ديمقراطية، إلا أنه في الوقت نفسه يزعم في مقاله

٤١٠ . أفني ردا شليط، «وزير التعليم ضد مناطق الأطراف؟»، (هآرتس، ٢١/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
٤١١ . دانيال بلطمان، «تدريس الكارثة: درس في الاستيعاب»، (هآرتس، ١٩/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ٢٩.

أنه يؤيد إغلاق الكلية لأن أسباب ذلك نابعة من اعتبارات أكاديمية بحتة.[412]

ترأس معوز في العام ٢٠٠٢، لجنة شكلها مجلس التعليم لفحص وتقييم برنامج البكالوريوس في كلية السياسة ونظام الحكم، وقامت اللجنة بفحص البرامج والمساقات التعليمية في الكلية، وتوصلت اللجنة، برأي معوز، إلى استنتاجات شبيهة باستنتاجات اللجنة الدولية، علاوة على توصية اللجنة بإغلاق الكلية، وادعى معوز أن هذه التوصية جاءت حينذاك لأسباب أكاديمية خالصة، فلا يمكن اتهامه بأيديولوجية يمينية وقفت وراء توصيته، فهو «يساري فخور». وأضاف معوز: إن مجلس التعليم الحالي لم يوافق على توصيته، لا بل أعطى الكلية تصريحاً بافتتاح برامج للماجستير والدكتوراه. وهذه النقطة التي ذكرها معوز مهمة، من حيث إنها تنسجم مع ما قاله عميد كلية العلوم الإنسانية في الجامعة، وأتينا على ذكرها سابقاً، وهي أن مجلس التعليم العالي كان واعياً بطبيعة الكلية ووافق عليها، لهذا السبب رفض توصية لجنة معوز بإغلاق الكلية. إلا أن لجنة أخرى برئاسة أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، افني دا شليط، الذي أتينا على ذكره سابقا، فحصت بطلب من مجلس التعليم العالي كلية السياسة في الجامعة، وأوصت ببقاء الكلية، بالذات بسبب كونها مختلفة عن باقي الكليات من حيث تشديدها على منظومة متعددة المجالات.

على الادعاء نفسه الذي طرحه معوز، طرح يعقوب بيرغمان، أستاذ إدارة الأعمال في الجامعة العبرية، وكانت له علاقة بعملية الإصلاح في مؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة، موقفاً يدعو فيه إلى إغلاق الكلية لأنها تتجاهل المواضيع الأساسية والصلبة في العلوم السياسية، واعتبر أن ما يحدث للكلية ليس ملاحقةً سياسيةً.[413] جاء برغمان من التوجه الذي ينادي بضرورة تشديد الرقابة على المؤسسات الأكاديمية، وهو ينسجم مع التوجه العام في المؤسسات التي تدير المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، فهي تريد تعزيز رقابتها المالية على المؤسسات الأكاديمية، وظهر توجه في السنوات الأخيرة يرغب بتشديد الرقابة الرسمية على مضامين التعليم العالي أيضاً، يمثل برغمان وغيره توجهاً يحاول إكمال الرقابة المالية الواقعة

٤١٢ . زئيف معوز، «نعم للإغلاق»، (ملحق هآرتس، ٢٨/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٤.

٤١٣ . يعقوب برغمان، «لم تكن ملاحقة»، (هآرتس، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.

فعلاً باسم النجاعة، مع الرقابة الفكرية. كما اعتبر مدير عام مجلس التعليم العالي، موشيه فيغدور، في مقالة له، أن الدوافع لقرارات مجلس التعليم كانت موضوعية وأكاديمية.[٤١٤]

وفي مقال ثان نشره معوز بعد سنة، هاجم فيه رئيسة الجامعة، لأنها لم تتخذ خطوات حاسمة في إصلاح الكلية، وذلك بعد مرور عام على توصيات اللجنة، وتقرير اللجنة الفرعية التي أكدت أن التغييرات التي قامت بها الجامعة لم تكن على مستوى التوقعات، التي تمنع قرارا إغلاقها، ووصف معوز سلوك رئيسة الجامعة بالنفاق الأكاديمي، فهي من جهة لم تدافع عن حرية التعبير لمحاضرين في الكلية قاموا بنقد سياسات إسرائيل الاحتلالية، وقامت بالتحريض عليهم، ومن جهة أخرى تدافع عن كلية لا تستحق الوجود تحتضن هؤلاء المحاضرين، وطالبها بالاستقالة من منصبها بسبب فشلها في إجراء التغييرات في الكلية والدفاع عنها.[٤١٥]

دفع مقال معوز الأول رئيس كلية السياسة، داني فيلك. والمحاضر في الكلية، نيف غوردون، لكتابة مقال مشترك ردا فيه على مقال معوز، بعنوان «حول شرطية المعرفة»، ادعيا فيه أن النقد الموجه للكلية من اللجنة الحالية أو اللجنة السابقة والتي مثلها معوز في مقاله، لا يأخذان بعين الاعتبار خصوصية الكلية، فكون الكلية متعددة المجالات وغير تقليدية في بنيتها ومساقاتها ليس ناتجاً عن ضعف أكاديمي في الكلية، بل نتيجة قرار مسبق وواع ببناء كلية مختلفة وغير تقليدية عن باقي كليات العلوم السياسية في الجامعات الإسرائيلية، حيث جاء في مقالها: «نحن نزعم أنه ليست هناك حاجة إلى كلية إضافية تفعل ما تفعله الجامعة العبرية أو جامعة تل أبيب، وإنما هناك حاجة لكلية ذات فكر بديل ومتحد، سواء في البحث أو التدريس وفي توجيه الطلاب».[٤١٦] وعرضا في سياق مقالها فلسفتهما حول جوهر الكلية، «ينتمي بروفسور معوز إلى المدرسة التي تدعي أن لكل نسق منظومة معرفية لها حدود مغلقة

---

٤١٤ . موشيه فيغدور، «النحافظ على مجلس التعليم العالي»، (هآرتس، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.

٤١٥ . زئيف معوز، «احتفال النفاق الأكاديمي»، (هآرتس، ٢١/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ١١. جاء مقال معوز رداً على مقال نشرته رئيسة الجامعة «مس خطير بالمؤسسة الأكاديمية»، (هآرتس، ٩/ ١١/ ٢٠١٣)، دافعت فيه عن الكلية.

٤١٦ . نيف غوردون وداني فيلك، «حول شرطية المعرفة»، (هآرتس، ٣/ ١/ ٢٠١٢)، ص: ٤.

وواضحة، لا يمكن تجاوزها، بعكسه نحن مقتنعون، بأن الطلاب والباحثين استفادوا كثيراً من وجود توجهات متعددة المجالات إلى جانب كليات ذات توجهات تقليدية، فحسب رأينا، فإن أحد الشروط الضرورية لتطور وتقدم وانتشار الفكر والمعرفة هو بالذات سيولة المعرفة والإثراء المتبادل بين المنظومات العلمية المختلفة... في توجه معوز الضيق، هناك خطورة من شرطية معرفة تقيد المعرفة وتحدد سبل التفكير».

ساهم الضغط، الأكاديمي بالأساس، داخل إسرائيل وخارجها، وتغييرات أجرتها الجامعة في الكلية، في ظهور بوادر لتراجع مجلس التعليم العالي عن قراره إغلاق الكلية، بعد خمسة شهور على توصيات اللجنة الدولية. فقد أوصى طاقم الفحص الذي أقيم لمتابعة توصيات اللجنة الدولية بالتحفظ على التوصية بإغلاق الكلية، وذلك على ضوء التغييرات التي قامت بها الكلية والجامعة في أعقاب التقرير الصادر بشأنها، وقد عززت هذه البوادر، الرسالة التي بعث بها رئيس اللجنة الدولية، توماس ريس، إلى مجلس التعليم العالي طالباً من المجلس شطب التوصية بإغلاق الكلية، وذلك في أعقاب الإصلاحات والتغييرات التي قامت بها في الشهور الماضية، وخاصةً ضم أربعة محاضرين جدد إلى الكلية في الشهور التي أعقبت التقرير الدولي، وتعزيز المساقات التي تعالج النواة المعرفية في العلوم السياسية.[417]

ساهمت هذه البوادر في خلق انطباع بأن المسألة قد انتهت، وأن مجلس التعليم العالي تجاوز هذه القضية، إلا أن المجلس أعلن رغم ذلك عن توجهه إلى إغلاق الكلية ومنع تسجيل الطلاب فيها للسنة الجديدة، وقد كشف رد فعل رئيسة الجامعة عن صدمتها من هذا القرار، حيث صرحت «لقد فجعت من هذا الخبر، فقد اعتقدنا أن القضية باتت من ورائنا بعد أن أدخلنا التغييرات التي طلبتها اللجنة الدولية، لا أعلم كيف يمكن تفسير هذا القرار».[418]

لم تأت صدمة رئيسة الجامعة من فراغ، ففي آب ٢٠١٢، جاء في تقرير اللجنة الفرعية التي

٤١٧ . آساف شطول-طراورينغ، «توصية لمجلس التعليم العالي: لا لإغلاق كلية السياسة ونظام الحكم»، (هآرتس، ٣/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٦.

٤١٨ . طليلا نيشر، «على عكس رأي الخبراء، يوصي مجلس التعليم العالي بإغلاق الكلية في بن غوريون»، (هآرتس، ١١/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١+١٠.

تابعت تنفيذ توصيات اللجنة الدولية،[٤١٩] ما يلي: «اللجنة الفرعية لفحص الجودة المنبثقة عن مجلس التعليم العالي فحصت السير الذاتية للمحاضرين الذين تم ضمهم إلى كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون. ونحن نبارك الكلية على نجاحها في تجنيد ثلاثة محاضرين جدد في مجالات السياسة المقارنة، طرق البحث الكمية، والنظرية السياسية، وخطتها لتجنيد محاضر رابع في السنة المقبلة، حيث جاء ذلك بناءً على توصية اللجنة».[٤٢٠]

يتضح لأول وهلة أن تقرير اللجنة الفرعية كان إيجابياً وينم عن اعتراف للكلية بتنفيذ توصيات اللجنة الدولية، التي اشترطت بقاء الكلية بتنفيذ هذه الخطوات، ولكنها مع ذلك رفعت توصية راديكالية بإغلاق الكلية، وفي أيلول ٢٠١٢، قرر مجلس التعليم العالي منع الكلية من تسجيل طلاب جدد إلى مقاعدها، وذلك يعني، إغلاقها؛ ما دفع رئيسة الكلية، (وهي أيضاً رئيسة لجنة رؤساء الجامعات)، وهي لا تمثل بأي حال من الأحوال اليسار الراديكالي في إسرائيل، لا بل هي صهيونية من التيار المركزي وحتى أنها تعارض تصريحات المحاضرين في الكلية فيما يتعلق بإسرائيل والصراع الفلسطيني الإسرائيلي[٤٢١] إلى القول بشكل صريح وواضح هذه المرة: «قررنا أن المعركة أكبر منا، حتى في جولتها الأولى كنا ضعفاء أمام الطريقة التي تمت بها إدارة الأمور، أريد أن يكشفوا لنا كل الجوانب القانونية لهذا القرار، نريد أن نرى محاضر جلسات، نطالب بأن نرى كل شيء، ونريد أن نفهم كيف ومن يتخذ القرارات، لم نشهد أبداً في السابق قراراً بإغلاق كلية أكاديمية».[٤٢٢]

في مقال كتبه، اوريال فروكشيا، أستاذ القانون في المركز الأكاديمي هرتسليا، وجه فيه

---

٤١٩ . ترأس اللجنة الفرعية، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، موشيه مؤور، وهو رجل معروف بمواقفه اليمينية، ونشيط في مجموعة أطر يمينية (منها مجلس أمن إسرائيل)، وكان عضواً فيها أيضاً ممثل جمهور، الدكتور أوفير هعبري، عينه وزير التعليم، وهو أيضاً رجل يميني وكان يعمل في مركز «شاليم»، ذي التوجهات اليمينية المحافظة.

٤٢٠ . المصدر السابق، ص: ١٠.

٤٢١ . انظر اللقاء الشامل التي أجراه ملحق هآرتس مع رئيسة الجامعة، ريبكا كارمي، وفيه عرضت مواقفها من النقاش حول الجامعة عموماً، والكلية خصوصاً، وظهرت خلال اللقاء كممثلة للتيار الليبرالي في الجامعات الذي يفضل التمويل الاقتصادي على حرية الكلمة، إذا عارضت أجندات الممولين، انظر: دورون حلوتس، «سيدتي الرئيسة»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٢/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٢٦-٣٥.

٤٢٢ . طليلا نيشر، «على عكس رأي الخبراء... مصدر سابق، ص: ١٠.

نقداً لاذعاً لقرار مجلس التعليم العالي، بمنع الكلية من تسجيل طلاب جدد لمقاعدها، وقال إن التوصية الجديدة التي قدمت للمجلس بهذا الخصوص من اللجنة الفرعية، لم تتعد مائة كلمة، ولا تتعرض لأسباب موضوعية قوية تبرر إغلاق الكلية، بل عرضت سبباً واحداً وهو أن الكلية تتبنى منظومة أحادية في العلوم السياسية وهي المنظومة النقدية، ولا تشدد على المنظومة المقابلة لها وهي المنظومة «العلمية» (Positivism)، التي تشدد على البحث الكمي-الإحصائي الامبريقي. ويعتقد فروكشيا، أن المحاضرون في الكلية يتبنون التوجه النقدي، إلا أن مساقات التعليم في الكلية لا تخلو من أدبيات من التوجه الثاني. ومن الجانب القانوني الذي يختص فيه الكاتب، زعم أن مجلس التعليم العالي انحرف عن مهامه في هذه المسألة، فحسب البند ١٥ من قانون مجلس التعليم العالي، لا يحق للمجلس التدخل في الشؤون البحثية لكلية حظيت باعترافه.[٤٢٣]

إلا أن الرد الأكثر قوةً جاء من رئيسة الجامعة، رابكا كارمي، في مقال بعنوان «مسّ خطير بالأكاديميا»، هاجمت فيه قرار مجلس التعليم العالي بإغلاق الكلية، كارمي كما ذكرنا سابقاً لم تدافع في مقالها عن أفكار المحاضرين في الكلية ولكنها اعتبرت أن إغلاق كلية ولأول مرة في تاريخ المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية سيعتبر عملاً خطيراً على الجامعات عموماً، وعلى جامعة بن غوريون بإدارتها خصوصاً.[٤٢٤] بدأت كارمي مقالها بمدح المحاضرين في الكلية الذين عملوا كباحثين في جامعات عالمية مثل هارفارد، وبرينستون، وكامبريدج. وبعدها تطرقت إلى توصيات اللجنة الدولية، والجهود التي بذلتها الجامعة من أجل تنفيذ توصياتها رغم أنها تتحفظ من بعضها: «عملياً حتى أيلول (٢٠١٢) كان واضحاً أننا أنجزنا ما يرضي كل الأطراف، ولكن فجأة دون أساس موضوعي أو أكاديمي، أعلنت اللجنة الفرعية لتقييم جودة التدريس في مجلس التعليم العالي، أنها لا تقبل الإصلاحات التي أجرتها الكلية فحسب، بل رفعت من سقف طلباتها مما يتجاوز التوصيات الأصلية للجنة الدولية، وأعلنت عن

---

٤٢٣ . اوريال فروكشيا، «أكاديميا على منظار الاستهداف»، (هآرتس، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢٢.
٤٢٤ . ريبكا كارمي، «مسّ خطير بالمؤسسة الأكاديميّة»، (٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٢٥.

عقابها للكلية، بإغلاقها.. لا بد أن نذكر أنه حتى تلك اللحظة لم يقل أحد لأعضاء الكلية أو لإدارة الجامعة في محادثات مغلقة أو مفتوحة، أن هناك عدم رضا من تنفيذ التوصيات، أكثر من ذلك، كانت اللجنة الفرعية أمام صياغات ثلاث لتوصية ترفعها لمجلس التعليم العالي، وقد اختارت الصيغة الأكثر تطرفاً ووحشيةً».

وتطرقت كارما بشكل مباشر إلى الخلفية السياسية وراء ما حدث للكلية: «عندما تكون المؤسسة الأكاديميّة منضوية في أجسام سياسية وتتأثر بها، فهي لا تستطيع أن تكون جزءاً من الخطاب الأكاديمي العالمي».

رابعاً - تسوية بين السلطة والمعرفة

في شباط ٢٠١٣، أعلن مجلس التعليم العالي نهائياً تراجعه عن قراره منع الكلية من قبول طلاب جدد للدراسة فيها. هل يمكن قراءة ذلك نتيجة النضال الذي خاضته الجامعة والكلية ومناصرون لها في العالم ضد القرار أم أنه تسوية بين الأطراف؟. أعتقد أن القرار جاء كتسوية ضمنية أفرزتها صيرورة الأحداث منذ إعلان اللجنة عن توصيتها بإغلاق الكلية، مروراً بتوصية اللجنة الفرعية التي طالبت بإغلاق الكلية فعلياً، وانتهاء بديناميكية الأحداث المحيطة بالحدث. فمن جهة حققت شرطية المعرفة التي مثلها مجلس التعليم العالي ورئيسه ومنظمات المجتمع المدني التي تراقب المؤسسة الأكاديميّة هدفها في سلب الكلية تميزها ككلية متعددة الأنساق، فالإصلاحات التي قامت بها الجامعة في الكلية قربتها إلى مربع الكليات التقليدية، ومجرد التهديد بإغلاقها سيساهم في تعزيز الحذر المعرفي والأكاديمي في صفوف الطاقم الأكاديمي، كما أشار الكثير من المحاضرين في خضم النقاش حول إغلاق الكلية. ومن جهة أخرى استطاعت الجامعة الحفاظ على بقاء الكلية، وحافظت على هيبتها العلمية والإدارية، ناضلت الجامعة من أجل هيبتها ولم تناضل من أجل جوهر الكلية.

علاوة على ذلك، أدرك رئيس مجلس التعليم العالي، ووزير التعليم، وفي أعقاب الاحتجاج المحلي والدولي، حتى من أطراف محسوبة على المركز الصهيوني، أن خطوة كهذه ستكون تخطياً لحدود بعيدة وحمراء، وأن التوصية بإغلاق الكلية ذهبت بعيداً أكثر من اللازم، وما عزز هذا

الإدراك تزامن النقاش حول إغلاق الكلية مع الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريبل، ومعهد أكاديمي في مركز «شاليم»، وكان إغلاق الكلية سيظهر بشكل واضح كملاحقة سياسية وفكرية، حتى لو تم تبريرها أكاديمياً من أطراف من المركز الصهيوني أيضاً (مثل زئيف معوز ويعقوب برغمان وموشيه فيغدور)، وأن وزير التعليم أقر جامعة متوسطة المستوى في مستوطنة، وأغلق كلية عالية المستوى داخل الخط الأخضر، لن يكن بمقدوره أن يقنع أحداً أن الحديث ليس عن ملاحقة فكرية. وأن التسوية في هذا المضمار ستكون أقل كلفة من الناحية السياسية وأكثر فائدة من الناحية الأيديولوجية. أما السبب الأخير فهو إجراء الانتخابات الإسرائيلية وتراجع الليكود انتخابياً وتعيين وزير تعليم جديد، وفي ظل هذا التغيير فإن خطوة إغلاق الكلية ستصبح شبه مستحيلة.

وننهي الفصل بمقالة لزئيف شطيرنهل أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، وأحد المحاضرين الإسرائيليين التقدميين والمناضلين ضد الاحتلال، والذي كتب أن سياسة وزير التعليم الليكودي «غدعون ساعر» للاعتراف بكلية أريبل كجامعة رغم أن الحديث عن كلية متوسطة المستوى الأكاديمي وفي الوقت نفسه التهديد بإغلاق كلية نظام الحكم في بن غوريون يدل على توجه سياسي من الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو بدأت تضرب بيد من حديد كل المواقع المخالفة لها في الجامعات. ويؤكد شطيرنهل على فكرته من خلال الادعاء أن التهديد بإغلاق كلية نظام الحكم جاء بعد أن قامت لجنة دولية بفحص الكلية وطلبت منها إدخال إصلاحات عليها تتعلق بتدريس مساقات تعتبر من نواة العلوم السياسية وأبدت الكلية موافقة على ذلك، إلا أن الوزير ظل مصراً على إغلاق الكلية، وهذا باعتقاد شطيرنهل يدل على موقف أيديولوجي مسبق من الكلية، لأن ذلك يحدث بالتزامن مع إقرار كلية أريبل كجامعة، وهي متوسطة المستوى ورغم المعارضة لهذا الاعتراف بسبب وجودها في أراض فلسطينية محتلة. ويضيف شطيرنهل في مقاله إن إفشال إغلاق كلية نظام الحكم سوف ينقذ كليات مؤسسات التعليم العالي من الدمار القادم إليها إذا سمحت لهذه الخطوة بالخروج إلى حيز التنفيذ.[٤٢٥]

---

٤٢٥ . زئيف شطيرنهل، «محترم ومستشر»، (هآرتس، ١٩/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢.

الفصل العاشر:
السياسة والاقتصاد في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية:
الصراع على إقامة جامعة في مستوطنة «أرييل»

«أريد أن أوضح للعالم، الخطر ليس من جامعة أرييل،
الخطر في إيران التي تبني سلاحاً نووياً».[٤٢٦]

بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة إسرائيل

يهدف هذا الفصل إلى طرح العلاقة الجدلية الفعلية بين السياسة والاقتصاد في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، كما ظهرت في الصراع حول مسألة الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرييل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فمن جهة ثابرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية على دعم إقامة الجامعة، من منطلقات سياسية قومية بحتة، وهي نفسها التي تنادي بسياسات السوق، وإصلاح مؤسسات التعليم العالي بصورة تنسجم مع التوجهات الاقتصادية النيوليبرالية. ومن جهة ثانية، ثابرت الجامعات الإسرائيلية، ولجنة التخطيط والموازنة، على مناهضة الاعتراف بجامعة جديدة من منطلقات اقتصادية بحتة، حيث كان ادعاؤها أنه ليست هناك حاجة لجامعة جديدة ولا تسمح الموارد المتوافرة بإقامة جامعة أخرى في إسرائيل، ولم نجد في مجموعة الأسباب لمعارضتها ذكراً لمكان الجامعة، بل كانت معارضة اقتصادية وعملية بحتة، رغم معرفتها أن المكان قد يعزز توجهات المقاطعة الأكاديمية

---

٤٢٦ . تصريح نتنياهو خلال زيارته لجامعة أرييل في مستوطنة أرييل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، انظر: ياعيل برنوفسكي وشلومو سيزنا، «رئيس الحكومة زار جامعة أرييل: سنستمر بالبناء في بلادنا»، (يسرائيل هيوم، ٩/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.

لإسرائيل، ولكنها لم تكن ضمن مجموعة الأسباب التي صاغت معارضتها للجامعة الجديدة.

أولاً - الطريق نحو الاعتراف

تأسست كلية أريئيل في البداية في مستوطنة «كادوميم» عام ١٩٨٣، وكانت تسمى في ذلك الوقت «كلية يهودا والسامرة». وأقيمت ككلية مسائية للمستوطنين، في نهاية الثمانينيات بدأت تعمل الكلية ككلية قطرية تجذب إليها طلاباً من داخل الخط الأخضر، وشملت أيضاً مرحلة للتأهيل الأكاديمي، والتي تحضر الطلاب للتعليم الأكاديمي. في العام ١٩٩٠، انتقلت الكلية إلى مستوطنة أريئيل، وعملت تحت رعاية جامعة بار إيلان، وبعد عامين، بدأت الكلية تفتتح كليات وأقساماً مستقلةً بعيداً عن وصاية الجامعة.

في العام ٢٠٠٥ اتخذت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة أريئيل شارون، قرار رقم ٣٦٧٨، بإقامة جامعتين، الأولى في الجليل، والثانية في الضفة الغربية، وقد دفعت بهذا القرار وزيرة التعليم الليكودية آنذاك، ليمور ليفنات. بدأ طريق كلية أريئيل نحو الجامعة في العام ٢٠١٠، عندما أقر وزير الدفاع حينذاك إيهود باراك، تحويل الكلية إلى «مركز جامعي»، وهو مسمى جديد في المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية، ففي الجهاز الأكاديمي الإسرائيلي هناك كليات أكاديمية وجامعات، وكليات تكنولوجية وكليات تأهيل معلمين، وليس هناك ما يطلق عليه «مركز جامعي»، ولكن كان واضحاً أن هذه التسمية هي مرحلة انتقالية نحو تحويل الكلية إلى جامعة، فقد نص القرار على أن هذه الصفة ستستمر حتى منتصف العام ٢٠١٢، وبعدها سيتم فحص تحويل الكلية إلى جامعة بشكل كامل. عارض مجلس التعليم العالي في ذلك الوقت هذه التسمية وإعطاء صفة «جامعي» للكلية، واعتبر ذلك نابعاً من «سياق سياسي ملائم» ظهر في إسرائيل ودفع نحو هذا الاعتراف، وكان المقصود تشكيل حكومة نتنياهو وصعود حزب أفيغدور ليبرمان، يسرائيل بيتينو، الذي وعد ناخبيه خلال الانتخابات بتحويل كلية أريئيل إلى جامعة.[٤٢٧]

---

٤٢٧ . أور قشتي، «باراك نفذ التزامه لحزب يسرائيل بيتينو وأقر كلية أريئيل ستتحول إلى جامعة»، (هآرتس، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ١+٢.

ومع اقتراب انتهاء المدة، ومن أجل حصول «المركز الجامعي»- أريبل على الاعتراف به كجامعة بشكل نهائي، عيّن مجلس التعليم العالي - يهودا والسامرة، وهو المجلس الذي يتابع مؤسسات التعليم العالي في المستوطنات، ويتم تعيينه من قائد المنطقة العسكرية، وتكون قراراته نافذة بعد توقيع قائد المنطقة فقط (وهو مستقل عن مجلس التعليم العالي الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، وقد تأسس عام ١٩٩٧، بسبب معارضة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي متابعة وبحث قضايا أكاديمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧)، لجنة من أجل فحص استحقاقية وجهوزية المركز الجامعي ليكون جامعة.

شملت اللجنة ستة أساتذة جامعات، لفحص استحقاقية الكلية مكانة جامعة. وقد رفعت اللجنة توصية إيجابية بأن الكلية تستحق الاعتراف بها كجامعة من كل النواحي. ففي الوثيقة التي قدمتها اللجنة، جاء فيها بصورة إنشائية: «الوصف الجاف للنتائج الرائعة أدناه، لا ينجح في أن يعبر عن دهشة كل أعضاء اللجنة من تطور المركز الجامعي»، ومن النتائج التي عرضتها لجنة الفحص كانت، مضاعفة عدد المنشورات المُحكّمة، التعاون مع ٤٤ جامعة ومركز أبحاث في الخارج، وإقامة تسعة مراكز بحث وتنظيم مؤتمرات دولية.[٤٢٨] وزيادة عدد الطاقم الأكاديمي بنسبة ٣٠٪.[٤٢٩]

وعندما وصلت التوصية إلى لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي، رفضت الاعتراف بها كجامعة، وكان واضحاً أن مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية كان منحازاً بطبيعة الحال لكلية أريبل.

ولمنع الاعتراف، عقدت لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي اجتماعاً، في بداية تموز ٢٠١٢، وقبل عشرة أيام من انتهاء الفترة التي أعطيت لكلية أريبل لتحديد جهوزيتها كجامعة، قررت اللجنة في اجتماع لها وبغالبية أعضائها أنه ليست هناك حاجة لإقامة جامعة إضافية في إسرائيل، فقد جاء في قرار اللجنة: «على ضوء أهمية وتركيبة القضية، قررت اللجنة أنها لن تغير قرارها الصادر قبل ست سنوات، وبموجبه ليست هناك حاجة في

٤٢٨ . طليلا نيشر، «الجامعة أريبل لا يوجد ميزانية، ولكن يوجد رئيس لها»، (هآرتس، ٨/ ٦/ ٢٠١٢٩)، ص: ١٢.
٤٢٩ . طليلا نيشر، «٣٠٠ أكاديمي يعترضون على تحويل المركز بأريبل إلى جامعة»، (هآرتس، ١٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٤.

هذه المرحلة لإقامة جامعة إضافية، وذلك حتى إتمام عملية البحث العميق في موضوع مبنى جهاز التعليم العالي». وألمحت اللجنة في قرارها إلى أنها لا ترى حاجة إلى أن يبحث مجلس التعليم العالي-يهودا والسامرة، قرار الاعتراف حتى تنهي لجنة التخطيط والموازنة، وهي المسؤولة عن التخطيط والإنفاق على مؤسسات التعليم العالي بما فيها المؤسسات في الضفة الغربية، مسألة فحص مبنى التعليم العالي لضمان تخطيط وطني سليم للجهاز الأكاديمي.[٤٣٠]

إلا أن مجلس التعليم العالي- يهودا والسامرة لم يستجب لقرار لجنة التخطيط والموازنة، ففي جلسة عقدها في السابع عشر من تموز، أي بعد يومين من انتهاء مدة صفة «المركز الجامعي» التي أعطيت لكلية أريئيل، أقر المجلس بأغلبية أحد عشر عضواً، ومعارضة عضوين الاعتراف بالمركز الجامعي أريئيل، كجامعة، وذلك على الرغم من المحاولات الأخيرة للجنة التخطيط والموازنة إقناع أعضاء المجلس بالعدول عن هذا القرار، لأنهم ليسوا الجهة المخولة بذلك. إلا أن وزير التعليم بعث رسالة إلى أعضاء المجلس-يهودا والسامرة، خلال اجتماعهم فنّد فيها مزاعم لجنة التخطيط والموازنة، وأكد بعض أعضاء المجلس أن رسالة الوزير خلال الاجتماع شجعتهم على التصويت لصالح الاعتراف بالكلية كجامعة.[٤٣١] وبعد التصويت اعتبر رئيس الكلية أن هذا القرار «ليس قراراً تاريخياً للاستيطان والمؤسسّة الأكاديميّة فحسب، بل ولدولة إسرائيل أيضاً».[٤٣٢]

جرت صيرورة الاعتراف بكلية أريئيل كجامعة، رغم معارضة غالبية الأوساط الأكاديمية الرسمية في إسرائيل، لم تكن المعارضة لأسباب سياسية وأخلاقية تتعلق بالاحتلال، بل لتأثير هذا الاعتراف على بنية التعليم العالي وانعكاسات ذلك على الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية، ولأسباب موضوعية أخرى، سنأتي على ذكرها لاحقاً. وعلى الرغم من الأعطاب التنظيمية التي رافقت الاعتراف، فقد أقرت الحكومة الإسرائيلية تحويل الكلية إلى جامعة. ومن هذه الأعطاب على سبيل المثال، ما يتعلق باللجنة المهنية التي كلفت فحص

---

٤٣٠ . طليلا نيشر، «لجنة التخطيط والموازنة قررت عدم تحويل المركز في أريئيل إلى جامعة»، (٥/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١+١٠.

٤٣١ . طليلا نيشر، «الاعتراف بالمركز الجامعي أريئيل كجامعة»، (هآرتس، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١+٧.

٤٣٢ . المصدر السابق، ص: ١+٧.

جهوزية كلية أريبل لتتحول إلى جامعة، فقد كانت برئاسة بروفسور «عاموس آلطشولر»، وهو نفسه، رئيس مجلس التعليم العالي-يهودا والسامرة، الذي كان عليه البت في توصيات هذه اللجنة، أي بمعنى، أن الرجل نفسه قدم توصية لنفسه ليقرها. واعتبر بروفسور منويل تراختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة، أن اللجنة المهنية عملت في ظل تناقض مصالح، وأن توصياتها لا يمكن أن تشكل أساساً للاعتراف بكلية أريبل كجامعة ثامنة في إسرائيل.[٤٣٣]

بعد أن أقر مجلس التعليم العالي-يهودا والسامرة توصيات اللجنة المهنية، وأصدر قراره بالاعتراف بكلية أريبل كجامعة، بقي أن يقر ذلك قائد المنطقة العسكرية ليكون القرار ساري المفعول، ولذلك توجهت «لجنة رؤساء الجامعات» من خلال رئيسة اللجنة، بروفسور ريبكا كارمي، رئيسة جامعة بن غوريون، برسالة خطية امتدت على ثلاث عشرة صفحة تشرح معارضة اللجنة هذا القرار، وتطالب من القائد العسكري عدم التوقيع على قرار مجلس يهودا والسامرة، وقد عرضت الرسالة مختلف الادعاءات التي بموجبها ترفض لجنة رؤساء الجامعات هذا الاعتراف.

يمكن أن نشير إلى التناقض في هذا التوجه، فمن جهة توجهت لجنة الجامعات إلى القائد العسكري لثنيه عن التوقيع، ومن جهة أخرى ادعت اللجنة أن القائد العسكري ليس هو الجهة المخولة إقرار هذا الاعتراف: «إذا تم تصديق القرار المعطوب لمجلس التعليم العالي-يهودا والسامرة من طرف القائد العسكري، فإن قرارك سيكون معطوباً، فحسب وجهة نظر قانونية وصلتنا، فإن قرار إقامة جامعة في يهودا والسامرة يشكل انحرافاً عن وظيفة القائد العسكري، لأن هذا القرار ستكون له انعكاسات سلبية كبيرة على دولة إسرائيل من جهة، وانعكاسات صغيرة على مناطق يهودا والسامرة من جهة أخرى».[٤٣٤]

في خضم هذا الصراع، بدأ النقاش والصراع على مواقف الجمهور، فقد كتب أحد المستوطنين مقالاً اعتبر فيه أن رفض مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الاعتراف بكلية أريبل نابع من اعتبار الكلية كلية للمستوطنين: «لا أعلم ما هو «الدافع» الأقوى «لهذا الرفض»، هل

---

٤٣٣ . طليلا نيشر، «اليوم سيتم الاعتراف بالمركز الجامعي أريبل كجامعة»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١+٣.

٤٣٤ . طليلا نيشر، «رؤساء المؤسسة الأكاديمية للجيش: امنع اعترافاً بجامعة في أريبل»، (هآرتس، ٧/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٦.

حسد رؤساء الجامعات لنا، وخوفهم من دخولهم التنافس معنا، أم كرههم لنا كمستوطنين، أم عدم رغبتهم في أن يكون لليمين... جامعة... هل يمكن أن يكون لهم جامعة، هل يمكن أن تكون أريئيل وتل أبيب في القائمة نفسها والمستوى نفسه».[٤٣٥] وعلى المنوال نفسه كتب عضو الهيئة الإدارية للكلية، القاضي المتقاعد اوري شطروزمان، الذي برّر قانونياً مشروعية إقامة جامعة في أريئيل، على الرغم من أن القانون الإسرائيلي لا يسري على الضفة الغربية، مدعياً أن مجلس التعليم العالي الإسرائيلي رفض أن يكون مسؤولاً عن التعليم العالي في الضفة الغربية لأسباب سياسية، وليست قانونية.[٤٣٦] واعتبر الناقد الأدبي اليميني، درور إيدار، أن السبب الرئيس لمعارضة النخب الأكاديمية إقامة جامعة أريئيل نابع بالأساس من خوفها من تصدع هيمنتها الأكاديمية والمعرفية والسياسية في إسرائيل، واعتبر أن أفضل قرارين لحكومة اليمين كانا تحويل كلية أريئيل إلى جامعة، وإقامة المركز الأكاديمي في معهد «شاليم»، حيث إن هذين المركزين سيتحديان الخطاب السائد في المؤسسّة الأكاديميّة التي يسيطر عليه اليسار.[٤٣٧]

من السهولة الادعاء أن ما يقوله المستوطن والقاضي والناقد الأدبي غير صحيح، اعتراض مجلس التعليم العالي ليس نابعاً من كون كلية أريئيل تابعة لليمين أو للمستوطنين، ولا لأن مجلس التعليم العالي يمثل النخب اليسارية. بداية، هناك جامعة إسرائيلية يطغى عليها الطابع اليميني، لا بل الطابع اليميني القومي المتدين وهي جامعة بار إيلان، كما أن الجامعات الأخرى لا تخلو من توجهات يمينية، إن لم تكن هذه التوجهات هي المهيمنة

---

٤٣٥ . كارني الداد، «أريئيل وتل أبيب بالمستوى نفسه»، (هآرتس، ١٤/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢٤.

٤٣٦ . أوري شطروزمان، «الجامعة في أريئيل: حقيقة»، (هآرتس، ١٧/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.

٤٣٧ . درور ايدار، «البكتيريا المكارثية استفاقت من مخبئها»، (يسرائيل هيوم، ٩/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٣. جاء مقال ايدار، رداً على مقال نشره الصحافي «أور قاشتي»، في صحيفة «هآرتس» بعنوان» تم إخضاع المؤسسّة الأكاديميّة» (هآرتس، ٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٢. حيث اعتبر «قاشتي»، أن الاعتراف النهائي بجامعة في أريئيل، والاعتراف بالكلية الأكاديمية «شاليم»، وملاحقة كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون، هو إخضاع أيديولوجي للأكاديميا الإسرائيلية، لتنسجم الأخيرة مع توجهات وزير التعليم اليميني الليكودي وتوجهات الحكومة الإسرائيلية.

على المشهد الأكاديمي. لهذا السبب فموضوعياً ليست هناك أهمية لهذه الادعاءات سوى أنها تدل على الأبعاد القومية التي تقف وراء الاعتراف بكلية أرييل كجامعة، وأنها تعبر عن تطبيع الحيز الاستيطاني خارج الخط الأخضر مع ذلك الحيز الذي بداخله.[٤٣٨]

كما تنبع معارضة المجلس، ثانياً، من أسباب تتعلق ببنية التعليم العالي والإجماع الذي تشكل منذ بداية السبعينيات على عدم الاعتراف بجامعة جديدة، لأن الموارد المتوافرة في إسرائيل والإنفاق الحكومي لا يستطيعان تلبية احتياجات قيام جامعة بحث جديدة، كما أن جهاز التعليم العالي لا يزال يحاول التعافي من العقد المفقود، والآثار السلبية التي تركها على الجهاز التعليمي، والذي لا يستطيع تحمل إقامة جامعة جديدة، إنه اعتراض من منظومة السوق وليس منظومة السياسة والأيديولوجيا، بينما قاد مؤيدو الجامعة المعركة من داخل منظومة السياسية والأيديولوجيا، رغم أنهم، هم أنفسهم منظرو ثقافة السوق.

تمثل كلية أرييل التي تحولت إلى جامعة، مؤسسة أكاديمية تعتبر أن التزامها الصريح للصهيونية هو جوهر وجودها، لا يعني ذلك أن الجامعات الأخرى لا تعتبر نفسها جامعات صهيونية، ولكنها لا تصرح بأن هدفها هو نشر الأيديولوجيا الصهيونية، كما أن أرييل تمثل تصوراً محدداً للصهيونية. ففي مقالة كتبها دان مئيرشتاين، رئيس كلية أرييل، أكد أن الصهيونية يجب أن تكون جزءاً من الأكاديمية الإسرائيلية، «هل تستطيع المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية التنازل عن الصهيونية التي تشكل أساس وجودنا؟ علينا القلق لأننا سمحنا لمجموعات داخل المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيلية تعتقد أن النشيد القومي، ورفع العلم، والصهيونية عموماً هي ظواهر لا حاجة لها، أو يمكن النقاش حولها، علينا أن نجد الطريقة لإخراج هذه القضايا من النقاش الأكاديمي، دون أن نمس الحرية الأكاديمية».[٤٣٩]

عبرت الكلية عن توجهها الأيديولوجي الصهيوني في نظامها الداخلي، ففي البند الأول من نظامها جاء: «خلال تدريس القضايا المختلف عليها أكاديمياً، على المحاضر أن يعرض

٤٣٨ . انظر: مهند مصطفى، المستوطنون من الهامش إلى المركز، (رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣).

٤٣٩ . دان مئيرشطاين، «بداية السنة وحكمتها»، (صحيفة «يسرائيل هيوم»، ٢٧/ ٩/ ٢٠١١) ص: ٢٩.

أمام طلابه وجهات النظر المختلفة ومصدر تباين المواقف». وفي البند الخامس جاء: «خلال نشاطه الجماهيري على المحاضر أن يهتم بسمعة الجامعة الطيبة ويحرص على عدم المساس بها». بالنسبة للبند الأول فقد وُجه نقدٌ له لأنه يمس الحرية الأكاديمية ويتدخل في شؤون المحاضر واعتباراته الأكاديمية خلال التدريس، أما بالنسبة للنقد الموجه للبند الثاني، فبسبب أنه يمنع المحاضرين الذين يدرسون في أريئيل من توجيه أي نقد للكلية/ الجامعة حتى لو خالفت الكلية مواقفهم. ويظهر التوجه الأيديولوجي الواضح للكلية، في بنود رؤية الجمعية التي تدير الكلية، ففي البند الثاني، تشير الجمعية إلى أن على الكلية أن «تكون مؤسسة أكاديمية من المؤسسات الرائدة في العالم، مؤسسة صهيونية متعددة المجالات»، وفي البند الثالث، على الكلية «التميز بالبحث، والتعليم، وإنتاج قيادات الشعب اليهودي».

عقب أستاذ القانون في الجامعة العبرية، دافيد انوخ، على هذه البنود بأن القيم التي يجب أن توجه مؤسسة أكاديمية وتلتزم بها هي قيم التميز الأكاديمي، ليست هناك مشكلة في أن تكون للمحاضر انتماءات أيديولوجية، وعلى المؤسسة أن لا تقمعه بسبب ذلك، ولكن اعتبارات المؤسسة يجب أن تكون التميز الأكاديمي للمحاضرين، وليس اختيار من يمكن أن يكونوا قيادات يهودية، لأن ذلك فيه تمييز ضد شرائح سكانية أخرى».[٤٤٠] بينما اعتبر أستاذ التاريخ والفلسفة في الجامعة العبرية، افريال بار- لفاف، أن كلية أريئيل التي أقيمت على أرض محتلة وبقرار من الحاكم العسكري، لا تستطيع أن تطور العلوم الإنسانية الديمقراطية والنقدية داخل أسوارها، واستحضر برنامج العلوم الإنسانية في الكلية الذي يفتقر للكثير من المقومات الأكاديمية والمعرفية الجدية لتشكل علوماً إنسانية، حيث تضم كلية العلوم الإنسانية قسماً عن تراث إسرائيل فقط، وبعض المساقات المبعثرة، وفي مقارنة أجراها مع برامج العلوم الإنسانية في كليات أكاديمية غير جامعية في إسرائيل وجدها متطورة أكثر من كلية تحولت إلى جامعة، دون أن تطور قسماً للعلوم الإنسانية يليق بمستوى جامعة بحثية.[٤٤١]

٤٤٠ . يردين سكوب، «تخوف من أن يمس النظام الداخلي لجامعة أريئيل الحرية الأكاديمية»، (هآرتس،؟ ٢٦/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

٤٤١ . افريال بار-لفيف، «كلية الخداع»، (هآرتس، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ١٣.

ثانياً – تأييد جامعة في أريبل .. حضور السياسة

بدأ الصراع على الاعتراف بكلية أريبل كجامعة، بعد أن انتهت فترة الاعتراف الرسمي التي أعطاها قائد المنطقة الوسطى للكلية كمركز جامعي، في ١٥ تموز ٢٠١٢، انتهى هذا التعريف وبدأت عملية الاعتراف بها كجامعة، وفي خضم الاستعدادات لهذا الاعتراف عينت كلية أريبل رئيساً جديداً لها، فقد قامت بتعيين أستاذ الطب من جامعة تل أبيب «يهودا دنون»،[٤٤٢] والذي اعتبره الناطق الرسمي باسم كلية أريبل «الرئيس الأول لجامعة أريبل».[٤٤٣]

في الطريق إلى الاعتراف بكلية أريبل كجامعة، تجندت الكثير من المؤسسات والسياسيين والوزراء، لإتمام هذه الخطوة التي تعتبر جزءاً من فكرة «أرض إسرائيل»، وغياب الخطوط الفاصلة بين إسرائيل وأرض إسرائيل. وكما جاء في افتتاحية صحيفة «هآرتس»، فإن الاعتراف بكلية أريبل كجامعة جزء من محو الخط الأخضر وحدود العام ١٩٦٧، فهذه الخطوة جزء من خطوات أخرى حثيثة تقوم بها الحكومة الحالية وأوساط يمينية لبلورة وعي جماهيري لا يرى الفارق بين المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والتجمعات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.[٤٤٤]

صدرت الكثير من الأصوات الداعمة لإقامة جامعة في أريبل، ومفندة لادعاءات لجنة التخطيط والموازنة، وناقدة للجنة رؤساء الجامعات المعارضة لإقامة جامعة، باعتبارها «كارتل» جامعي يريد منع إقامة أي جامعة جديدة، خوفاً على مكانتها الأكاديمية وامتيازاتها المالية، لهذا السبب منعوا منذ أربعين عاماً إقامة أي جامعة جديدة في إسرائيل. وهناك من ادعى أن جامعة في أريبل ليست تكريساً للاحتلال، فمستوطنة أريبل ستكون تحت السيادة الإسرائيلية في أي تسوية سياسية مستقبلية مع الفلسطينيين، وهناك من اعتبر أن الكلية ستساهم في تطوير المنطقة وسكانها، بمن فيهم العرب، حيث يدرس فيها مئات الطلاب العرب (٥٠٠ طالب من أصل ٩٠٠٠ طالب).[٤٤٥] وهناك من ادعى أن كلية أريبل تمثل

---

٤٤٢ . يهودا دانون، هو طبيب، وكان ضابطاً في سلاح الخدمات الطبية، وأستاذ في كلية الطب من جامعة تل أبيب.

٤٤٣ . طليلا نيشر، «الجامعة أريبل لا توجد ميزانية، ولكن يوجد لها رئيس»، (هآرتس، ٨/ ٦/ ٢٠١٢٩)، ص: ١٢.

٤٤٤ . افتتاحية صحيفة «هآرتس»، «أكاديميا للاحتلال»، (هآرتس، ١٥/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٢.

٤٤٥ . انظر عينة من هذه المقالات: يراح طال، «ليس هناك سبب للمعارضة»، (هآرتس، ١/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:١٦. اليعزر فوكس، «كارتل سبع جامعات»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.

الصهيونية، وهي تدرس الأيديولوجية الصهيونية، وجاءت لتسد هذا النقص الموجود في باقي الجامعات التي باتت تخجل من ذلك، بحسب ادعاءاتهم، فقد كتب أحد هؤلاء: «هناك شيء آخر مهم رأيته في أرييل، علم إسرائيل في كل صف، في الجامعة العبرية، كما أتذكر من فترة دراستي هناك، لا يوجد علم إسرائيل في الصفوف، في جامعات أخرى يتم رفع أعلام أخرى، وقسم منها تحول إلى مختبر معارض للصهيونية».[٤٤٦]

كما حاولت كلية أرييل أن تعرض صورة غير نمطية عن نفسها، فكانت تشدد كثيراً على وجود طلاب عرب يدرسون في الكلية، وشددت على أن هناك محاضرين من اليسار الإسرائيلي يُدرّسون في الكلية، ففي تقرير عن مجموعة من هؤلاء المحاضرين، تحدثوا عن أنهم لا يرون تناقضاً بين مواقفهم السياسية اليسارية وبين تدريسهم في الكلية، لأن أرييل أقيمت بقرار حكومي، ولم يأت المستوطنون إليها خلسة، كما أنها لن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية في أي تسوية سياسية.[٤٤٧]

وعلى الجانب السياسي تجند وزير التعليم، غدعون ساعر، وهو يشغل منصب رئيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، ووزير المالية «يوفال شطاينتس» لدفع الاعتراف بأرييل كجامعة، ففي تصريح لوزير المعارف ساعر قال: «أنوي تطوير المركز الجامعي، فهو مؤسسة مهمة في أرييل، عاصمة شومرون (الضفة الغربية)». وقد عين ساعر بصفته رئيس مجلس التعليم العالي، لأول مرة، محاضراً من كلية أرييل، وهو بروفسور «اورتسيون برتنا»، عضواً في مجلس التعليم العالي داخل الخط الأخضر، وذلك ضمن حركة التعيينات الجديدة للمركز في شباط ٢٠١٢، وكان ذلك مؤشراً أوليا على نية الوزير دعم تحويل الكلية لجامعة.[٤٤٨] وقد اعتبر البعض أن هذه التعيينات جاءت لتسهيل موافقة مجلس التعليم العالي على الاعتراف بأرييل كجامعة. فمثلاً، فإن ممثلة جامعة بن غوريون، بروفسور تسيلا سينواني-شطيرن، عملت في كلية أرييل كمساعدة لرئيس الكلية للشؤون الأكاديمية. وتفاخر ساعر أمام طاقم

٤٤٦ . حغاي سيغل، «صهيونية وحاجة حقيقية»، (ملحق يديعوت أحرونوت، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢.

٤٤٧ . حاييم لفينسون، «يتجهون يساراً في مفرق أرييل»، (هآرتس، ١٧/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٦.

٤٤٨ . طليلا نيشر، «ساعر يعين، لأول مرة، ممثلاً عن المركز الأكاديمي أرييل في مجلس التعليم العالي»، (هآرتس، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ١١.

الكلية بأنه رفع ميزانية الكلية خلال فترته بأكثر من خمسة عشر مليون شيكل (أكثر من أربعة ملايين دولار).

أما وزير المالية، فقد خصص مبلغ ٢٠ مليون شيكل، و٣٠ مليون شيكل كدعم للجامعة في السنوات ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي، وصرح «إذا كان الإعلان عن هذا الدعم سوف يسهل القرار بالاعتراف بالكلية كجامعة ثامنة في إسرائيل، إذن فإننا أمام حدث تاريخي»، وقام الوزير بتمرير هذه الميزانيات دون تنسيق مع لجنة التخطيط والموازنة المسؤولة عن التخطيط لجهاز التعليم العالي والإنفاق عليه.[٤٤٩] وترددت أنباء أخرى عن أن وزير المالية كان قد وعد الكلية بمبلغ ١٠٠ مليون شيكل (حوالى ثلاثين مليون دولار)، لتسهيل تحويل الكلية إلى جامعة، وكانت مصادر في لجنة التخطيط والموازنة قد كشفت عن هذا الأمر، والذي اعتبرته أمراً خطيراً على مؤسسات التعليم العالي التي تعاني من تقليصات مالية منذ سنوات، وترى أنه بدلا من الإنفاق على جامعة جديدة عليها مساعدة الجامعات القائمة على تجاوز أزماتها المالية، ورفع عدد الطاقم الأكاديمي في هذه الجامعات، والذي تراجع كثيراً بالنسبة إلى عدد الطلاب خلال العقد الأخير.[٤٥٠]

ورغم قرار وزير المالية زيادة الإنفاق الحكومي على كلية أريبل لتذليل العقبات المادية أمام تحويلها إلى جامعة، فإن المبلغ الذي تحتاجه الكلية لتكون جامعة هو أكبر بكثير مما يقترح وزير المالية، وهذا يزيد التخوف عند المؤسسات الجامعية ولجنة التخطيط والموازنة، من أن يكون ذلك على حساب مؤسسات التعليم العالي الأخرى، وخاصةً الجامعية منها. فكما يشير

---

٤٤٩ . طليلا نيشر، «ساعر ضد مجلس التعليم العالي: نعم لإقامة جامعة في أريبل غداً»، (هآرتس، ١٦/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٧.

٤٥٠ . طليلا نيشر، «شطاينتس يعد بأكثر من مائة مليون شيكل للمركز الجامعي أريبل»، (هآرتس، ٦/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١. وانظر أيضاً: حجاي عميت وشيني ليطمان، «درس في الاقتصاد السياسي»، (ذا ماركر ويك، ٢٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٨-٢٠. تجدر الإشارة إلى أن المستشار القضائي للحكومة رفض تمرير المبلغ المخصص للكلية (٥٠ مليون) للكلية بسبب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٠١٣، كذلك عارضت وزارة المالية ذلك، إلا أن وزير المالية الجديد، يائير لبيد، قام بإقرار المبلغ وأبلغ الكلية بتمريره على مرحلتين خلال العامين ٢٠١٣-٢٠١٤. انظر: موطي بسوك، «رغم معارضة وزارة المالية: لبيد سيمرر ٥٠ مليون شيكل لجامعة أريبل»، (هآرتس، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٣)، ص: ١.

الجدول (١)، فإن الإنفاق الحكومي على كلية أريبل قليل جداً مقارنةً بالجامعات، وذلك بسبب كونها كلية، وليس بسبب التمييز اتجاهها، ولكي تصل الكلية إلى مستوى الإنفاق الحكومي على الجامعات تحتاج إلى ميزانية تتعدى ما وعد به وزير المالية، وهذا ما يقلق لجنة التخطيط والموازنة، ويعزز موقفها الرافض لإعلان الكلية كجامعة.

جدول (٣٦): يوضح حجم الإنفاق الحكومي وعدد الطلاب في المؤسسات الجامعية عام ٢٠١١

	الإنفاق الحكومي (ملايين الشواقل)	عدد الطلاب (بالآلاف)
العبرية	١٢٠٠	٢٠
تل أبيب	١٠٠٠	٢٧
التخنيون	٨٣٧	
بن غوريون	٧٥٧	١٨,٥
بار إيلان	٥٦٣	١٩
حيفا	٤٤٠	١٧
معهد وايزمان	٤٠٤	١
كلية أريبل	١٠١	١٣

المصدر: ليئور داطل، «أريبل تحتاج إلى ٢١٠ ملايين شيكل على الأقل لكي تعمل كجامعة»، (ذا ماركر، ١٨/٧/٢٠١٢) ص،١٦.

كما أيدت نقابة الطلاب في الجامعات الإسرائيلية قرار الاعتراف بكلية أريبل كجامعة، وذلك خلافاً للقرار المعارض الذي اتخذته الجامعات الإسرائيلية المتمثلة بلجنة رؤساء الجامعات، ففي البيان الذي أصدرته نقابة الطلاب جاء «نقف خائفين ومصدومين.. في أعقاب الحملة الدعائية التي تطالب الحكومة بوقف فوري لتحول الكلية إلى جامعة بحث».[٤٥١] يؤكد هذا الموقف لنقابات الطلاب الإسرائيلية أن هذه النقابات لا تملك أجندة

٤٥١ . طليلا نيشر، «رؤساء نقابات الطلاب الجامعيين يؤيدون إقامة جامعة في أريبل» (هآرتس، ٤/٧/٢٠١٢)، ص: ١٠.

سياسية ضد الاحتلال، بل أنها تدعم الاحتلال، كما أن هذه النقابات تركز غالبية نشاطاتها على قضايا طلابية ويومية للطلاب وتبتعد عن القضايا السياسية، إلا عندما يقوم الطلاب العرب ولجان الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية بنشاطات وطنية ضد الاحتلال تقوم هذه النقابات بالوقوف ضدهم وتدعم الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ولكن جاء تأييد هذه النقابات لإقامة كلية أرييل ليدعم الادعاء بأن الطلاب الإسرائيليين اليهود لا يرون هذا الاختلاف بين جامعة داخل الخط الأخضر وأخرى في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وقد أيدت جامعة بار إيلان، التي تنتمي للتيار القومي الديني في إسرائيل، قرار الاعتراف بكلية أرييل كجامعة، وخالفت بذلك القرار الجماعي للجنة رؤساء الجامعات ولجنة التخطيط والموازنة، حيث طالب رئيس الجامعة بروفسور «موشيه كفيه»، بشطب اسم الجامعة من الالتماس الذي قدمته لجنة رؤساء الجامعات باسم كل الجامعات للمحكمة العليا، وقد جاء هذا الاعتراض بعد موافقة كل من رئيس وعميد الجامعة على تقديم الالتماس في جلسة اللجنة في آب ٢٠١٢، إلا أن الضغوط التي مارستها أوساط يمينية في الجامعة وخارجها، بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها المتبرعون للجامعة، وغالبيتهم من أقطاب اليمين في العالم، جعلت رئيس الجامعة يتراجع عن قراره بدعم الالتماس، وقد كان رد لجنة رؤساء الجامعة واضحاً في هذا السياق، «نأسف كثيراً لأن ضغوطاً سياسيةً جعلت جامعة بار إيلان تتراجع عن موافقتها الواضحة التي قدمها رئيس وعميد الجامعة بتقديم الالتماس...».[٤٥٢]

ثالثاً – المعارضة لإقامة جامعة أرييل.. غياب السياسة

ورغم تأييد الوزيرين فإن لجنة رؤساء الجامعات، ولجنة التخطيط والموازنة، عارضتا بشدة الاعتراف بكلية أرييل كجامعة، واعتبرتا ذلك ضربةً للتعليم العالي الإسرائيلي ومكانته. حيث أرسلت اللجنة وثائق للوزيرين تؤكد من خلالها أنه لا حاجة لإقامة جامعة جديدة في إسرائيل، وأن إقامة جامعة أرييل سوف «تحبط المحاولات لترميم الأكاديمية الإسرائيلية،

---

٤٥٢ . طليلا نيشر ويهونتن ليس، «بار إيلان لا تعارض أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٤.

وستحدث ضرراً مؤكداً وفورياً وبعيد المدى».[453] وفي رسالة أخرى بعثتها لجنة رؤساء الجامعات في حزيران ٢٠١٢، إلى بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة، جاء فيها أن الاعتراف بكلية أرييل كجامعة يعد «ضربةً قاتلةً للتعليم العالي عموماً، وللجامعات خصوصاً... تعاني الجامعات، سنوات طويلة، من قلة الميزانيات، أدت إلى تراجع البحث في إسرائيل، وهروب العقول إلى الخارج وتعطيل تطوير البنية التحتية للتطوير والبحث، وتواجه الجامعات هذا الواقع حتى اليوم... إن المبادرة لإقامة جامعة ثامنة سيؤدي إلى ضربة قاسية في قدرة الجامعات على ترميم نفسها، وسيعيدها إلى الوراء».[454]

في تصريحات لرئيس معهد التخنيون، بروفسور دافيد ليبي، قال فيها إن إسرائيل لا تحتاج إلى جامعة إضافية، وإن الاعتراف بجامعة إضافية سوف يضرب عملية ترميم المؤسسات الجامعية التي تضررت خلال العقد الأخير جراء التقليصات الحكومية، واعترف رئيس المعهد بأن التخنيون خسر خلال العقد الأخير مائة وظيفة أكاديمية معتمدة بسبب هذه التقلصيات، واعتبر أن إضافة جامعة ثامنة سوف يهدد عملية الإنعاش التي تقوم بها الجامعات، حيث إن هناك فرقاً بين ميزانيات الجامعات والكليات، وإضافة جامعة جديدة سيكون على حساب ميزانية الجامعات القائمة. وأكد رئيس المعهد أن معارضته لا تنبع من أسباب سياسية بسبب مكان وجود الكلية، بل اعتبر من يؤيد إقامة جامعة في أرييل هم من لديهم أجندات سياسية، «لا توجد هنا أسباب سياسية، كنت من بين المعارضين لمقاطعة كلية أرييل، المشكلة أنهم يجيّرون التعليم العالي لحاجات سياسية وبذلك يقفزون عن الجانب المهني، هناك مجموعة سياسية ترى حدوداً أخرى لدولة إسرائيل، ويعتقدون أن إضافة جامعة في تلك المناطق سيغير الواقع السياسي».[455]

كما أكد رئيس معهد وايزمان للعلوم، بروفسور دانيال زايفمان، أن معارضته إقامة جامعة

---

٤٥٣ . ليئور داطل، «أرييل تحتاج إلى ٢١٠ ملايين شيكل على الأقل لكي تعمل كجامعة»، (ذا ماركر، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢) ص، ١٦.

٤٥٤ . آساف شطول-طراورينغ، «رؤساء مؤسسات التعليم العالي ضد الإعلان عن جامعة في أرييل»، (هآرتس، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ١+٤.

٤٥٥ . المصدر السابق، ص: ٤. وأيضا انظر حغاي عميت وشيني ليطمان، «درس في الاقتصاد السياسي»، (ماركر ويك، ٢٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٩-٢٠.

في أريل ليست سياسية، «موقفي من الموضوع ليس سياسياً، وحسب رأيي ليس هذا مكان للسجال السياسي، على النقاش أن يتمحور حول ثلاث نقاط، هل هناك حاجة لجامعة إضافية في إسرائيل؟، وهذا السؤال لم يتم نقاشه في أي إطار، وإذا كانت هناك حاجة ما هي خصوصية هذا الجامعة، فمن المهم أن تكون لكل جامعة مميزاتها الخاصة، مثل التشديد على مجال علمي معين، وهذا السؤال لم يتم نقاشه أيضاً، والسؤال الثالث، أين يجب أن تقام الجامعة الإضافية، في الجليل؟ في النقب؟ في مكان آخر؟ ما هي الإيجابيات والسلبيات لكل مكان؟ وحول ذلك، لم يتم النقاش أبداً، القرار الذي قد يتخذ دون نقاش عميق ومنظم سيضر أولاً وأخيراً بالجامعة الجديدة التي ستقام».[٤٥٦]

أما رئيس جامعة تل أبيب، فقال: «ممنوع أن تكون الاعتبارات لإقامة جامعة هي اعتبارات سياسية، للأسف لا أذكر أنه جرى نقاش عميق حول الحاجة لإقامة جامعة بحث جديدة في إسرائيل، يجب الأخذ بعين الاعتبار عندما يتم اتخاذ القرار حول إقامة جامعة قدرة الجهاز على تمويل ودعم مؤسسة إضافية للتعليم العالي، بطريقة لا تؤدي إلى إحداث الضرر في مستوى المؤسسات القائمة».[٤٥٧]

كما عارض إقامة جامعة في أريل «أبراهام شوحط»، الذي رئس اللجنة الحكومية لفحص التعليم العالي في إسرائيل عام ٢٠٠٠، حيث قال: «النتيجة التي توصلت إليها اللجنة برئاستي كانت غياب الحاجة لإقامة جامعة بحث إضافية، وقررت اللجنة أن على المال أن يذهب إلى الكليات لكي تجري بحوثاً بالتعاون مع أساتذة من الجامعات، واستعمال أدوات البحث المتوافرة فيها... جامعة بحث إضافية خطأ فادح... وإذا كان هناك حاجة موضوعية لإقامة جامعة فعليها أن تكون في الجليل».[٤٥٨]

وعارض الكثير من الأكاديميين هذا الاعتراف لأنه يؤدي إلى كسر قواعد اللعبة المتفق عليها ضمنياً في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، ولأن هذا الكسر سيخلق فوضى لا

٤٥٦ . المصدر السابق، ص: ٤.

٤٥٧ . المصدر السابق، ص: ٤.

٤٥٨ . عميت وليطهان، «درس في الاقتصاد السياسي»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠.

يستطيع أحد التحكم بها، حيث استطاع مجلس التعليم العالي أن يكون المسيطر والمقرر لتطور التعليم العالي الإسرائيلي ومؤسساته الأكاديمية، بحيث يكون الموجه والمراقب والمقرر، ولأن الاعتراف بجامعة بأرييل رغم أنف المجلس ولجنة التخطيط والموازنة، يشكل كسراً لقواعد اللعبة المتعارف عليها منذ عقود في المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية.[459] كما أن الاعتراف بكلية أرييل المتوسطة كجامعة، سيؤدي إلى تراجع تدريج الجامعات الإسرائيلية على مستوى العالم، وهو «مخالف لكل منطق عقلي»، وسيضر «بأهم إبداعات المجموعة الإسرائيلية»، وهي الجامعات.[460]

أما بالنسبة للمكان الجغرافي لكلية أرييل، فإن لجنة رؤساء الجامعات ولجنة التخطيط والموازنة لم تطرح هذه المسألة كجزء من اعتراضها على الاعتراف بها كجامعة، وهذا بحد ذاته يؤكد لنا أن موضوع الاحتلال ليس هو القضية المركزية في هذا الشأن، ولكن لا شك أن مكان وجودها يلعب دوراً مهماً وإن كان مسكوتا عنه في مبررات الرفض، ليس لأسباب أخلاقية، بل لمعرفة لجنة التخطيط والموازنة والجامعات الإسرائيلية أن الاعتراف بكلية أرييل كجامعة في أراض محتلة سيضر بمصالحها الاقتصادية الخارجية، لأن ذلك سيعزز مطالب المقاطعة للجامعات الإسرائيلية، وقطع التعاون البحثي مع مؤسسات دولية، بمعنى أن الجامعات الإسرائيلية على وعي بخطورة الاعتراف بأرييل كجامعة في أرض محتلة لكنها تعي ذلك لمصالحها وليس لأسباب أخلاقية، فلم تتطرق كل مبررات لجنة التخطيط والموازنة إلى المبرر السياسي، بل رأينا حرصاً، ليس فقط على تجاهل هذا السبب، بل وتأكيداً على عدم تأثيره عليهم.

وهذا ما دفع صحافياً تقدمياً ومعارضاً للاحتلال، مثل غدعون ليفي، إلى أن يخصص مقالاً بعد إقرار الجامعة، ليس لمهاجمة الحكومة اليمينية أو المستوطنين، بل بالذات، لمهاجمة الجامعات الإسرائيلية والواقفين على مؤسسات التعليم العالي، الذين لم يعارضوا قيام جامعة في أرييل لأسباب أخلاقية تتعلق بموقعها في مستوطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل

٤٥٩ . غادي ارياف، «انكسار الكود الأكاديمي»، (هآرتس، ١٢/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
٤٦٠ . عيدان مسغاف، «التواء الدماغ في أرييل»، (هآرتس، ١٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٢٣.

لأسباب اقتصادية بالأساس.

«توحد كل رؤساء الجامعات بصرخة واحدة ضد إقامة الجامعة، ولكن لم يتجرأ رجل منهم على القول إن معارضته نابعة من مكانها في أرض محتلة، قساة القلب هؤلاء تمسكوا باعتباراتهم الأكاديمية والمالية، حتى لا يتهموا باعتبارات سياسية، وهي اعتبارات قانونية، أخلاقية، وعادلة ومستقيمة ضد هذا القرار».[461]

وعلى المنوال نفسه، ذهبت المحاضرة اليهودية في جامعة تل أبيب، المعارضة للاحتلال، عنات مطر، حيث وجهت نقداً إلى رؤساء الجامعات لمجرد طلبهم من القائد العسكري للمنطقة الوسطى الامتناع عن إقرار جامعة في أرييل، فاعتبرت ذلك إعطاء شرعية لقائد عسكري في شؤون أكاديمية، وقالت إن إقامة جامعة في أرييل هو اعتراف مشوه وضار، وبدلاً من التوجه إلى القائد العسكري، اقترحت على الرؤساء مقاطعة هذه الجامعة وعدم التعاون معها، وليس إعطاء شرعية لقائد عسكري والتوسل له.[462] واعتبر أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، يرون ازراحي، أن الاعتراف بالكلية هو «أكدمة للاحتلال.. إقامة مستوطنة أكاديمية في منطقة محتلة يهدد المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية كلها بالخطر».[463]

كما وجهت صحيفة «هآرتس» نقداً شديداً لرؤساء الجامعات على هذا النهج، بعنوان «علوم الاحتلال»، على تركيزهم على المحاور الأكاديمية، الاقتصادية في تفسير معارضتهم إقامة جامعة في أرييل، واعتبرت كلمة العدد، أن الاحتجاج كان يجب أن يكون على موقع الجامعة الجغرافي، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، «هناك في أرض الضفة الغربية، لا يوجد مكان لجامعة إسرائيلية، وإقامتها سوف يُمأسس الضم الزاحف، وتشتت الخط الأخضر، وتحول الأراضي المحتلة إلى جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، على ذلك، كان على رؤساء الجامعات الاحتجاج... هم بالذات الذين يحاولون محاربة المقاطعة الأكاديمية المنتشرة في

٤٦١ . غدعون ليفي، «بحق المقاطعة»، (هآرتس، ١٩/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:٢.
٤٦٢ . عنات مطر، «هم بذاتهم صابغو شرعية»، (هآرتس، ١٢/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
٤٦٣ . أور قشتي، «بروفيسور يرون ازراحي: الاعتراف بجامعة في أرييل هو اكدمة للاحتلال»، (هآرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ٩.

العالم ضد إسرائيل...».[٤٦٤]

وفعلاً، فقد عارضت لجنة التخطيط والموازنة ولجنة رؤساء الجامعات هذا الاعتراف لأسباب عديدة، وأهمها أسباب تتعلق بميزانية مؤسسات التعليم العالي والتي تقلصت خلال العقد الأخير، وأصبح التنافس عليها من قبل مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وخاصة الجامعات تنافساً مريراً، ولأن الاعتراف بجامعة جديدة سوف يضر بميزانيات الجامعات التي تحصل على حصة الأسد من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، إلا أن هناك أيضاً سبب يتعلق بسابقة الاعتراف بكليات أكاديمية كجامعات، هناك العشرات من الكليات الأكاديمية الحكومية والخاصة التي ترى أنها استوفت شروط الاعتراف بها كجامعة، إلا أن مجلس التعليم العالي كان يرفض إضافة جامعة أخرى إلى الجامعات الموجودة، كان آخر اعتراف بجامعة إسرائيلية في منتصف السبعينيات، وكان يتم الاستجابة لزيادة الاحتياجات التعليمية والمهنية في المجتمع الإسرائيلي من خلال إقامة كليات أكاديمية بدلاً من إقامة جامعات، وذلك للحفاظ على مستوى البحث الأكاديمي من جهة، ولقلة الموارد والإنفاق الحكومي على هذه المؤسسات من جهة أخرى. واعتبرت لجنة التخطيط والموازنة ولجنة رؤساء الجامعات أن الاعتراف بكلية أرييل سوف يفتح باب المطالبات من كليات أخرى للاعتراف بها كجامعات. وهذا سيهدد التوازن القائم منذ عقود بين مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

في الالتماس الذي قدمته لجنة رؤساء الجامعات للمحكمة العليا، ضد الاعتراف بكلية أرييل كجامعة، تظهر الأسباب التي تقف وراء معارضتهم، ففي طلب الالتماس، جاءت أسباب المعارضة على النحو الآتي: «هذا قرار معطوب بشكل خطير، في دستوريته، وحاجته، أعطاب جوهرية تتعلق بالقضاء الإداري، تناقض المصالح، اعتبارات غير مهنية، الاعتماد على معطيات جزئية وغير صحيحة وأعطاب أخرى بجوهر الموضوع تلزم إبطاله».[٤٦٥]

وحول المحور الأخير كتبت الكثير من المقالات من محاضرين وأكاديميين تطالب مجلس التعليم العالي بالاعتراف بكليات قائمة كجامعات كما هو الحال مع كلية أرييل، ففي مقالة له

---

٤٦٤ . افتتاحية هآرتس، «علوم الاحتلال»، (هآرتس، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٢)، ص:٢.

٤٦٥ . طليلا نيشر ويهونتن ليس، «بار إيلان لا تعارض أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٤.

طالب المحاضر في الجامعة العبرية «يعقوب برغمان»، بالاعتراف بكليات أخرى كجامعات، فحسب رأيه «ليست كلية أرييل هي الوحيدة التي تستحق لقب جامعة، وإنما الكليات الأخرى أيضاً»[٤٦٦]. وكان رؤساء الكليات قد عارضوا الاعتراف بأرييل كجامعة، فقد اعتبرت رئيسة لجنة رؤساء الكليات (وهو الجسم الموازي للجنة رؤساء الجامعات)، بروفسور عليزا شنهار، أن القرار الذي اتخذ حول أرييل قرار سياسي، واعتبرت أن الحكومة التي اتخذت هذا القرار قامت به بطريقة غير مهنية متجاوزة لجنة التخطيط والموازنة، واعتبرت أن هذا السلوك هو سلوك ملائم للسياسة وليس للمجال الأكاديمي. وفي خطوة احتجاجية بعث، بروفسور نحميا فريدلندر، رئيس الكلية الأكاديمية تل أبيب-يافو برسالة إلى مدير عام مجلس التعليم العالي طالبه فيها بتسليمه المعايير التي تم بموجبها تحويل كلية أرييل إلى جامعة، لأنه يعتقد أن الكلية التي يترأسها قد تستجيب لهذه المعايير، وتستحق الاعتراف بها كجامعة.[٤٦٧] وفي مقال نشره، اليعزر فوكس، رئيس كلية الإدارة السابق، قال إن الحكومة لم تف بوعدها بإقامة جامعة في الجليل، حيث إن مجلس التعليم العالي عارض هذه الفكرة، وحتى عندما أراد أن يعلن عن إقامة كلية طب في صفد، أنشأها تحت رعاية جامعة قائمة، بار إيلان.[٤٦٨]

ووجهت إحدى الكاتبات نقداً شديداً لادعاء وزير التعليم، غدعون ساعر، بأن القرار بإقامة جامعة في أرييل ليس سياسياً، وأنه تنفيذ لقرار حكومي عام ٢٠٠٥، وقالت رداً عليه، إذا لم يكن القرار سياسياً، فلماذا لم يعمل الوزير والحكومة بالمثابرة نفسها لإقامة جامعة في الجليل، فالقرار الحكومي عام ٢٠٠٥، أشار أيضاً إلى «الأهمية الوطنية لإقامة جامعة في الجليل من أجل تطوير المنطقة»، لهذا السبب، برأي الكاتبة، كان القرار سياسياً بدعم إقامة جامعة في أرييل تحديداً.[٤٦٩]

وفي السياق نفسه، طالب رؤساء سلطات محلية يهودية في الشمال (الجليل)، وزير التعليم

---

٤٦٦ . يعقوب برغمان، «امنحوا الكليات فرصة التنافس»، (ذا ماركر، ١٢/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢٨.

٤٦٧ . طليلا نيشر، «الكليات: أرييل لا تستحق التطوير أكثر منا»، (هآرتس، ٩/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٧. وأيضاً انظر حغاي عميت وشيني ليطمان، «درس في الاقتصاد السياسي»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠.

٤٦٨ . اليعزر فوكس، «أين اختفت الجامعة الجليلية؟»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.

٤٦٩ . مايا لاكر، «ليس قراراً سياسياً»، (ملحق هآرتس، ٢٠/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١١.

بالوفاء بوعده بإقامة جامعة في الشمال على غرار تأييده ومثابرته لإقامة جامعة في أرييل، وطالب منتدى رؤساء السلطات المحلية في الشمال بإقامة جامعة في الجليل تشمل الحرم الأكاديمي لمجموعة من الكليات الأكاديمية الحكومية في المنطقة، بحيث تتحول هذه الكليات، بالإضافة إلى كلية الطب الجديدة في صفد إلى حرم جامعي واحد. وبرروا موقفهم بغياب مؤسسة جامعية في قضاء الشمال، رغم أن عدد سكان هذا القضاء يصل إلى حوالى ١,٢٥ مليون نسمة.[٤٧٠]

رابعاً - معارضة سياسية خافتة

في مقابل تأييد نقابات الطلاب والسياسيين والحكومة، ومعارضة لجنة رؤساء الجامعات لأسباب أكاديمية إدارية فقط، ظهرت معارضة لأسباب سياسية، حيث وقع ألف محاضر جامعي، في شباط ٢٠١٢، على عريضة يعربون فيها عن معارضتهم لعملية تحويل أرييل إلى جامعة، وقد أرسلت العريضة إلى وزير التعليم ساعر، بادر إلى العريضة أساتذة من معهد وايزمان للعلوم، وعلى رأسهم أستاذ العلوم «نير غوف»، الذي كان وراء مبادرة أكاديمية لمقاطعة كلية أرييل. وقد جاء في العريضة، «ازدهرت المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية حتى الآن بسبب كونها جزءاً من مجتمع حر في دولة ديمقراطية... إن مزج المؤسسّة الأكاديميّة بأيديولوجيا الاحتلال يزعزع هذه العلاقة ويهدد أداء المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية».[٤٧١]

عارض المحاضرون الاعتراف بأرييل لدوافع تتعلق بخلط السياسة بالأكاديميا، ففي تصريح لنير غوف المبادر إلى هذه العريضة قال: «منذ اللحظة الأولى التي أقيمت فيها هذه المؤسسة لم تكن أهدافها أكاديمية طاهرة، وإنما جاءت لأهداف سياسية، دافع الحكومة والمستوطنين واضح، تطبيع المستوطنات... لا يمكن المزج بين أكاديمية ديمقراطية في دولة ديمقراطية بمشروع جوهره غير ديمقراطي».[٤٧٢] في رده على المكتوب، قال محافظ كلية أرييل،

---

٤٧٠ . طليلا نيشر وإيلي أشكنازي، «رؤساء سلطات محلية في الشمال لساعر: وعدت بإقامة جامعة إضافية في الجليل، ووفيت فقط في أرييل»، (هآرتس، ١٩/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٧.

٤٧١ . آساف شطول-طراورينغ، «حوالي ألف أكاديمي يوقعون على عريضة ضد تحويل كلية أرييل إلى جامعة»، (هآرتس، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٦.

٤٧٢ . طليلا نيشر، «٣٠٠ أكاديمي يعترضون على تحويل المركز بأرييل إلى جامعة»، (هآرتس، ١٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٤.

يغآل كوهن-اورغاد، إن هذه المجموعة، هي «مجموعة لا تشكل أكثر من ٣٪ من الطاقم الأكاديمي في الجامعات».

في مقال كتبه، وزير التعليم السابق ورئيس مجلس التعليم العالي الأسبق، يوسي سريد، بعنوان «ساعة الامتحان للأكاديميا»، «لا أعرف شخصاً أكاديمياً يؤيد مبادرة نتنياهو-ساعر-شطاينتس، كل المؤيدين هم أصحاب مصالح، المرتبطون بشكل مباشر وغير مباشر بالمركز الجامعي أريئيل، أو أنهم أعضاء مجلس التعليم العالي- يهودا والسامرة والذين يعينهم ضابط في الجيش، وهو قائد المنطقة الوسطى، وهكذا تلبس المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيلية كلها ملابس عسكرية، وتدهن وجهها بلون الملابس العسكرية، وتتحول إلى عميلة لنظام الاحتلال... كواحد شغل منصب رئيس مجلس التعليم العالي، أنا مؤهل أن أبدي رأيي، ليس هناك أي مبرر موضوعي في تفضيل كلية أريئيل المتوسطة على كليات أخرى جيدة في البلاد».[٤٧٣]

في مقال كتبه المؤرخ الإسرائيلي المعروف بمعارضته للاحتلال، زئيف شطرنهل، اعتبر أن مستوطنة أريئيل أعدت منذ البداية كسكين في الضفة الغربية، لمنع إقامة دولة فلسطينية، واعتبر أن الطريقة التي تحولت فيها الكلية إلى جامعة، تدل على طريقة التفكير والممارسة المشوهة للحكومة، واعتبر شطرنهل أن إقرار الكلية كجامعة، يكشف عن سلم الأفضليات الحقيقي لإسرائيل، المتمثل في تكريس الاحتلال وضم الضفة الغربية، وهذا ما كان يسعى إليه وزيرا التعليم والمالية وكل الحكومة الإسرائيلية، واعتبر شطرنهل أن الجسم الذي يسمى مجلس التعليم العالي-يهودا والسامرة هو ذراع احتلالية مهينة للتعليم العالي الإسرائيلي، حيث سيشكل الاعتراف مبرراً للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.[٤٧٤]

---

٤٧٣ . يوسي سريد، «ساعة الامتحان للأكاديميا»، (هآرتس، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ٤. وكتب مقالاً آخر أكد فيه هذه الأفكار، انظر: يوسي سريد، «أيعقل المتعلمون للاستقالة»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:٣، وفيه دعا أعضاء مجلس التعليم العالي الإسرائيلي ولجنة التخطيط والموازنة لتقديم استقالتهم احتجاجاً على إقرار جامعة في أريئيل.

٤٧٤ . زئيف شطرنهل، «أريئيل كشباك للتسوق»، (هآرتس، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢.

خامساً - الاعتراف بقرار عسكري

وصلت مسألة الاعتراف بكلية أرييل كجامعة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، والذي كان لا بد من موافقته على الاعتراف، من خلال إعطاء أوامره لقائد المنطقة الوسطى، حيث إنه هو الحاكم العسكري للمناطق المحتلة التي أقيمت عليها كلية أرييل. إلا أن باراك فضّل تأجيل قراره بالموضوع حتى تبت المحكمة العليا في الالتماس الذي قدمته لجنة رؤساء الجامعات ضد الاعتراف بكلية أرييل كجامعة. وزير التعليم غدعون ساعر، عقب على قرار باراك بأنه محاولة منه لإعاقة الاعتراف بأرييل كجامعة، وقال إن من يجب أن يأمر قائد المنطقة الوسطى هي الحكومة وليس وزير الدفاع.[475] وكانت كتل اليمين في الائتلاف الحكومي قد هددت وزير الدفاع بسبب مماطلته في إقرار تحويل أرييل لجامعة بأن ذلك سوف يؤدي إلى تعليق إقرار ميزانية الأمن في الكنيست، واعتبر حزب «يسرائيل بيتينو»، برئاسة افيغدور ليبرمان الذي كان يشغل حينها منصب وزير الخارجية أن المماطلة الحكومية في الاعتراف بكلية أرييل كجامعة بسبب وزير الدفاع، هي انتهاك لاتفاق الائتلاف الحكومي الذي نصّ على الاعتراف بأرييل كجامعة.[476] وتوجه له رئيس الائتلاف الحكومي، زئيف الكين، بلهجة التهديد أن مماطلته قد تستدعي فك الشراكة الحكومية مع حزبه.[477]

وفعلا في التاسع من أيلول وصلت هذه القضية إلى جلسة الحكومة، وذلك للتصويت على قرار يلزم قائد المنطقة الوسطى بالتوقيع على الاعتراف بكلية أرييل كجامعة، وفي نص القرار الذي اتخذته الحكومة جاء: «ترى الحكومة أهمية قومية بتحويل المركز الجامعي أرييل إلى جامعة، وتطالب باتخاذ الخطوات اللازمة لاتخاذ القرار المتعلق بإقرار توصية مجلس التعليم

---

٤٧٥ . طليلا نيشر، «باراك: القرار حول كلية أرييل: بعد قرار المحكمة العليا» (هآرتس، ٣/ ٩/ ٢٠١٢)، ص:٥.

٤٧٦ . طليلا نيشر ويهونتن ليس، «بار إيلان لا تعارض أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٤.

٤٧٧ . متاي طوخفيلد وياعيل بارنوفسكي، «غضب في اليمين: باراك يماطل في الإعلان عن جامعة في أرييل»، (يسرائيل هيوم، ٣/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٩.

العالي في الضفة الغربية، وذلك بأخذ موقف المستشار القضائي للحكومة بعين الاعتبار».[478] ولم يطل الوقت حتى بعث باراك بأمر إلى قائد المنطقة الوسطى للتوقيع على إقامة جامعة في أرييل، بصفته يمثل السلطة هناك، جاءت موافقة باراك النهائية، والتي كانت الخطوة الأخيرة للاعتراف بالجامعة، ليس بسبب الضغط السياسي والقرار الحكومي فحسب، بل أيضاً بعد أن حصل على موقف داعم من المستشار القضائي للحكومة، الذي لم ير مانعاً، طبعاً حسب القانون الإسرائيلي، من الإعلان عن إقامة جامعة في أرييل، وبذلك انتهت مماطلة باراك الذي تذرع بعدم التصديق على إقامة الجامعة حتى تبت المحكمة العليا بالاستئناف الذي قدمته لجنة رؤساء الجامعات، ففي نهاية الأمر لم ينتظر الرجل قرار المحكمة، وأعلن تصديقه النهائي على إقامة الجامعة.[479] جاء رد لجنة رؤساء الجامعات على قرار وزير الدفاع، بنعت كلية أريبل، بوصف كلية سياسية، أي أنها كلية وقفت الأيديولوجيا وراء إقامتها وليس الاعتبارات الأكاديمية، «يؤسفنا أن المستشار القضائي للحكومة يدعم لهذه العملية المعطوبة التي تشوبها المصالح السياسية والاعتبارات الغريبة، والتي ستؤدي إلى كارثة على التعليم العالي في إسرائيل، لم يتم فحص مستوى الكلية السياسية في أريبل، ولا في أي مرحلة من مراحل هذه العملية».[480]

وبهدف شرعنة الاعتراف أكاديمياً بجامعة أريبل، بعد اكتمال شرعنتها قانونياً وسياسياً، بعد قرارات الحكومة، ووزير الدفاع والمستشار القضائي للحكومة، دعا وزير التعليم، غدعون ساعر، والذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، الأخير للانعقاد بهدف التصديق على إقامة جامعة في أريبل، وذلك على الرغم أن مجلس التعليم العالي الإسرائيلي لا يبت في قضايا مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، ولأجل ذلك

---

٤٧٨ . باراك ربيد، «اليوم التصويت على الاعتراف بمركز أريبل كجامعة»، (هآرتس، ٩/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١+١٠.

٤٧٩ . نير حسون، «تم الاعتراف بالمركز في أريبل كجامعة»، (هآرتس، ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ١+٥. وصفت افتتاحية هآرتس قرار وزير الدفاع بأنه «ضربة صعبة للأكاديميا»، (هآرتس، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ٢.

٤٨٠ . المصدر السابق، ص: ٥.

أقيم مجلس التعليم-يهودا والسامرة، إلا أن ساعر أراد أن يكمل الدائرة باعتراف مجلس التعليم العالي، رغم معارضة لجنة التخطيط والموازنة التابعة للمجلس ومعارضة لجنة رؤساء الجامعات.[٤٨١] أدت هذه الخطوة إلى استقالة العضو في مجلس التعليم العالي، أستاذة التاريخ في الجامعة المفتوحة، اورا ليمور، احتجاجاً على استغلال وزير التعليم للمجلس لتمرير قرارات سياسية كان آخرها دعوة المجلس للانعقاد للاعتراف بجامعة أريبل، ووصفت المجلس في فترة ساعر بأنه «أداة سياسية»، وخاصة أن الاجتماع الذي دعا إليه ساعر في بداية كانون الثاني ٢٠١٣، كان قبل موعد الانتخابات بأسبوعين.[٤٨٢]

---

٤٨١ . طليلا نيشر، «ساعر يدعو لانعقاد مجلس التعليم العالي بصورة استثنائية من أجل التصديق على الاعتراف بجامعة في أريبل»، (هآرتس، ٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

٤٨٢ . طليلا نيشر، «عضو مجلس التعليم العالي استقالت: ساعر حول المجلس إلى أداة سياسية»، (هآرتس، ١٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٥. يذكر أنه في الأسبوع الثاني من اجتماع مجلس التعليم العالي وتحديداً في ١٣/ ١/ ٢٠١٣، صادقت الحكومة على اقتراح ساعر تحويل مركز «شاليم» للأبحاث ذي التوجهات اليمينيّة المحافظة إلى مركز أكاديميّ للعلوم الإنسانية.

خاتمة

ناقش الكتاب تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيليّة، منذ بداية النقاش حول إقامة مؤسسة يهوديّة للتعليم العالي في فلسطين مع بداية القرن العشرين، وحتى الاعتراف بجامعة ثامنة في مستوطنة أرييل في العام ٢٠١٣. وهذه المفارقة تحمل الكثير من المعاني والدلالات حول الأكاديميا الإسرائيليّة، سنتطرق إليها خلال هذه الخاتمة.

استحضر الكتاب ثلاثة أطر مفاهيميّة ونظرية لتحليل تطور الجامعات والأكاديميا الإسرائيليّة، وسياسات التعليم العالي في إسرائيل: (السياسة، ويطلق عليها أيضاً السلطة، والمعرفة، والاقتصاد، أو السياسات الاقتصاديّة).

حمل كل مُصطلح معاني أكثر مما يبدو عليه الاصطلاح. ويمكن البدء بالقول إن التمييز أو الحدود بين المنظومات الثلاث المذكورة، قد تكون في كثير من الأحيان موهومة وغير موجودة. وإن بدا عليها في بعض الأحيان التناقض، إلا أنها قائمة فعلاً لا يمكن إنكارها. ولكن ما نقصده أن عمل المنظومة كلها لا يتم بالضرورة من خلال إلغاء المنظومة الأخرى أو تحييدها جانباً. بل قد تعمل كل واحدة منها جنباً إلى جنب، إما بصورة منفردة وإما بصورة متكاملة أو حتى بصورة تدعم إحداها الأخرى. وهذا ما توصلنا إليه من خلال فصول الكتاب ومباحثه الكثيرة.

لعبت المنظومات الثلاث ولا تزال دوراً مركزياً في تطور التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل وسياساتها. فالسياسة – وهي السلطة – قد تكون أيضاً قوى سياسية خارج السلطة، وقد يُلحقها البعض بمفهوم السلطة الفوكياني، ولكن السلطة في الحالة الإسرائيليّة ليست مؤسسات فقط، أو خطاباً أيديولوجياً، بل هناك سلطة ذاتيّة وسلطة معنويّة – إن صح التعبير – فرضت نفسها على الأكاديميا الإسرائيليّة، وأصبحت جزءاً من مكونات

البُنيّة الأكاديميّة الإسرائيليّة. أما الاقتصاد، فقد اقتحم الأكاديميا الإسرائيليّة كعامل مركزي في نهاية السبعينيات وهو جزء من التحولات السياسية والاجتماعيّة التي مر بها المجتمع الإسرائيليّ، ولا يمكن فصله عن السلطة في ذلك الوقت.

دخلت الاعتبارات الاقتصاديّة كاعتبارات مهمة في بلورة السياسات الأكاديميّة، وبدأ مفهوم الاقتصاد بسياسات الخصخصة في التعليم العالي، وارتبطت هذه السياسات مع التحولات الاجتماعيّة والسياسيّة في المجتمع الإسرائيليّ التي دفعت إلى زيادة منالية التعليم العالي وجماهيريته، وما كان ذلك ليحدث لولا سياسات الخصخصة وفتح المجال الأكاديميّ لمؤسسات وقوى جديدة.

يلاحظ هنا أن جماهيرية التعليم العالي كانت شأناً وطنياً إسرائيلياً في السبعينيات والثمانينيات وتعمقت في التسعينيات، وهي مؤشر على تحولات في ميزان القوى السياسيّ والاجتماعيّ في إسرائيل، ولكنها ما كانت لتتم من خلال سياسات أكاديميّة «وطنيّة»، بل أنجزت من خلال سياسات خصخصة التعليم العالي.

تتبع جماهيرية التعليم العالي أهداف المنظومة السياسيّة الوطنيّة، وخاصة أنها عبرت عن تحولات اجتماعية سياسية، ولكنها تمت من خلال أدوات منظومة الاقتصاد وسياسة الخصخصة، والتي كانت إحدى تعبيراتها إقامة الكليات الأكاديميّة.

مرت منظومة الاقتصاد على الأكاديميا الإسرائيليّة فأحدثت فيها تغييرين، أولاً ساهمت في تصنيع الجامعات الإسرائيليّة، وثانياً ساهمت في عولمة الأكاديميا الإسرائيليّة أو سعي الأخيرة نحو تعزيز اندماجها في العولمة الأكاديميّة. والملاحظ أن كل ذلك يتم مع تصعيد الخطاب السياسيّ القوميّ والإثني في العقدين الأخيرين. بالنسبة إلى تصنيع الجامعات، فقد بدأت الجامعات تدير شؤونها المالية وتبلور سياساتها الأكاديمية مثلما تفعل شركة اقتصاديّة، كما أن الإنفاق على التعليم العالي بات يتم من خلال معايير تصلح لشركات اقتصاديّة. لا يمكن الادعاء أن هذه التغييرات مرت على الأكاديميا الإسرائيلية فقط، بل هي موجة تجتاح المؤسسات الأكاديميّة في العالم كله، ولكنها موجة عالية في الأكاديميا الإسرائيلية، لا يمكن القفز عنها أو التزلج عليها. ومرة أخرى، المثير أن ذلك يتم مع تصعيد في الخطاب

السياسيّ القوميّ والإثنيّ في المشهد الإسرائيليّ، سنأتي على تفسيره لاحقاً عندما نكمل صورة المشهد الأكاديميّ. أما بالنسبة إلى عولمة الأكاديميا الإسرائيليّة، فإنها جزء من سياسات دمج الجامعات في العولمة الأكاديميّة، حتى بروز هذا التوجه، كان اندماج إسرائيل في العولمة الأكاديمية يتم بصورة فردية من خلال حضور الأكاديميين والباحثين الإسرائيليين في الجامعات ومؤسسات البحث العالمية، وخاصة الأميركية. ولكن التوجه الجديد يحاول دمج الجامعات كمؤسسات وليس كأفراد فقط في العولمة الأكاديميّة.

اعتبرت الجامعات الإسرائيليّة - وبحق - أنها تملك البنية التحتية البحثيّة والأكاديميّة التي تؤهلها للاندماج بقوة بالعولمة الأكاديميّة. تتم عملية الاندماج في مراحلها الأولى من خلال المشاركة في المشاريع البحثية العالمية، كمشروع الاتحاد الأوروبيّ، استقطاب طلاب أجانب متميزين، فتح فروع للجامعات الإسرائيلية في الدول الأجنبية، والتركيز على المواضيع التكنولوجية والعلوم التقنية والطبيعية، أما الفائدة التي ستجنيها الجامعات فهي زيادة مدخولاتها الاقتصادية الذاتية، وتحسين تدريجها في مقاييس الجودة الأكاديمية العالمية، ما ينعكس بدوره إيجابياً على سرعة اندماجها في العولمة الأكاديمية.

يتم تدريج قسم من الجامعات الإسرائيلية ضمن المائتي جامعة المتميزة على مستوى العالم، اثنتان منها على الأقل تم تدريجها أكثر من مرة ضمن أفضل مائة جامعة في العالم، وتم تدريج معهد «فايتسمان» للعلوم كأفضل معهد يمكن الدراسة فيه خارج الولايات المتحدة الأميركية. ويعتبر معهد «التخنيون» من أفضل المعاهد التكنولوجية الذي يخرج طلاباً في مجالات الصناعات التقنية، حيث إنه أكثر معهد في العالم خرج طلاباً يديرون شركات للصناعات التقنية «الهايتك». لكن تبقى هذه المؤسسات محدودة في استقطاب طلاب أجانب، كما تفعل جامعات أقل منها شأناً، وذلك لأن لغة التدريس الرسمية فيها هي اللغة العبرية، لغة لا ينطقها سوى بضعة ملايين، وغالبيتهم الساحقة من سكان إسرائيل.

صحيح أن هناك تخصصات تُدرس باللغة الإنجليزية في الجامعات الإسرائيلية وخصوصاً في معهدي فايتسمان والتخنيون، إلا أن اللغة العبرية تشكل عائقاً أمام اندماج مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية في العولمة الأكاديمية وتشكل عائقاً أكبر أمام زيادة مدخولاتها

المادية. كما أن أي زحف نحو اللغة الإنجليزية يكون بطيئاً ويمر بصراع مع السلطة، وخاصة أن اللغة العبرية كانت محل صراع عند بداية تكوّن مؤسسات التعليم العالي وخاصة في الجامعة العبرية ومعهد التخنيون، وحُسمت المعركة لصالح اللغة العبرية كجزء من المشروع القومي الصهيوني، والثقافة اليهودية «الأرض إسرائيلية».

جاءت عملية تصنيع الجامعات وعولمتها على حساب العلوم الإنسانية، تطورت العلوم الإنسانية في الجامعة العبرية وارتبطت الجامعة بهذه العلوم بشكل كبير، وقد اهتمت الحركة الصهيونية وقيادة دولة إسرائيل بهذه العلوم وخاصة العلوم اليهودية منها.

جاء انحسار العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية بشكل أكبر منه في العالم. مقاييس الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي لا تأخذ كفاية بحسبانها الإنتاج البحثي في العلوم الإنسانية، بل تركز بالأساس على الإنتاج في العلوم الطبيعية والتكنولوجية، كجزء من ثقافة العولمة والسوق.

ظهر التناقض بين التوجه القومي (السياسة) وبين التوجه العولمي (الاقتصاد في هذه المسألة)، في مسألة العلوم الإنسانية، فمن جهة حاولت السلطة أن تنقذ العلوم الإنسانية بالتعاون مع الجامعات، وفي الوقت نفسه دعمت خصخصة مؤسسات التعليم العالي وتغيير مقاييس الإنفاق عليها. وجهان متناقضان لا يمكن أن يلتقيا في هذه المسألة، لهذا السبب فشلت محاولات إحياء العلوم الإنسانية في السنوات الأخيرة، فمن جهة ترى الدولة أن إحياء العلوم اليهودية واللغة العبرية وعلم الآثار واجب قومي، ومن جهة أخرى تدفع الجامعات نحو تبني معايير السوق والتصنيع بشكل مباشر وغير مباشر، بوعي ودون وعي.

ظهر هذا التوتر والانسجام بين المعرفة، السلطة والسوق في كافة المواضيع المطروحة في فصول الكتاب. فمثلاً، موضوع هجرة العقول الإسرائيلية، أو كما يسمى في الخطاب الإسرائيلي «هروب العقول»، يمثل حالة من هذا التوتر والانسجام.

بذلت السلطة المركزية جهوداً لإرجاع علماء وباحثين إسرائيليين في الخارج إلى المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وتعاونت الجامعات مع هذا المجهود، على الرغم من تناقضه مع العولمة الأكاديمية، فهجرة العقول هي إحدى تجليات العولمة الأكاديمية التي ترغب الجامعات

الإسرائيلية في تعزيز اندماجها بها، وفي الوقت نفسه تتكاتف لإعادة العلماء الإسرائيليين إلى مؤسساتها الجامعية والتعليمية، بينما عليها أن تشجع هجرة العقول الإسرائيلية إلى الخارج واستيعاب عقول غير إسرائيلية إليها. كتب الكثير من الأكاديميين عن هذا التوتر في موضوع هجرة العقول، جاءت كتابتهم لحيرتهم من هذه الازدواجية، وادعوا بحق أنها ليست هروباً بل اختيار في كثير من الأحيان.

حاولت المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية أن تجد حلاً لهذا التوتر من خلال إقامة ما أسمته «مراكز التميّز البحثي». تمثل هذه المراكز حالةً من حالات تهدئة التوتر بين المركبات الثلاثة: السلطة والمعرفة والعولمة. فمراكز التميّز الأكاديميّ ركزت على المواضيع العلمية «العولميّة»، وأهملت العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما أنها حققت أهداف السلطة القومية بإرجاع العقول اليهوديّة، حيث إن هذه المراكز ستكون الإطار الذي يحتضن العائدين، كما أنها حققت أهداف الجامعة في تعزيز دمجها في العولمة من خلال مراكز تميّز أكاديمي أقيمت حسب منطق قوانين السوق. فالمعرفة فيها تخدم أهداف السلطة المركزية في تطوير الاقتصاد والبحث التكنولوجي، وعودة العقول اليهودية إلى الوطن، وتخدم عولمة الجامعة من خلال تعزيز مفهوم «التميز»، وهو مفهوم نيوليبرالي وعولمي، كما أنه يزيد حجم الإنفاق الحكومي عليها. وكما بيّنا في الكتاب، لم تكن هذه التجربة مثاليّة، فالمهاجرون لم ينظروا إلى أنفسهم كهاربين، والحكومة لم تلتزم بكل تعهداتها لأسباب اقتصادية، وهنا نجد كيف أن الاعتبارات الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية «القومية»، طغت على الاعتبار الوطني في إرجاع العقول اليهودية.

ظهر التوتر والانسجام بين المنظومات الثلاث، في النقاش حول إقامة الجامعة العبرية والبناء المؤسساتي للتعليم العالي، وربما كان العامل الاقتصادي الأقل شأناً في هذه الفترة، بالمقارنة مع المنظومتين المعرفية والسياسية، ولكنها كانت حاضرة أيضاً، فتمويل الجامعة العبرية كان يعتمد في عقودها الأولى على تبرعات من خارج المجتمع الاستيطاني اليهودي ومؤسساته في فلسطين، وذلك انسجاماً مع فكرة الجامعة كجامعة يهودية، على غرار فكر (آحاد هعام).

حاولت مؤسسات المجتمع اليهودي الاستيطاني تعزيز حضورها في الجامعة من خلال زيادة الدعم الاقتصادي والمالي للجامعة، فقد ازداد هذا الدعم على مر السنين، وأصبح مُهيمناً عشية قيام الدولة وبعده. فتحولت الجامعة العبرية من جامعة يهودية إلى جامعة إسرائيلية. قد تكون هذه المقولة مستهجنة اليوم في المشهد السياسي الإسرائيلي، الذي يشدد على الهوية اليهودية / الإثنية، ولكن بذلت السلطة بعد قيام الدولة جهوداً حثيثة لصبغ الجامعة العبرية بطابع إسرائيلي وليس يهودياً، بالمفهوم الثقافي. فعملية بناء الأمة الإسرائيلية كانت تحتاج إلى نفي الطابع اليهودي بمفهوم آحاد هعام. أمة لها حدود جغرافية واضحة وهوية قومية، صحيح أن بناء الأمة الإسرائيلية في تلك الفترة لم يشمل الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل، ولكنه أيضاً لم يشمل اليهود الذين فضلوا البقاء خارجها.

لن نستمر بالتطرق إلى حالات التوتر والانسجام في كل المواضيع المطروحة في فصول الكتاب، ولكن لا بد من التطرق إلى حالتين من دراسات الحالات الثلاث التي تعرضنا لها. إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في جامعة بن غوريون، والاعتراف بجامعة ثامنة في مستوطنة أرييل. ظهر في هاتين الحالتين التوتر والانسجام بين السلطة، المعرفة والاقتصاد، وفي بعض الأحيان التناقض العقلاني، أي أن الواقعين فيه واعون له. ظهر الصراع بين السلطة والمعرفة في مسألة إغلاق كلية نظام الحكم في جامعة بن غوريون، وقد مثّل السلطة في هذه الحالة مركبات أطراف كثيرة، الحكومة ظهرت مُمثلة بوزير التعليم وسياسيّن، والمؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة مُمثلة بمجلس التعليم العالي ومحاضرين في الجامعات، كما مثّل السلطة صمت الكثيرين عن الإصرار والمثابرة على إغلاق الكلية. مثّلت الكلية حالة معرفيّة جديدة في المشهد الأكاديمي الإسرائيلي وفي كليات العلوم السياسية، حيث تبنت نموذجاً متعدد الأنساق في تدريس العلوم السياسيّة، بعيداً عن النموذج التقليدي. أدى الصراع بين السلطة والمعرفة في هذه الحالة إلى تسوية. فمن جهة حققت شرطية المعرفة التي مثلتها السلطة هدفها في سلب الكلية تميزها ككلية متعددة الأنساق، فالإصلاحات التي قامت بها الجامعة في الكلية قربتها إلى مربع الكليات التقليدية، ومجرد التهديد بإغلاقها سيساهم مستقبلاً في تعزيز الحذر المعرفيّ والأكاديميّ في صفوف الطاقم الأكاديميّ. ومن جهة أخرى، استطاعت الجامعة

الحفاظ على بقاء الكلية، وحافظت على هيبتها العلمية والإدارية، ناضلت الجامعة من أجل هيبتها الأكاديمية، ولم تناضل من أجل جوهر الكلية. تُعبر هذه الحالة عن صيرورة تقليص مساحة الحرية الأكاديمية، والتي باتت تعني، بالأساس، عدم تدخل المؤسسة المركزية بالشؤون الإدارية للمؤسسة الأكاديمية، فقط.

وظهر الصراع بين السلطة والاقتصاد في الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريبل، ثابرت السلطة على الاعتراف بجامعة ثامنة في مستوطنة أريبل، على الرغم من المبررات التي ساقتها المؤسسة الأكاديمية لثنيها عن هذه الاعتراف، ومثّلت مثابرة السلطة على الاعتراف بالجامعة، نموذجاً للسلطة القومية الأيديولوجية التي تقتحم المشهد الأكاديمي كقوة غازية، ولكن يظهر هذا النموذج، أيضاً، كنموذج مُميّز لأن هذه السلطة هي التي تعترف بجامعة ثامنة، مخالفة بذلك الاعتبارات الاقتصادية كلها، وهي نفسها التي تدفع المؤسسة الأكاديمية داخل الخط الأخضر نحو التوجهات النيوليبرالية، ونحو تصنيع الجامعات، والذي قد يكون على حساب «القوميّ». في المقابل، ثابرت المؤسسة الأكاديمية، مُمثلة بلجنة التخطيط والموازنة ولجنة رؤساء الجامعات، على معارضة هذا الاعتراف، وساقت لذلك كل الأسباب الموضوعية ذات الطابع الاقتصادي والأكاديمي لرفضها هذا الاعتراف، ولكنها لم تتطرق بتاتاً للموضوع الأخلاقي والسياسي، المتعلق بإقامة جامعة في مستوطنة خارج الخط الأخضر، وفي أراض محتلة حسب القانون الدولي. نلاحظ في الحالتين الدراسيتين، أن الصراع بين السلطة والمعرفة في حالة كلية نظام الحكم حُسم لصالح السلطة، وعندما كان الصراع بين السلطة والاقتصاد في حالة جامعة أريبل، حُسم لصالح السلطة. قد يسوق ماركسيون تفسيراً لذلك من خلال الادعاء أن هيمنة الإنفاق الحكومي على المؤسسات الأكاديميّة يجعلها تنتصر دائماً، ولكن أليس الإنفاق الحكوميّ وزيادة تدخل الدولة لتحقيق منالية التعليم العالي هو أيضاً هدف التوجهات الاجتماعيّة الاشتراكية. تشكل هذه المسألة تحدياً للتوجهات الاجتماعية الاشتراكية، كيف يمكن الدفاع عن التمويل الحكومي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحرية الأكاديمية من السلطة؟. سؤال سيبقى مطروحاً للنقاش والتداول.

تقدم الحالة الإسرائيليّة نموذجاً للكثير من الخلاصات، قد تحتاج إلى أبحاث أخرى

مستقبلية، ونوجزها بالآتي: إن عولمة الأكاديميا لن تحررها من تدخل السلطة، إلا إذا تحررت من الإنفاق الحكومي من خلال عملية خصخصة حتى النخاع. ولكن، يقدم النموذج الإسرائيلي في الوقت نفسه مقولة مفادها أن الإنفاق الحكومي كان عاملاً مهماً في تميز الأكاديميا والبحث العلمي الإسرائيلي، وأنه عندما انسحبت الدولة تراجع معها البحث العلمي والتطوير. ويُظهر النموذج الإسرائيلي أنه لا بديل للمؤسسات الأكاديمية الحكومية في تقدم البحث العلمي والتطوير، وأن خصخصة التعليم العالي والأكاديميا سوف تطورها مقولة غير صحيحة حسب النموذج الإسرائيلي. فالعكس هو الصحيح، العولمة لن تؤدي إلى شرذمة الهوية والتوجهات القومية، بل ستعززها، وستعزز من تدخل السلطة في الأكاديميا وتعزز علاقتها بالمعرفة.

قائمة المصادر

- أوفير، عدي، الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ٧-١٣.
- حيمر، عبد السلام، في سوسيولوجيا الخطاب، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨).
- فوكو، ميشال، حفريات المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧).
- فيلدحاي، ريفكا، الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١٤-١٩.س
- كيغان، جيروم، الثقافات الثلاث: العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانيات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: صديق محمد جوهر، (الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٤).
- مطر، عنات، عن الحرية والخدمة - الحرية الأكاديمية في إسرائيل وفي الأراضي التي تحتلها، كتاب دراسات السنوي، ٢٠١١، ص: ٨٨-٩١.
- مصطفى، مهند، المستوطنون من الهامش إلى المركز، (رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣).
- مصطفى، مهند، «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين صراعها الداخلي والصراع مع وزارة المالية»، مجلة قضايا إسرائيلية، ٢٠١٠، العدد ٣٧-٣٨.
- مصطفى، مهند، «الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة»، مجلة قضايا إسرائيلية، ٢٠٠٨، العدد ٢٩.

اللغة الإنجليزية

- Alpert. C. Technion: The Story of Israel`s Institute of Technology. (New York and Haifa: 1982.)
- Altbach. G. Philip et .al.. American Higher Education in the Twenty-First Century: Social .Political and Economic Challenges. (Baltimore and London: The johns Hopkins University Press. 1999.)
- Bauman. Z. «Universities: Old. New and Different». in: A. Smith and F. Webster (Eds.). The Post Modern University?. (Buckingham: Open University. 1998.)
- Ben-Dor. Gabi. The Societal Component of National Resilience. (Haifa: National Security Studies Center. Haifa University. 2004.)
- Bell. Daniel The Coming of Post-Industrial Society: a Venture in Social Forecasting. (New York: Basic Books. 1973.)
- Brzezinski. Jerzy and Nowak. Leszek (eds.). The Idea of the University. (Atlanta: Rodopi. 1997.)
- Cabal. Alfons. the University as an Institution Today. (Paris: UNESCO Publishing. 1993.)
- Cowen. Robert. «Comparing and Transferring: Visions .Politics and Universities». In: David Bridges .et .al. (Eds.). Higher Education and National Development: Universities and Societies in Transition (London and New York: Routledge. 2007). Pp: 13-29.
- Delanty. G. Challenging Knowledge: The University in Knowledge Society. (Buckingham: Open University Press. 2001.)
- Forgan. S. «The Architecture of Science and the Idea of a University». Studies in History and Philosophy of Science. 20 (4). 1989. pp: 405-434.
- Gellner. W. The Political of Policy: Political Think Tanks and Their Markets in the US

Institutional Environment. (Berkley: University of California. 1994.)

- Gordon. Nev «Boycott Israel». (Los Angeles Times. 20/8/2009). See the link: http://articles.latimes.com/2009/aug/20/opinion/oe-gordon20.
- Greenwood. D. and Levin. M. «Reform of the Social Sciences and of Universities through Action Research». in the Sage Handbook of Qualitative Research: Third Edition edited by Norman K. Denzin. Yvonna S..Lincoln. 2005. p: 43-64.
- Habermas. J. «The Idea of the University- Learning Processes». in: the New Conservatism: Cultural Criticism and Historians` Debate. (Cambridge: Poity Press. 1992.(
- Lyotard. J.F. The Post Modern Condition. (Manchester: Manchester University Press. 1984.)
- Marginson. S. «Higher Education and Public Good». Higher Education Quarterly. 65 (4). 2011. pp: 411-433.
- Medvetz. Tom. Think Tanks as a Emergent Field. (The Social Science Research Council. 2008). p:3.
- Mustafa. Mohanad «The Empowering of the Israeli Extreme Right: The Rise Up of the `Yisrael Beiteinu` Party». In: Priya Singh and Susmita Bhattachary (Eds.). Perspectives on West Asia: The Evolving Geopolitical Discourses. (Delhi: Shipra Publications. 2012). Pp: 37-57.
- Nussbaum. Martha C.. Not For Profit: Why Democracy Needs the Humanities. (Princeton: Princeton University Press. 2010.)
- Orlans. H. The Non Profit Research Institute: its Origins. Operation. Problems and Prospects. (New York: Mc Graw-Hill. 1972.)
- Schechtman. Joseph. The Vladimir Jabotinsky Story. Rebel and Statesman. (New York: Thomas Yoseloff. Vol.1. 1956). p: 185-194.
- Seidel. Hinrich. «The Social Significant of Higher Education». the Role of Higher Education in Society. Quality and Pertinance. 2nd UNESCO- Non-Governmnantal Organizations Collective Consultation on Higher Education (Paris. 8-11 April. 1998). pp: 31-39.
- Smith. Richard. «Conceptions of the University and the Demands of Contemporary» .In: David Bridges .et .al. (Eds.). Higher Education and National Development: Universities and Societies in Transition. (London and New York: Routledge. 2007). Pp: 30-40.
- Weisbuch. Robert. «Six Proposals to Revive the Humanities». The Chronicle of Higher Education. (45). 29. 1999. p: 4.

اللغة العبرية (مقالات وكتب):

- اشبال، ريبكا، كل ما استطعنا فعله: دور الجامعة العبرية وأطباء أرض إسرائيل في الحرب العالمية الثانية وبعدها، (القدس: منشورات ماغنس، ١٩٨٦).
- ايزنكنغ - كناه، كناه، حول العلاقة بين المعرفة والسياسات: مكانة مراكز الأبحاث والتفكير في العالم وإسرائيل في عملية بلورة السياسات الجماهيرية، (القدس: معهد القدس لدراسات إسرائيل، ٢٠٠٤).
- ايال، غيل، نزع السحر عن الشرق: تاريخ الاستشراق في عهد النزعة الشرقية، (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٥.)
- أيالون، حنا، «من يتعلم، ماذا، أين ولماذا؟: انعكاسات اجتماعية لتوسّع وتنوع جهاز التعليم العالي في إسرائيل»، مجلة علم الاجتماع الإسرائيلي (سوسيولوجيا يسرائيليت)، (١)، ٢٠٠٨، ص: ٣٣- ٦٠.

- برئيل، أوري، «ابستومولوجيا صهيونية: سياسة الأرقام عند بن غوريون»، مجلة تبصرات في نهضة إسرائيل (عيونيم بتكومات يسرائيل)، المجلد ٢٢، ٢٠١٢، ص:٩١-١٢١.
- برئيل، أوري، «القائد، العلماء والحرب: دافيد بن غوريون وإقامة السلاح العلمي»، مجلة إسرائيل (يسرائيل)، العدد ١٥، ٢٠٠٩، ص٦٧-٩٢.
- بن عاموس، أفنر، «الجامعة»، في: قاشتي وآخرون (محررون). معجم التربية والتدريس، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ١٩٩٧).
- بن كنعان، دان، الجامعة العبرية في القدس من بداية القرن العشرين إلى القرن الواحد والعشرين، (تل أبيب: المنظمة الإسرائيلية لمحبي الجامعة العبرية في القدس، ٢٠٠٠).
- بوبر، مارتين، بارتولد فايبل وحاييم وايزمان، مدرسة عليا يهودية، (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٦٨).
- بيلسكي، ليؤورا، «أزمة الأنساق العلمية في أعقاب الكارثة»، نظرية ونقد، العدد ٤٠، ٢٠١٢، ص: ٥-١١.
- جابوتنسكي، زئيف، «رأي خاص»، في: زئيف جابوتنسكي، «التنقيحية الصهيونية وتبلورها: مجموعة مقالات نشرت في «رازويست» ١٩٢٥-١٩٢٩»، (تل أبيب: إصدار معهد جابوتنسكي، 1985)، ص:٦٣-٦٦.
- حاينة، يعقوب، نحو جامعة القرن الـ٢١: قضايا وخطوط موجهة للتخطيط (حيفا: معهد التخنيون، ٢٠٠٤).
- درور، يحزقيل، تحسين السياسات والإدارة في إسرائيل، (تل أبيب: منشورات مكتبة الإدارة، ١٩٧٨).
- درور، يحزقيل، سياسات وإدارة، (القدس: منشورات ماغنس، ١٩٨٧).
- درور، يحزقيل، «دور مراكز أبحاث السياسات في بلورة مستقبل دولة إسرائيل: الفجوة وجسرها»، في: أبراهام فريدمان وشلومو حسون (محرران). كيف نؤثر: باحثون ومتخذو السياسات. (القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣)، ص: ١٥٥-١٦٤.
- درور، يوفال، «بداية التخنيون العبري في حيفا ١٩٠٢-١٩٥٠»، ...ص: ٣٣٠-٣٥٧.
- دوري، يتسحاك، دور الجامعة العبرية في بلورة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل في العقد الأول، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠١).
- دويدوفيتش، نيتسا، التعليم العالي على مفترق طرق: توجهات تطور الكليات المناطقية وانعكاساتها على جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (رمات غان: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٥).
- رام، أوري، عهد ما بعد: قومية وسياسة العلم في إسرائيل (القدس: منشورات ريسلينغ، ٢٠٠٦).
- شفارتس، دوف، محرر، جامعة بار إيلان من الفكرة إلى الواقع، (رمات غان: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٦).
- شفطان، دان، نضال الأقلية العربية ضد الدولة اليهودية، (تل أبيب، إصدار كنيرت، ٢٠١١).
- شنهار، عليزا، «أزمة في الدراسات اليهودية - والعالم الأكاديمي يصمت»، مجلة كيفونيم حدشيم (اتجاهات جديدة)، ١٦، ٢٠٠٧، ص: ٧٧-٧٨.
- عيرام، يعقوب، «النظرية والتطبيق في التعليم اليهودي»، (هرتسليا: منشورات تشريكوبر، ١٩٧٧).
- غدعون، شمعوني، الأيديولوجية الصهيونية، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٣).
- غور- زئيف، إيلان، ضد تصنيع الجامعات في إسرائيل، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٧).
- غور- زئيف، إيلان، محرر. «نهاية الأكاديميا في إسرائيل»، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٥).
- غيلات، مردخاي، هار هتسوفيم، (غفعتايم: دون دار نشر، ١٩٦٩).

- فولنسكي، عامي، الأكاديميا في بيئة متغيرة سياسات التعليم العالي في إسرائيل ١٩٥٢-٢٠٠٤. (تل أبيب: مؤسسة شموئيل نئمان، ٢٠٠٥).
- فولنسكي، عامي، بعد العقد الضائع: التعليم العالي في إسرائيل إلى أين؟، (القدس: مركز «طاوب» لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠١٢).
- فريدمان، أبراهام وشلومو حسون. محرران، كيف نؤثر: باحثون ومتخذو القرارات، (القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل، ٢٠٠٣).
- كاتس، شاؤول وهيد، ميخائيل (محرران)، تاريخ الجامعة العبرية في القدس: الجذور والبدايات، (القدس: منشورات ماغنس، ٢٠٠٧).
- كلاين، مناحيم، «نضال جامعة بار إيلان للاعتراف الأكاديمي»، في: دوف شفارتس (محرر). جامعة بار إيلان من الفكرة إلى الواقع، (رمات غان: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٦)، ص: ٢٣-٦٢.
- كلاين، مناحيم، جامعة بار إيلان: أكاديميا، الدين والسياسة، (القدس: منشورات ماغنس، ١٩٩٨).
- كلوزنر، يوسيف، «قبل أن تكون جامعة عبرية»، الجامعة العبرية في القدس ١٩٢٥-١٩٥٠، (القدس: دون اسم ناشر، ١٩٥٠).
- كوهن، أوري، الجبل والتل: الجامعة العبرية في القدس من فترة ما قبل الاستقلال وحتى بداية الدولة، (تل أبيب: منشورات عام عوبيد، ٢٠٠٦).
- كوهن، أوري وكاتس، دانا، «ثقافة مدينية وهوية أكاديمية: منظمة محبي الجامعة العبرية في تل أبيب: ١٩٣٣-١٩٤٠»، مجلة «إسرائيل» (يسرائيل)، العدد ٨، ٢٠٠٥، ص: ١-٣٨.
- كوهن، أوري، «إستراتيجية الجامعة العبرية للتوسع والتوقف في أعقاب نشوء جامعة تل أبيب ١٩٥٣-١٩٦١»، مجلة «عيونيم بتكومت يسرائيل» (تصورات في نهضة إسرائيل)، المجلد ١٢، ٢٠٠٢، ص: ٣٥٩-٤٠١.
- كوهن، أوري، «الجامعة العبرية في القدس خلال فترة الانتقال من البيشوف إلى الدولة: نظرات أولية حول نشوء المجتمع المؤهّل في إسرائيل»، مجلة الصهيونية «تسيونوت»، ٢٠٠١، ص: ٢٩٧-٣٢٩.
- كوهن، أوري، الجامعة العبرية في القدس في العقد الأول لدولة إسرائيل: الجامعة بين الاستقلالية الأكاديمية والتأقلم السياسي، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠١).
- كيرن، ميخائيل، بن غوريون والمثقفون: سيطرة، موقف وكاريزما، (سدي بوكر: كريات سدي بوكر، ١٩٨٨).
- ليبل، أودي، الطريق إلى المعبد: أتسيل ولحي وحدود الذاكرة الإسرائيلية، (القدس: منشورات الكرمل، ٢٠٠٧).
- ليمور، نيسان وعامي فولنسكي، تحولات في التعليم العالي، (أور يهودا: معهد المسؤولية المدنية، ٢٠١٣).
- مجموعة مؤلفين، بن غوريون وتطور العلوم في إسرائيل، (القدس: الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم، ١٩٨٩).
- مجموعة مؤلفين، دور الكليات في توسيع جهاز التعليم العالي في إسرائيل: دروس من التجربة الأميركية، (تل أبيب: صندوق تعليم الولايات المتحدة - إسرائيل، ٢٠٠٤).
- مئير، ابيعوم ودوانيام، جاكلين، جامعة، مدينة والعلاقات الحيزية، (سدروت: كلية سبير، ٢٠٠٦).
- نؤور، موشيه. محرر، الجيش، الذاكرة والهوية القومية، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٧).
- هرمتي، شلومو، «زئيف جابوتنسكي: المبادر للمدرسة العبرية الوطنية في الشتات»، مجلة تبصرات في نهضة

إسرائيل (عيونيم بتكومات يسرائيل)، ٢٠٠٤، ص: ٢٩٩-٣٢٣.
- هوروفيتش، تمار وفولنسكي، عامي، «من جهاز متجانس إلى جهاز متعدد: عمليات تغيير في جهاز التعليم العالي في إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٦»، في: أ. بيلد (محرر)، خمسون عاماً على جهاز التعليم، (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٩٩)، ص: ٩١١-٩٣٧.

تقارير بحثية، ورسمية وغير رسمية (اللغة العبرية):

- الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، مستقبل العلوم الإنسانية في جامعات البحث الإسرائيلية، (القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، ٢٠٠٧).
- أونغر، يارون، وضع الدراسات اليهودية في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٠٩).
- برودت، دافيد (محرر)، جهاز التعليم العالي للعقد القادم، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٤).
- بن ساسون، شيرا، تقرير لجنة فينوغراد، (القدس: مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٣).
- بروتوكول جلسة لجنة العلوم والتكنولوجيا، بروتوكول رقم ١١، تاريخ الجلسة ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٦.
- تدمور، ارز وأرئيل سيغال، نكبة خرطة: الكتيب الذي يحارب من أجل الحقيقة، (إصدار حركة إم ترتسو، ٢٠١١).
- تدمور، ارز، عميت براك ورونين شوفال، تسييس في جامعة بن - غوريون، (القدس: إصدار حركة «إم ترتسو»، ٢٠١١).
- تقرير الأكاديمية الوطنية للعلوم المقدم إلى لجنة «شوحط» التي فحصت مشكلة الأكاديميا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٧ على الرابط الآتي:
http://www.academy.ac.il/data/news/51/NewsFiles/Register-Sum.pdf
- تكفا، رون، الأكاديمية القومية الإسرائيلية للعلوم، (ورقة بحثية قدمت للجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست، القدس: مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ٢٠٠٦).
- تكفا، رون، العلماء الرئيسون وأجسام البحث والتطوير في الوزارات الحكومية، (القدس: مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٦).
- تكفا، رون، فحص وضع مكانة مراكز الأبحاث الحكومية، (القدس: معهد البحث والمعلومات -الكنيست، ٢٠٠٦).
- الجامعة العبرية، الجامعة العبرية بالقدس الشريف، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٤١).
- الجامعة العبرية، الجامعة العبرية بالقدس الشريف، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٣٩).
- الجامعة العبرية، الجامعة العبرية في القدس: تشكلها ووضعها، (القدس: مطبعة عزرائيل، ١٩٣٧).
- داطل، ليؤور، «بعد مماطلة سبعة أعوام: الجامعة العبرية ستغير دستورها»، (ذا ماركر، ٩/ ٣/ ٢٠١١).
- دائرة الإحصاء المركزية للعام، إعلان للصحافة من تاريخ ٢٣/ ٧/ ٢٠١٣.
- دائرة الإحصاء المركزية، استطلاع البحث والتطوير في المستشفيات ٢٠٠٩ واستطلاع الأطباء ٢٠١١، (القدس:

دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١١).

- دائرة الإحصاء المركزية، أصحاب الدكتوراه في العام ٢٠٠٩، العمل في البحث والتطوير وتعليم البوست – دكتوراه، (٨/ ٧/ ٢٠١٣).
- دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠٠٩، (القدس: دائرة الإحصاء المركزية).
- رسالة من مركز المعلومات والبحث إلى رئيس لجنة المالية، المؤرخة في ٢٥/ ١١/ ٢٠١٠.
- شمولي، ايتسيك وآخرون، ورقة موقف: مستقبل التعليم العالي: أبعاد أكاديمية، اجتماعية واقتصادية، (دون مكان نشر: نقابة الطلاب العامة، ٢٠٠٧).
- غاتس، دافنا وآخرون، مخرجات البحث والتطوير في إسرائيل: منشورات علمية بمقارنة عالمية ١٩٩٠-٢٠١١، (حيفا: معهد شموئيل نآمان – التخنيون، ٢٠١٣).
- غاتس، دافنا وآخرون، مسح البنية التحتية البحثية في إسرائيل، (حيفا: معهد شاؤول نآمان، ٢٠١٠).
- غاد، يئير، استطلاع الطاقم الأكاديمي ٢٠١٢، (القدس: معهد دراسة الإبداع التعليمي – الجامعة العبرية، ٢٠١٢).
- غاي نفون، تأثير تباين التعليم العالي على الراتب، (القدس: بنك إسرائيل، ٢٠٠٤).
- غولدشميت، روعي، معلومات عن البحث العلمي، والبحث والتطوير في إسرائيل، (ورقة مقدمة إلى لجنة العلوم والتكنولوجيا البرلمانية، القدس: مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ٢٠١١).
- كوهن، يونتان، العلوم الإنسانية، التربية الليبرالية والقيادة، (القدس: معهد مندل للقيادة، ٢٠١٢)، ص: ٨.
- لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢).
- لجنة التخطيط والموازنة، نموذج موازنة جهاز التعليم العالي في إسرائيل، (القدس: لجنة التخطيط والموازنة، ٢٠١٢).
- ليفنهايم، ناقا، توصيات اللجنة لفحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، (القدس: مركز المعلومات والبحث، ٢٠٠٢).
- مجلس التعليم العالي، التقرير السنوي، (القدس: مجلس التعليم العالي ٢٠١٢).
- المجلس القومي للبحث والتطوير، تقرير للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١، مقدم إلى اللجنة الوزارية للشؤون العلمية والتكنولوجية وللجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست، (تموز ٢٠١٢).
- معهد فان لير – طاقم العمل، خطة قومية لتطوير تعليم العلوم الإنسانية في المجتمع الإسرائيلي، (القدس: معهد فان لير، ٢٠١١).
- موزس، حنان، لا صهيونية في الأكاديميا الإسرائيلية، (القدس: مركز الإستراتيجية الصهيونية، ٢٠١٠).
- BGU Response to Department of Politics and Government Evaluation Report October 2011. See the link: http://che.org.il/wp-content/uploads/2012/05/Ben-Gurion-Response.pdf
- Council for Higher Education. Committee for the Evaluation of Political Science and International Relations Programs. General Report. September. 2011.
- Hebrew University. Hebrew University of Jerusalem. its History and Development. (Jerusalem: Hebrew University. 1942.(
- Hebrew University. Hebrew University of Jerusalem. its History and Development. (Jerusalem:

Hebrew University. 1948.(

- Council for Higher Education. Committee for the Evaluation of Political Science and International Relations Programs. Ben Gurion University. Department of Politics and Government: Evaluation Report. September. 2011.

مقالات وتقارير صحافية (باللغة العبرية):

- إدمون، يوفال، «الجامعات تهمل التدريس»، (ذا ماركر، ١٨/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٢٥.
- اديرت، عوفر، «الديكتاتور المتنور»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٨/ ٣/ ٢٠١٣)، ص: ٤٤-٤٨.
- اردينست - فولكان، دافنا، «قلب المثلث في العلوم الإنسانية: من الكم إلى الكيف»، (هآرتس، ٢/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٢٠.
- ارلوزوروف، ميراف، «خطة خماسية ثورية للتعليم العالي في إسرائيل»، (ذا ماركر، ١١/ ٥/ ٢٠١٠) ص: ٢٤-٢٨.
- ارلوزوروف، ميراف، «لقاء مع منوال تراختنبرغ رئيس لجنة التخطيط والموازنة»، (ذا ماركر، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٩)، ص: ٤-٥.
- ارلوزوروف، ميراف، «يكفي الجلوس مكتوفي الأيدي»، ذا ماركر، ١٤/ ٣/ ٢٠١٠، ص:٣.
- ارياف، غادي، «انكسار الكود الأكاديمي»، (هآرتس، ١٢/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
- افراتي، عيدو ويردين سكوب، «منح جائزة نوبل للكيمياء لباحثين إسرائيليين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأميركية»، (هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١.
- افراتي، عيدو، «درست علوماً سياسية؟ أكتفي بالنقانق»، (ماركر ويك، ١٨/ ٥/ ٢٠١٢). ص: ١٨.
- أورون، دان وروتم سوريك، «الثمن الباهظ لتقليص ميزانية الأكاديميا»، (ذا ماركر، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٢٠.
- اوريال فروكشيا، اوريال، «أكاديميا على منظار الاستهداف»، (هآرتس، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢٢.
- ايدار، درور، «البكتيريا المكارثية استفاقت من مخبئها»، (يسرائيل هيوم، ٩/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.
- ايش، عوفرا، «عندما يصل التضخم إلى الأكاديميا»، (ذا ماركر، ٨/ ٥/ ٢٠١٣)، ص: ٢٠.
- إيلاني، عفري، «لا توجد نخبة فكرية يمينية في البلاد؟ مركز شاليم المحافظ يقيم كلية للعلوم الإنسانية»، (هآرتس، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩).
- إيلاني، عوفري، «إبعاد العبرية من مقاعد الأكاديميا»، (هآرتس، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٨)، ص: ١٤.
- إيلاني، عوفري، «لقاء مع مناحيم بن ساسون: الشعب مع الجامعة»، (ملحق هآرتس، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩)، ص: ب٢.
- ايليني، عوفري، «في القدس، كلية الحقوق تريد أن تكون أقل مقدسية»، (هآرتس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ١+١٠.
- ايليني، عوفري، «يتخلى عن مسؤولية فضيحة التعليم العالي»، (هآرتس، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٨)، ص: ١٢.
- بار-لفيف، افريال، «كلية الخداع»، (هآرتس، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ١٣.

- باك، يورام، «التحرر الفكر»، (هآرتس، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب١.
- برطل، يسرائيل، «حول أفول العبرية في الأكاديميا»، (هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٢.
- برغمان، يعقوب (٢٠٠٩). «هل الجامعات تخدع الجمهور؟». ذا ماركر ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩. ص:١٦.
- برغمان، يعقوب، «الأكاديميا الإسرائيلية أسيرة المتوسطية»، (ذا ماركر، ٧/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ١٠.
- برغمان، يعقوب، «امنحوا الكليات فرصة التنافس»، (ذا ماركر، ١٢/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢٨.
- برغمان، يعقوب، «باحثو الأكاديميا ملزمون بتقديم الفائدة للجمهور»، (ذا ماركر، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٨)، ص:١٦.
- برغمان، يعقوب، «لم تكن ملاحقة»، (هآرتس، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.
- برغمان، يعقوب، «هل الجامعات تغلط الجمهور؟»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ١٦.
- برغمان، يعقوب، «أكاديميون أكثر من اللازم في مجالات غير ضرورية»، (ذا ماركر، ١٦/ ٣/ ٢٠١١)، ص: ٢٥.
- برنوفسكي، ياعيل وشلومو سيزنا، «رئيس الحكومة زار جامعة أرييل: سنستمر بالبناء في بلادنا»، (يسرائيل هيوم، ٩/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.
- برنيع، ألون، «خريجو الكليات ليسو أقل من خريجي الجامعات»، (ذا ماركر، ١٤/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ٢٣.
- برنيع، ألون، «من الآن قولوا: تنقل العقول»، (ذا ماركر، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٨.
- برنيع، ألون، «من الآن قولوا: تنقل العقول»، (ذا ماركر، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٨. الكاتب هو نائب رئيس الكلية الأكاديمية للهندسة في تل أبيب.
- بروست، رام، «بوادر حرب وزارة المالية ضد الجامعات»، (ذا ماركر، ٩/ ٧/ ٢٠٠٨)، ص: ١٤.
- برونر، جوجا، «أخانا الكبير»، (هآرتس، ٢١/ ٩/ ٢٠١٠)ص: ب ٤،
- بسوك، موطي، «رغم معارضة وزارة المالية: لبيد سيمرر ٥٠ مليون شيكل لجامعة أرييل»، (هآرتس، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٣)، ص: ١.
- بسوك، موطي، «نواجه خطراً وجودياً»، (مارك ويك - ملحق خاص عن الجامعات، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ٤٠-٤١.
- بسوك، موطي، «وزارة المالية أخذت منا ٢٠٠ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨)، ص: ١٧.
- بلاو، أوري، «إستراتيجية صهيونية بتمويل أجنبي»، (ملحق هآرتس، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ١٨-١٩.
- بلاو، أوري، «القوائم السوداء»، (ملحق هآرتس، ١٢/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ١٨-٢٠.
- بلاو، أوري، «تكفا - أمل - لقسم فكر إسرائيل؟»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٨/ ٢/ ٢٠١٣)، ص: ١٢.
- بلطمان، دانيال، «تدريس الكارثة: درس في الاستيعاب»، (هآرتس، ١٩/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ٢٩.
- بلطمان، دانيال، «تدريس الكارثة: درس في الاستيعاب»، (هآرتس، ١٩/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ٢٩.
- بن سمحون، كوبي، «انحرافات لليمين ولليسار»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ١/ ٤/ ٢٠١١)، ص: ٣٠-٣٤.
- بنحاسي أديب، يوخباد، «إسرائيل تقضي على مستقبلها التكنولوجي»، (ذا ماركر، ١٨/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ٢٨.
- بنحاسي أديب، يوخباد، «الدولة تدمر الصناعة التكنولوجية»، (ذا ماركر، ١٥/ ٥/ ٢٠١٢)، ص: ٣٠.
- بودي، ايلي، «لن نكون برينستون»، (هآرتس، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨)، ص: ١٥.
- بيرمن، بيني، «هل جودة التدريس في الكليات أفضل؟»، (ذا ماركر، ١٠/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٢٠.
- بيلغ، رونيت، «النضال على الروح»، (هآرتس، ١٥/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.

- البين، روبرت، «بالذات الرأسمالية تستطيع إنقاذ العلوم الإنسانية»، (هآرتس، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ١٩.
- تسور، تسفرير، النجوم الحقيقيون موجودون في إسرائيل وليس في الخارج، (ذا ماركر، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠). ص:٢٢.
- تشخنوبر، أهرون، «مجلس التعليم العالي يضحي بالجودة العلمية لإسرائيل»، (ذا ماركر، ٤/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ١٩.
- تشخونبر، أهرون، «ليتوقف الاستنزاف المدمر لجهاز التعليم والبحث»، (ذا ماركر، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠)، ص: ١٦.
- حركة «أم ترتسو»، تحريض، إقصاء وتوجهات لا صهيونية في الجامعات»، (أيار ٢٠١٠).
- حروتي - سوبير، طالي، «على عكس العالم، الكل في إسرائيل يريد ماجستير إدارة أعمال»، (ذا ماركر، ١٥/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٠.
- حزقاني، شاي، «المعركة على الرواية»، (ملحق هآرتس الأسبوعي ليوم الجمعة، ١٧/ ٥/ ٢٠١٣)، ص:٢٦-٣٢.
- حسون، نير، «تم الاعتراف بالمركز في أريل كجامعة»، (هآرتس، ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ١+٥.
- حسون، نير، «جمعية إلعاد تمول نشاط الباحث المسؤول عن الحفريات في سلوان»، (هآرتس، ١٤/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.
- حطيبا، نيرا، «التدريس في الكليات أفضل بكثير»، (ذا ماركر، ١٦/ ٥/ ٢٠١٢)، ص: ٢٧.
- حكيم، عيران، هروب العقول؟ إسرائيل تصدرهم بالقوة، (ذا ماركر، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠). ص:١٦.
- حلوتس، دورون، «سيدتي الرئيسة»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ٢/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٢٦-٣٥.
- حوبل، رفيطال، «نقد في جامعة حيفا على تعيين الرئيس الجديد»، (هآرتس، ٢/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٢٠
- حوبل، رفيطل، «أكاديمي- تحدث العبرية!»، (هآرتس، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١١.
- حيبر، حنان، «بمناسبة الأيام المظلمة»، (هآرتس، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.
- الداد، كارني، «أريل وتل أبيب بالمستوى نفسه»، (هآرتس، ١٤/ ٩/ ٢٠١٢)، ص:٢٤.
- الدار، عكيفا، «لإنقاذ أم ترتسو»، (هآرتس، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.
- داطل، ليؤور داطل، «قيمة الخطة لإنقاذ العلوم الإنسانية- ٤٧ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٠)، ص: ٦.
- داطل، ليؤور ودفنا لوتسكي، «أزمة التدريس الأكاديمي»، (ذا ماركر، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٢-١٣.
- داطل، ليؤور وعنبال أوربز، «الصينيون يريدون نسخة عن التخنيون»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٣)، ص: ١٢-١٣.
- داطل، ليؤور وموطي بسوك، «مال أكثر، ملكات أكثر، ورقابة أكبر على الجامعات»، (ذا ماركر، ١٩/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ٤-٥.
- داطل، ليؤور، «ازدياد ميزانية الكليات بنسبة ١٢٪ هذا العام، وميزانية الجامعات ازدادت فقط ٤٪»، (ذا ماركر، ١٤/ ١١/ ٢٠١٢)، ص:٨-٩.
- داطل، ليؤور، «أزمة التدريس الأكاديمي»، (ذا ماركر، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.
- داطل، ليؤور، «إضراب الكليات التكنولوجية: تطالب الحكومة بأربعين مليون شيكل فوراً»، (ذا ماركر، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٠.

- داطل، ليؤور، «السنة الدراسية ستفتتح بتقليص: ميزانية التعليم العالي قلصت بـ١٠٠ مليون شيكل»، (ذا ماركر، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٧.
- داطل، ليؤور، «الكليات التكنولوجية ترفض عرض المالية زيادة ميزانياتها»، (ذا ماركر، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٨.
- داطل، ليؤور، «الكليات التكنولوجية: لن نفتح السنة التعليمية دون زيادة ٤٠ مليون شيكل للميزانية»، (ذا ماركر، ٥/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- داطل، ليؤور، «الكليات في الهامش ستحصل على زيادات مالية أعلى»، (ذا ماركر، ١٨/ ١/ ٢٠١١)، ص: ١٢-١٣.
- داطل، ليؤور، «انتصار تقني: رئيس التخنيون بروفسور بيرتس لافيه»، (ذا ماركر مغازين، أيلول ٢٠١٢)، ص: ١٣٩.
- داطل، ليؤور، «باحث في معهد وايزمان قادر على تجنيد منح بحثية ثمانية أضعاف باحث في جامعة حيفا»، (ذا ماركر، ١٠/ ٢/ ٢٠١١)، ص: ١٦-١٨.
- داطل، ليؤور، «باحثون إسرائيليون أكفاء يريدون العودة - ولكن لا يوجد ما نقترحه لهم»، (ذا ماركر، ٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٤-٥.
- داطل، ليؤور، «تقليصات في جهاز التعليم العالي ستعيق الخطة لإرجاع العقول»، (ذا ماركر، ١٥/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٨.
- داطل، ليؤور، «حروب الأكاديميا: الجامعات مقابل الكليات»، (ذا ماركر، ٢١/ ١/ ٢٠١١)، ص: ٦-٧.
- داطل، ليؤور، «رؤساء الكليات الخاصة: الجامعات هي كارتل»، (ذا ماركر، ٥/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- داطل، ليؤور، «قنبلة زمنية ذكية»، (ذا ماركر، ٢٨/ ٩/ ٢٠١١)، ص: ١٠-١٢.
- داطل، ليؤور، «من يريد البقاء في الأكاديمية الإسرائيلية عليه السفر للخارج»، (ذا ماركر، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- داطل، ليؤور، «نقاش أكاديمي: مجلس التعليم العالي قد يوافق على تصديق اللقب الأول في ست كليات خاصة»، (ذا ماركر، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- داطل، ليئوور وعنبال أوربز، «تراجع الإنفاق على البحث والتطوير يدفع إسرائيل إلى تحدٍّ وجودي»، (ذا ماركر، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ١٢-١٣.
- داطل، ليئوور دطال، «فشل تجنيد الأموال - تم إيقاف إقامة مراكز التميز في الجامعات»، (ذا ماركر، ١٦/ ٩/ ٢٠١٣)، ص: ٦.
- داطل، ليئوور، «أرييل تحتاج إلى ٢١٠ ملايين شيكل على الأقل لكي تعمل كجامعة»، (ذا ماركر، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢) ص، ١٦.
- درور، يحزقيل، «مطلوب قائد طلائعي»، (هآرتس، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.
- ديفا، روني، «ماذا يساوي لقب أكاديمي دون راتب»، (ذا ماركر، ٢/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢٥.
- راز، هيلا وياسمين غواطا، «عمداء كليات الحقوق: البحث القانوني في اللغة العبرية يحتضر»، (ذا ماركر، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٢٨-٣٠.

- راز، هيلا، «الكليات تكرس الفجوات والشروخ في المجتمع الإسرائيلي»، (ذا ماركر، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ٢٤-٢٥.
- راز، هيلا، «كان التمييز في المجتمع الإسرائيلي يتصاعد، إلا أن الكليات كبحته»، (ذا ماركر، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ٣٤-٣٥.
- ربيد، باراك، «اليوم التصويت على الاعتراف بمركز أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٩/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١+١٠.
- ردا شليط، أفنير، «وزير التعليم ضد مناطق الأطراف؟»، (هآرتس، ٢١/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- روبينشطاين، اريال، «العقول تهرب؟ فليهربوا، (هآرتس، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٧.
- روزن، مينا، «الوفرة انتصرت على الروح»، (هآرتس، ١٦/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ٣١.
- روط، نوريت، «يوبيل النقابة: في العقد الأخير تضاعف عدد المحامين في النقابة»، (ذا ماركر، ٢٢/ ٥/ ٢٠١١)، ص: ٢٢-٢٣.
- الروئي، غور، «الثروة والأكاديميا»، (هآرتس، ٩/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ١.
- زرحين، تومر، «ابيعد هكوهن: هل يتعلم الطلاب في الكليات لغياب الخيارات؟» (ملحق هآرتس، ٢٤/ ٧/ ٢٠١١)، ص: ب٢.
- زرحين، تومر، «بروتوكول جلسة العمداء: المستوى في الكليات هابط»، (هآرتس، ٢٢/ ٧/ ٢٠١١)، ص: ٨.
- سريد، يوسي، «أيعقل المتعلمون للاستقالة»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:٣.
- سريد، يوسي، «ساعة الامتحان للأكاديميا»، (هآرتس، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- سكوب، يردين، «٠ من بين ١٠٨: في أكاديمية الوطنية للعلوم لا يوجد أي باحث عربي (هآرتس، ١٢/ ٩/ ٢٠١٣)، ص١+٦.
- سكوب، يردين، «أشباح»، (هآرتس، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ٣.
- سكوب، يردين، «جامعة تل أبيب ستغلق كلية الدراسات الفرنسية»، (هآرتس، ١٠\٤\٢٠١٤)، ص: ٧.
- سكوب، يردين، «الأكاديميا الإسرائيلية تدهورت في عدد المنشورات العلمية للفرد»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)، ص:١+٨.
- سكوب، يردين، «التعليم يفقد علوه»، (هآرتس، ١١/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٥.
- سكوب، يردين، «الجامعة العبرية سوف تقلص ١٠٠ وظيفة محاضر في العلوم الإنسانية»، (هآرتس، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ١.
- سكوب، يردين، «الحاصلون على جائزة نوبل بدؤوا أبحاثهم في البلاد، وبعد ذلك هاجروا إلى أميركا»، (هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٤.
- سكوب، يردين، «الحاصلون على جائزة نوبل بدؤوا أبحاثهم في البلاد، وبعد ذلك هاجروا إلى أميركا»، (هآرتس، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٤.
- سكوب، يردين، «العلوم الإنسانية تبحث عن طريق لقلب الطالب»، (هآرتس، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٦.
- سكوب، يردين، «العلوم الإنسانية تبحث عن طريق لقلب الطالب»، (هآرتس، ١٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٦.
- سكوب، يردين، «تخوف من أن يمس النظام الداخلي لجامعة أرييل الحرية الأكاديمية»، (هآرتس، ٢٦/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ٦.

- سلمون، غابي، «إما العلم أو الأخ الكبير»، (ذا ماركر، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨)، ص: ١٦.
- سوكولوف، موطي، «الأكاديميا متجمدة منذ ٢٥٠ عاماً»، (ذا ماركر، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ٢١.
- سيغل، حغاي، «صهيونية وحاجة حقيقية»، (ملحق يديعوت أحرونوت، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- شاين، ساغي، لنعد العلوم الإنسانية إلى المقدمة»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣)، ص: ١٨.
- شطرسلر، نحاميا، «التعلم من أجل الترف أو من أجل المهنة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ب١.
- شطرنبرغ، كارلو، «خطة إنقاذ للجامعات»، (هآرتس، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.
- شطرنغر، كارلو، «الدماغ العالمي، العقل اليهودي»، (هآرتس، ١٨/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ٣٠.
- شطرنغر، كارلو، «خطة إنقاذ للجامعات»، (هآرتس، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.
- شطرنغر، كارلو، «خطة لإنقاذ الجامعات»، (هآرتس، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.
- شطرنهل، زئيف، «أريبل كشباك للتسوق»، (هآرتس، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- شطروزمان، أوري، «الجامعة في أريبل: حقيقة»، (هآرتس، ١٧/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.
- شطول-طراورينغ، آساف، «توصية لمجلس التعليم العالي: لا لإغلاق كلية السياسة ونظام الحكم»، (هآرتس، ٣/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٦.
- شطول - طراورينغ، آساف، «حوالي ألف أكاديمي يوقعون على عريضة ضد تحويل كلية أريبل إلى جامعة»، (هآرتس، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٦.
- شطول-طراورينغ، آساف، «رؤساء مؤسسات التعليم العالي ضد الإعلان عن جامعة في أريبل»، (هآرتس، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ١+٤.
- شطيرنهل، زئيف، «محترم ومستشرٍ»، (هآرتس، ١٩/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- شفير، غابي، «صمت الأكاديميين»، (هآرتس، ٨/ ٧/ ٢٠١٠).
- شوفال، رونين، «تعددية وليست مكارثية»، (هآرتس، ١٣/ ٩/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.
- شوفال، رونين، أزمة إحياء النكبة في تل أبيب، («هآرتس»، ١٦/ ٥/ ٢٠١٢).
- شومسكي، ديمتري، «أكاديميا في الغابة»، (هآرتس، ١٣/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ١٤.
- شومسكي، ديمتري، «بالذات علوم إنسانية»، (هآرتس، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ب١.
- شيلو، عنار، «كلنا سياسة ونظام حكم»، (هآرتس، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- طال، يراح، «ليس هناك سبب للمعارضة»، (هآرتس، ١/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:١٦.
- طرابلسي حداد، تمار، «توصية: إغلاق الكلية اليسارية»، (يديعوت أحرونوت، ٢٣/ ١١/ ٢٠١١)، ص: ٦.
- طرابلسي-حداد، تمار، «مجلس التعليم العالي: نفكر بإغلاق كلية نظام الحكم في جامعة بئر السبع»، (يديعوت أحرونوت، ٣٠/ ١١/ ٢٠١١)، ص: ٦.
- طوخفيلد، متاي وياعيل بارنوفسكي، «غضب في اليمين: باراك يماطل في الإعلان عن جامعة في أريبل»، (يسرائيل هيوم، ٣/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ٩.
- عميت، حغاي، وشيني ليطمان، «درس في الاقتصاد السياسي»، (ماركر ويك، ٢٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:١٨-٢٠.
- غازيت، إهود، «هناك ما نتعلمه من الآباء المؤسسين»، (ذا ماركر، ٦/ ٦/ ٢٠١٢)، ص: ٢٩.
- غازيت، موشيه، «إعلان الإضراب في الجامعات»، (هآرتس، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ب١.

- غروسمان، شلومو، «مصلحيون يريدون السيطرة على الجهاز»، (ذا ماركر، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٨)، ص: ١٥.
- غوردون، نيف وداني فيلك، «حول شرطية المعرفة»، (هآرتس، ٣/ ١/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- غوطيفاين، داني، «بروتوكولات الأكاديميا»، («هآرتس»، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٠).
- فايمان، غابي، «ليس تعليمياً وليس عالياً»، (هآرتس، ٢/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.
- فروست، رام، «كراهية الجامعات»، (ذا ماركر، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٣.
- فلدمان، ندان، «حائزو نوبل: تقليص ميزانية البحث في أوروبا - ضربة للبحث والصناعة في إسرائيل»، (ذا ماركر، ١/ ١/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- فوكس، اليعزر، «الجامعات تستغل بشكل وقح الحرية الأكاديمية»، (ذا ماركر، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٨)، ص: ٢١.
- فوكس، اليعزر، «أين اختفت الجامعة الجليلية؟»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.
- فوكس، اليعزر، «أين اختفت الجامعة الجليلية؟»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.
- فوكس، اليعزر، «كارتل سبع جامعات»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- فوكس، اليعزر، «كارتل الجامعات السبع»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٦.
- فيغدور، موشيه، «النحافظ على مجلس التعليم العالي»، (هآرتس، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
- قاشتي، أور، «باراك نفذ التزامه لحزب يسرائيل بيتينو وأقر كلية أريئيل ستتحول إلى جامعة»، (هآرتس، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ١+٢.
- قاشتي، أور، «تم إخضاع الأكاديميا» (هآرتس، ٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٢.
- قاشتي، أور، «بروفسور يرون ازراحي: الاعتراف بجامعة في أريئيل هو كدمة للاحتلال»، (هآرتس، ٢٢/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ٩.
- قاشتي، أور، «قسم عمالقة الأدب العبري يصارع على بقائه»، (هآرتس، ٨/ ١٠/ ٢٠١٠) ص: ٩.
- قاشتي، أور، «محاضرون في بار إيلان: الجامعات لا ترفعنا لأننا من اليسار»، (هآرتس، ١٠/ ٢/ ٢٠١١)، ص: ٨.
- كارمي، ريكا، «مسّ خطير بالأكاديميا»، (هآرتس، ٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٢٥.
- كاطن، يوسيف، «التدريج يتجاهل المنشورات باللغة العبرية»، (ذا ماركر، ٩/ ٦/ ٢٠١١)، ص: ٢١.
- كلاين، روني، «كنزنا الغالي»، (هآرتس، ٦/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١٥.
- كليش، شلومو، «الكليات أفضل من الجامعات وبحق»، (ذا ماركر، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٢١.
- كوشرك، نوعا، «من يحتاج لحاملي الفكر»، (هآرتس، ٥/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.
- كينان، إيهود، «الجامعات مهمة للأمن ليس أقل من الجيش الإسرائيلي»، (ذا ماركر، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٨)، ص: ٢٢.
- كينان، إيهود، «لماذا لا يوجد في إسرائيل ٢٠ جائزة نوبل»، (ذا ماركر، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩)، ص: ٢.
- لاكر، مايا، «ليس قراراً سياسياً»، (ملحق هآرتس، ٢٠/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١١.
- لايفوفيتش، ايليا، «الأكاديميا للأكاديميين». (هآرتس ١٧/ ٧/ ٢٠٠٩). ص: ٢٣.
- لفينسون، حاييم، «يتجهون يساراً في مفرق أريئيل»، (هآرتس، ١٧/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٦.
- ليبي، بيرتس، «هكذا نتنافس على العقول البراقة»، (ذا ماركر، ٣٠/ ٨/ ٢٠١٠)، ص: ١٦.
- ليطفين، رينا، «العبرية- لغتنا»، (هآرتس، ٥/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ١٤.
- ليفي، شاي، «لنتعلم موضوعاً ذا قيمة، وليس اقتصادياً فقط»، (هآرتس، ٢/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٧.

- ليفي، غدعون، «بحق المقاطعة»، (هآرتس، ١٩/ ٧/ ٢٠١٢)، ص:٢.
- ليمور، نيسان، «الحكومة تخضع للطلاب وتتجاهل الأكاديميا»، (ذا ماركر، ٧/ ٥/ ٢٠١٣).
- ليندر-غانتس، روني، «استطلاع: الطب هو المهنة الاعتبارية في إسرائيل»، (ذا ماركر، ٣/ ١٠/ ٢٠١٣)، ص: ١٦.
- ليندر-غانتس، روني، «الأطباء في إسرائيل يبحثون كثيراً، ولكنهم يتدهورون في مقياس الاقتباس الاعتباري»، (ذا ماركر، ١٤/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ١٢.
- ليؤور، دان، «العلوم الإنسانية غير متوافرة»، (هآرتس، ٧/ ١١/ ٢٠٠٤)، ص: ٢ب.
- ليؤور، دان، «عندما يأتي سوتسكوفر (شاعر بيديشي، م.م) إلى شيكاغو»، (هآرتس، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
- ماركر ويك، استطلاع الأكاديميا ٢٠١٠، (ماركر ويك، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ٨-١٠.
- مارنتس، حاييم، «ما يريدون من الجامعات»، (هآرتس، ١٩/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١٣.
- ماوتنر، ميني، «نكتب ونعلم كل شيء»، («هآرتس»، ١٩/ ٨/ ٢٠١٠).
- مداد، يهودا، «الكليات قادرة على وقف هروب العقول»، (ذا ماركر، ١٥/ ٣/ ٢٠١٠). ص: ١٧.
- مداد، يهودا، الكليات متعطشة للمزيد من الطلاب، (ذا ماركر، ٢٣/ ٦/ ٢٠١١). ص: ٢٣.
- مسر - يرون، حاغيت، «يرتفع ويرتفع أكثر»، (هآرتس، ٧/ ٦/ ٢٠١٣)، ص: ٢٧.
- مسغاف، عيدان، «التواء الدماغ في أرييل»، (هآرتس، ١٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٢٣.
- مطر، عنات، «هم بذاتهم صابغو شرعية»، (هآرتس، ١٢/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
- معوز، زئيف، «احتفال النفاق الأكاديمي»، (هآرتس، ٢١/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ١١.
- معوز، زئيف، «نعم للإغلاق»، (ملحق هآرتس، ٢٨/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٤.
- مناحيم، سريت، «علوم المال هي الإله الجديد»، (مارك رويك - ملحق خاص عن الجامعات، ٢١/ ١/ ٢٠١٠)، ص: ١٢-١٣.
- موزس، حنان، «اتهامات أتوماتيكية»، (هآرتس، ١٥/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.
- ميرون، دان، «لا تزال هناك إمكانية لإنقاذ قسم الآداب»، (ملحق هآرتس الأسبوعي، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠)، ص: ١٠-١١.
- ميلتس، جودي، «ليست هناك حاجة للعبرية للدراسة في الجامعة العبرية»، (هآرتس، ١٢/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٦.
- مئيرشطاين، دان، «بداية السنة وحكمتها»، (صحيفة «يسرائيل هيوم»، ٢٧/ ٩/ ٢٠١١) ص: ٢٩.
- ناتن، مناحيم، «ثرثرات لن توقف التسونامي الصيني»، (ذا ماركر، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٨)، ص: ١٩.
- ناتن، مناحيم، «لو كنا براكلي»، (ملحق هآرتس. ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩)، ص:٢ب.
- نويمان، زئيف، «المساواة في التعليم العالي - الأساس للعدل الاجتماعي»، (ذاماركر، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٣)، ص: ٢٣.
- نويمان، زئيف، «نحو كسر كارتل الجامعات»، (ذا ماركر، ١٦/ ٤/ ٢٠١٢)، ص: ٢٧.
- نيشر، طليلا، «ساعر يدعو لانعقاد مجلس التعليم العالي بصورة استثنائية من أجل التصديق على الاعتراف بجامعة في أرييل»، (هآرتس، ٨/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٦.
- نيشر، طليلا نيشر، «عريضة دولية ضد إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في بن غوريون»، (هآرتس، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٦.

- نيشر، طليلا نيشر، «الجامعة أرييل لا توجد ميزانية، ولكن يوجد لها رئيس»، (هآرتس، ٨/ ٦/ ٢٠١٢٩)، ص: ١٢.
- نيشر، طليلا وايلي أشكنازي، «رؤساء سلطات محلية في الشمال لساعر: وعدت بإقامة جامعة إضافية في الجليل، ووفيت فقط في أرييل»، (هآرتس، ١٩/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٧.
- نيشر، طليلا ويهونتن ليس، «بار إيلان لا تعارض أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- نيشر، طليلا ويهونتن ليس، «بار إيلان لا تعارض أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- نيشر، طليلا ويهونتن ليس، «بار إيلان لا تعارض أرييل كجامعة»، (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- نيشر، طليلا، «٣٠٠ أكاديمي يعترضون على تحويل المركز في أرييل إلى جامعة»، (هآرتس، ١٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- نيشر، طليلا، «٣٠٠ أكاديمي يعترضون على تحويل المركز في أرييل إلى جامعة»، (هآرتس، ١٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٤.
- نيشر، طليلا، «الاعتراف بالمركز الجامعي أرييل كجامعة»، (هآرتس، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١+٧.
- نيشر، طليلا، «الجامعة العبرية ستسمح بتقديم رسائل الدكتوراه بالإنجليزية»، (هآرتس، ١٦/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٦.
- نيشر، طليلا، «الكليات: أرييل لا تستحق التطوير أكثر منا»، (هآرتس، ٩/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٧.
- نيشر، طليلا، «اليوم سيتم الاعتراف بالمركز الجامعي أرييل كجامعة»، (هآرتس، ١٧/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١+٣.
- نيشر، طليلا، «باراك: القرار حول كلية أرييل: بعد قرار المحكمة العليا» (هآرتس، ٣/ ٩/ ٢٠١٢)، ص:٥.
- نيشر، طليلا، «رؤساء الأكاديميا للجيش: امنع اعترافاً بجامعة في أرييل»، (هآرتس، ٧/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ٦.
- نيشر، طليلا، «رؤساء نقابات الطلاب الجامعيين يؤيدون إقامة جامعة في أرييل» (هآرتس، ٤/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٠.
- نيشر، طليلا، «ساعر ضد مجلس التعليم العالي: نعم لإقامة جامعة في أرييل غداً»، (هآرتس، ١٦/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ٧.
- نيشر، طليلا، «ساعر يعين، لأول مرة، ممثلاً عن المركز الأكاديمي أرييل في مجلس التعليم العالي»، (هآرتس، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ١١.
- نيشر، طليلا، «شطاينتس يعد بأكثر من مائة مليون شيكل للمركز الجامعي أرييل»، (هآرتس، ٦/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١.
- نيشر، طليلا، «عريضة دولية ضد إغلاق كلية السياسة ونظام الحكم في بن غوريون»، (هآرتس، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٦.
- نيشر، طليلا، «عضوة مجلس التعليم العالي استقالت: ساعر حول المجلس إلى أداة سياسية»، (هآرتس، ١٤/ ١/ ٢٠١٣)، ص: ٥.
- نيشر، طليلا، «على عكس رأي الخبراء، يوصي مجلس التعليم العالي بإغلاق الكلية في بن غوريون»، (هآرتس، ١١/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١+١٠.
- نيشر، طليلا، «غضب في مجمع اللغة: محاضرون يلزمون تقديم الأبحاث بالإنجليزية»، (هآرتس،

٢٩/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٧.

- نيشر، طليلا، «الجامعة أرييل لا توجد ميزانية، ولكن يوجد رئيس لها»، (هآرتس، ٨/ ٦/ ٢٠١٢٩)، ص: ١٢.
- نيشر، طليلا، «لجنة التخطيط والموازنة قررت عدم تحويل المركز في أريبل إلى جامعة»، (٥/ ٧/ ٢٠١٢)، ص: ١٠+١.
- نيشر، طليلا، «محاضرة اشتركت في فحص مناهج التعليم في بن غوريون: كتب التقرير لاعتبار سياسي»، (هآرتس، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٥.
- نيشر، طليلا، «محاضرة اشتركت في فحص مناهج التعليم في بن غوريون: كتب التقرير لاعتبار سياسي»، (هآرتس، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)، ص: ٥.
- نيشر، طليلا، «هكذا تبنى مجلس التعليم العالي توصيات حركة «أم ترتسو»»، (هآرتس، ٢/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٨.
- نيشر، طليلا، «هكذا تبنى مجلس التعليم العالي توصيات حركة «أم ترتسو»»، (هآرتس، ٢/ ١٢/ ٢٠١١)، ص: ٨.
- هآرتس، افتتاحية، «أكاديميا للاحتلال»، (هآرتس، ١٥/ ٢/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- هآرتس، افتتاحية، «ضربة صعبة للأكاديميا»، (هآرتس، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢)، ص: ٢.
- هآرتس، افتتاحية، «علوم الاحتلال»، (هآرتس، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٢)، ص:٢.
- هآرتس، الملحق التعليمي لصحيفة هآرتس، بمناسبة مؤتمر حيفا للتربية، (٢٦/ ٨/ ٢٠١٣)، ص: ١.
- هرئيل، ألون، «احتضار جامعات البحث في إسرائيل»، (ذا ماركر، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٨)، ص: ١٦.
- هيرشبرغ، يوسي، «لنتعلم من أميركا: لنستثمر في البحث الأساسي» (ذا ماركر ١١/ ٦/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٠.
- هيرشبرغ، يوسي، «لنتعلم من أميركا: لنستثمر في البحث الأساسي»، (ذا ماركر، ١١/ ٦/ ٢٠٠٩)، ص: ٢٠.
- ياعر، أفي، «الاستقامة الأكاديمية أولاً»، («هآرتس»، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٠).
- يفتحئيل، أورون، «تحريض مدحوض ضد الأكاديميا»، (هآرتس، ١٠/ ١١/ ٢٠١٠)، ص: ب٤.
- يميني، ميري، «الحلقة الناقصة في الأكاديميا الإسرائيلية»، (ذا ماركر، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢)، ص: ٢٤.
- يميني، ميري، «الكليات ليست أقل من الجامعات»، (ذا ماركر، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠)، ص: ٢٠.
- يونا، يوسي، «حول تدهور الفكر»، (هآرتس، ١٠/ ٩/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.
- يونت، عيدات، «لا تلتصقوا بالمقياس»، (يديعوت أحرونوت، ١٦/ ٨/ ٢٠١٢)، ص: ١٥.

كشّاف لمُصطلحات مُختارة من الكتاب

المصطلح	التعريف	الفصل ذي الصلة
شيكل	العملة الرسمية الإسرائيليّة، وبحسب قيمتها المتداولة في العام ٢٠١٤، فإن كل ١ شيكل، يساوي ٠,٣٥ دولار.	
الكنيست	اسم البرلمان الإسرائيلي، ويتكون من ١٢٠ عضواً، ولديه لجان فرعية منها: لجنة التربية والتعليم، ولجنة العلوم.	
مجلس التعليم العالي	المؤسسة الحكومية الرسمية المسؤولة عن التعليم العالي في إسرائيل ومؤسساتها، وهي التي تُقر البرامج الأكاديمية، وتعترف بالمؤسسات الأكاديمية الجديدة، ويرئسها وزير التعليم، وفيها ممثلون عن مختلف المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل.	الفصل الثاني
مجلس التعليم العالي – «يهودا والسامرة»	المؤسسة المسؤولة عن التعليم العالي الإسرائيلي ومؤسساته في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة عام ١٩٦٧، (الضفة الغربيّة دون القدس)، أي التعليم العالي داخل المستوطنات. يُعين قائد المنطقة العسكريّة الوسطى في الجيش الإسرائيلي أعضاءها.	الفصل العاشر
لجنة التخطيط والموازنة	اللجنة الفرعية الأهم في مجلس التعليم العالي، وهي مسؤولة عن تخطيط مؤسسات التعليم العالي وتمويلها، ووضع الإستراتيجيات الماليّة والتنظيميّة لمؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها.	الفصل الثاني والعاشر
العلوم الإنسانيّة	تشتمل على التخصصات والأقسام الآتية: التاريخ (بكافة تخصصاته – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العام – أوروبا، فلسطين واليهود واليهوديّة، غرب وشرق آسيا والإفريقيّة)، اللغات، الأدب، الفلسفة، علم الآثار، الفكر الإسرائيلي واليهودي، السينما والمسرح، وهي الحقول التي لا تُصنف كحقول تجريبيّة – موضوعيّة، بل تعتمد على مناهج البحث الكيفيّة، ولا تهدف لصياغة قوالب نظريّة بهدف تعميمها. كما هو الحال في العلوم الاجتماعيّة.	الفصل الرابع

الجامعات	تُعرف في إسرائيل كجامعات بحث، وذلك لحصولها على ميزانيات بحث وتطوير أيضاً، بالإضافة إلى كونها مؤسسات تعليم عال وتدريس، هناك سبع مؤسسات تُعرف بأنها جامعات بحث في إسرائيل: الجامعة العبريّة، جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون، معهد التخنيون، ومعهد وايزمان للعلوم. وتم الاعتراف في العام ٢٠١٣ بجامعة تاسعة (جامعة مستوطنة أريبل)، ولكنها لا تزال محل نقاش وصراع داخل المؤسسة الأكاديميّة، ومع ذلك فإنها تظهر ضمن قائمة الجامعات في موقع مجلس التعليم العالي، كما أن هناك جامعة ثامنة في إسرائيل، وهي الجامعة المفتوحة، ولكنها لا تُعرف كجامعة بحث.	الفصل الأول والثاني والعاشر
الكليات الأكاديميّة الحكوميّة	(Colleges) وتُعرف بأنها كليات أكاديميّة مُموّلة حكومياً، ويصل عددها إلى ٢٠ كلية، وهي ليست جامعات، وتهدف إلى تأهيل الطلاب أكاديمياً، ولا تُعرف كمؤسسات بحثية، ولا تشمل على برامج أكاديمية للدكتوراه، وليس لدى بعضها برامج أكاديمية للماجستير. ونرجو الانتباه - في صفحات الكتاب - إلى الفرق بين مصطلح «الكليات الأكاديمية»، ونقصد بها (Colleges)، والكليات الجامعيّة، مثل كليات العلوم الإنسانيّة، أو الاجتماعيّة ونقصد بها (Faculties). فالأولى هي مؤسسات تعليميّة مستقلة، بينما الثانية كلية داخل الجامعة.	الفصل الثاني والثالث
الكليات الأكاديميّة الخاصة	وهي كليات خاصة تم الاعتراف بها أكاديمياً من مجلس التعليم العالي، ولكنها غير مُمولة حكومياً، ويعتمد دخلها المادي بالأساس على الأقساط التعليميّة للطلاب، والتي لا تكون مدعومةً من الحكومة، على غرار الأقساط التعليميّة المدعومة في الجامعات والكليات الأكاديميّة الحكوميّة، وهي لا تشتمل على برامج أكاديميّة للدكتوراه. ويصل عددها إلى ١٦ كلية.	الفصل الثالث

كليات تأهيل المعلمين	وهي كليات حكومية هدفها تأهيل معلمين للجهاز التعليمي في إسرائيل، ويصل عددها إلى ٢٢ كلية، وهي ليست أكاديميةً - بحثية. بعضها لديه مسارات أكاديميّة للقب الثاني، ولا تضم مسارات للقب الدكتوراه. ومنها ثلاث كليات عربيّة، ومعهد عربي رابع في كلية عبريّة.	الفصل الثالث
لجنة رؤساء الجامعات	هي لجنة تضم رؤساء الجامعات الثماني في إسرائيل، وتعمل كجسم ضاغط على الحكومة وعلى مجلس التعليم العالي؛ من أجل الدفع بمصالح الجامعات البحثيّة في إسرائيل. ويرئسها رئيس إحدى الجامعات.	الفصل الثاني والثالث والعاشر
عميد الجامعة	Rector- عميد الجامعة، المسؤول عن الجوانب الأكاديميّة في الجامعة.	الفصل الثاني والثالث
عميد الكلية	Dean- عميد الكلية (Faculty) في الجامعة، والتي تضم أقساماً تعليميّة متعددة، مثل عميد كلية العلوم الإنسانيّة، التي تضم كل أقسام العلوم الإنسانيّة في الجامعة. وهو مسؤول عن الجوانب الأكاديميّة والإداريّة في الكلية.	كل الفصول
رئيس	President- رئيس الجامعة، المسؤول عن الجوانب الإداريّة في الجامعة.	الفصل الثاني والثالث
أستاذ	Professor- تتم ترجمته إلى اللغة العبرية: «بروفسور».	
محاضر	Senior Lecturer- تتم ترجمة المصطلح إلى اللغة العبرية: «المحاضر الكبير»، ويشتغل بالأساس في البحث ثم التدريس، ويتمتع بالتثبيت الوظيفي وامتيازات بحثيّة ووظيفيّة متعددة.	الفصل الثالث
مُعيد	Adjunct- lecturer- ويسمى في اللغة العبرية: «محاضر من الخارج»، وهو محاضر يعمل في الجامعة دون تثبيت، ولا تطالبه الجامعة بالتزامات بحثيّة، كما هو حال المحاضرين الكبار، بل بالتزامات تعليميّة فقط.	الفصل الثالث